FINANCIAL CRISIS

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية

إعداد
الدكتور سليم مجلخ

مراجعة
الدكتور وليد بشيشي

دار الكتاب الجامعي
UNIVERSITY BOOK HOUSE
حيث يبدأ التعليم

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008

وآثارها على الدول النامية

ـ دراسة حالة الجزائر ـ

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

عنوان الكتاب: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية - دراسة حالة الجزائر -
اسم المؤلف : د. سليم مجلخ

ISBN :

الناشر
دار الكتاب الجامعي

عضو جمعية الناشرين الإماراتيين
عضو اتحاد الناشرين العرب
عضو المجلس العربي للموهوبين والمتفوقين
دولة الإمارات العربية المتحدة - الجمهورية اللبنانية
ص. ب. 16983 - العين
هاتف (الإمارات) 00971-3-7554845
فاكس (الإمارات) 00971-3-7542102
هاتف (بيروت) 00961-3-31 21 24
هاتف (بيروت) 00961-1-38 26 68
www.bookhous.com
E-mail: bookhous@emirates.net.ae
ubh.leb@gmail.com

الطبعة الأولى

1437هـ - 2016م

© حقوق الملكية الأدبية والفنية جميعها محفوظة لدار الكتاب الجامعي - العين
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملا أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة تسجيل أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطيا.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية
- دراسة حالة الجزائر -

إعداد

الدكتور سليم مجلخ

مراجعة

الدكتور وليد بشيشي

الناشر

دار الكتاب الجامعي

دولة الإمارات العربية المتحدة - الجمهورية اللبنانية

2016

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة طه، الآيات 25-27)

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:
إلى الوالدين الكريمين حفظهما اللّه ورعاهما
إلى عائلتي الصغيرة زوجتي وابني
إلى إخوتي وأخواتي
إلى عائلتي مجلخ وبعلي
إلى كل الأحباب والأصدقاء

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التقدير والشكر

الحمد للّه سبحانه وتعالى على منحي القدرة والإرادة على تجاوز كل العقبات وتذليله لكل الصعوبات وتوفيقه لي في إتمام هذا العمل.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للدكتور كمال حمانة الذي أشرف على انجاز هذا العمل والذي لم يدخر جهدا في مدي بالنصائح، الإرشادات والتوجيهات والتشجيع.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من زوجتي وأختي من خلال مساهمتهما لي في الترجمة

كما أتقدم بالشكر لكل من ساعدني أو شجعني ولو بكلمة طيبة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ملخص باللغة العربية

تهدف الدراسة إلى تحديد الإطار النظري للأزمات المالية والاقتصادية والتعرض إلى بعض الجوانب المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، من خلال تحديد أسباب ظهورها في الولايات المتحدة الأمريكية وآليات انتقالها وانتشارها في بقية دول العالم هذا من جهة، ومن جهة ثانية تهدف الدراسة إلى تحديد تداعيات وأثار الأزمة على دول العالم عامة وعلى الدول النامية والجزائر خاصة مع تحديد الإجراءات المتخذة لمعالجتها والحلول المقترحة لمجابهتها.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم سبب في حدوث الأزمات المالية والاقتصادية يكمن في المبادئ التي تقوم عليها الرأسمالية، وأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 انتشرت عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة وتركت أثارا وخيمة على مختلف دول العالم، خاصة الدول النامية والفقيرة نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، انهيار: البنوك، البورصات، المؤسسات والشركات...الخ، كما توصلت الدراسة إلى أن الحل في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية هو تبني نظام اقتصادي عالمي جديد مبني على مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية.

الكلمات الدالة: أزمة الرهن العقاري، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، الدول النامية، الاقتصاد الإسلامي، آثار الأزمة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

Résumé

L'étude vise d'une part, à déterminer le cadre théorique des crises économiques et financières et l'exposition à certains aspects de la crise financière et économique mondiale de 2008, en identifiant les causes de leur apparition aux États-Unis, les mécanismes de leur transmission et leur propagation dans le reste du monde. D'autre part, elle vise à déterminer les retombées soulevées par la crise sur les pays en développement, en général et sur l'Algérie en particulier. Comme elle vise aussi à déterminer les actions prises pour y remédier et les solutions proposées pour l'affronter.

L'étude a révélé que les principales raisons de l'apparition des crises financières et économiques se situent dans les principes et les concepts du capitalisme, que la crise financière et économique mondiale de 2008s'est propagée par des canaux directs et indirects et qu'elle a eu des impacts sur tous les pays du monde et en particulier sur les pays en voie de développement et les pays pauvres. Et ceci, en raison de la récession économique mondiale, l'effondrement des banques, des bourses, des entreprises et institutions…

De notre étude, il s'avère que la solution face aux crises financières et économiques mondiales est d'adopter un nouveau système économique mondial basé sur les principes et les fondements de la loi islamique.

Les mots clés: la crise hypothécaire, la crise financière et économique mondiale 2008, les pays en voie de développement, les effets de la crise, l'économie islamique.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

Abstract

The study aims firstly to determine the theoretical framework of economic and financial crises and to expose certain aspects of the financial and economic crisis of 2008, by identifying the causes of their appearance in the United States, the mechanisms of their transmission and spread to the rest of the world. On the other hand, it aims to determine the impact of the crisis on developing countries in general and Algeria in particular. As it also aims to determine the actions taken to remedy and proposed solutions to confront it.

The study found that the main reasons for the appearance of financial and economic crises are in the principles and concepts of capitalism, the global financial and economic crisis of 2008 has spread through direct and indirect channels and that it has had an impact on all countries of the world, particularly developing countries and poor countries. And this, because of the global economic recession, the collapse of banks, stock exchanges, companies and institutions...

From our study, it appears that the solution to the global financial and economic crisis is to adopt a new global economic system based on the principles and foundations of Islamic law.

Key words: the mortgage crisis, the global financial and economic crisis of 2008, developing countries, the effects of the crisis, Islamic economics.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المحتويات

الإهداء 5
التقدير والشكر 6
ملخص باللغة العربية 7
RÉSUMÉ 8
ABSTRACT 9
مقدمـــة 25

الفصل الأول: الإطار النظري للأزمات المالية العالمية 35

مقدمة الفصل الأول 37
المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية وتطورها التاريخي 39
المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية 39
المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وتطورها التاريخي 49
المطلب الثالث: التطور التاريخي للأزمات المالية في القرنين 20 و21 59
المبحث الثاني: انفجار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية 75
المطلب الأول: نشأة أزمة الرهن العقاري الأمريكي 75
المطلب الثاني: آلية سوق الرهن العقاري الأمريكي 81
المطلب الثالث: تعثر الديون وانفجار سوق الرهن العقاري الأمريكي 95
المبحث الثالث: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 107
المطلب الأول: التعريف بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 107
المطلب الثاني: المراحل الكبرى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 119

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الثالث أصداء عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 138
خلاصة الفصل الأول 144

الفصل الثاني: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والدول النامية 145

مقدمة الفصل الثاني 147
المبحث الأول: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008..... 148
المطلب الأول: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 المصنفة حسب اختصاصاتها 148
المطلب الثاني: الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 160
المطلب الثالث: أسباب أخرى متعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.. 180
المبحث الثاني: الآثار العالمية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008..... 187
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 على العالم 187
المطلب الثاني: الآثار العالمية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 على القطاعات والأسواق 198
المطلب الثالث: أثار عالمية أخرى للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 215
المبحث الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول النامية..... 224
المطلب الأول: ماهية الدول النامية 225
المطلب الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القنوات الرئيسية للدول النامية وعلى المستويين الاقتصادي والاجتماعي 232
المطلب الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول النامية حسب المناطق الجغرافية 240
خلاصة: الفصل الثاني 253

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفصل الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية وعلى الجزائر 255

مقدمة الفصل الثالث 257

المبحث الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية 259

المطلب الأول: تقسيمات الدول العربية وآليات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 إليها 260

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية 265

المطلب الثالث: أثار أخرى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية 278

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر 299

المطلب الأول: قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 إلى الجزائر 300

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر 304

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر 319

المبحث الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القطاعات والأسواق الجزائرية 332

المطلب الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القطاعات في الجزائر 333

المطلب الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الأسواق الجزائرية 358

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على مجاميع المحاسبة الوطنية في الجزائر 361
خلاصة: الفصل الثالث 380

الفصل الرابع: إجراءات مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والحلول المقترحة لها 381

مقدمة الفصل الرابع 383
المبحث الأول: الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 385
المطلب الأول: الإجراءات الدولية المتخذة والقمم المنعقدة لاحتواء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008..... 386
المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على مستوى الدول منفردة 404
المطلب الثالث: إجراءات أخرى للتصدي لإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 423
المبحث الثاني: دور المنظمات المالية الدولية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والحلول المقترحة لها..... 432
المطلب الثاني: الحلول المطروحة لمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية 450
المطلب الثالث: حلول ومقترحات أخرى لمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية.... 457
المبحث الثالث: النموذج الإسلامي كحل للأزمات المالية والاقتصادية العالمية..... 465
المطلب الأول: موقف الإسلام من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 ... 465
المطلب الثاني: علاج الأزمات المالية والاقتصادية العالمية من منظور إسلامي والإجراءات الوقائية والعلاجية منها 470
المطلب الثالث: صيغ وأساليب التمويل الإسلامي 479
خلاصة: الفصل الرابع 502

الخاتمة العامة 503

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

قائمة المراجع 515

المراجع باللغة العربية 517
المراجع باللغة الأجنبية 542
المراجع باللغة الفرنسية 542
المراجع باللغة الأنجليزية 544

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

قائمة الأشكال

(01): مراحل تطور الأزمات المالية 48
(02): تطور أسعار الأسهم في بورصة نيويورك خلال الفترة 1926/ 1939 62
(03): هيكل سوق التمويل العقاري في و.م.أ 77
(04): آلية عمل سوق الرهن العقاري الأولي 82
(05): آلية عمل سوق الرهن العقاري الثانوي..... 84
(06): آلية إنشاء القروض أقل جودة 88
(07): كيفية تقسيم منتجات الائتمان إلى شرائح أو أجزاء..... 89
(08): آلية عمل سوق الرهن العقاري الأمريكي الأولي والثانوي 91
(09): حجم ديون الرهن العقاري الأمريكي في الربع الثاني من سنة 2008..... 94
(10): آلية توريق CDO وبيعها للمستثمرين 99
(11): كيفية مقايضة عجز السداد الائتماني CDS 100
(12): تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القطاع الحقيقي..... 211
(13): آلية انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 إلى الجزائر 303
(14): هيكل النظام المصرفي الجزائري خلال سنة 2012 334
(15): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أسعار القطاعين الزراعي والغذائي في الجزائر..... 353
(16): الخلفية النظرية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 في الجزائر ... 420
(17): نطاق الترتيبات المالية اللازمة لامتصاص الصدمات المالية..... 430
(18): مراحل إدارة الأزمات 459

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

قائمة الجداول

(01): المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات المالية والاقتصادية 46
(02): التقسيمات المختلفة للأزمات المالية..... 50
(03): الأزمات المالية في القرن 17..... 55
(04): الأزمات المالية في القرن 18 56
(05): الأزمات المالية في القرن 19 57
(06): الأزمات المالية في سبعينات القرن العشرين 63
(07): الأزمات المالية في ثمانينات القرن العشرين 64
(08): تطور الناتج الإجمالي (٪) لبعض الدول المختارة في جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1996/ 2001..... 71
(09): التطور النسبي للقروض العقارية التقليدية والحكومية في و.م.أ خلال الفترة 2001/ 2008 النسبة ٪ 95
(10): تدفق رؤوس الأموال إلى و.م.أ كنسبة من PIB خلال الفترة 1992/ 2007.....97
(11): تطور أسعار الفائدة في و.م.أ خلال الفترة 2001/ 2004 98
(12): تطور إجمالي أسعار البيوت في و.م.أ خلال الفترة 2000/ 2008..... 101
(13): التسلسل الزمني لتطور أ.م.ع خلال سنة 2007 122
(14): التسلسل الزمني لتطور أ م ع خلال سنة 2008..... 124
(15): التسلسل الزمني لتطور أ.م.ع خلال سنة 2009 132
(16): الفرق بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية..... 174
(17): تطور المشتقات المالية عالميا خلال الفترة 2007/2005..... 177
(18): الجدول الزمني لتنفيذ إطار بازل -2- 184
(19): نمو إجمالي (الناتج المحلي (PIB) والدخل القومي (RNB)) عالميا خلال الفترة 2004/ 2010..... 188

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

(20): تطور معدلات تضخم الأسعار على المستوى العالمي خلال الفترة 2004/ 2010... 190
(21): تطور معدل النمو في التجارة الدولية العالمية (الصادرات والواردات) خلال الفترة 2004/ 2010 191
(22): تطور الادخار العالمي خلال الفترة 2004/ 2010..... 192
(23): تطور معدل نمو السكان، الوافيات ونسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في العالم خلال الفترة 2004/ 2011 195
(24): أهم البنوك المتضررة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وخسائرها عبر مختلف دول العالم 199
(25): الرقم القياسي لتخفيض أسعار الفائدة ببعض دول العالم في الثلاثي الرابع من سنة 2008.....204
(26): تغير سعر صرف الدولار الأمريكي اتجاه العملات الأخرى خلال الفترة (2008/ 2009) 205
(27): نسبة عرض النقود على المستوى العالمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 2004/ 2011.....205
(28): نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية في البورصات العالمية لسنة 2008.....207
(29): معدل دوران الأسهم المتداولة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي عالميا خلال الفترة 2004/ 2011.....208
(30): تراجع البورصات العالمية خلال سنة 2009.....210
(31): مؤشرات الأسعار العالمية للمواد الغذائية خلال الفترة 2004/ 2011.....213
(32): تطور تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية خلال الفترة 2005/ 2008 233
(33): توقعات أثر الأزمة على الفقر في الدول النامية حسب كل منطقة خلال الفترة 2005/ 2025.....237
(34): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة 2006/ 2011 241

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

(35): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة جنوب آسيا خلال الفترة 2006/ 2011 243
(36): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة أروبا وآسيا الوسطى خلال الفترة 2006/ 2011 245
(37): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة 2006/ 2011 247
(38): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2006/ 2011 249
(39): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2006/ 2011 251
(40): تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي خلال الفترة 2006/ 2012 265
(41): تطور معدلات التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2006/ 2011 267
(42): تطور معدلات البطالة في الدول العربية خلال الفترة (2004/ 2007–2009) 268
(43): تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية خلال الفترة 2005/ 2007–2012 ... 271
(44): ترتيب ص.ث.س عبر مختلف دول العالم حسب حجم أصولها خلال سنة 2012 279
(45): تدخلات ص.ث.س في البنوك الغربية خلال الفترة 2007/ 2008 285
(46): توجهات بعض ص.ث.س للاستثمار في أندية كرة القدم 287
(47): خسائر الدول الأكثر تضررا من إفرازات الربيع العربي 297
(48): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2013 304
(49): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2013 306
(50): تطور إجمالي القوى العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2013 308
(51): تطور الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004/ 2014 310
(52): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2004/ 2012 313
(53): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005/ 2012 314

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

(54): تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2004/ 2012.....317
(55): تطور النفقات العامة المخصصة لوزارتي التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهنيين في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2014.....320
(56): تطور النفقات العامة المخصصة لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2014.....322
(57): تطور السكنات المنجزة في الجزائر بمختلف صيغها خلال الفترة 2005/ 2012 325
(58): تطور نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.....329
(59): تطور هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004/ 2012 338
(60): تطور القروض الممنوحة في الجزائر وفقا لآجالها خلال الفترة 2004/ 2012.....340
(61): تطور القروض الممنوحة في الجزائر حسب طبيعة القطاع الممنوحة إليه خلال الفترة 2004/ 2012.....341
(62): تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2012 342
(63): تطور المعدل السنوي النقدي الجزائري خلال الفترة 2004/ 2012.....344
(64): تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع والنقود وأشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.....345
(65): تطور الاحتياطات الدولية بالذهب وبدون ذهب في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.....347
(66): تطور الديون القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2012.....349
(67): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار خلال الفترة 2004/ 2013.....351
(68): تطور نسبة نمو القطاع الصناعي الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة 2004/ 2011.....354

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

(69): تطور السياحة الدولية بالجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.....356
(70): تطور أسعار البترول الجزائري خلال الفترة 2004/ 2013 360
(71): تطور نسبة السكان المشتغلون إلى نسبة السكان أكبر من 15 سنة في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011 361
(72): تطور الإنتاج المحلي الخام بطريقة الإنتاج في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011 363
(73): تطور الإنتاج المحلي الخام بطريقة الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011....365
(74): تطور الإنتاج المحلي الخام بطريقة الدخل في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.... 367
(75): تطور الناتج المحلي الخام وصافي الادخار في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2013 ...369
(76): تطور الناتج الداخلي الخام "ن.د.خ" بالأسعار الجارية وحسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.....371
(77): تطور مجمعات الدخل في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011 374
(78): تطور تركيبة الإنتاج الخام حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.....376
(79): تطور تركيبة القيمة المضافة حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.....376
(80): تطور تركيبة القيمة المضافة المتعلقة بالإنتاج حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.....377
(81): تطور تركيبة الضرائب المتعلقة بالإنتاج حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.....378
(82): تطور تركيبة تعويضات الأجراء حسب القطاع القانوني في الجزائر خلا ل الفترة 2004/ 2011.....378
(83): تطور فائض الاستغلال الصافي حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.....379
(84): أهم الإجراءات المتخذة في دول مجلس التعاون الخليجي لدعم الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 390

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

(85): أمثلة لمقترحات التمويل المسبق لتسوية الأزمات في المستقبل 429
(86): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر.....459
(87): المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات.....460

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

قائمة المختصرات والرموز

المختصر	معنى المختصر
و.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية
FMI	صندوق النقد الدولي
BM	البنك الدولي
OMC	المنظمة العالمية للتجارة
RMBS	سندات المنازل
MBS	قروض الرهن دون الممتاز
CDO	التزامات الديون المضمونة
CDS	مقايضة عجز السداد الائتماني
FHA	الإدارة الاتحادية للإسكان
VA	وزارة شؤون المحاربين القدامى
GPM	الرهونات ذات الدفعات التدريجية
GEM	الرهونات ذات القيمة المتزايدة
OTC	سوق المعاملات خارج البورصة
AIG	شركة التأمين الأمريكية
أ.م.ع	الأزمة المالية العالمية
ص.ث.س	صناديق الثروة السيادية
ث.ر.ع	ثورات الربيع العربي
ر.ع	الربيع العربي
ق.ق.أ	قروض قصيرة الآجل
ق.م.و.ط.أ	قروض متوسطة وطويلة الآجل
ق.ق.ع	قروض قصيرة عامة
ق.ق.خ	قروض قصيرة خاصة
د.ق.أ	ديون قصيرة الأجل
د.م.و.ط.أ	ديون متوسطة وطويلة الأجل
ن.د.خ	الناتج الداخلي الخام
PIB	الناتج المحلي الخام
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
G7	مجموعة الدول السبع
G20	مجموعة الدول العشرين
G15	مجموعة الدول الخمسة عشر

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مُقَدِّمَة

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة من أهم المراحل في تاريخه نظرا لتعدد الأزمات المالية والاقتصادية التي مست العديد من الاقتصاديات المتقدمة في أن واحد، مما ساهم في تحولها إلى أزمات عالمية أدت إلى تدهور الأوضاع المالية والاقتصادية الدولية، حيث تميزت المرحلة التي سبقت بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 بارتفاع في الطلب بكل أنواعه خاصة في سوق العقارات مما أدى إلى ارتفاع في الأسعار، وانعكس ذلك على أسعار الفائدة التي ارتفعت بدورها، حيث تميزت هذه المرحلة بالرواج والازدهار الاقتصادي العالمي.

تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ظهرت مع أواخر سنة 2007 وبداية سنة 2008 أهم حدث مع بداية الألفية الثالثة والقرن 21، حيث يعيش العالم برمته على تبعات هذه الأزمة التي كانت تتصف في مرحلتها الأولى بأنها أزمة عقار داخل الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها سرعان ما تطورت في مرحلتها الثانية إلى أزمة مالية انتشرت عبر مختلف دول العالم، لتتحول إلى أزمة اقتصادية عالمية في مرحلتها الثالثة، ولم تكن هذه الأزمة وليدة الصدفة وإنما تولدت نتاجا لمجموعة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة، الداخلية والخارجية، الظاهرة والباطنة، المتشابكة والمترابطة مع بعضها البعض. وتعد هذه الأزمة من أخطر الأزمات بعد أزمة سنة 1929 فهي بمثابة صدمة مالية واقتصادية عالمية، أطلق عليها المهتمين الزلزال المالي، ظهرت بوادرها مع أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، واتسع نطاقها تدريجيا لتشمل مختلف دول العالم وتتحول إلى أزمة اقتصادية عالمية.

أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى إحداث اضطرابات اقتصادية متعددة حيث انهارت الأسواق وتراجعت معدلات النمو ومستويات الفائدة العالمية إلى مستويات قياسية،

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

وارتفعت معدلات البطالة، وأحدثت انخفاضا حادا في كل أنواع الطلب مما تسبب في بروز ركود اقتصادي عالمي. وقد اختلفت تداعيات هذه الأزمة وأثارها باختلاف ارتباطات الدول بالاقتصاد الأمريكي والعالمي حسب ما أنتجته العولمة المالية.

تعتبر الدول النامية جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية الأكثر تأثرا بإفرازات الأزمات وأثارها لكونها تعتمد اعتمادا رئيسيا على الخارج، ومحرك فعاليتها الرئيسي موجود في أسواق صادراتها إلى الدول المتقدمة فضلا أن جل وارداتها منها. وقد اختلفت تداعيات وأثار الأزمة الأخيرة على الدول النامية، فكانت أكثر شدة على الدول الفقيرة.

تأثرت الدول العربية بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية – التي بلغتها عبر قنوات مختلفة – تأثرا كبيرا خاصة في الجانبين الاقتصادي (من خلال تراجع أسعار المحروقات والمواد الأولية التي تصدرها إلى الدول العربية ومن خلال خسائر أسواقها، بورصاتها وصناديقها السيادية) والجانب الاجتماعي (من خلال الحراك الاجتماعي المتمثل في المظاهرات والاحتجاجات والتي تحولت إلى ثورات شعبية في العديد من الدول العربية تولد عنها سقوط أنظمة بأكملها).

اتجهت السياسة النقدية في الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة إلى تبني سياسة نقدية توسعية مبنية على سياسة التخطيط، وكان هدف هذه السياسة هو النمو الاقتصادي، التشغيل والتوازن الخارجي، إلا أن بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مع بداية سنة 2008 وما خلفته من أثار غير مباشرة على الجزائر والتي ساهمت في التأثير على السياسة النقدية، المالية والتجارية للدولة.

اتخذت دول العالم مجتمعة ومنفردة مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مجموعة من الإجراءات التي ارتكزت أساسا على سياسات الإنقاذ من خلال ضخ السيولة في البنوك والمؤسسات المالية، من أجل تجنب انهيارها وإفلاسها، وقد اختلف حجم التدخل بين الدول الاقتصادية المتقدمة الكبرى والدول النامية، هذا حسب الحجم الاقتصادي ومدى توفر الاحتياطيات المالية لكل دولة، كما عملت المؤسسات المالية والنقدية الدولية الممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئات ومنظمات أخرى كهيئة الأمم المتحدة على توفير السيولة من خلال إقراض ومساعدة البلدان والدول الأكثر تأثرا بالأزمة حسب إمكانياتها.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

اختلفت الحلول والاقتراحات الموجهة لمعالجة الأزمة والتقليل من حدتها والوقاية منها ومن أزمات أخرى في المستقبل، ففي ظل الآثار السلبية القاسية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وفي ظل الانتقادات اللاذعة للرأسمالية برز الاقتصاد الإسلامي كنموذج متكامل قادر على احتواء جميع الأزمات والوقاية منها، ليس في الجانب الاقتصادي والمالي فقط وإنما في جميع المجالات الحياتية، خاصة مع عدم تأثر البنوك الإسلامية بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث يطرح النظام الاقتصادي الإسلامي مجموعة من البدائل الشرعية التمويلية التي يمكن اعتمادها كبديل للصيغ والتعاملات التمويلية التقليدية، خاصة مع تزايد حدة الانتقادات الموجهة للرأسمالية الفاشلة وارتفاع الأصوات المنادية إلى اعتماد نموذج بديل للنموذج الرأسمالي القائم، إضافة إلى اعترافات كبار الاقتصاديين ودعوتهم إلى تبني هذا النظام الذي أثبت نجاعته في التعامل مع الأزمات، وبين هذا وذاك يبرز دور الدول الإسلامية والعلماء الاقتصاديين والمتعاملين مع هذا النظام في التعريف به وبمحاسنه ونتائج تطبيقه من أجل تعميمه على جميع الدول الراغبة في تبنيه والاعتماد عليه.

1- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشرت عبر باقي دول العالم بصفة مباشرة و/ أو غير مباشرة، لتصل إلى الدول النامية ومنها الجزائر عبر آليات وقنوات مختلفة باختلاف الدول من حيث ارتباطاتها المالية، الاقتصادية والتجارية بالاقتصاد العالمي والأمريكي في ظل ما أنتجته العولمة هذا من جهة ومن جهة ثانية تتمحور مشكلة الدراسة حول إفرازات وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على دول العالم عامة وعلى الدول النامية والجزائر خاصة، ويمكن إيجاز وبشكل أفضل مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: ما هي أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على اقتصاديات الدول النامية عامة وعلى الجزائر خاصة؟

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ومن أجل المعالجة الدقيقة والمفصلة لهذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي أزمة الرهن العقاري؟ وما هي أسبابها؟ وكيف تحولت إلى أزمة مالية؟
- ما هي أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؟ وما هي العوامل المساهمة في انتشارها دوليا؟ وما هي مراحل تطورها وتحولها؟
- ما هي آليات وأسباب انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الدول النامية؟ وكيف تأثرت الدول النامية بهذه الأزمة؟
- كيف ظهرت ثورات الربيع العربي؟ وما علاقتها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟
- هل تأثرت الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟ وما هي آليات انتقال الأزمة إليها؟
- ما هي أهم الإجراءات والضوابط الاحترازية المتخذة لتقليل وحماية الاقتصاد العالمي، واقتصاديات الدول النامية ومنها الجزائر من أثار الأزمة؟ وهل هي كافية وكفيلة؟
- ما مدى فعالية ونجاعة البرامج والسياسات المنتهجة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين في ظل الأزمة؟
- ما هي أهم الحلول والبدائل المطروحة والمقترحة لتجنب الأزمات المالية والاقتصادية مستقبلا؟
- ما هو موقف ونظرة الإسلام إلى الأزمات المالية والاقتصادية؟ وهل يتم اعتماد النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل للرأسمالية الفاشلة؟

2- فرضيات الدراسة:

على ضوء الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية السابقة يمكن طرح الفرضيات الآتية:

- مهدت أزمة الرهن العقاري للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كما تعتبر إحدى مراحل تطورها؛
- تعتبر المبادئ التي تقوم عليها الرأسمالية المبنية على الربا من أهم أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وقد تكون العولمة هي أهم أسباب انتشار الأزمة خارج الولايات المتحدة الأمريكية؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- انتقال الأزمة إلى الدول النامية وإلى الجزائر قد يمر عبر قنوات مباشرة و/ أو غير مباشرة؛
- يمكن أن تكون الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سببا مباشرا في بروز ثورات الربيع العربي؛
- انتقال الأزمة إلى الجزائر قد يكون عبر قناة التجارة الخارجية، وقد تختلف أثار الأزمة باختلاف القطاعات والمجالات؛
- يمكن أن تختلف الإجراءات العلاجية والوقائية من الأزمة باختلاف الدول من حيث مكانتها ودرجة تأثرها؛
- خطط وبرامج كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ظرفية وآنية لمجابهة مخاطر الأزمة على المدى القصير؛
- فشل النظام الرأسمالي قد يفتح المجال ويمنح الفرصة أمام النظام الاقتصادي الإسلامي لبلوغ مكانة عالمية.

3- أهمية الدراسة:

يندرج موضوع البحث ضمن المشكلات المتجددة حيث أثارت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 العديد من التساؤلات حول النظام الرأسمالي وهشاشته أمام الأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي أصبحت من سمات هذا النظام وخصائصه، كما طرحت العديد من الحلول والاقتراحات حول تفعيل النظام الرأسمالي وإصلاحه من جهة ومن جهة أخرى ارتفعت أصوات داعية إلى ضرورة الاعتماد على نظام جديد يكون أكثر فاعلية، انسجاما وعدالة وهو ما ينطبق على النظام الاقتصادي الإسلامي الذي أثبت نجاعته وتكامله كنظام متكامل وبديل للنظام الرأسمالي الفاشل الذي سبقه فشل النظام الاشتراكي. وتنبع أهمية الدراسة من خلال الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على مختلف اقتصاديات دول العالم ومنها الدول النامية والجزائر، حيث ساهمت هذه الأزمة في ظهور الركود الاقتصادي العالمي مما تطلب إجراءات علاجية وحلول جذرية لمعالجتها.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

4- أهداف الدراسة: يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- دراسة الإطار النظري للأزمات المالية والاقتصادية السابقة والتعرض إلى تسلسلها الزمني؛
- تقديم بعض الجوانب المتعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- معرفة الأسباب الحقيقية المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والتعرف على مختلف أطوارها ومراحلها؛
- تحديد آليات انتقال الأزمة، وإبراز التحديات التي واجهتها دول العالم عامة والدول النامية والجزائر خاصة؛
- التعرف على إفرازات الأزمة على اقتصاديات الدول النامية والسياسات المنتهجة للتخفيف من حدتها؛
- التوصل إلى أهم الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الجزائر وتحديد أهم السياسات، الآليات والإجراءات المنتهجة للتصدي لها؛
- معرفة السياسات والبرامج المنتهجة والمطبقة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين للتخفيف من أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والوقاية منها؛
- معرفة أهم الحلول والاقتراحات المتعلقة بالأزمة على المستويين الدولي والوطني؛
- إبراز مكانة النظام الاقتصادي الإسلامي كنموذج اقتصادي عالمي بديل للنظام الرأسمالي القائم.

5- مبررات ومحددات الدراسة: تتمثل مبررات الدراسة ومحدداتها في الآتي:

- يندرج الموضوع ضمن تخصصنا في التحليل الاقتصادي؛
- حداثة الموضوع: باعتبار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 من مواضيع الساعة؛
- عالمية الموضوع: فالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 انتقلت وأثرت على جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية بصفة مباشرة و/ أو غير مباشرة؛
- قلة الدراسات المتعلقة بآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول النامية وعلى الجزائر؛
- إثراء المكتبة الوطنية الجزائرية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

6- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته مع طبيعة الموضوع، من خلال وصف الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحديد مختلف مراحلها وآليات انتقالها عبر دول العالم والدول النامية والجزائر، وتحليل مختلف التداعيات والآثار الناجمة عنها، مع وصف مختلف الإجراءات المتخذة والحلول المقترحة للخروج من الأزمة، إضافة إلى تحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بجوانب الموضوع.

وقد تم تقسيم الدراسة حسب خطة متوازنة إلى أربع فصول، حيث نتناول كل فصل من خلال ثلاث مباحث، وكل مبحث من خلال ثلاث مطالب، وكل مطلب من خلال ثلاث فروع.

- **الفصل الأول** الذي جاء تحت عنوان الإطار النظري للأزمات المالية العالمية، نتناول من خلاله إبراز ماهية الأزمات المالية والاقتصادية وتطورها التاريخي، وصولا إلى انفجار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وبروز الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- أما **الفصل الثاني** الذي جاء بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والدول النامية، فنتناول من خلاله مختلف أسباب الأزمة ومراحل تطورها وصولا إلى أثارها المختلفة على دول العالم والدول النامية.
- أما **الفصل الثالث** فجاء تحت عنوان أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وأثارها على الدول العربية وعلى الجزائر ونتعرض من خلاله إلى أثار الأزمة على الدول العربية وإلى أثارها الاقتصادية والاجتماعية على الجزائر وعلى قطاعاتها وأسواقها.
- أما **الفصل الرابع** جاء تحت عنوان إجراءات مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والحلول المقترحة لها، ونتناول من خلاله مختلف الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ودور المنظمات المالية في معالجة الأزمة والوقاية منها والحلول المقترحة وصولا إلى النموذج الإسلامي كحل للأزمات المالية والاقتصادية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

7- الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب الدراسة نذكر منها:

7-1- الدراسات الأجنبية:

- **دراسة شازيا الغني** (Shazia Ghani)، (2013)، رسالة دكتوراه تحت عنوان: الأزمة المالية العالمية لسنة 2007 (تحليل الآثار الاقتصادية الكلية على الاقتصاديات الناشئة)، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أصل الأزمة المالية لسنة 2007 وتحديد أثارها على الاقتصاديات الناشئة، كما هدفت الدراسة إلى مناقشة الإجراءات والإصلاحات، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة عدم ترك الأسواق المالية خاضعة للتقلبات دون الأخذ بإجراءات احترازية وتحوطية.
- **دراسة ايلينا-إيفونا دوميترسكو** (Elena-Ivona Dumitrescu)، (2012) بعنوان: طرق الاقتصاد القياسي للأزمات المالية، حيث هدفت الدراسة إلى البحث عن وسيلة للتقييم المنهجي للقدرات التنبؤية باستخدام الاقتصاد القياسي وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تطوير نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها.

7-2- الدراسات العربية:

- **دراسة هادف حيزية**، رسالة دكتوراه (2012/ 2013) بعنوان: كيفية مواجهة الأزمات المالية في الدول النامية، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد وبيان تأثيرات الأزمة على تقلبات أسعار الصرف في الدول النامية، وتوصلت الدراسة إلى اختلاف أثار الأزمة على أسعار صرف العملات في الدول النامية وذلك باختلاف ارتباط هذه الدول بالاقتصاد العالمي واختلاف أنظمة الصرف المعتمدة في كل دولة.
- **دراسة صباغ رفيقة**، رسالة دكتوراه (2013/ 2014) بعنوان: الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية – دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية –، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية مساهمة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي في التخفيف من أثار الأزمة عليها، وتوصلت الدراسة إلى التأثر الكبير الذي مس دول مجلس التعاون الخليجي في جانب أسواقها المالية جراء أثار الأزمة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- **دراسة العباس بلقاسم**، (2011) بعنوان: تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أهم أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية وآليات انتقالها وتبعاتها على الدول النامية والعربية، وتوصلت الدراسة إلى أن العولمة هي أهم سبب من أسباب الأزمة التي ساهمت في انتشارها عبر دول العالم لتصل إلى الدول النامية والعربية التي تأثرت بها من خلال تراجع صادراتها وتقلص حجم التدفقات الخارجية الواردة إليها.
- **دراسة علي ديب** (Ali Dib)، (2012) بعنوان: الآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة قنوات انتقال الأزمة إلى الجزائر والآثار المترتبة عنها وآليات الخروج منها، وتوصلت الدراسة إلى تأثر الجزائر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية في جانب ارتفاع تكاليف الإقراض الخاصة بتمويل الشركات لاستثماراتها، تراجع أسعار النفط وانخفاض معدلات الفائدة العالمية هذا من جهة وتوصلت الدراسة من جهة ثانية إلى أن اعتماد الجزائر على سياسة اتفاقية توسعية جنبتها الوقوع في ركود اقتصادي وتفادي المزيد من الآثار السلبية للأزمة.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة حديثة جدا من حيث الإحصائيات وأنها دراسة متكاملة ملمة وشاملة لجميع جوانب الموضوع حيث تنظر للأزمة من خلال جميع مراحلها من (أزمة عقار، أزمة مالية واقتصادية وصولا إلى أزمة البطالة) كما تقدم الدراسة وبالتحليل الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي ساهمت في ظهور وبروز هذه الأزمة، وصولا إلى وصف وتحليل مختلف أثارها العالمية عامة وعلى الدول النامية وعلى الجزائر خاصة مع تقديمها لمختلف الإجراءات المنتهجة والحلول المقترحة على مختلف الأصعدة، على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على مرحلة معينة من مراحل عمر الأزمة أو على جانب معين من جوانبها.

8- صعوبات الدراسة:

يواجه أي طالب وأي باحث في مساره العلمي والبحثي صعوبات، وأهم هذه الصعوبات التي واجهتها في إعداد هذه الرسالة والتي لا تختلف كثيرا عن الصعوبات التي يواجهها أي باحث:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- اختلاف الإحصائيات من مرجع إلى أخر؛
- قلة المراجع المتعلقة بالأزمة في مجال أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول النامية وعلى الجزائر؛
- حداثة الموضوع وصعوبة دراسته وفقا للتطورات الحاصلة فيه، حيث نضطر في كل مرة إلى إجراء تعديلات وفقا للمعطيات الجديدة الحاصلة، مما يتطلب متابعة دائمة لأهم التطورات الحاصلة؛
- أهم المراجع باللغات الأجنبية وبالتالي بذل مجهودات إضافية في الترجمة، وتخصيص أوقات إضافية لذلك.

المؤلف

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفصل الأول

الإطار النظري للأزمات المالية العالمية

ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية وتطورها التاريخي؛
- المبحث الثاني: انفجار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- المبحث الثالث: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفصل الأول

الإطار النظري للأزمات المالية العالمية

مقدمة الفصل الأول

توالت الأزمات المالية على العالم منذ القرن السابع عشر وكانت البداية خلال سنة 1637 تاريخ أول أزمة مالية عرفها العالم، ثم تعاقبت بعد ذلك الأزمات على مر الألفيات، القرون والسنوات، حيث كانت أزمة سنة 1929 أشهر، أعنف وأقوى أزمة مالية واقتصادية عرفها العالم، وذلك بسبب تأثيرها العميق وشموليتها، حيث مست جميع دول العالم سواء بصفة مباشـرة و/ أو غير مباشرة، وكذلك كونها سببا في تغيير النظام المالي العالمي، وتتصف الأزمة المالية العالمية لسنة (2008) بأنها شبيهة في كثير من جوانبها بأزمة سنة 1929، حيث نشأت هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية "و.م.أ" ثم انتشرت وأثرت في بقية دول العالم سواء بصفة مباشرة و/ أو غير مباشرة.

ولتسليط الضوء أكثر على الأزمات المالية من حيث مفهومها، نشأتها، أنواعها، تطورها، تواريخها، أسبابها، مسبباتها وتأثيراتها نتناول هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية وتطورها التاريخي؛
- المبحث الثاني: انفجار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- المبحث الثالث: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الأول
ماهية الأزمات المالية وتطورها التاريخي

تعتبر الأزمات المالية من أهم وأشهر المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول، الأمم والمجتمعات، وذلك لانعكاساتها السلبية، وقد ازدادت هذه الأزمات، نمت وتطورت بفعل تطور المجتمعات وقوانينها، اقتصادياتها وارتباطها مع بعضها البعض، وللتوضيح أكثر نتناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب، نعرض من خلالها كل ما يتعلق بالأزمات المالية من حيث (مفاهيمها، تعاريفها، أبعادها، خصائصها، مظاهرها ومؤشراتها، وصولا إلى أسبابها، مراحلها، تصنيفاتها وتطورها التاريخي على مر العصور، وذلك من خلال المطالب الآتية:

- **المطلب الأول**: ماهية الأزمات المالية؛
- **المطلب الثاني**: أنواع الأزمات المالية وتطورها التاريخي؛
- **المطلب الثالث**: التطور التاريخي للأزمات المالية في القرنين 20 و 21.

المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية

أضحى مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في مجتمعاتنا المعاصرة، وأصبح بشكل أو بآخر يمس كل جوانب الحياة ابتداء من الأزمات الفردية وانتهاء بأزمات الدول. ونبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول مفهوم الأزمات، خصائص الأزمات ومؤشراتها، أبعادها ومظاهرها، وكذلك: أسبابها، تصنيفاتها ومراحلها.

الفرع الأول: مفهوم الأزمات:

ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى المفاهيم الخاصة بالأزمة سواء في اللغة أو الاصطلاح، إضافة إلى مختلف تعريفاتها.

1- تعريف الأزمة لغة واصطلاحا:

1-1- تعريف الأزمة لغة: إن الأزمة في الإطار اللغوي تحمل دلالة معنوية تدل على الإصابة بالشدة والضيق وطغيانها وأحكامها على الوضع المادي والمعنوي في الحال التي

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

تصيبها[1]. ولقد ورد في المعجم الوسيط تعريفا للأزمة كما يلي: أزم على الشئ أزما: عض بالفم كله عضا شديدا، يقال أزم الفرس على اللجام، وأزم فلان على كذا لزمه – وواظب عليه، وأزمة السنة: اشتد قحطها، وأزم الحبل: أحكم فتله، وأزم الباب: أغلقه، تأزم: أصابته أزمة، الأزمة: الشدة والقحط، جمع أوازم (الأزمة) الضيق والشدة [2].

2-1- تعريف الأزمة في الاصطلاح: يعود أصل كلمة أزمة إلى المصطلح اللاتيني crisis وإلى الكلمة اليونانية krisis [3]، وهي مصطلح قديم ترجع جذوره التاريخية إلى الطب الإغريقي "تعني نقطة تحول أي أنها لحظة قرار حاسمة في حياة المريض" وهي تطلق للدلالة على حدوث تغير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان [4].

2- تعريف الأزمة بحسب الموضوع:

يمكن تقسيم تعاريف الأزمة إلى مجموعتين الأولى بحسب الموضوع الذي يتحدث عنه الكاتب فإذا كان البحث اجتماعيا عرفت الأزمة من الناحية الاجتماعية، وكذلك الحال اقتصاديا، سياسيا، عسكريا وماليا... الخ، والثانية يكون تعريف الأزمة فيها شاملا، وعليه يمكن تعريفها على أنها عبارة عن وقت غير مستقر أو حالة يترتب عليها تغيير حاسم [5].

---

(1) موقع طريق الحق، الأزمة ومفهومها، متاح على العنوان الالكتروني: http://alhaqway.com/play-1083.html، تم الاطلاع على المقال في: 06/ 02/ 2012.

(2) مجمع اللغة العربية، (2004): المعجم الوسيط، الطبعة 04، مكتبة الشروق الدولية: الجزء الأول، القاهرة، مصر، ص 17.

(3) Sausmarez Nicolette, (2004): **crisis management for the tourism sector: Malaysia's response to the Asian financial crisis**, Unpublished PhD Thesis, Humanities Science Business, University of Strathclyde - Glasgow, Scotland, United Kingdom, p 10.

(4) محمود جاد الله، (2003): إدارة الأزمات، بدون رقم للطبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 8.

(5) شقرة محمد إبراهيم، (1995): **نحو أنموذج إسلامي لإدارة الأزمات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة العامة، الجامعة الأردنية – عمان، الأردن، ص 11.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-1- تعريف الأزمة اجتماعيا: يقصد بها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة، واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السليم لإعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة [1].

2-2- تعريف الأزمة اقتصاديا: هي تغير فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، (العرض والطلب) وهي أنواع: وسيطية، هيكلية ودورية [2] كما تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها ظاهرة [3]، وهي بهذا المعنى تعرف بنتائجها ومن مظاهرها انهيار البورصة وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة....إلخ، ويعرفها كينز [4]: بأنها اختلال في الأسواق الآجلة وحسب كينز سبب التدهور الكبير بصورة أدق هو تخمينات وتوقعات الرأسماليين بتخفيض حجم الاستثمارات الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الاختلال بين العرض والطلب هذا إذا أصبحت الأسعار وأسعار الفائدة غير كافية لإعادة التوازن الضروري بين الادخار والاستثمار.

3- تعريف الأزمة المالية:

توجد مجموعة من التعاريف للأزمة المالية، وهذه التعاريف تشير إلى مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة، وفيما يلي استعراض لأهم هذه التعاريف:

---

(1) عليوة السيد، (2004): إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، الطبعة 03، مركز القرار الاستشارات: القاهرة، مصر، ص 13.

(2) الكندري فيصل محمد أحمد، (بدون تاريخ نشر): الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري، بدون رقم طبعة، منشأة المعارف: الإسكندرية، مصر، ص 27.

(3) أرنولد دانيال، (1992): ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، الطبعة 01، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان، ص ص 11/ 12.

(4) العقؤيب كمال وبلحمدي سيدي علي، (2009): أهم الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق المالية الإسلامية كبديل، **الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** المنعقد يومي 5 و 6 ماي 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 6.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- هي تدهور حاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي تحدث تذبذبات تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل التغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات... الخ [1]؛
- هي أزمة تمس أسواق المال والائتمان في بلاد معينة وقد تنتشر لتتحول إلى أزمة إقليمية أو عالمية [2]،
- هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى [3]؛
- هي انخفاض مفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول قد تكون رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وقد تكون أصولا مالية، أي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو حقوق ملكية للأصول المالية، ومنها المشتقات المالية والعقود المستقبلية (للنفط أو العملات الأجنبية مثلا)، فإذا انهارت فجأة قيمة أصول ما، فإن ذلك قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها [4]؛

مما سبق يمكننا أن نستخلص أن الأزمة المالية هي حدوث اختلال في التوازن الاقتصادي

---

(1) رزيق كمال وأحمد الخطيب خالد راغب، (2009): إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، **المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال** المنعقد يومي 10 و 11 نوفمبر 2009، جامعة الزرقاء الخاصة – عمان، الأردن، ص 9.

(2) المقدادي خالد غسان يوسف، (2011): عالم الفقراء الجدد – كيف غيرت الأزمة المالية النظام الاقتصادي العالمي والإسلامي والعربي، الطبعة 01، دار النفائس: عمان، الأردن، ص 82.

(3) عبد الغني يوسف هاني صالح، (2011): تقييم الأداء المالي والاقتصادي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك – اليرموك، الأردن، ص 25.

(4) قندح عدلي شحادة، (2009): الأزمة المالية العالمية الجذور- الأسباب – الآثار وخطط الإنقاذ، بدون رقم طبعة، بدون اسم الناشر: عمان، الأردن، ص 9.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ناتج عن عدم تفاعل وانسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار، يتبعه انهيار في النظام المالي في أسواق المال وفي النظام المصرفي وعملة الدولة، وانخفاض في قيمة الأصول في سوق العقارات، ليشمل بعد ذلك الاقتصاد ككل ويتسبب في إفلاس العديد من المصارف والشركات المالية وشركات التأمين وغيرها، وينتج عنها انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن أن تتجه الأمور إلى الأسوأ في صورة ركود اقتصادي.

الفرع الثاني: خصائص، مؤشرات، أبعاد الأزمات المالية ومظاهرها:

تتصف الأزمات المالية بمجموعة من الصفات والخصائص ولها مجموعة من الأبعاد والمؤشرات والمظاهر التي تنبأ بحدوثها ونتعرض من خلال هذه الفرع إلى أبعاد الأزمات المالية، خصائصها، مؤشراتها وكذلك مظاهرها.

1- أبعاد الأزمات المالية: لكل أزمة بعدان [1]:

- تهديدها لمصالح وأهداف الكيان (فرد، أسرة، مشروع، مؤسسة، دولة، إقليم...الخ) حاليا أو مستقبلا؛
- محدودية الوقت أمام المتعاملين مع الأزمة؛

2- خصائص الأزمات المالية: مهما كانت طبيعة الأزمة فإنها تشترك في الخصائص الآتية [2]:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة أو المعارضة لها ونقص المعلومات وعدم دقتها؛
- استحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد؛
- إن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة ومتصارعة؛
- إنها تسبب في بدايتها (حالة ذعر) صدمة ودرجة عالية من التوتر، مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها؛

(1) شقرة محمد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(2) عليوة السيد، مصدر سبق ذكره، ص 115.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- بما أن الأزمة تمثل تهديدا لحياة الفرد وممتلكاته ومقومات بيئته فإن مجابهتها تعد واجبا مصيريا؛
- مواجهتها تستوجب خروجا عن الأنماط التنظيمية المألوفة واحتكار النظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية؛
- الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجذري السريع؛
- المفاجأة: إن تصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عال، وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها؛
- إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

بالإضافة إلى ما سبق نرى أنها تؤدي إلى نتائج سلبية تمس وبصفة مباشرة و/ أو غير مباشرة جميع فئات المجتمع وفي شتى مجالات الحياة.

3- مظاهر ومؤشرات الأزمات المالية:

3-1- مظاهر الأزمات:

تتمثل مظاهر الأزمات المالية في ما يلي [1]:

- الإسراع في سحب الإيداعات من البنوك؛
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا من صعوبة استردادها؛
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية مما يؤدي إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي جميع نواحي الحياة، وعجز المقترضين عن سداد دينهم؛

(1) عبد الغني يوسف هاني صالح، مصدر سبق ذكره، ص ص 26/ 27.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا يحدث ارتباكا وخللا في مؤشرات الهبوط والصعود؛
- انخفاض المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها، بسبب نقص السيولة؛
- ازدياد معدلات البطالة بسبب توقف وإفلاس وتصفية الشركات والمؤسسات فيصبح كل موظف أو عامل مهدد بترك وظيفته؛
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.

أضف إلى ذلك انخفاض في معدلات الاستهلاك، الإنفاق، الاستثمار والادخار. وكل المؤشرات الاقتصادية.

3-2- مؤشرات الأزمات:

يمكن تصنيفها إلى نوعين كما هو موضح في الجدول الموالي.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (01): المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات المالية والاقتصادية

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية البنيوية
ارتفاع معدل التضخم.	جمود معدلات التبادل.
نمو سريع في التدفق النقدي.	إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات.
انخفاض حقيقي لنمو الصادرات.	قطاع التصدير أكثر تركيزا.
النمو السريع في الاعتمادات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	ارتفاع معدل التغير في الديون الخارجية.
ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.	ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.
ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	تحرير سوق المال الحديث.
نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية.	إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها.
ارتفاع معدل الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.	أسواق المال مضمونة بأصول مالية أو عقارية.
انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي.	سيطرت بعض المؤسسات على سوق الأسهم.

المصدر: الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، (2005): العولمة المالية وإمكانية التحكم – عدوى الأزمات المالية –، بدون رقم للطبعة، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر، ص 39.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية للتعرض إلى الأزمات تم النظر إليها من خلال جانبين أولهما يتعلق بالتطورات الحاصلة على مستوى الاقتصاد الكلي، وثانيهما تتعلق بالخصائص الهيكلية البنيوية المتعلقة بالنظام.

الفرع الثالث: أسباب الأزمات المالية، مراحلها وتصنيفاتها:

تمر كل أزمة بمجموعة من المراحل وتتسبب فيها مجموعة من الأسباب ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات المالية والمراحل التي تمر بها بالإضافة إلى تقسيماتها وتصنيفاتها.

1- أسباب الأزمات المالية: تشترك الأزمات المالية في مجموعة من الأسباب يمكن حصرها في النقاط الآتية [1]:

- عدم تماثل المعلومات والتقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة؛
- التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول؛
- اضطرابات القطاع المالي وعدم التحضير الكافي للتحرير المالي؛
- ضعف النظم المحاسبية والإفصاح؛
- سياسات سعر الصرف وتشوه نظام الحوافز [2].

2- مراحل الأزمات المالية: هناك مجموعة من التصنيفات للمراحل التي تمر بها الأزمات في تطورها نذكر منها:

(1) صحراوي إيمان وسهام حرفوش، (2009): دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية، **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** المنعقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر، ص ص 4/ 5.

(2) التوني ناجي، (2004): الأزمات المالية، **المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، ص ص 5/ 6، متاح على العنوان الإلكتروني: http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg305.htm ، تم الإطلاع على المقال في: 13/ 02/ 2012.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-1- التقسيم الأول[1]: مرحلة نشؤ الأزمة وتراكمها، مرحلة انفجارها، مرحلة الانحسار، مرحلة انتهاء الأزمة.

2-2- التقسيم الثاني[2]: توجد مجموعة من التقسيمات للمراحل ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي: مرحلة (الإنذار، التأزم، الإدمان، الحل). أو مرحلة (الصدمة، التراجع، الاعتراف، التأقلم)...الخ. والشكل الموالي يوضح تطور الأزمة مرحلة بمرحلة.

الشكل رقم (01): مراحل تطور الأزمات المالية

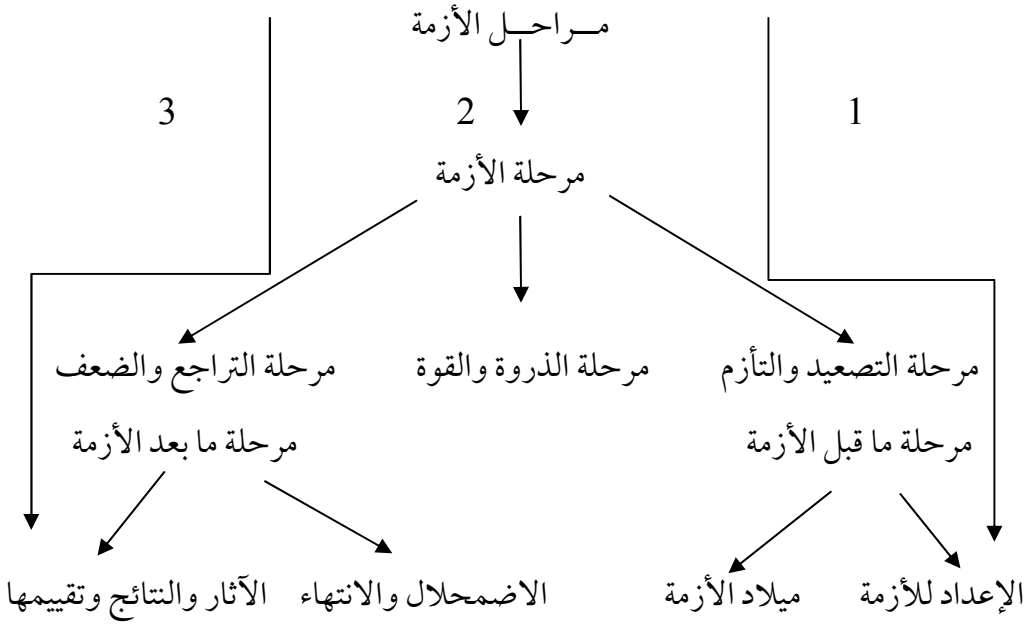

المصدر: من إعداد الباحث.

(1) عبد المجيد قدري على، (2008): اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، بدون رقم للطبعة، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر، ص 113.

(2) شقرة محمد إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ص 24/ 26.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الشكل نلاحظ أننا قسمنا مراحل الأزمة إلى ثلاث مراحل أساسية هي: مرحلة ما قبل الأزمة ومرحلة الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة، وكل مرحلة من هذه المراحل الأساسية قسمت إلى مرحلتين أو أكثر.

- مرحلة ما قبل الأزمة قسمت بدورها إلى مرحلتين، مرحلة الإعداد للأزمة وخلالها تتوفر مجموعة من الشروط والأسباب التي تكون كافية لتشكيل الأزمة أو بمعنى أخر ظهور بوادر الأزمة، ومرحلة ميلاد الأزمة أي نشأتها وظهورها شيئا فشيئا.
- أما المرحلة الثانية وهي مرحلة الأزمة والتي تعتبر أهم مرحلة من المراحل الأساسية الثلاث لأن من خلالها تأخذ الأزمة منحنى تصاعدي حتى تصل إلى أقصى حد ثم تأخذ في التراجع وذلك من خلال مرحلة التصعيد والتأزم بصورة متزايدة نحو الأعلى، ثم مرحلة الذروة وهي المرحلة التي تصل فيها الأزمة إلى أقصى حد من تصاعدها، تأزمها، انفجارها، شدتها وقوتها، ثم تأتي مرحلة التراجع والضعف حيث يأخذ منحنى الأزمة شكلا انحداريا تراجعيا، وبذلك تتراجع قوة وشدة تأثير هذه الأزمة.
- أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما بعد الأزمة والتي تقسم إلى مرحلتين مرحلة انتهاء الأزمة وزوالها أي تراجع منحنى الأزمة حتى يأخذ شكلا أفقيا، ثم تأتي مرحلة النتائج والآثار المترتبة عن هذه الأزمة وتقييمها ودراستها وتحليلها والاستنباط منها وأخذ العبر والدروس.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات المالية وتطورها التاريخي:

توجد مجموعة من التقسيمات للأزمات المالية تختلف بحسب معيار التقسيم المتبع، وقد ظهرت أولى الأزمات المالية في القرن السابع عشر حيث كانت البداية مع أزمة سنة 1637 التي اعتبرها المؤرخون أولى الأزمات المالية وكانت آخرها أزمة سنة 2008 التي عشناها ولازلنا نعيش تبعاتها وتأثيراتها، وبين هذه وتلك عرف العالم مجموعة من الأزمات والتي اختلفت باختلاف أسبابها وأحداثها وتاريخها، وللبحث أكثر نتناول من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع نعرض من خلالها أهم أنواع الأزمات المالية وتصنيفاتها وكذا أهم الأزمات المالية التي عرفها التاريخ وذلك حسب معيار الزمن خلال ثلاث قرون (17، 18 و19).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الأول: أنواع الأزمات المالية وتصنيفاتها:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى مجموعة من التقسيمات للأزمات المالية يمكن تصنيفها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): التقسيمات المختلفة للأزمات المالية

الرقم	معيار التقسيم	التقسيم
01	الزمن.	– أزمات دورية. – أزمات استثنائية.
02	الشدة والعمق.	– أزمات سطحية، هادئة. – أزمات عميقة، عنيفة.
03	المستوى.	– أزمات جزئية. – أزمات كلية.
04	الأسواق	– أزمات أسواق السلع والخدمات. – أزمات أسواق المال.
05	الحجم والتوسع الجغرافي	–أزمة قطاع في المصرف. – أزمة مصرف بالكامل. – أزمة في بلد ما.
		– أزمة في منطقة جغرافية. – أزمة في العالم.
06	الطبيعة والأسباب	– أزمات العملة وأسعار الصرف. – أزمات المصارف. – أزمات أسواق المال.
07	FMI	– أزمة عملات. – أزمة بنوك. – أزمة شاملة. – أزمة ديون.

المصدر: من إعداد الباحث.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1- حسب معيار الزمن: تقسم الأزمات المالية إلى قسمين: أزمات مالية دورية وأزمات مالية استثنائية.

1-1- الأزمات المالية الدورية: يتكرر حدوثها باستمرار مثل أزمات السيولة وأزمات الائتمان.

1-2- الأزمات المالية الاستثنائية: وهي التي تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة مثل[1]: انهيار الأسواق المالية الأمريكية بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001.

2- حسب معيار الشدة والعمق: تقسم الأزمات المالية إلى قسمين: أزمات مالية سطحية وهادئة وأزمات مالية عميقة وقوية.

2-1- الأزمات المالية السطحية: هي الأزمات المالية غير المؤثرة، والتي تكون تأثيراتها ضعيفة، وليس لها جذور.

2-2- الأزمات المالية العميقة: هي تلك الأزمات المؤثرة وشديدة القسوة، والتي تدوم فترة زمنية طويلة، وتكون لها أسباب وجذور وخلفيات.

3- حسب معيار المستوى: تقسم الأزمات المالية إلى قسمين: أزمات مالية جزئية، وأزمات مالية كلية:

3-1- الأزمات المالية الجزئية: تكون جزئية في تأثيرها وفي انتشارها كالتي تصيب بنكا معينا دون بقية البنوك.

3-2- الأزمات المالية الكلية: وهي التي يكون تأثيرها وانتشارها كليا وشاملا، كلتي تصيب دولة بأكملها كأزمة المكسيك، أو تصيب منطقة جغرافية مثل أزمة جنوب شرق آسيا، أو تصيب العالم كله مثل أزمة سنة 2008.

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، (2011): سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، الطبعة 01، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 27.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

4- **حسب معيار الأسواق**[1]: تنقسم إلى أزمات مالية في أسواق السلع والخدمات وأزمات مالية في أسواق المال.

4-1- **أزمات مالية في أسواق السلع والخدمات**: وتدعى كذلك الأزمات العينية، وهي تعكس حالة الميزان التجاري للدولة، الذي يعبر عن الفرق بين صادراتها وواردتها، فكلما كان هناك عجز في الميزان التجاري (الواردات أكبر من الصادرات) تتدخل الدولة لزيادة صادراتها من خلال زيادة الإنتاج العيني للسلع والخدمات فإن لم تنجح تزايد العجز في ميزانها وكانت النتيجة تزايدا مستمرا في ديونها الخارجية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم قدرتها على السداد، ومن ثم تنفجر أزمة الديون.

4-2- **أزمات مالية في أسواق المال**: كما تعرف باسم الأزمات النقدية، وتنتج بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض، وزيادة معدل الفائدة على القروض الداخلية والخارجية التي تحصل عليها الدولة، وتزايد معدل التضخم بها، فالدول النامية عندما تتحصل على قروض من الدول أو المؤسسات المالية الدولية تتعهد بسداد هده القروض وفوائدها في آجالها، ولكن إذا كانت معدلات الفائدة ثابتة في هذه الحالة المخاطرة محسوبة، أما إذا كانت معدلات الفائدة غير ثابتة (متغيرة)، في هذه الحالة فإن تغير سعر الفائدة على العملات الأجنبية يؤثر سلبا على قدرة الدول المدينة على السداد، وبالتالي تنشأ الأزمة المالية.

5- **حسب الحجم والتوسع الجغرافي**[2]: تنقسم إلى أزمات مالية في قطاع معين، في مصرف، في بلد، في منطقة جغرافية وفي العالم.

5-1- **أزمات مالية في قطاع مصرفي**: وهي الأزمات التي تحدث في فرع من فروع المصرف

(1) النجار إبراهيم عبد العزيز، (2009): الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، بدون رقم للطبعة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص ص 24/ 25.

(2) الغزاوي محمد عبد الوهاب ومحمد خميس عبد السلام، (2010)، الأزمات المالية: قديمها وحديثها – أسبابها ونتائجها – والدروس المستفادة، الطبعة 01، إثراء للنشر والتوزيع: الأردن، ص ص 17/ 31.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مثل ما حدث في أكبر مصرف في سويسرا (UBS) في أكتوبر 2007، عندما حقق فرع الاستثمار التابع للمصرف خسارة كبيرة قدرت بين (600 و 800) مليون فرنك.

2-5- أزمات مالية في المصارف: وهي الأزمات التي يشهدها المصرف بكامله والتي قد تؤدي إلى إفلاسه من خلال تصفيته مثل ما حدث مع بنك الخليفة في الجزائر.

3-5- أزمات مالية في بلد ما: وهي الأزمات التي تنتشر في دولة بأكملها مثل أزمة المكسيك 1994 التي نتجت عن دخول رؤوس أموال أجنبية قصيرة الأجل بغزارة واستخدمت في استثمار قصير الأجل ثم خرجت بصفة مفاجئة. وأزمة الأرجنتين في سنة 2011.

4-5- أزمات مالية في منطقة جغرافية ما: وهي الأزمات التي يتعدى مداها حدود الدولة لتشمل مجموعة من الدول مثل أزمة الدول الأسيوية.

5-5- أزمات مالية عالمية: وهي الأزمات التي تنتشر عبر مختلف أنحاء العالم وتمتد آثارها ونتائجها إلى جميع دول العالم بصفة مباشرة أو غير مباشرة مثل أزمة سنة 1929، والأزمة المالية العالمية سنة 2008.

6- حسب معيار الطبيعة والأسباب: تنقسم إلى ثلاث أقسام: أزمات العملة وأسعار الصرف، أزمات المصارف، أزمات أسواق المال.

1-6- أزمات العملة وأسعار الصرف: وتقسم بدورها إلى قسمين: أزمات العملة وأزمات سعر الصرف.

1-1-6- أزمات العملة[1]: يحدث ذلك عندما تصبح قيمة العملة غير مستقرة، أي عندما تقوم السلطات النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية بسبب عمليات المضاربة، مثل ما حدث في تايلاند سنة 1997.

(1) Abu - Tapanjeh Abdussalam, (2009): The Global Financial crisis and its Impact on The Jordanian Islamic Banks, **proceedings of the 4th international congress: '' The global financial crisis and its impact on the economies of countries in the Middle East and North Africa',** 8 and 9 December, **Faculty of Economics Sciences and the commercial Sciences**, University of Algiers 03, Algeria.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

6-1-2- أزمات أسعار الصرف[1]: وتحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة مبالغ فيها فتؤثر على قدرة العملة على القيام بمهمتها كوسيلة للمبادلة أو مستودع للقيمة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمة أسعار الصرف، فتتدخل السلطات النقدية من خلال تعويم العملة أو خفض سعر الصرف.

6-2- أزمات المصارف: وتنقسم بدورها إلى ثلاث أقسام: أزمات (السيولة، الائتمان والديون).

6-2-1- أزمات السيولة[2]: وتحدث في حالة قيام البنوك بالاحتفاظ بكميات ضئيلة من السيولة لمواجهة طلبات السحب.

6-2-2- أزمات الائتمان: وهي حالة عكسية للحالة السابقة وتعرف كذلك باسم أزمة الإقراض وتحدث عند قيام البنوك برفض منح القروض للمقترضين ليس بسبب عدم توفر السيولة وإنما بسبب خوفها من عدم قدرة المقترضين على سداد هذه القروض.

6-2-3- أزمات الديون[3]: وهي الأزمات الناتجة عن تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية حركة رؤوس الأموال من خلال توسع البنوك التجارية العالمية في منحها للقروض لحكومات الدول النامية، والتي عجزت عن تسديد هذه الديون وأعبائها مثل ما حدث مع المكسيك ودول أخرى.

7- حسب صندوق النقد الدولي "FMI"[4]: تقسم إلى أزمات العملة، أزمة بنوك، أزمة

---

(1) الروسان عاطف محمد والروابده عبد الرؤوف أحمد، (2010): الأزمة المالية العالمية 2007/ 2010، بدون رقم للطبعة، الناشر المؤلفان: عمان، الأردن، ص 22.

(2) Abu -Tapanjeh Abdussalam, op.cit, p 94.

(3) الروسان عاطف محمد والروابده عبد الرؤوف أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(4) كواش زهية وبن حاج جيلاني مغراوة فتيحة، (2009): الأزمة المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، **الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** المنعقد يومي 5/ 6 ماي 2009، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص 4.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

شاملة، أزمة ديون، وقد سبق تعريف هذه الأنواع من الأزمات أما الأزمة الشاملة فيقصد بها تلك الأزمة التي تصيب النظام المالي والنقدي معا، أي أنها عادة ما تتضمن أزمة عملة وسعر الصرف.

الفرع الثاني: عرض الأزمات المالية في القرنين 17 و 18:

لم تكن الأزمات المالية وليدة اليوم وإنما عرفت منذ القديم وكانت البداية مع أوائل القرن السابع عشر ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى أولى الأزمات المالية على مر التاريخ والتي نصنفها حسب ترتيبها عبر الزمن، وذلك من خلال:

1- **الأزمات المالية في القرن 17: نتناول ذلك من خلال الجدول الموالي.**

الجدول رقم (03): الأزمات المالية في القرن 17

تاريخ الأزمة	الأسواق المالية المعنية بالأزمة	الشرح
1637 (1)	السندات لأجل	حدثت هذه الأزمة في فبراير 1637[2]، (وهي تعرف بأزمة زهرة التوليب)[3] فبعد عدة سنوات من المضاربة في أوروبا وخاصة في هولندا، انخفضت أسعار التوليب فجأة مسببة إفلاس المضاربين، فاعتبرها المؤرخون أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة.

المصدر: من إعداد الباحث.

(1) Le groupe wikipedia, Crise financière,[Online], dans: wikipedia: the free encyclopedia, disponible sur: http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financi%C3%83%C2%A8re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re, consulté en (08/02/2012).

(2) Crise Financière: Hollande, (Février 1637) la « Tulipomania », disponible sur**:** http://docroger.over-blog.com/article-24813482.html**.** consulté en (20/02/212).

(3) مقال حول زهرة التوليب، متاح على العنوان الالكتروني:

http://www.se4m.com/forums/t16026.html تم الإطلاع على المقال في: (23/ 02/ 2012).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن أولى الأزمات المالية التي عرفها العالم كانت في 1637، كما نلاحظ أن القرن 17 عرف أزمة مالية وحيدة.

2- **الأزمات المالية في القرن 18: نتناولها من خلال الجدول الموالي:**

الجدول رقم (04): الأزمات المالية في القرن 18

تاريخ الأزمة	الأسواق المالية المعنية بالأزمة	الشرح
1720	الأسهم	أزمتين متتاليتين بينهما بضعة أشهر بخصوص أسهم الشركات التي تستغل موارد العالم، إحداهما في مارس بفرنسا حيث أدت المضاربة إلى جعل الخزائن خاوية مما أدى إلى هجمات من قبل المستثمرين الساخطين في جويلية ونتج عنها خراب[1]، والأخرى في بريطانيا خلال شهر ديسمبر أثر مخاوف وتكهنات تسببت بالإفلاس شركة بحور الشمال ومصرف لوو[2].
1797	البنوك	26 فيفري 1797 بنك انجلترا يعرف انحصارا في الاحتياطي ويقرر تعليق التسديد نقدا مما خلق الذعر بين المواطنين والشركات الذين سارعوا إلى سحب مدخراتهم وأرباحهم من البنوك وتسببوا في إفلاس جماعي وهي أول أزمة ناتجة عن الذعر والخوف الجماعي[3].

المصدر: من إعداد الباحث.

(1) croissance conjoncture crises, p 29, disponible sur: www.infodidac.ch/Contenu/Page8_tel/Misejour/Crises.ppt, consulté en: (23/02/2012).

(2) النجار إبراهيم عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(3) Le groupe wikipedia, op.cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن القرن 18 عرف أزمتين ماليتين أحدهما متعلقة بالأسهم والأخرى بالبنوك.

الفرع الثالث: الأزمات المالية في القرن 19: نتعرض من خلال هذا الفرع إلى الأزمات المالية في القرن 19 وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): الأزمات المالية في القرن 19

تاريخ الأزمة	الأسواق المالية المعنية بالأزمة	الشرح
1810	البنوك	بعد حصار نابليون لإنجلترا، سقط نظام الائتمان فلم تستطع تحصيل حقوقها على شركات جنوب أمريكا مما سبب أزمة سيولة وموجة بطالة [1].
1812	-	واجه النظام الرأسمالي، أزمة مالية يرجع سببها إلى نقص المخزون السلعي.
1819	البنوك	هي أول أزمة مالية بالولايات المتحدة الأمريكية، نتجت عن صرف الأموال في حرب سنة 1812، وكذا سياسة التقشف التي فرضها البنك المركزي الأمريكي [2].
1825	الأسهم	بعد المضاربة الشديدة على الاستثمارات المتواجدة بأمريكا اللاتينية (البنوك، التأمينات، تسليح السفن، بناء القنوات....الخ)، تراجعت قيم الأسهم تراجعا شديدا في بورصة لندن فأفلست بنوك عديدة وأكثر من 3300 مؤسسة، وقد تركزت هذه الأزمة في بريطانيا العظمى [3].

(1) الكندري فيصل محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(2) المصدر نفسه، ص 86.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

تاريخ الأزمة	الأسواق المالية المعنية بالأزمة	الشرح
1836	الأسهم والبنوك	شهدت انجلترا انهيار أخر للبورصة بعد قرار الرئيس الأمريكي أندرو جاكسون اشتراط بيع الأراضي مقابل معادن ثمينة، وهو ما شكل ضربة قاضية للمضاربة في سوق العقار بأمريكا، وبما أن البنوك الأمريكية كانت تقترض من بريطانيا فقد تلقت هذه الأخيرة الجزء الأصعب من الأزمة قبل أن تنقل الأزمة إلى و.م.أ في حد ذاتها في سنة 1837 (1).
1866	البنوك	حيث تعرضت عدد من البنوك الإنجليزية للإفلاس، مما أدى إلى أزمة مالية عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني، باعتباره المركز المالي الأساسي للعالم آنذاك، وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات المالية التي شهدها الاقتصاد الرأسمالي (2).
1873	الأسهم	9 ماي 1973 بورصتي فينا والنمسا بدأتا ما يسمى بفترة الكساد الكبير للاقتصاد العالمي بسبب المضاربات الضخمة التي لم تقابلها سوى ضمانات متدنية بالإضافة إلى أنها لم تكن مغطاة بإنتاج اقتصادي حقيقي مما سبب انهيارا كليا انتشر على أوربا والو.م.أ (3).

(1) Hendrickson Jill M, (2011): Regulation and Instability in U.S. Commercial Banking - a History of Crises -, First edition, Palgrave Macmillan: England, p 48.

(2) قدي، عبد المجيد والجوزي جميلة، (2009): الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة- حالة الجزائر، **كتاب الملتقى الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** المنعقد يومي 08 و 09 ديسمبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الجزائر 03، ص 91.

(3) الكندري فيصل محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 85.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

تاريخ الأزمة	الأسواق المالية المعنية بالأزمة	الشرح
1882	البنوك	انهار بنك الاتحاد العام الفرنسي وتسبب ذلك في إفلاس العديد من البنوك، كما اهتزت بورصتا ليون وباريس، وغرقت فرنسا في أزمة مالية واقتصادية كبرى[1].

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول نلاحظ أن القرن 19 عرف مجموعة من الأزمات المالية تعلقت بين الأسهم و/ أو البنوك.

المطلب الثالث: التطور التاريخي للأزمات المالية في القرنين 20 و21:

عرف القرنين 20 و21 مجموعة من الأزمات المالية والتي نبحث فيها من خلال هذا المطلب وذلك بالتعرض إلى أهم الأزمات المالية التي عرفها القرن العشرين وقد قسمناها إلى أربع أقسام حسب تواريخ الأزمات (أزمات الثلاثينات، السبعينات، الثمانينات والتسعينات)، إضافة إلى العقد الأول وبداية العقد الثاني من القرن 21.

الفرع الأول: عرض الأزمات المالية في ثلاثينات، سبعينات وثمانينات القرن العشرين:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أهم الأزمات المالية التي عرفها القرن العشرين وعلى مدار العقود الثلاثينية، السبعينية والثمانينية.

1- **عرض أزمات ثلاثينات القرن العشرين**: عرفت هذه الفترة أهم وأكبر أزمة مالية واقتصادية عالمية وهي أزمة سنة 1929، التي بدأت في و.م.أ، لتتطور إلى أزمة كساد كبير بعد أن هبطت الأسعار في بورصة نيويورك الأمريكية بأكثر من 13٪ في 24 أكتوبر 1929 (أنظر الشكل رقم 02)، وامتد تأثيرها إلى بقية دول العالم اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا

(1) النجار إبراهيم عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، 27.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

خاصة في أوروبا وامتدت على مدى عشرية كاملة. ومن مظاهرها ومؤشراتها [1]:

- انخفاض شديد في الاستهلاك الكلي؛
- انخفاض الاستثمار من جانب القطاع الإنتاجي؛
- تقلص الطلب في قطاع العقارات وارتفاع أسعار المحروقات [2]؛
- ارتفاع مديونية الأسر حيث لم تعد قادرة على تسديد ديونها.

1-1- خصائصها [3]: تتلخص خصائص أزمة سنة 1929 في النقاط الآتية:

- زعزعة الاستقرار العالمي؛
- امتدت أزمة سنة 1929 على فترة طويلة نسبيا؛
- اختلاف تأثيرها وحدتها من بلد إلى أخر؛
- انخفاض في أسعار الفائدة.

1-2- أسبابها [4] [5]: تتمثل أهم الأسباب التي ساهمت وأدت إلى ظهور أزمة سنة 1929 في النقاط الآتية:

- **البيع على المكشوف**: يعني قيام المضاربون ببيع أسهم لا يملكونها في الحقيقة بأسعار

(1) كورتل فريد ورزيق كمال، (2009): الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، **المؤتمر العلمي الثالث الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول – التحديات والأفاق المستقبلية** – المنعقد يومي 28 و 29 أفريل 2009، **كلية بغداد للعلوم الاقتصادية** مع الاشتراك مع جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن، ص 1.

(2) أبو شرار علي عبد الفتاح، (2011/ 2012): الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة: أحداثها – أسبابها – تداعياتها – إجراءاتها، الطبعة 01، الناشر المؤلف: عمان، الأردن، ص 15.

(3) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 64.

(4) هندي منير إبراهيم، (1999): الأوراق المالية وأسواق رأس المال، بدون رقم للطبعة، دار المعارف: الإسكندرية، مصر، ص 74.

(5) أحمد البياع صباح، (2012): أزمة الكساد العالمي (1929/ 1939)، بدون رقم للطبعة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، مصر، ص ص 60/ 74.

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

محددة مسبقا، ثم يقومون بشرائها عند انخفاض أسعارها ليسلمونها للمشتري بعد تحقيق الأرباح منها، وقد ساهم انتشار هذا النوع من البيع في حدوث الأزمة؛

- **البيع الظاهري**: ويتمثل هذا النوع من البيوع في اتفاق بين مجموعة من المتعاملين على بيع وشراء ورقة مالية معينة بينهم لإغراء المتعاملين على أن هناك أرباح تجنى من وراء هذه العملية ولكن يعتبر في هذه العملية خداع لأنها تمت ظاهريا ولم تتم حقيقة؛
- **الشراء بغرض الاحتكار**: هو قيام مجموعة من المتعاملين في البورصة بشراء جميع الأوراق المالية المتداولة في السوق الثانوية بغرض المضاربة عليها وإعادة بيعها بأسعار عالية من خلال التحكم والسيطرة على البورصة؛
- الارتفاع المستمر لأسعار الأسهم حيث تجاوزت قيمتها العادلة،
- التوسع الزراعي والصناعي وعدم توازن التجارة الدولية؛
- ظهور مشكلة البطالة ونشوب بعض الكوارث الطبيعية.

1-3- آثارها ونتائجها: تتلخص أهم أثار ونتائج أزمة سنة 1929 في النقاط الآتية:

- امتدادها لتشمل جميع دول العالم؛
- سقوط النظرية الكلاسيكية (دعه يعمل دعه يمر) وظهور النظرية الكنزية التي تدعو إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية؛
- انخفاض شديد في الاستهلاك نتج عن انخفاض الاستثمار في جانب القطاع الإنتاجي، وتزايد معدلات البطالة حيث بلغت مثلا في و.م.أ ثلث القوة العاملة في سنة 1932، وانخفاض الأرباح فمثلا في انجلترا تراجعت الأرباح من 120 مليون جنيه إسترليني في سنة 1929 إلى 75 مليون جنيه إسترليني في سنة 1932، وفي ألمانيا تراجعت الأرباح من 315 مليون مارك في سنة 1929 إلى 72 مليون مارك في سنة 1932 [1]؛
- انكماش التجارة العالمية من 74 ٪ قبل سنة 1929 إلى 40 ٪ بعد سنة 1929 [2].

(1) الكندري فيصل محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

والشكل الموالي يبين تطور أسعار الأسهم في سوق نيويورك خلال الفترة 1926/ 1939 والتي تعبر عن أهم المراحل التي عرفتها الأزمة.

الشكل رقم (02): تطور أسعار الأسهم في بورصة نيويورك خلال الفترة 1926/1939

Source : croissance conjoncture crises, p 29, disponible sur : www.infodidac.ch/Contenu/Page8_tel/Misejour/Crises.ppt, consulté en: (23/02/2012),

- المحور الأفقي يمثل السنوات.
- المحور العمودي يمثل النقاط التي سجلتها أسعار الأسهم في بورصة نيويورك.

من خلال الشكل نلاحظ أن:

- تطور الأزمة مر بمرحلتين مرحلة أولى من سنة 1926 إلى منتصف سنة 1932 والمرحلة الثانية من سنة 1933 إلى سنة 1939 إلا أنا هناك من يرى أن الأزمة مرة بمرحلة واحدة من سنة 1926 إلى أواخر سنة 1932؛
- نلاحظ أن الأسعار أخذت في الارتفاع من 100 نقطة في سنة 1926 إلى أن بلغت أقصى حد لها في 24 أكتوبر 1929 بأكثر من 200 نقطة وهذا من خلال المنحنى الذي أخذ في التراجع بعد هذا التاريخ ليبلغ أدنى قيمة له في منتصف سنة 1932 بأقل من 40 نقطة؛
- من الملاحظ أن المرحلة الأولى من الأزمة دامت حوالي 6 سنوات ونصف حيث دامت

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مرحلة الازدهار والارتفاع حوالي 4 سنوات فيما عرفت مرحلة التراجع والانحطاط والكساد حوالي سنتين ونصف؛

- نلاحظ أن المنحنى أخذ في الصعود معلنا عن بداية التعافي منذ النصف الثاني من سنة 1932 إلى غاية سنة 1937 حيث بلغ المؤشر أكثر من 150 نقطة إلا أنه عاد ليتراجع بعد ذلك مع اقتراب حلول سنة 1938 لكنه عاود الارتفاع بعد ذلك مع نهاية سنة 1938؛
- وعليه ومن خلال الملاحظات السابقة نستنتج أن أهم مرحلة هي المرحلة الأولى التي بلغت فيها الأسعار الخاصة بالأسهم أقصى نقطة وأدنى نقطة وهي المرحلة التي تعبر عن مدى عمق وحدة هذه الأزمة.

2- عرض الأزمات المالية في سبعينات القرن العشرين: عرفت هذه العشرية أزمتان هما أزمة سنة 1974 وأزمة سنة 1979، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (06): الأزمات المالية في سبعينات القرن العشرين

تاريخ الأزمة	الأسواق المالية المعنية بالأزمة	الشرح
الأزمات المالية في سبعينات القرن 20		
1974[1]	البنوك	إفلاس البنك الألماني هيرستات بسبب التفاوت في التوقيت بين ألمانيا و و.م.أ وهي أول مرة يتم فيها التعرف على مفهوم الخطر النظامي.
1979[2]	البنك الفدرالي الأمريكي	قام محافظ البنك برفع أسعار الفائدة تدريجيا وكل يوم حسب الحاجة من أجل امتصاص التضخم وهي سياسة نقدية أثبتت نجاحها آنذاك.

المصدر: من إعداد الباحث.

(1) Le groupe wikipedia, op.cit.

(2) Idem.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن فترة السبعينات من القرن 20 عرفت أزمتين ماليتين ارتبطتا بالبنوك.

3- عرض الأزمات المالية في ثمانينات القرن العشرين: عرفت هذه العشرية أربع أزمات مالية في سنوات (1982، 1985، 1987، 1989)، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): الأزمات المالية في ثمانينات القرن العشرين

تاريخ الأزمة	الأسواق المالية المعنية بالأزمة	الشرح
الأزمات المالية في ثمانينات القرن 20 (1)		
1982	البنوك أسعار الفائدة، والأخطار النظامية	بعد أحداث سنة 1973 في قطاع المحروقات، تراكمت ديون الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك لم تستخدم القروض في الاستثمار وإنما في تغطية العجز في ميزان المدفوعات ومما زاد في حدة الأزمة هو الأزمة البترولية الثانية سنة 1978 حيث أجبرت هذه الدول على الاستدانة بأسعار فائدة عالية وعلى المدى القصير مما أثقل كاهلها وجاءت أزمة المكسيك كأول رد فعل وسببت الديون المعلقة حالة ذعر عالمية.
1985	بنك نيويورك	توقف نظام التشغيل ببنك نيويورك 28 ساعة بسبب التوقف الكلي لعمليات الدفع والسحب للقروض الحكومية مما استدعى التدخل المستعجل للبنك المركزي بـ 20 مليار دولار والذي يعتبر سابقة تاريخية.
1987	سوق السندات ثم سوق	انخفاض قيمة سعر صرف الدولار أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل، ومع ذلك واصلت أسواق الأسهم النمو ولكن عند بلوغ 400 نقطة جاء الانهيار مسجلا

(1) Idem.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

تاريخ الأزمة	الأسواق المالية المعنية بالأزمة	الشرح
	الأسهم	أكبر انهيار في يوم واحد (الاثنين 19 أكتوبر 1987) في بورصة الأسهم وهو انهيار تاريخي وانتهت الأزمة بتدخل البنك المركزي الأمريكي وتعود أهم أسباب هذه الأزمة إلى [1]: - قوة ارتباط الأسواق المالية في ما بينها. وتنوع الأصول المتعامل بها. - ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية. - استخدام أحدث الأساليب في الاتصال، وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر. - قوة العلاقات المالية والنقدية كان من أهم قنوات انتقال الأزمة، ومثال ذلك تداول العملات الرئيسية كالدولار التي تسببت في تدهور قيمته الأمر الذي ساهم في تدهور الأزمة المالية العالمية كما سبق الإشارة إلى ذلك.
1989 [2]	الأسواق المالية	بدأت آثارها في سبتمبر 1989 عقب إعلان و.م.أ رفع أسعار الجملة والتجزئة بـ 9 و5 ٪ على التوالي، مع امتناع البنك الاحتياطي الفدرالي عن تخفيض أسعار الفائدة وفي 19 أكتوبر 1989 انخفض مؤشر بورصة نيويورك بـ 7 ٪ أي بـ 190 نقطة، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة.

المصدر: من إعداد الباحث.

==

(1) كورتل فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ص 5، متاح على العنوان الالكتروني: http://iefpedia.com/arab/?cat=31، تم الاطلاع على المقال في (29/ 02/ 2012).

(2) المصدر نفسه، ص 6.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن فترة الثمانينات من القرن 20 عرفت انتشارا واسعا للأزمات المالية وتنوعا في الأسواق المالية التي ارتبطت بها.

الفرع الثاني: عرض الأزمات المالية في تسعينات القرن 20:

عرفت العشرية الأخيرة من القرن الماضي عدة أزمات مالية أطلق عليها أزمات الأسواق الناشئة على عكس الأزمات السابقة والتي كانت تعرف بأزمات الأسواق المتقدمة تمثلت في أزمات سنوات (1990، 1992، 1994، 1997، 1998، 1999) والتي نتعرض لها من خلال هذا الفرع.

1- الأزمة المالية لسنة 1990: عرفت هذه السنة أزمتان الأزمة اليابانية، والأزمة السويدية.

1-1- الأزمة اليابانية[1]: أدى تحرير القطاع المالي ومزاولته لنشاطاته إلى زعزعة أسس النظام القائم على التعاون بين البنوك والمؤسسات والدولة، وكما حدث في بقية دول العالم ارتفعت أسعار العقارات في اليابان ارتفاعا كبيرا وكانت البنوك اليابانية تحتفظ بمحافظ كبرى للعقارات وهذا ما رفع على قدرتها على منح القروض التي أدت إلى انفجار الفقاعة العقارية في بداية سنة 1990 وقد أثرت هذه الفقاعة في القروض والنمو الاقتصادي، وفي ظل عدم تدخل الدولة السريع امتدت الصعوبات المالية والاقتصادية إلى عشر سنوات، وفي سنة 1998 قررت الحكومة اليابانية التدخل لعلاج الأزمة وقامت باتخاذ تدابير مختلفة كلفتها حوالي 500 مليار دولار أمريكي، خصصت لإصلاح المصارف وإنعاش الاقتصاد وهو ما يمثل 12٪ من الناتج القومي الإجمالي الياباني.

(1) شفير أحمين، (2009): أزمة مالية أم أزمة العولمة اللبرالية الجديدة، يوم برلماني حول: الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، بمقر المجلس الشعبي الوطني الجزائر، الثلاثاء 30/ 06/ 2009، متاح على العنوان الالكتروني: http://www.apn-dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/ journee_30_06_09/ journee_30_06_2009.htm، تم الاطلاع على المقال في: (01/ 03/ 2012).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-1- الأزمة السويدية[1]: أدى هبوط أسعار العقارات إلى بروز أزمة مالية في دول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية وكان من أكثر الدول الاسكندينافية تأثرا بهذه الأزمة هي السويد، والسبب في ذلك هو أن السويد تعرضت إلى هجمات المضاربين على عملتها ولأن مصاريفها تحتوي على العديد من القروض بالدولار الأمريكي، وهذا ما اضطر الحكومة السويدية إلى تخفيض قيمة عملتها (الكرون)، حيث نتج عن هذه الخطوة زيادة في أعباء مديونية المصارف كما شهدت أسعار الفائدة في السويد ارتفاعا غير مسبوقا، وفي ظل هذه الأوضاع قامت السلطات النقدية باتخاذ إجراءات لتجنب انخفاض سعر صرف العملة السويدية إلا أنها لم تنجح في ذلك، ومما زاد الأوضاع سوء هو انهيار أسعار الأصول العقارية وتبعه بعد ذلك انهيار النظام المالي والاقتصادي السويدي، ومن أجل تفادي الانهيار قامت الحكومة السويدية بتأميم المصارف وتم وضع الأصول الرديئة تحت إشراف هيئات مستقلة سميت بمصارف القروض الرديئة وكان مجموع تكاليف هذه الخطة 12 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 4 ٪ من الناتج القومي الإجمالي للسويد علما أنه تم استرجاع جزء لا بأس به من بيع الأصول المتعثرة في السوق.

2- الأزمة المالية لسنة 1992: أصابت هذه الأزمة النظام النقدي الأوربي وكانت في 20 سبتمبر 1992[2]، وتعود جذورها إلى اتحاد الألمانيتين فقد أحدث هذا الحدث التاريخي ضغوط تضخمية ولمقاومته قام البنك المركزي الألماني بإتباع سياسة نقدية تقييدية من خلال رفع معدلات الفائدة الحقيقية وذلك من أجل الإبقاء على الناتج الإجمالي الحقيقي عند المدى الذي كان يعتقد أن يكون متناسقا مع الأهداف التي وضعها البنك المركزي للتضخم، ووجدت الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوربي نفسها مجبرة وبشكل اضطراري أن تساير هذه الأوضاع من خلال رفع أسعار الفائدة لتدافع عن أسعار

(1) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 20.

(2) الكندري فيصل محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 89.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

صرفها، بينما كانت أوضاعها الاقتصادية لا تتناسب مع رفع أسعار الفائدة ثم جاءت عمليات المضاربة على عملات هذه الدول.

3- الأزمة المالية لسنة 1994: في سنة 1994 حدثت أزمتان: الأزمة المكسيكية والأرجنتينية.

3-1- أزمة المكسيك: عرفت المكسيك مجموعة من الإصلاحات خلال الفترة الممتدة من الثمانينات إلى التسعينات تمثلت في رفع القيود على قطاع التجارة، ودعم قطاع اقتصاد السوق، والسعي وراء استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى إصلاحات أخرى متعلقة بالسياسة المالية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا حيث انفجرت الأزمة المالية والتي من أهم أسبابها: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بغزارة واستخدامها في الاستثمار قصير الأجل وهو ما أعطى الفرصة للتلاعب بالاقتصاد الوطني وانهياره، إلا أنه كان بالإمكان تفادي ذلك لو وجهت رؤوس الأموال إلى استثمارات طويلة الأجل لأنه من المستحيل سحب الأموال بشكل مفاجئ، بالإضافة إلى[1]:

- ارتفاع نسبة القروض الأجنبية قصيرة الأجل إلى الاحتياطي الأجنبي؛
- سعر الصرف ثابت مقيما تقييما مبالغا فيه لصالح الارتفاع؛
- عجز في رصيد الحساب الجاري، ووجود قطاع مالي ضعيف.

وقد أدت هذه الأزمة إلى[2]:

- خسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال نصف عام مما أدى إلى تضاعف البطالة؛
- إفلاس 60 ألف شركة بناء، وتقلص الناتج الإجمالي بـ 10٪؛
- ارتفاع معدل التضخم إلى 35٪ في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص بـ 12٪؛
- انخفاض الرقابة على الصرف الأجنبي.

(1) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 21.

(2) كواش، زهيه ومغرارة فتيحة بن حاج جيلاني، مصدر سبق ذكره، ص 09.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

بالإضافة إلى انخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال، ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وانخفاض الطلب على المال والحاجة إلى سياسة مالية أكثر تشددا، انخفاض معدل النمو وهشاشة النظام المالي [1].

2-3- أزمة الأرجنتين[2]: كان لأزمة البيسو العملة المكسيكية دور فعال في أسواق المال الأرجنتينية التي كانت تتصف بنظام مالي ضعيف، ومعدلات تبادل جامدة وغير مرنة، واعتماد كلي على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الآجل، وقد ظهرت عدة مؤشرات تنبأ بحدوث أزمة مالية، حيث بدأت أسواق الأسهم والسندات تتعرض لخسائر ضخمة وهروب لرؤوس الأموال منها إلى دول أخرى، ففقد البنك المركزي احتياطه من العملات، وظهرت مشاكل السيولة، وأصبحت العديد من البنوك في حالة إفلاس، وقد اعتمدت الدولة على خطة من خلال تدعيم وتثبيت أسعار العملات لاستعادة الثقة وتقليل الضغط على العملة الوطنية الأرجنتينية البيزو في المضاربات المالية وقد التزم البنك المركزي بهذه الخطة.

4- أزمة جنوب شرق آسيا لسنة 1997: تعرضت الدول الأسيوية (اندونيسيا، سنغافورة، ماليزيا، تايوان، هونج كونج، تايلاند، لاوس، فلبين، كمبوديا) لأزمة مالية حادة في سنة 1997، حيث شهدت الأسواق المالية لهذه الدول انهيارا كبيرا بدأ يوم الاثنين 02 أكتوبر 1997 وأطلق عليه يوم الاثنين المجنون، وبدأت الأزمة من تايلاند[3]، وانتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة.

---

(1) Valerio, F and Garcia B, Banking Instability the Mexican Crisis, and Its Effect on Argentina, at: http://books.google.dz/books/about/Black_December.html?id=pRARL__j8bYC&redir_esc=y, retrieved (09/06/2012).

(2) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(3) Shibata Miyuki, (2002): **Financial crisis in Thailand and the Philippines: an applied approach**, Unpublished PhD Thesis - Economics, Norwich, England, p 06.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ومن انعكاساتها على المنطقة ما يلي [1] [2]:

- انخفاض أسعار العملات والأصول في كل آسيا نتيجة هروب رؤوس الأموال من أسواقها؛
- تباطؤ قوة دفع الإصلاحات بصورة كبيرة في كمبوديا ولاوس خاصة؛
- انخفاض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بنسبة 91 ٪؛
- تضاؤل الثقة بالأنظمة الاقتصادية، خاصة المالية منها والسياسية القائمة؛
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية تسبب في الانخفاض في الإنفاق العام والخاص وزيادة العجز وتفاقم المديونية للخارج؛
- أدى انخفاض عملات الدول التي أصابتها الأزمة إلى زيادة عرض منتجاتها في الأسواق العالمية لانخفاض أثمانها؛
- عرفت كمبوديا اضطراب سياسي أطاح برئيس الوزراء الأول، وقد أثر ذلك على اقتصادها، حيث تراجع الريال الكمبودي بسرعة مقارنة بعملات الدول الأسيوية الأخرى، كما أدى الجفاف والصادرات غير القانونية واسعة النطاق للأرز إلى تايلاند وفيتنام إلى نقص حاد في الأغذية في بعض المناطق؛
- تأثرت كيب عملة جمهورية لاوس بصورة خاصة بتقلبات أسعار الصرف التي هزت المنطقة حيث فقدت 70 ٪ من قيمتها أمام الدولار؛
- وقد تأثر الناتج الإجمالي لدول جنوب شرق آسيا بالأزمة وهذا كما هو موضح في الجدول الآتي:

(1) الكندري فيصل محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 78/ 79.

(2) بوعون يحياوي نصيرة، (2011): الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، بدون رقم للطبعة، pages Bleues، الجزائر، ص ص 41/ 42.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (08): تطور الناتج الإجمالي (٪) لبعض الدول المختارة في جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1996/2001.

السنوات / الدول	1996	1997	1998	1999	2000	2001
اندونيسيا	7.82	4.71	13.13 -	0.79	4.90	3.32
ماليزيا	10.00	7.32	7.36 -	6.14	8.33	0.45
فلبين	5.85	5.19	0.59 -	3.41	4.01	3.4
سنغافورة	7.71	8.54	0.09 -	6.93	10.25	2.04 -
تايلاند	5.90	1.38 -	10.57 -	4.50	4.67	1.73

Source: Sausmarez Nicolette, (2004): crisis management for the tourism sector: Malaysia's response to the Asian financial crisis, Unpublished PhD Thesis, Humanities Science Business, University of Strathclyde, Glasgow, Scotland, United Kingdom, p 75.

من خلال الجدول نلاحظ أن: هناك تراجع في الناتج الإجمالي للدول في مجملها إلا أن تايلاند تراجعت فيها قيمة الناتج الإجمالي بداية من سنة 1997 بقيمة سالبة لتحقق بعد ذلك جميع الدول قيما سالبة خلال سنة 1998 حيث سجلت أدنى قيمة في اندونيسيا وتلتها تايلاند، إلا أن القيم تحسنت وأصبحت موجبة وارتفعت خلال سنتي 1999 و 2000 لتتراجع في سنة 2001.

5- الأزمة المالية لسنة 1998: عرفت سنة 1998 أزمتين هما: الأزمة الروسية والأرجنتينية.

5-1- الأزمة الأرجنتينية: يمكن إيجاز أهم معالم هذه الأزمة في النقاط الآتية [1]:

- العجز الضخم في ميزانية الدولة وتغطيتها بإجبار المصارف على شراء سندات حكومية على نطاق واسع؛
- تدهور البنية المالية للمصارف نتيجة الركود الاقتصادي؛

(1) الكندري فيصل محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 81.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- ضعف قدرة المقترضين على السداد؛
- تراكم القروض صعبة التحميل والمعدومة؛
- سحب المستثمرين الأجانب لاستشاراتهم من المصارف المحلية؛
- تهاوي قيمة موجودات المصارف وتشمل القروض والسندات الحكومية.

2-5- الأزمة الروسية: شهدت روسيا أزمة مالية ارتبطت في جزء منها بالأزمة المالية الأسيوية، حيث كان العجز العام في الفترة بين جانفي 1996 ومارس 1998 يتراوح ما بين 30 و 43 مليار روبل (روبل هي عملة روسيا)، وهي مبالغ ضخمة تفسر الوضعية الخانقة التي كانت يعرفها الاقتصاد الروسي سنوات قبل الأزمة، هذه الصعوبات دفعت السلطات الروسية إلى إبرام عقد مع FMI في فيفري 1998، إلا أن الفرضيات التي وضعتها روسيا لم تكن واقعية بالإضافة إلى أن احتياطاتها كانت تقدر بـ 15 مليار دولار إلا أن ديونها بلغت 20 مليار دولار[1]، الأمر الذي عجل بانهيار عملتها الروبل وخسرت 60 ٪ من قيمتها خلال إحدى عشر يوما فقط منها 17.3 ٪ في يوم 27 أوت وحده [2].

6- الأزمة البرازيلية في سنة 1999[3]: ظهر العجز في الميزانية والميزان التجاري البرازيلي ولتفادي ذلك قامت البرازيل بتثبيت عملتها الريال بالدولار، كما قامت بوضع قيود للحد من خروج رؤوس الأموال، وأعلنت عن تطبيق مخطط تطهير المالية العامة وكانت مبادرة ناجحة إلا أنها لم تدم طويلا، وسارعت إلى وضع إجراءات تمثلت في رفع معدلات الفائدة، كما أعلنت عن تدابير صارمة في الميزانية إلا أنها غير كافية حيث استمر هروب رؤوس الأموال، الأمر الذي دفع المسئولين البرازيليين إلى اللجوء للاقتراض من FMI مبلغ مالي قدره 5.41 مليار دولار، خصص لدعم ميزان المدفوعات، وفي جانفي 1999 تم

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 95/ 96.

(2) النجار إبراهيم عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 28.

(3) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 93/ 94.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التخلي عن نظام سعر الصرف المرتبط بالدولار وتم تخفيض الريال بـ 40 ٪، وكانت من نتائج هذا الإجراء زرع الشكوك في نفوس المستثمرين، كما ساد التخوف من عودة التضخم القوي وأزمة عميقة متبوعة بخروج رؤوس الأموال، حيث استقال رئيس البنك المركزي، وأعلنت الحكومة عن تأخير دفع الديون المستحقة.

الفرع الثالث: عرض الأزمات المالية في القرن 21:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أزمات الألفية الثالثة لسنوات (2000، 2001، 2007).

1- الأزمة المالية لسنة 2000: عرفت هذه السنة أزمتان الأزمة التركية وأزمة الأسهم الالكترونية.

1-1- الأزمة التركية: خلال سنوات التسعينات واجهة تركيا صعوبات اقتصادية عديدة (عجز الميزانية الذي بلغ 23 بالمائة في سنة 1999، وعجز الميزان التجاري) بالإضافة إلى صعوبات في القطاع البنكي، وفي نهاية سنة 2000 تعرض الجنيه التركي لأول هجمات المضاربة، التي أوجبت تدخل البنك المركزي للتصدي لها ثم جاءت الهجمة الثانية للمضاربة في فيفري 2001، الأمر الذي أدى بالسلطات النقدية إلى تراجعها عن حماية العملة وتركها عائمة [1].

1-2- أزمة الأسهم الإلكترونية (الفقاعات)[2]: عرف العالم نوعا جديدا من الأزمات المالية التي بدأت حين أدرجت أسهم شركات (التكنولوجيا) في سوق الأوراق المالية في و.م.أ والذي يعرف بمؤشر ناسداك، حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحا حقيقية مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في سنة 2000 حيث انخفضت أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة وتزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001

(1) الروسان عاطف محمد و أحمد الروابده عبد الرءوف، مصدر سبق ذكره، ص ص 31/ 60.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت واستمرار الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لنسداك بحوالي 78 ٪ في سنة 2002 مما اضطر البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي للقيام بخفض أسعار الفائدة من 6.25 ٪ إلى 1 ٪ وذلك لتحفيز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات بشدة.

2- **الأزمة المالية لسنة 2001**: أثرت الصدامات الخارجية الناتجة عن الأزمتين الروسية والبرازيلية على الأرجنتين من خلال ارتفاع التقويم غير الصحيح لعملتها البيزو والذي أضعف تنافسية اقتصادها والرصيد الجاري لميزانها، وانخفاض تدفق رؤوس الأموال إليها تدريجيا، بالإضافة إلى اختلال ميزانيتها[1]، وقد تم تخفيض العملة وتبني سعر صرف مضاعف (سعر صرف ثابت للمعاملات الخارجية، وسعر صرف عائم للمعاملات الداخلية). كما عرفت تركيا أزمة مالية سنة 2001 والتي ترتب عنها سحب نسبة كبيرة من قروض الائتمان التي بلغت 35 ٪ من إجمالي القروض التي سبق لها منحها [2].

كما شهدت سنة 2002 عمليات تزوير في حسابات شركة الطاقة الأمريكية "انرون" وشركة الاتصالات الأمريكية "وورد كوم" أثرت بالسلب على أسواق المال في العالم، وخاصة في الدول الصناعية الكبرى، بمعدلات مختلفة بلغت نسبتها 43.9 ٪ في بورصة فرانكفورت بألمانيا و 33 ٪ في بورصة باريس و 24.8 ٪ في بورصة لندن[3].

3- **الأزمة المالية العالمية لسنة 2007**: بداية من سنة 2007 بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة مالية عميقة بدأت بسوق الرهن العقاري في و.م.أ ثم انتشرت في باقي دول العالم، وتحولت من أزمة مالية في بدايتها إلى أزمة اقتصادية في موجتها الثانية، ثم إلى أزمة بطالة في موجتها الثالثة، ولا تزال آثارها مستمرة.

---

(1) Allégret Jean Pierre, (2005): Les régimes de change dans les marchés émergents, Librairies Vuibert: paris, France, p 136.

(2) إبراهيم عبد العزيز النجار، مصدر سبق ذكره، ص 28.

(3) إبراهيم عبد العزيز النجار، مصدر سبق ذكره، ص 29.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الثاني
انفجار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية

بدأت أزمة الرهن العقاري في و.م.أ تتشكل بعد انهيار الطفرة التكنولوجية في سنة 2000، حيث نقلت شركات الاستثمار رؤوس أموالها إلى السندات المدعومة بالرهن العقاري وتبعتها في ذلك كل من البنوك المركزية والخاصة والشركات الأجنبية، ولقد ساعد على ازدهار سوق الإسكان مجموعة من الظروف، لكن مع نهاية سنة 2006 وبداية سنة 2007 بدأت تتجسد ملامح انهيار سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي انتقلت تداعياتها إلى البنوك والأسواق المالية الأمريكية بعد ذلك لتصبح أزمة مالية بعد أن كانت أزمة عقار، لتتجه نحو العالم وهي بذلك تعتبر أزمة شاملة، ولفهم الأزمة المالية العالمية الأخيرة كان لا بد من معرفة حقيقة هذه الأزمة من بدايتها مع أزمة الرهن العقاري، وللتوضيح أكثر نتناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب، نتعرض من خلالها إلى نشأة وتطور أزمة الرهن العقاري ومراحلها وآلية عملية التوريق وانهيار سوق الإسكان.

- **المطلب الأول**: نشأة سوق الرهن العقاري الأمريكي؛
- **المطلب الثاني**: آلية سوق الرهن العقاري الأمريكي؛
- **المطلب الثالث**: تعثر الديون وانفجار سوق الرهن العقاري الأمريكي.

المطلب الأول: نشأة أزمة الرهن العقاري الأمريكي:

اعتمدت و.م.أ على سياسة طويلة الأمد لتشجيع تملك المنازل لجميع الفئات الاقتصادية والاجتماعية والعرقية في جميع أنحاء البلاد، ففتحت باب تملك المنازل أمام الملايين من الأسر، وقدمت مجموعة من التسهيلات للحصول على قروض الإسكان، فانتعشت وارتفعت أسعار المنازل، لكن كانت النهاية مع انهيار سوق الرهن العقاري، ونبحث من خلال هذه المطلب على مفهوم وخصائص الرهن العقاري، وهيكل سوق التمويل العقاري في و.م.أ.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الأول: تعريف الرهن العقاري وأطرافه وخصائصه:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى تعريف الرهن العقاري، أطرافه وخصائص سوق الرهن العقاري.

1- **تعريف الرهن العقاري**: الرهن العقاري عبارة عن قرض يمكن المقترض سواء كان فردا أو مؤسسة من أن يقترض نقودا ليشتري منزلا أو أي عقار آخر وتكون ملكيته لهذا العقار ضمانا للقرض، أي أنه في حالة عجزه عن سداد القرض فإن من حق المقرض اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتملكه لهذا العقار، وبصورة أخرى يبقى العقار مرهونا حتى يتم سداد القرض ولذلك يسمى المقرض المرتهن، ويسمى المقترض الراهن[1]، والرهن العقاري الذي نتناوله في بحثنا هذا هو الخاص بالسكن.

2- **أطراف عقد الرهن العقاري**: يتم إبرام عقد الرهن العقاري من خلال ثلاث أطراف (أي هو عقد ثلاثي الأطراف) [2]: صاحب العقار (مالكه) والمشتري، والممول والذي قد يكون بنكا أو شركة تمويل عقاري أو شركة استثمار.

3- **خصائص أسواق الرهن العقاري[3]**:

- إمكانية تكرار الاقتراض بضمان قيمة المسكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم: يمكن للمستهلكين الحصول على المزيد من القروض خاصة إذا ارتفعت أسعار المساكن؛
- نسبة القرض العقاري إلى قيمة المساكن ومدة القرض: ارتفاع قيمة المساكن يفسح

(1) أحمد أبو بكر صفية، (2011): أزمة الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية، الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية: التحديات التي تواجه منظمات الأعمال، الجزء 03، الطبعة 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 363.

(2) محارب عبد العزيز قاسم، (2011): الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، بدون رقم للطبعة، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية مصر، ص 41.

(3) العمواسي مصطفى وزهدي أحمد وأبو صيام تيسير، (2009): الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، الطبعة 01، جليس دار الزمان للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 14.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المجال أمام المقترضين لاقتراض المزيد بينما تسمح فترات السداد الطويلة بالمحافظة على نسبة خدمات الدين يعني القسط مضافا إليه الفائدة المستحقة بالنسبة إلى الدخل في حدود يمكن استيعابها؛

- إنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية: والتي تعرف باسم القروض العقارية دون الممتازة، فكلما تطورت هذه الأسواق وجد المقترضون سهولة في الحصول على التمويل عبر أسواق رأس المال.

الفرع الثاني: تقسيمات سوق التمويل العقاري في و.م.أ:

نتناول سوق التمويل العقاري الخاص بالمساكن (البيوت) ونوع القرض من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): هيكل سوق التمويل العقاري في و.م.أ

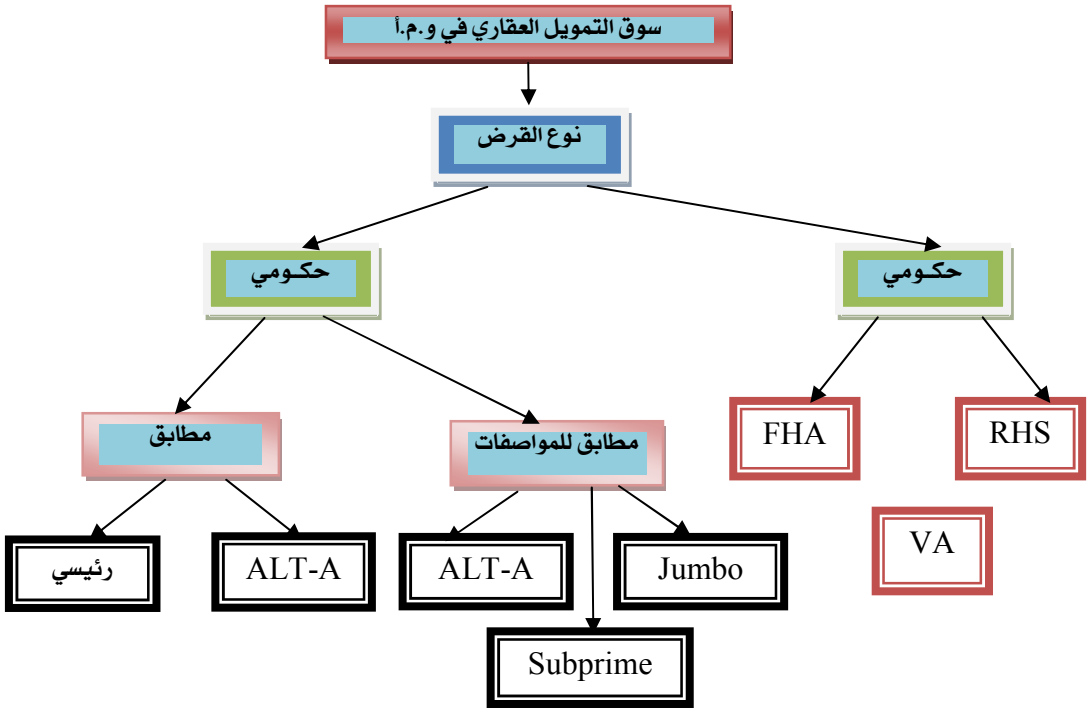

Source: James R. Barth and Tong Li, (2009): The Rise and Fall of the U.S. Mortgage and Credit Markets: A Comprehensive Analysis of the Market Meltdown, John Wiley & Sons: Canada, p 09.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

يوضح الشكل سوق التمويل العقاري للإسكان في و.م.أ، من خلال تقسيم أنواع القروض الممنوحة والجهات المانحة، حيث نجد نوعين رئيسيين للقروض الممنوحة وهي تقليدية وحكومية. فالحكومة تشارك بطريقة مباشرة في منح القروض العقارية الخاصة بالإسكان من خلال مؤسساتها:

- FHA الإدارة الاتحادية للإسكان؛
- VA وزارة شؤون المحاربين القدامى؛
- RHS القروية في خدمة الإسكان التابعة لوزارة الفلاحة.

وتضع هذه المؤسسات الحكومية شروطا حتى يتم منح القروض العقارية للزبائن الراغبين في الحصول على قروض الإسكان، أما الراغبين في الحصول على الأوراق المالية فمنحها يكون من قبل جمعية الحكومة الوطنية للرهن العقاري جيني ماي (Ginnie Mae)، كما تعتبر هذه القروض الممنوحة من طرف المؤسسات الحكومية مضمونة من طرف الدولة على عكس قروض الرهن العقاري الممنوحة من قبل الشركات الخاصة فهي غير مضمونة من طرف الدولة. أما بالنسبة لقروض الرهن العقاري التقليدية فهي تنقسم إلى قسمين المطابق والمطابق للمواصفات.

فالمطابق ويأتي في المرتبة الثانية بعد المؤسسات الحكومية والمقصود بالمطابق (المورق) وتمثل هذا النوع من القروض التقليدية كل من:

- الرابطة الاتحادية الوطنية للرهن العقاري فاني ماي (Fannie Mae)؛
- المؤسسة الاتحادية لقروض المنازل فريدي ماك (Freddie Mac) .

ويمكن لهاتين الشركتين العملاقتين التين تعتبران دعامتا نظام الرهن العقاري الأمريكي أن تورق القروض أي تجعلها في شكل أوراق مالية أو أن تشتري قروض الرهن العقاري من البنوك في شكل عقد وتحتفظ به في محفظتها الاستثمارية، وتتمتع هاتان المؤسستان بصفة قانونية مميزة من قبل الدول الأمريكية، وتمولان نشاطهما من خلال إصدار سندات معروفة باسم سندات المنازل "RMBS" المضمونة عقاريا كذلك، فالمستثمرون مقتنعون بأن الحكومة

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

تضمنها ولو بطريقة غير مباشرة وصريحة. (الشركتان تغطيان 45٪ من القروض العقارية)[1].
كما نلاحظ من خلال الشكل أن الرهون العقارية المطابقة تقسم إلى نوعين (Prim) رئيسي، (ALT-A) البديل أ، والفرق بينهما هو أن: الرهن البديل أ تكون فيه المخاطرة أكبر من الرهن الرئيسي أي أنه ذو جدارة ائتمانية ضعيفة (الجدارة الائتمانية تعني التصنيف الائتماني الذي تقوم به شركات متخصصة في تصنيف القروض حسب درجة خطورتها) ويوجه للمستثمرين ذوي الملاءة المالية المنخفضة أو الذين لا يملكون ضمانات تؤهلهم للحصول على الرهن الرئيسي، وبالتالي فهو يكون بمعدلات فائدة مرتفعة طالما أن درجة المخاطرة فيه مرتفعة.

أما القروض المطابقة للمواصفات فنلاحظ من الشكل أنها تنقسم إلى ثلاث أقسام والفرق بينهم هو في درجة المخاطرة والعائد، فبالنسبة لقروض جامبو هي قروض ضخمة تزيد عن الحد الأقصى لمبالغ القروض المحددة للشراء من قبل فاني ماي وفريدي ماك، أما قروض البديل أ فهي تمنح للمستثمرين ذوي الملاءة المالية المنخفضة وهي قروض رديئة أو ذات جدارة ائتمانية ضعيفة وقد تكون غير مصنفة ويتميز هذا النوع من القروض بارتفاع درجة المخاطرة، وارتفاع العائد أو معدل الفائدة، في حين الرهن العقاري الثانوي Subprime وهي من القروض ذات التصنيف المنخفض والتي تمنح لذوي الملاءة المالية المنخفضة (المقصود بالملاءة المالية القدرة المالية على الوفاء).

الفرع الثالث: نشأة سوق الرهن العقاري الأمريكي:

تم سن قانون الإسكان الأمريكي في سنة 1934، وترتب على هذا القانون تأسيس الإدارة الفدرالية للإسكان كما تم تأسيس الهيئة الوطنية للرهن العقاري بواشنطن في سنة 1938، والتي تغير اسمها فيما بعد إلى الهيئة الوطنية الفدرالية للرهن العقاري[2]، كما تم وفي إطار السياسات الجديدة للرئيس روزفلت إنشاء الهيئة الوطنية الائتمانية للرهن العقاري المعروفة

(1) وردة إبراهيم، (أكتوبر 2008): دعامتا نظام الرهن العقاري الأمريكي فاني ماي وفريدي ماك تسقطان في الماء، **جريدة القبس** (العدد 10).

(2) أحمد أبو بكر صفية، مصدر سبق ذكره، ص 363.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

باسم فاني ماي وكانت مملوكة للحكومة وتمثلت مهمتها في خلق سوق ثانوي للرهن العقاري[1]، فقد كانت تشتري الرهون العقارية من منشئيها وتعيد الحصيلة النقدية للمؤسسات وتحتفظ بالرهون العقارية في محفظتها، وهي بذلك كانت تستحوذ على سوق مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة، ولها وضع أفضل في التعامل مع هذه المخاطر (السيولة والسوق)، لأنها كانت تستطيع الاقتراض لفترات وآجال أطول وكذا التعامل مع سوق الائتمان لأنها تحتفظ بمحفظة متنوعة من الرهونات العقارية، كما كانت تشتري فقط الرهونات العقارية التي تتماشى مع مقاييس معينة لتغطية الرهونات.

تم إعادة تنظيم سوق الرهن العقاري التي ترعاها الحكومة مع حكومة جونسون في سنة 1968 ونتجت عن إعادة التنظيم الهيئة الوطنية الحكومية للرهن العقاري (جيني ماي) للتعامل مع الرهونات العقارية المضمونة من الحكومة من خلال: (VA ,FHA, RHS)، وفي سنة 1970 قامت جيني ماي بتطوير السندات المالية المضمونة برهونات عقارية التي نقلت مخاطر السوق إلى المستثمرين، كما تم إنشاء فريدي ماك في نفس السنة لتقوم بعملية التوريق للرهونات العقارية التقليدية، وتقوم بمنافسة فاني ماي التي تمت خصخصتها [2]. وفي سنة 2004 أعلن الرئيس بوش الابن عن قانون جديد عن طريق وزارة الإعمار يتمثل في تسهيلات تسمح للأفراد من ذوي الدخل المنخفض والطبقة الوسطى من أن يشتروا عقارا دون أن يدفعوا دفعة أولى ودون أي تدقيق في أهلية هؤلاء الأفراد ومقدرتهم على تحمل مسؤولية امتلاك العقار وتسديد المستحقات المترتبة على القروض المعطاة[3].

(1) دوند راندال، (ديسمبر 2007): الرهونات العقارية الثانوية مجسمات أزمة، **مجلة التمويل والتنمية المجلد** 44 (العدد 4)، واشنطن، و.م.أ، ص 16.

(2) المصدر نفسه، ص 17.

(3) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 39.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الثاني: آلية سوق الرهن العقاري الأمريكي:

طورت سوق الرهن العقاري خاصة مع ظهور سوق الرهن الثانوي، وتوسعت نشاطاتها بفعل زيادة المتعاملين فيها من مقترضين وممولين ومستثمرين ووسطاء....إلخ، وزاد حجمها بفعل الأدوات والابتكارات المالية الحديثة، ونبحث من خلال هذا المطلب على شرح كل مرحلة من المرحلتين الخاصتين بسوق الرهن العقاري الأولي والثانوي والأطراف الرئيسية والثانوية في كل سوق، وكذا الإجراءات والضمانات المتخذة في كل مرحلة على حدا ومجتمعة.

الفرع الأول: سوق الرهن العقاري الإسكاني الأولي (المرحلة الأولى):

عد هذه المرحلة أساسية لكونها القاعدة التي يتم من خلالها الانتقال للمرحلة الثانية أو كونها السوق الأولي الذي يوفر المادة الأولية للسوق الثانوي.

1- **شرح سير سوق الرهن العقاري الأولي**: تعتبر سوق الرهن العقاري الأولي هي بداية لعملية معقدة ومتداخلة فيما بينها، من خلال تأثير وتأثر جميع الأطراف المشاركة في هذه العملية التي لها تأثير في نهايتها على خلق قنوات جديدة لمنح الائتمان من خلال مجموعة من الأدوات الجديدة.

ولتوضيح هذه المرحلة نعتمد في شرحنا لها على الشكل الموالي:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الشكل رقم (04): آلية عمل سوق الرهن العقاري الأولي

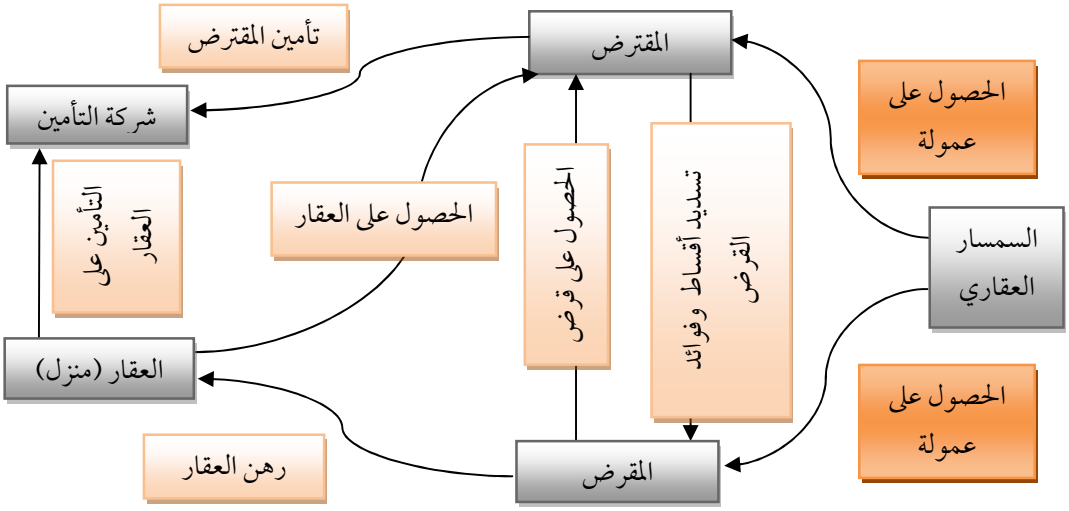

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل نلاحظ أن السوق الأولي للرهن العقاري تحتوي على ثلاث عناصر أساسية هي: المقرض والمقترض والعقار بالإضافة إلى عنصران ثانويان إلا أن تأثيرهما كبير في السوق هما شركات التأمين والسمسار العقاري.

- المقترض (The Borrower): وهو الشخص أو المؤسسة التي ترغب في الحصول على قرض من المقرضين؛
- المقرض (The Lender): وهو مانح القروض وقد يكون بنك، أو بنك عقاري، أو مؤسسة مالية...الخ؛
- العقار (Real Estate): وهو المنشأ والذي يمثل في دراستنا المسكن أو المنزل؛
- السمسار العقاري (Real estate broker): وهو الوسيط الذي يقرب بين المقرض والمقترض؛
- شركة التأمين (The insurance company): هي التي تقوم بتأمين الأفراد وممتلكاتهم وقد تكون واحدة أو أكثر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

وتتم عملية الإقراض كما يلي من خلال النقاط الآتية:

- لعب السماسرة دورا هاما في إقناع الأفراد والأسر على إمكانية الحصول على قروض لشراء بيوت، حتى ولو لم تكن وضعيتهم المالية تسمح بذلك لأنهم يهدفون فقط للحصول على عمولة من المقترضين وأخرى من المقرضين بعد أن يحضروا لهم زبائن، وفي بعض الحالات يلجأ السماسرة للتحايل على المقرضين من خلال التزوير في الكشوف المتعلقة بالملاءة المالية للزبائن لكي لا يتم رفض إقراضهم طالما أن قدراتهم المالية لا تسمح بذلك؛
- بعد أن يقنع السماسرة العائلات والأفراد بإمكانية الحصول على قروض لشراء بيوت ويشرحون لهم المزايا والخصائص الجيدة دون السيئة لعملية الاقتراض، يتجه معظمهم إلى المقرضين لإبرام عقود للحصول على قروض، مقابل التزامهم بدفع الأقساط والفوائد، فيشترون بالقروض بيوت؛
- يقوم المقرضين برهن العقارات (البيوت) التي تم إقراضها إلى حين تسديد المقترضين لجميع أقساط القروض وفوائدها، وذلك لكي يتم حجز البيوت في حالة عدم التسديد أي في حالة تعثر المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم؛
- يتم التأمين على العقار وعلى المقترض لدى الشركات التأمينية؛
- في بعض الحالات قد يقوم المقترضون بإعادة رهن البيوت لدى مؤسسات أخرى خاصة في حالة ارتفاع أسعار منازلهم ويستخدمون ذلك القرض في تلبية الحاجات الاستهلاكية.

2- **ضمانات المرحلة الأولى**[1]: ويقصد بالضمانات هي إجراءات الحماية التي يتخذها المقرض لحماية القرض:

- تقييم العقار محل التمويل بواسطة خبير عقاري مستقل ومرخص له بمزاولة المهنة؛
- رهن العقار لصالح المقترض (الممول)؛
- قسط التمويل أو الإقراض لا يزيد عن 40٪ من دخل المقترض؛

(1) أحمد أبو بكر صفية، مصدر سبق ذكره، ص ص 384/ 385.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- جواز قبول ضمانات أخرى؛
- التأمين على حياة المقترض ضد العجز الكلي أو الجزئي؛
- التأمين على العقار ضد الحريق؛
- صندوق الضمان والدعم يحل محل المقترض في سداد ما لا يزيد عن ثلاثة أقساط؛
- إجراءات للتنفيذ السريع على الضمانات عند استمرار التوقف عن التسديد.

الفرع الثاني: سوق الرهن العقاري الإسكاني الثانوي (المرحلة الثانية):

خلال هذه المرحلة يتم توريق الديون لدى مؤسسات التوريق ليتم بيعها للمستثمرين بعد أن يتم تصنيفها.

1- **شرح سير سوق الرهن العقاري الثانوي (المرحلة الثانية):** خلال هذه المرحلة يتم دخول متعاملين جدد في السوق لتتوسع الأطراف المشاركة فيها، والشكل الموالي يوضح آلية عمل السوق.

الشكل رقم (05): آلية عمل سوق الرهن العقاري الثانوي

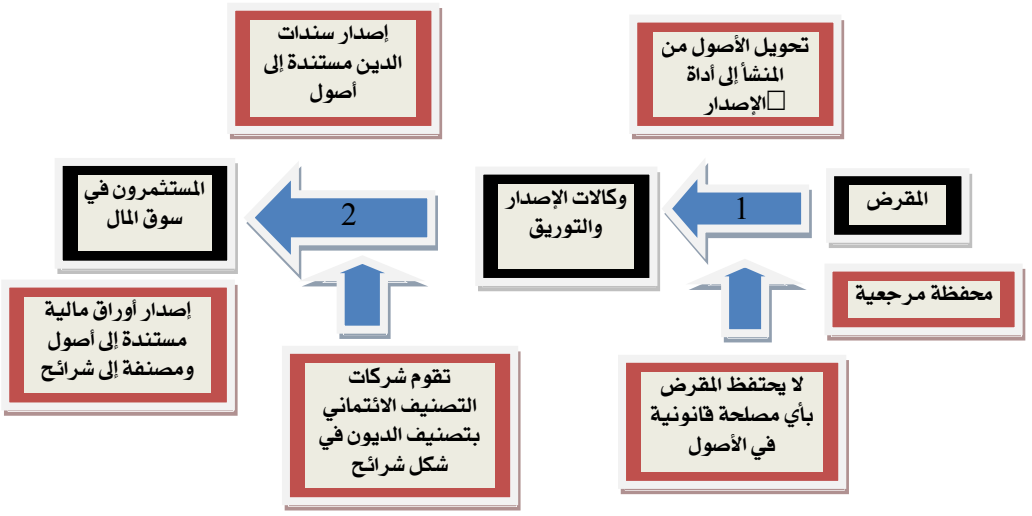

المصدر: أندرياس جويست، (سبتمبر 2008): ما هو التوريق؟، مجلة التمويل والتنمية المجلد 45 (العدد 3)، واشنطن و.م.أ، ص 48.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الشكل نلاحظ أن المقرض عندما تتجمع في محفظته المرجعية مجموعة من الديون ويرغب في التخلص منها يقوم ببيعها لشركات التوريق، التي تقوم بتوريق هذه الديون في شكل سندات وأسهم ولكن بدرجات متفاوتة بعد أن تكون قد صنفتها شركات التصنيف الائتماني حسب الجدارة الائتمانية للمقترضين (أصحاب الديون)، فمثلا هناك الأساسي والمتوسط والمنخفض وكل واحدة مصنفة بدورها إلى تصنيفات من الشكل أ أ أ، أ أ، و أ، و ب ب ب، ب ب....إلخ، أنظر الشكل رقم 06، ثم يتم بيعها للمستثمرين في سوق المال للاكتتاب فيها.

2- **ضمانات المرحلة الثانية**[1]: وتتمثل في إجراءات الحماية للمرحلة الثانية أي **مرحلة** التوريق أو التسنيد.

- تكون محفظة التوريق نهائية غير معلقة على شرط وناقلة لجميع حقوق والتزامات الممول، بما في ذلك كافة الضمانات الملحقة بالمحفظة؛
- يتم توريق السندات بقيمة أقل من 100 ٪ من قيمة الديون المنقولة من قبل الممول إلى شركة التوريق؛
- يؤخذ في عملية التوريق بعين الاعتبار التصنيف الائتماني؛
- الضمانات الإضافية للسندات المتاحة؛
- وجود صناديق لضمان التسويات؛
- إيداع كافة المستندات الخاصة بالديون والضمانات الملحقة لها لدى أمين حفظ (بنك مثلا)، لصالح حملة السندات (المستثمرين)، وعزلها عن الذمة المالية لشركة التوريق أو المقرض (الممول)؛
- وجود صناديق لحماية المستثمرين من المخاطر غير التجارية.

3- **نموذج تقسيم الديون إلى شرائح وتسنيدها:** لقد شهدت أسواق الرهن العقاري العديد من المنتجات الخاصة بتمويل الرهونات السكنية بهدف تمكين الأفراد وقطاع العائلات

(1) أحمد أبو بكر صفية، مصدر سبق ذكره، ص ص 385/ 386.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من الحصول على قروض رهن أكثر تفضيلا وتتناسب مع قدراتهم المالية منها على سبيل المثال [1]:

3-1- الرهونات ذات الدفعات التدريجية (Graduated – Payment Mortgage): تسمح هذه الرهونات "GPM" للمقترض بتحمل دفعات أولية منخفضة على الرهن في السنوات الأولى من الاستحقاق، ومن ثم تزداد بشكل تدريجي لأكثر من 5 إلى 10 سنوات وعندها تتوقف عند مستوى محدد. توفر هذه الرهونات فرصة للمقترض بتأجيل جزء من الدفعات إلى المستقبل وبشكل يتزامن مع التدفقات النقدية المتوقع أن يحصل عليها في المستقبل.

3-2- الرهونات ذات القيمة المتزايدة (Growing – Equity Mortgage): تتمتع هذه الرهونات "GEM" بصفة الدفعات المنخفضة في سنوات الاستحقاق الأولى، ولكنها تزداد باستمرار لحين الاستحقاق وبمعدل 4 ٪ سنويا. ومثل هذا التعجيل في جدولة دفعات الرهن يمكن أن يساعد المقترض على تسديد الرهن في فترة لا تتجاوز 15 سنة أو اقل. وبذلك تكون هذه الرهونات من اقل الأنواع استحقاقا كونها تتجنب الاستهلاك السالب للرهن، وان الدفعات المرتفعة سوف تؤدي إلى تخفيض مبلغ الرهن بشكل أسرع وبأجل أقصر.

3-3- الرهونات الثانوية (Second Mortgage): تستخدم هذه الرهونات لربطها بالرهونات الأولية. إذ يقوم منشئي الرهن بتحديد مبلغ الرهن الأولي استنادا إلى دخل المقترض، بينما مؤسسات مالية أخرى تعرض الرهن الثانوي باستحقاقات أقل من الرهن الأولي ولكن بمعدل فائدة أعلى كون أن أسبقية التعويض في حالة النكول تكون للرهن الأولي، كما أن مخاطر الرهن الثانوي تكون أعلى. علما أن البائع

(1) ارشد فؤاد مجيد التميمي، (2009): أزمة الرهن العقاري وآثرها في أداء بورصة عمان للأوراق المالية، **المؤتمر العلمي الأول: تحديات عولمة الأنظمة المالية** المنعقد يوم 25 جوان 2009، **كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ص ص 76/ 77.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

والمشتري يتفاوضان على معدل الفائدة والاستحقاق.

3-4- رهونات ذات الشراكة بالقيمة السوقية (Shared – Appreciation Mortgage): الرهن من هذا النوع (SAM) يسمح لمشتري السكن بالحصول على الرهن بمعدل فائدة أدنى من السوق ولكن بالمقابل سوف يشاركه المقرض Lender في الارتفاع بسعر العقار مستقبلا وبنسبة يتم التفاوض عليها مع المقترض وقت أنشاء الرهن.

3-5- رهونات ذات الجودة الأقل (Subprime Mortgage): اكتسبت هذه الرهونات هذه الصفة لعدم كفاية معايير الائتمان للمقترضين، إذ تمنح هذه الرهونات لذوي الدخل المنخفض جدا قروض سكنية بمعدل رهن منخفض، وبدفعات منخفضة جدا لرأس المال. لذلك شهدت أسواقها نموا وتوسعا يفوق التوقعات، إذ بلغت نسبتها بعد سنة 2006 (13 ٪) من إجمالي القروض القائمة، و(20 ٪) من إجمالي القروض السكنية مقارنة بالمتوسط التاريخي البالغ 8 ٪. وقد بلغ أجمالي القروض سنة 2001 (57) بليون دولار أمريكي وفي سنة 2006 بلغ إجمالي القروض (375.5) بليون دولار أمريكي. إن هذا التوسع الذي لا يتناسب مع الملاءة الائتمانية للمقترضين، قد ولد ضغطا كبيرا على سيولة منشئي هذه الرهونات ووحدات تسنيدها، فأدت نتائجها إلى نقص شديد بالسيولة اضعف من قدراتهم على مواجهة طلبات تسديد تعويضات مشتقات هذه الرهونات، بشكل أدى إلى إفلاس العديد من المتعاملين في سوق الرهن العقاري من مستثمرين ومنشئ للرهن فكانت الأزمة الحالية واقع أمام الأسواق المالية والشكل الموالي يوضح كيفية تشكيل الرهونات ذات الجودة الأقل.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الشكل رقم (06): آلية إنشاء القروض أقل جودة

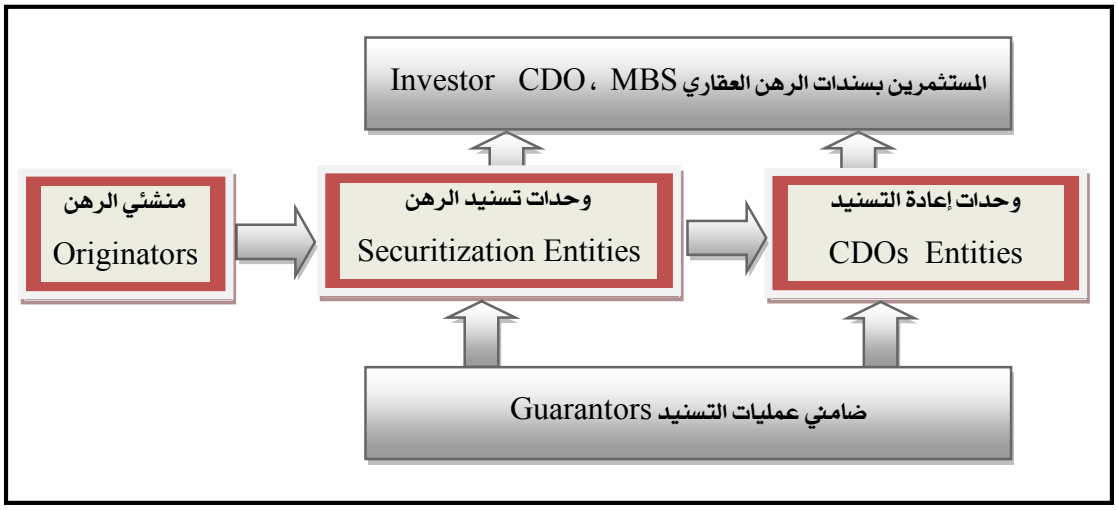

المصدر: ارشد فؤاد مجيد التميمي، مصدر سبق ذكره، ص 81.

من خلال الشكل نلاحظ أن منشئ الرهن (البنوك مثلا) تقوم ببيع الديون إلى وحدات تسنيد الرهن (شركات التوريق مثلا)، التي تقوم بتسنيدها في شكل أوراق مالية مدعمة بالرهن الأولي "MBS" (قروض الرهن دون الممتاز) وبدرجات مختلفة [1]، يعني في شكل شرائح رقيقة تختلف درجة مخاطرها، ثم تقوم بدورين الأول بيع جزء من هذه الأوراق للمستثمرين مباشرة، والدور الثاني تقوم ببيعها لوحات إعادة التسنيد لغرض إصدار أدوات مالية ذات التزامات الديون مضمونة "CDO" والتي تقوم ببيعها للمستثمرين، أما بالنسبة لضامن عملية التسنيد قد يكون العقار المرهون، أو شركات التأمين أو ...الخ. والشكل الموالي يبين كيفية تقسيم MBS و CDO في شكل شرائح رقيقة تختلف عن بعضها البعض حسب الجدارة الائتمانية للمقترضين.

(1) سميح مسعود، (2010): الأزمة المالية العالمية (نهاية اللبرالية المتوحشة)، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 38.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الشكل رقم (07): كيفية تقسيم منتجات الائتمان إلى شرائح أو أجزاء

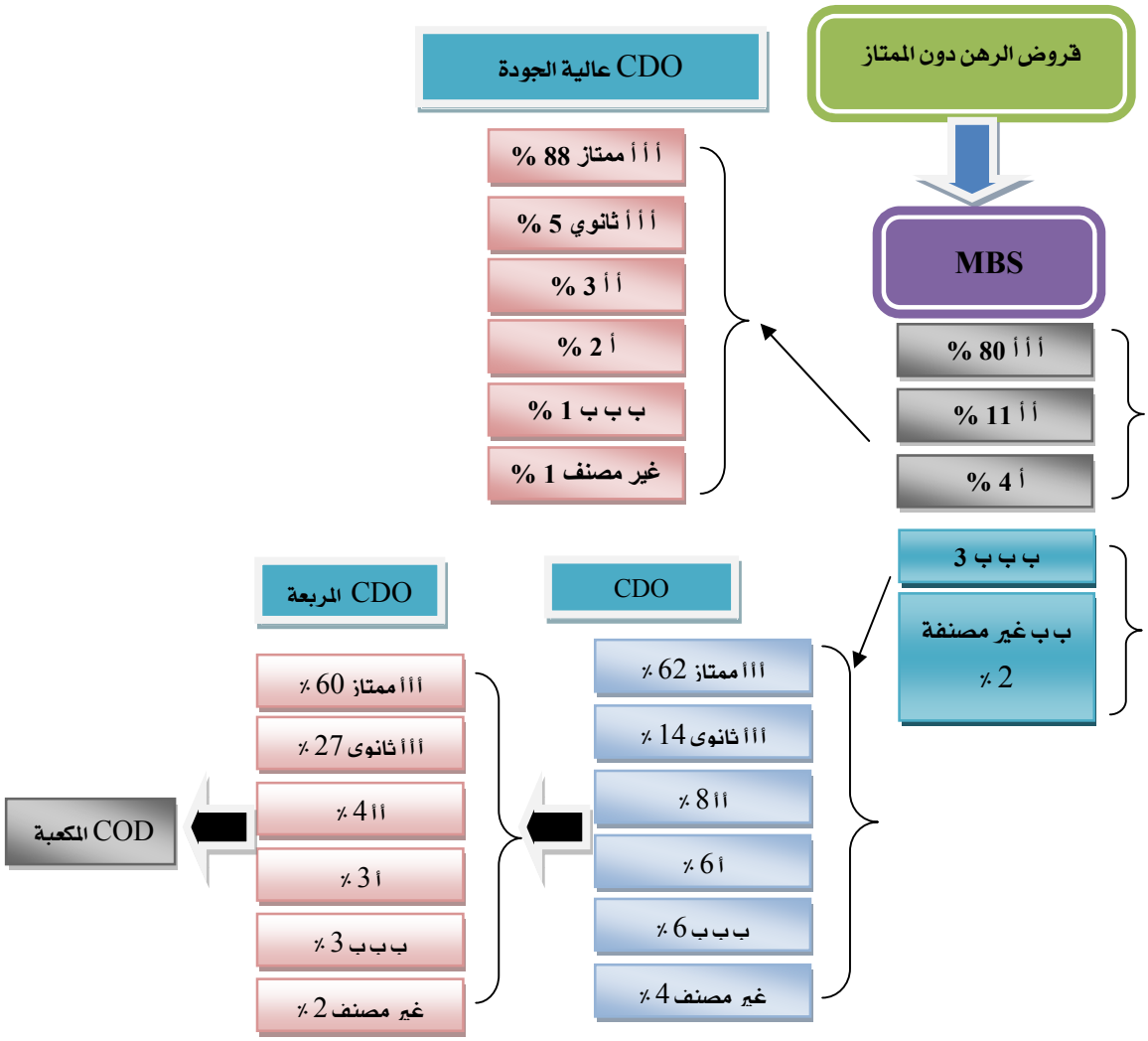

المصدر: كودرس لورا، ثقة... وأكثر من ذلك، (جوان 2008)، مجلة التمويل والتنمية المجلد 45 (العدد 3)، واشنطن، و.م.أ، ص 9.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الشكل نلاحظ كيفية تقسيم القروض في شكل شرائح رقيقة بعد تجميعها، وبالنسبة لتسديد الشرائح تكون الأولوية إلى الشريحة من نوع أ بأصنافها حيث تتحصل على جميع تدفقاتها، ثم تليها بعد ذلك الشريحة ب وهكذا لأن الشرائح من النوع الأعلى تكون أقل خطورة، ولكن بعائد أقل ولها الأولوية في الحصول على التدفقات بالكامل قبل الشرائح التي تليها، على عكس الشرائح الدنيا كالشرائح غير المصنفة التي تكون أكثر خطورة وبعائد مرتفع، لكن لا تتحصل على التدفقات الشهرية إلا بعد دفع جميع التدفقات الخاصة بالشرائح التي قبلها. كما نلاحظ أنه يتم تصنيف الديون في شكل سندات MBS ومنها إلى التزامات CDO، بأعلى جودة وبأقل جودة ثم يتم الاشتقاق من CDO لنحصل على CDO المربعة ثم المكعبة وهكذا كلما زاد الطلب.

الفرع الثالث: آلية عمل سوق الرهن العقاري (الأولي والثانوي):

نتناول من خلال هذا الفرع آلية السوق الأولي والثانوي والأطراف المتعاملة فيه بالإضافة إلى تقسيم قروض الرهن وطبيعتها حكومية أو تقليدية.

1- سوق الرهن العقاري الأولي والثانوي: الشكل الموالي يشرح هذه السوق.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الشكل رقم (08): آلية عمل سوق الرهن العقاري الأمريكي الأولي والثانوي

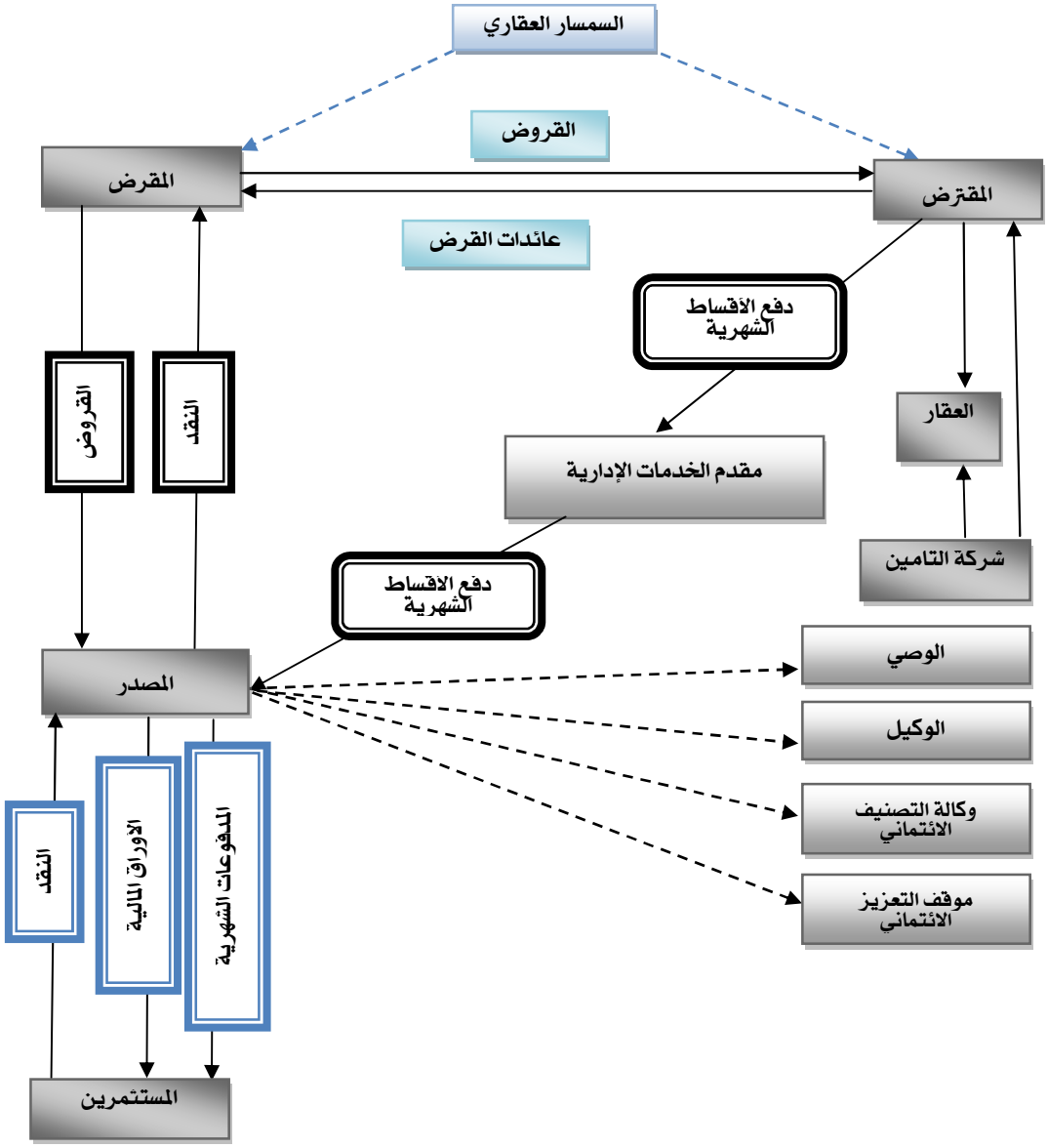

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: - يوسفات علي، (2009): أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (العدد 02)، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 95. - والشكلين (04) و (05).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الشكل نلاحظ كيف تنتقل الدفعات الشهرية التي يدفعها المقترضون إلى مقدمو الخدمات الإدارية التي تنقلها بدورها إلى المصدر، الذي يقوم بتحويلها بدوره إلى المستثمرين حسب تصنيف الأوراق المالية التي يحملونها بالترتيب، كما تجدر الإشارة إلى أن المصدر قد يبيع الأوراق المالية التي يصدرها مباشرة للمستثمرين كما هو مبين في الشكل أو يقوم ببيعها إلى وكالات التصنيف الائتماني التي تقوم بإعادة تقسيمها في شكل شرائح صغيرة وتعرضها بدورها للبيع،

2- المتعاملين في سوق الرهن العقاري (الأولية والثانوية): نتعرض فقط من خلال هذه النقطة إلى المتعاملين الذين ينشطون في سوق الرهن العقاري حسب الشكل رقم 08، فبالنسبة للمقترض والمقرض والسمسار وشركات التأـمين سبق لنا التعرض لهم.

2-1- المصدر (Issuer): وسيلة ذات عرض خاصة SPV تسهل عملية التوريق وإصدار الأوراق المالية للمستثمرين.

2-2- مقدم الخدمات الإدارية (servicer): هي الجهة المسؤولة عن تحصيل المدفوعات الشهرية من المقترضين حيث يقوم بتحويلها للمصدر الذي يقوم بإعادة توزيعها على المستثمرين، وعادة ما يتقاضى أتعابه من خلال الرسوم التي يفرضها حسب حجم القروض، كما يلتزم إلى أقصى حد بجلب المدفوعات من المقترضين إلى المصدر، كما يكون مسؤولا عن التعامل مع المتأخرين عن تسديد قروضهم[1]، ويمكن أن يقوم بهذا الدور المقرض.

2-3- المستثمرون (Investors): هم الذين يقومون بشراء الأوراق المالية سواء من السوق الأولية أو الثانوية وقد يكونون أفراد أو: (مؤسسات استثمار، شركات التأمين، صناديق استثمار، صناديق تحوط، صناديق المعاشات والتقاعد) أو أشكال أخرى، وتختلف وضعية هؤلاء المستثمرين بحسب الأوراق المالية التي يحملونها.

(1) يوسفات علي، (2009): أزمة الرهن العقاري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية (العدد 02)، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 94.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-4- وكالات التصنيف الائتماني (Rating agency): وهي التي يكمن دورها في تصنيف الأوراق المالية الصادرة من طرف المصدر حسب درجة خطورتها.

2-5- الوكيل (Underwriter)[1]: وهو الذي يدير إصدار الأوراق المالية للمستثمرين.

2-6- الوصي (trustee)[2]: وهو الذي يضمن أن عملية التوريق تتم على النحو المبين في الوثائق، والتي يمكن أن تتضمن خدمات مقدم الخدمات الإدارية.

2-7- موفر التعزيز الائتماني (Credit Enhancement Provider)[3]: ويهدف إلى خفض المخاطر الائتمانية، وهو طرف مستقل يؤدي مهمته في شكل خطابات اعتماد أو ضمانات.

3- هرم ديون الرهن العقاري: بلغت قيمة المساكن في الربع الثاني من سنة 2008 في و.م.أ، 19.3 تريليون دولار، في حين بلغ عدد الوحدات السكنية 130.4 مليون وحدة، مقابل 304 مليون نسمة، بينما بلغ حجم الديون العقارية 10.6 تريليون دولار، بين الرئيسي والثانوي [4]، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

(1) المصدر نفسه، ص 95.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(4) James R. Barth and Tong Li, (2009): The Rise and Fall of the U.S. Mortgage and Credit Markets: A Comprehensive Analysis of the Market Meltdown, John Wiley & Sons: Canada, p 9.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الشكل رقم (09): حجم ديون الرهن العقاري الأمريكي في الربع الثاني من سنة 2008

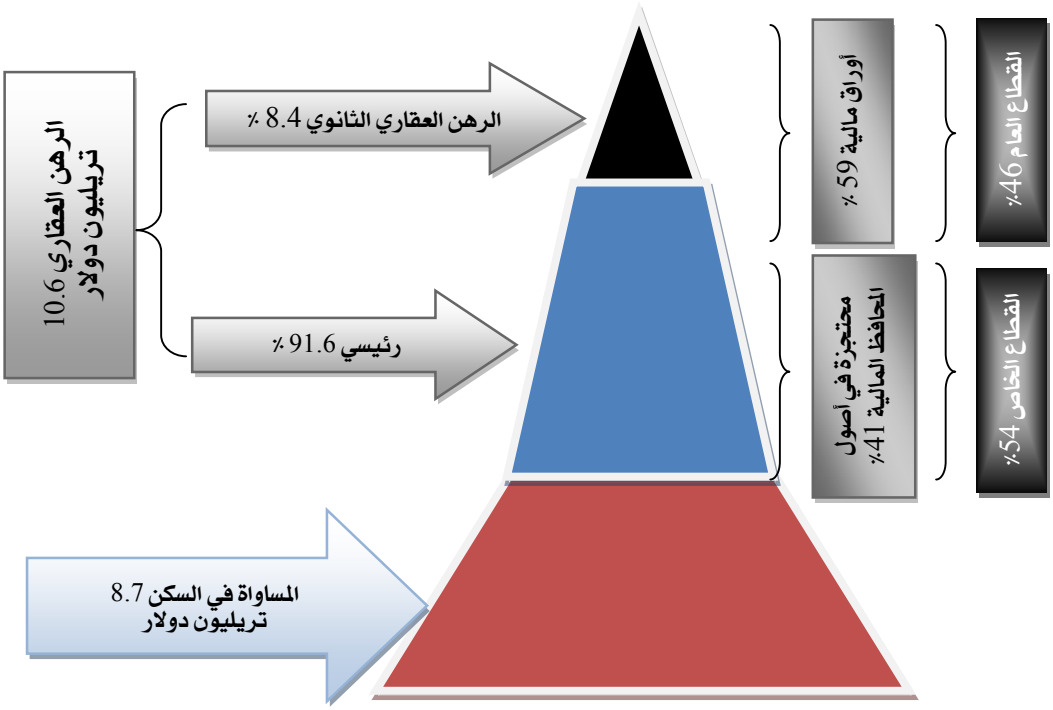

Source: James R. Barth and Tong Li, op.cit, p 13.

من خلال الشكل نلاحظ أن إجمالي الرهن العقاري في النصف الثاني من سنة 2008 هو 10.6 تريليون دولار حيث 91.6 ٪ من إجمالي الرهون العقارية الأمريكية هي رهون رئيسية، في حين 8.4٪ هي رهون ثانوية، كما نلاحظ أن 59٪ من الديون العقارية هي في شكل أوراق مالية، والباقي 41٪ محتفظ بها في حافظة الأوراق المالية، ونلاحظ كذلك أن القطاع العمومي يسيطر على 46 ٪ من الديون في حين القطاع الخاص يسيطر على الباقي 54٪.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الثالث: تعثر الديون وانفجار سوق الرهن العقاري الأمريكي:

مرت سوق الرهن العقاري الأمريكي خلال الفترة 2001/ 2008، بمرحلتين مرحلة رواج وازدهار سوق الرهن العقاري الثانوي، ومرحلة التراجع التي أدت إلى انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي برمته، والتي نتج عنها أزمة الرهن العقاري، وكانت من بين أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، ونبحث من خلال هذا المطلب على ازدهار سوق الرهن العقاري الثانوي، انفجاره، وتحوله إلى أزمة عقار.

الفرع الأول: ازدهار سوق الرهن العقاري الثانوي:

عرفت سوق الرهن العقاري الثانوي ازدهارا كبيرا خلال الفترة 2001/ 2006 وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل والظروف التي أدت إلى ازدهاره، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البيوت.

1- تطور قروض الرهن العقاري الحكومية والتقليدية: الجدول الموالي يوضح نسب تطور قروض الرهن العقاري خلال الفترة 2001/ 2008.

الجدول رقم (09): التطور النسبي للقروض العقارية التقليدية والحكومية في و.م.أ خلال الفترة 2001/2008 النسبة ٪

السنوات	VA and FHA		مطابق رئيسي		جامبو	Subprime		ALT-A		قروض الأسهم
2001	7.9		57.1		20.1	7.2		2.5		5.2
2002	6.1		59.1		19.8	6.9		2.3		5.7
2003	5.6		62.4		16.5	7.9		2.2		5.6
2004	4.6	-	41.4	-	17.6	8.5	+	6.5	+	11.3 +
2005	2.9		34.9		18.3	20.0		12.2		11.7
2006	2.7		33.2		16.1	20.1		13.4		14.4
2007	4.9		47.3		14.3	7.9		13.3		14.4
الربيع1 من 2008	9.6		66.5		8	2.0		4.3		9.6
الربيع 2 من 2008	16	+	66.3		6.5	0.9	-	2.2	-	8.1 -
الربيع3 من 2008	30.1		55.7		6.3	0.7		1.0		6.3

Source: James R. Barth and Tong Li, op.cit, p 48.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

يوضح الشكل تطور قروض العقارية التقليدية والحكومية خلال الفترة من سنة 2001 إلى الثلاثيات الثلاثة الأولى من سنة 2008، حيث نلاحظ أن Subprime قد ارتفعت تقريبا ثلاث مرات من 7.2 ٪ سنة 2001 إلى 20.1 ٪ من سنة 2006، وكذلك البديل أ الذي ارتفع من 2.5٪ سنة 2001 إلى 13.4 ٪ سنة 2006، في حين أن جامبو القروض ظل يزداد وينخفض بقيم ضئيلة خلال نفس الفترة السابقة، هذا بالنسبة للقروض المطابقة للمواصفات، أما بالنسبة للقروض المطابقة فنلاحظ أن المطابق الرئيسي تراجع خلال نفس الفترة من 57.1 ٪ خلال سنة 2001 إلى 33.2 ٪ خلال سنة 2006، أما بالنسبة لقروض الأسهم أو كما تعرف بالبديل أ الخاص بالمطابق فقد ارتفع من 5.2 ٪ سنة 2001 إلى 14.4 ٪ سنة 2006، ومن هنا نستنتج أن هناك ارتفاع قي الطلب على قروض الرهن العقاري الرديئة المرتفعة العائد والمخاطر، الموجهة للمقترضين ذوي التصنيف الائتماني المنخفض، وتولد عن ذلك طلب ضعيف على سندات والتزامات الرهن العقاري الرئيسية والقليلة المخاطر وفي نفس الوقت زاد الطلب على سندات والتزامات الرهن العقاري عالية المخاطر وهذا راجع لسياسة التسويق ورغبة الشركات ومؤسسات التوريق في التخلص من القروض المتعثرة وتحميلها للمستثمرين، من خلال رفع معدلات الفائدة عليها أو من خلال الاشتقاق من هذه القروض في شكل شرائح صغيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة حجمها فوق المعقول، بحيث فاقت حجم العقارات دون أن ننسى دور الابتكارات والمشتقات المالية، هذا بالنسبة للقروض المطابقة والمطابقة للمواصفات المتعلقة بالسوق التقليدية.

أما فيما يخص السوق الحكومي فنجد أن القروض العقارية التي تمنحها وزارة شؤون المحاربين القدامى، والإدارة الاتحادية للإسكان قد تراجعت من 7.9٪ سنة 2001 إلى 2.7٪ سنة 2006، وهذا ما يؤكد من استنتاجاتنا السابقة الخاصة بانخفاض الطلب على القروض ذات العائد المنخفض والمخاطر المنخفضة، كما يتم بيع القروض إلى شركات التوريق التي تجعلها في شكل التزامات وسندات مضمونة بالرهن العقاري وعندما لم تكفي المستثمرين يتم الاشتقاق من هذه الديون باعتماد أدوات مالية جديدة، الأمر الذي أدى إلى زيادة انتشار السندات والالتزامات العالية المخاطر أمام تراجع نسبة القروض الرئيسية أو المضمونة من قبل الحكومة والتي لا تمنح إلا للمقترضين الذين تتوفر فيهم الشروط.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بعد الفترة 2001/ 2006، جاءت الفترة 2007/ 2008 والتي انقلبت فيها النسب رأسا على عقب أو حدثت عملية عكسية حيث المرتفع والمتزايد أصبح يتراجع (قروض الرهن العقاري المنخفضة الجدارة الائتمانية بالإضافة إلى السندات والتزامات الخاصة بها)، في حين المنخفض والمتراجع أخذ يرتفع (القروض الرئيسية المرتفعة الجدارة الائتمانية بالإضافة إلى سنداتها والتزاماتها)، وبالتالي انهيار مرحلة رواج الاكتتاب في الأوراق المالية الرديئة المتداولة في سوق الرهن العقاري الثانوي، وهذا التغير يفسر تعريف أو خاصية من خصائص ومؤشرات حدوث الأزمة (أزمة الرهن العقاري).

2- العوامل المساعدة على ازدهار سوق الرهن العقاري الأمريكي: لقد عرفت سوق الرهن العقاري الأمريكي فترة رواج خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و 2006 وهذا راجع إلى:

2-1- وفرة وتدفق رؤوس الأموال: عرفت الفترة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011 ركود اقتصادي نسبي في أمريكا الأمر الذي ساهم في توجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في قطاع العقارات وبالأخص الإسكاني، والجدول الموالي يوضح تطور تدفق رؤوس الأموال إلى و.م.أ خلال الفترة 1992/ 2007.

الجدول رقم (10): تدفق رؤوس الأموال إلى و.م.أ كنسبة من PIB خلال الفترة 1992/2007

السنوات	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2007
النسبة ٪	0.2	1.2	1	1.9	3.7	3.8	4.6	5.3	4.5

Source: James R. Barth and Tong Li, op.cit, p 32.

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور تدفقات رؤوس الأموال إلى و.م.أ قد أخذ في الارتفاع بداية من سنة 1992، ليتراجع بـ 0.2٪ سنة 1996 ثم واصل الارتفاع بوتيرة متسارعة خلال الفترة 1996/ 2006 أي على مدى عشرية كاملة، إلا أنه تراجع بعد ذلك خلال سنة 2007، وهذا بسبب انفجار أزمة الرهن العقاري الأمريكي ومن ثم تراجع الاستثمار في قطاع العقارات بعد انهيار أسعار المنازل، وعليه انخفاض في تدفقات رؤوس الأموال .

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-2- انخفاض أسعار الفائدة على القروض العقارية: في إطار سياسة تشجيع تملك المنازل من قبل الحكومة الأمريكية تم تخفيض أسعار الفائدة على القروض العقارية خلال الفترة 2001/ 2004 وهي خطوات تدخل في إطار السياسة النقدية لمواجهة الركود الاقتصادي الذي عرفته و.م.أ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (11): تطور أسعار الفائدة في و.م.أ خلال الفترة 2001/2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
أسعار الفائدة (٪)	6.5	1.75	1.25	1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المصدر: James R. Barth and Tong Li, op.cit, p 31

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض كبير في أسعار الفائدة خلال الفترة الممتدة من (2001 إلى 2004)، حيث بلغ الفارق 4.75 ٪ بين سنتي 2001 و2002 وهذا لتشجيع عمليات الاقتراض لتملك البيوت،

2-3- الأدوات المالية الحديثة (المشتقات المالية): كما عرفنا فيما سبق أنه ونظرا للرواج الكبير الذي عرفه تداول الأوراق المالية التي تم تسنيدها بالنسبة لديون الرهن العقاري والتي لم تكفي المستثمرين الأمر الذي أدى إلى استخدام أدوات مالية جديدة تعرف باسم المشتقات المالية والتي نذكر من بينها CDS, CDO.

2-3-1- CDO (التزامات الديون المضمونة): وهو مجمع فرضي يقوم على فكرة تجميع مجموعة واحدة من الرهون ذات الاستحقاق 30 سنة وتقسيمها إلى شرائح مستقلة بمجموعة من تواريخ الاستحقاق، وبدرجات تصنيف متفاوتة وعادة تكون في شكل 3 شرائح رئيسية وهي الشريحة الممتازة أ أ أ والشرائح البينية ب ب ب والأسهم الخاصة التي تكون غير مقيمة، وتقسم هذه الشرائح الرئيسية بدورها إلى أقسام فرعية، وهي منتجات

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

تهدف إلى نقل وتوزيع المخاطر على نطاق واسع [1]. والشكل الموالي يبين كيفية تسنيد وبيع CDO.

الشكل رقم (10): آلية توريق CDO وبيعها للمستثمرين

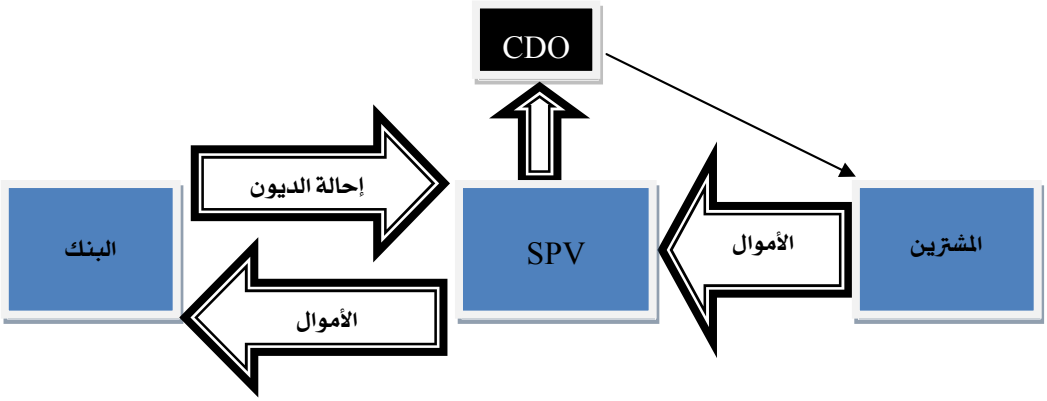

Source: Jean Didier Lecaillon et Jean Marie Le Page, (2008): Économie Contemporaine Analyse et Diagnostics, 3 e édition, Bruxelles, Belgique, p 414.

من خلال الشكل نلاحظ أن البنك يقوم بنقل الديون العقارية إلى شركات التوريق من خلال بيعها لها فيتحصل على الأموال، أما شركة التوريق SPV فتقوم بتسنيد هذه الديون في شكل أوراق مالية CDO ثم تطرحها للبيع للمستثمرين مقابل الأموال.

2-3-2- "CDS" (مقايضة عجز السداد الائتماني): هو عقد خاص بين طرفين يقوم فيه مشتري الحماية بالموافقة على دفع الأقساط إلى بائع الحماية على مدى فترة معينة من الزمن، والفترة الأكثر شيوعا هي خمس سنوات وفي المقابل يتوجب على بائع الحماية الموافقة على دفع جزء للبائع من مبلغ الخسارة التي

(1) يوسفات علي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

يسببها "حدث ائتماني" يتعلق بالأصل الائتماني قرض أو سند (الأحداث الأكثر شيوعا هي الإفلاس وإعادة الهيكلة أو العجز عن السداد). والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم (11): كيفية مقايضة عجز السداد الائتماني CDS

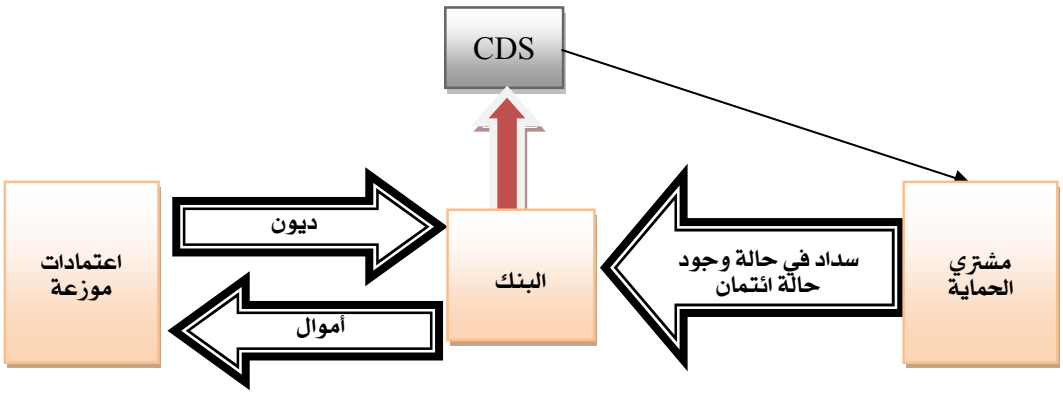

Source: Jean Didier Lecaillon et Jean Marie Le Page, op.cit, p 414.

من خلال الشكل نلاحظ أن البنك الذي يأخذ صفة بائع الحماية يشتري الديون مقابل الأموال، ثم يجعلها في شكل CDS، ثم يبرم العقد مع مشتري حماية البائع والذي قد يكون شركة تأمين ويلتزم البنك بدفع الأقساط، مع التزام مشتري الحماية بالسداد في حالة وجود حالة ائتمان.

3- **ارتفاع القيمة الإجمالية لأسعار البيوت**: عرفت أسعار البيوت ارتفاعا مذهلا خلال الفترة 2000/ 2008 قبل أن تتراجع بعد ذلك مع انفجار أزمة الرهن العقاري. والجدول الموالي يبين ذلك.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (12): تطور إجمالي أسعار البيوت في و.م.أ خلال الفترة 2000/2008

الوحدة: تريليون دولار

السنوات	2000	2002	2004	2006	الربع 1 من 2008	الربع 2 من 2008
إجمالي الأسعار	9	12	15	18	19.7	19.3

Source: James R. Barth and Tong Li, op.cit, p 11.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي أسعار البيوت أخذ في الارتفاع خلال الفترة من سنة 2000 إلى الربع الأول من 2008 (من 9 إلى 19.7 تريليون دولار) وهذا راجع إلى ازدهار منح القروض الإسكانية خاصة مع وفرة رؤوس الأموال لتمويل هذه العملية، إلا أن القيمة تراجعت مع الربيع الثاني من سنة 2008 حيث بلغت 19.3 تريليون دولار، وهذا راجع إلى بداية انهيار الأسعار نتيجة انهيار سوق البيوت وتعثر ديون الرهن العقاري.

الفرع الثاني: انفجار سوق الرهن العقاري:

مع زيادة حالات تخلف المقترضين عن سداد ديونهم أدركت أسعار المنازل نهايتها في الارتفاع لتبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة التراجع والانهيار. وصاحب تراجع أسعار المنازل انتعاش في عملية بناء المنازل الجديدة، الأمر الذي أدى إلى حدوث فائض في العرض أمام انخفاض الطلب فانهارت أسعار المنازل وأدى ذلك إلى زيادة حالات السداد التخلف عن السداد لدى المقترضين وبالتالي تعثرت الديون.

1- **تعثر الديون وبروز الأزمة:** تعتبر أزمة الرهن العقاري في و.م.أ وأزمة الرهن العقاري من الدرجة الثانية (الأقل جودة) بالإضافة إلى التوريق والمشتقات المالية هي من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية "أ.م.ع".

قامت المؤسسات المالية في و.م.أ بتقديم قروض ضخمة من أجل تمويل شراء البيوت وهذا في إطار السياسة التي اتبعتها و.م.أ، وبعد ذلك باعت محفظة الديون إلى شركات ومؤسسات التوريق وبقيمة تقل عن قيمة القروض الأصلية ومن ثم قامت بإعادة إقراض ما تحصلت عليه

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من أموال من شركات التوريق لمقترضين جدد، وقد تكررت العملية لعدة مرات متتالية، أما بالنسبة لشركات التوريق فقد قامت بتسنيد هذه الديون التي اشترتها من المؤسسات المالية بقيمة تعادل قيمة القروض التي منحتها المؤسسات المالية، ثم قامت بطرحها للتداول، من شخص لآخر لمرات متتالية، ويتحصل حملة هذه السندات على الفوائد المستحقة على مشتري العقار كما تتحصل شركات التوريق على الفرق بين قيمة شرائها للديون (قيمة الشراء أقل من القيمة الحقيقية لحجم الديون)، وقيمة بيعها للأوراق المالية (قيمته تساوي قيمة الديون).

وفي بعض الحالات عندما ترتفع أسعار المنازل نضرا للطلب الكبير عليها يقوم ملاك هذه المنازل بإعادة رهنها برهن من الدرجة الثانية إلى مؤسسات مالية أخرى، ويتم الرهن من خلال الفرق بين قيمة المنزل الحقيقية (قيمة القرض) وقيمة المنزل الحالية المرتفعة.

وتقوم المؤسسات المالية التي قامت بالرهن من الدرجة الثانية ببيع هذه الديون إلى شركات التوريق التي تقوم كذلك بتسنيد هذه الديون وطرحها للتداول في الأسواق المالية والبورصات.

وعندما ترتفع أسعار هذه السندات يتم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار بين هذه السندات ويتم طرحها في الأسواق ويتم تداولها منفصلة عن السندات[1]. كما قامت بعض مؤسسات التصنيف الائتماني بشراء السندات التي تصدرها شركات التوريق وأعادت تصنيفها وتسنيدها من جديد لدى شركات التوريق طالما أن هناك طلبا كبيرا في السوق على سندات الرهن العقاري ومشتقاتها التي راجت وازدهرت كثيرا.

ومن ثم حملت المنازل بعدد كبير من القروض يفوق حجمها الحقيقي، حيث أضحت السوق في حالة تخمة وتشبع فقل الطلب على شراء المنازل والعقارات فانخفضت أسعارها، مما أدى بأصحاب المنازل على عدم القدرة على بيعها أو رهنها لانخفاض أسعارها من أجل الحصول على قروض جديدة، وهذا ما أجبرهم عن التوقف عن سداد أقساط القروض وفوائدها، مما

(1) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 121.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

انعكس بالسلب على أسعار السندات التي انخفضت بدورها، الأمر الذي دفع حملتها إلى بيعها بالخسارة، فتوقفت المؤسسات المالية عن الإقراض نظرا لتوقف المقترضين السابقين عن سداد قروضهم وفوائدها فساهم ذلك في انخفاض أسعار العقارات مرة أخرى[1]، أنظر الجدول رقم 07 الذي يوضح تراجع النسب الخاصة بالقروض التي تحتوي على المخاطرة بمعنى آخر خلال الفترة 2007/ 2008 أصبحت البنوك ومؤسسات التمويل العقاري تتشدد في منح القروض الأمر الذي انعكس سلبا على نسب حجم القروض الممنوحة للمقترضين ذوي الجدارة الائتمانية المنخفضة.

والمؤسسات المالية التي قدمت القروض لشراء المنازل تعتبر في بعض الحالات مسؤولة إلى جانب شركات التوريق على تحصيل الأقساط إن لم تكن هناك مؤسسات متخصصة بذلك تقوم بجمع الأقساط والفوائد من المقترضين، وتدفعها لشركات التوريق التي تقوم بتوزيعها على حملة السندات.

وقد أدى انخفاض أسعار المنازل وتوقف جل المقترضين عن السداد إلى تطبيق المؤسسات المالية (بنوك، مؤسسات التمويل العقاري...الخ) المقرضة عملية الحجز حيث تم إخلاء المنازل بعد أن انخفضت أسعارها إلى أقل من قيمة القروض الممنوحة عليها، ولم تتمكن هذه المؤسسات من بيعها جراء انخفاض أسعارها وانخفاض الطلب عليها.

ونتيجة لكل ما سبق يمكن اعتبار هذه القروض رديئة لصعوبة تحصيلها إن لم نقل لاستحالة تحصيلها وهي ممولة من ودائع العملاء في المؤسسات المالية ونتيجة لذلك أصاب العملاء هلع فقاموا بسحب جماعي لودائعهم من المؤسسات المالية، وفي مقابل ذلك وجدت هذه المؤسسات نفسها عاجزة على تلبية هذه الطلبات، فأعلنت إفلاسها فانخفضت أسهمها، وهذا ما أدى إلى انفجار الأسواق وبروز الأزمة المالية[2].

(1) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(2) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 122.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2- **دور الحكومة الأمريكية في أزمة الرهن العقاري**[1]: بسبب الهاجس الأمني والحروب الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان، والتي تعدت حسب الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد Joseph Stgelez ثلاث تريليون دولار أمريكي، ونفقاتها الباهظة التي رفعت الدين لمستويات قياسية وسببت عجز في الميزانية الأمريكية، وكذلك الانخفاض المستمر لسعر الدولار الذي أثر في ارتفاع أسعار السلع كالبترول والمواد الغذائية والمعادن الثمينة المقومة بالدولار خلال سنة 2006 هذا كله جعل الحكومة تغفل الشؤون الداخلية، وعلى رأسها انهيار أسعار العقارات الأمريكية في سنة 2006، الأمر الذي تمخض عنه بروز الأزمة.

الفرع الثالث: آلية تكون الأزمة وتحولها:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى آلية تكون الأزمة ومراحل تحولها.

1- **آلية تكون أزمة العقار**: يمكن تلخيص أهم الخطوات التي أدت إلى انفجار أزمة الرهن العقاري حسب النقاط الآتية:

- توقفت صناديق التحوط، ومؤسسات الاستثمار وكل المتعاملين عن التعامل في سوق "OTC" (سوق المعاملات خارج البورصة)؛
- لم يتمكن مصدرو CDO من بيع ما لديهم فتوقفوا عن الإصدارات الجديدة، وتوقفوا عن شراء MBS لأنها تورق إلى CDO؛
- مصدرو MBS توقفوا عن شراء الرهون العقارية غير متوافقة أو الرديئة من السوق الثانوي؛
- وفي ظل غياب المستثمرين عن السوق الثانوية، لم يتمكن منشؤ الرهون العقارية الثانوية من بيع القروض التي أبرموها، وبسبب كون عدد كبير من هذه المؤسسات المالية رؤوس أموالها هزيلة فقد عجزوا عن تحمل رصيد الرهون العقارية التي أصدروها فتوقفوا عن منح قروض جديدة.

(1) يوسفات علي، مصدر سبق ذكره، ص 96.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- لم يتمكن مشترو المنازل المرتقبين الحصول على تمويل أو إعادة تمويل بسبب الأزمة ونقص السيولة؛
- أما ملاك المنازل ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة وهم الأغلبية فقد توقفوا عن سداد الأقساط بسبب ارتفاع معدلات الفائدة خلال الفترة 2006/ 2007، الأمر الذي انعكس سلبا على أسعار الأوراق (MBS, CDO, CDS)؛
- أصاب المتعاملين وخاصة المودعين حالة ذعر فتهافتوا على طلب أموالهم فعجزت البنوك عن تلبية مطالبهم فأدى ذلك إلى إعلان إفلاسها، نظرا لنقص السيولة، (من أزمة عقار إلى أزمة سيولة وأزمة مصرفية)؛
- انخفاض أسعار المنازل وركود السوق أدى إلى عدم تمكن البنوك من بيع المنازل التي تم رهنها نتيجة لتوقف أصحابها عن سداد الأقساط والفوائد؛
- إفلاس شركات التأمين التي وجدت عجزا في تحمل المخاطر التي نجمت عن انهيار سوق الرهن العقاري الثانوي كشركة "AIG" الأمريكية للتأمين.

2- **من أزمة عقار إلى أزمة مالية**: تعد أزمة الرهن العقاري الأمريكي (أزمة الرهون الثانوية – أزمة الرهون دون الممتازة – أزمة العقار) التي تتعدد تسمياتها هي صلب أو جوهر أو الشرارة الأولى لبداية الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008، وميكانيزمات التحول من أزمة عقار إلى أزمة مالية كانت كما يلي:

- طلب المودعين لأموالهم نتيجة لفقدانهم الثقة في البنوك والمؤسسات المالية (أزمة ثقة) أدى إلى عجز البنوك عن توفير السيولة اللازمة، وكذا عجز المقترضين عن تسديد ديونهم وفوائدها، بالإضافة إلى عجز شركات التأمين عن تسديد حجم الديون المتعثرة أدى إلى أزمة سيولة وأزمة مصارف؛
- بعد أن عصفت الأزمة بالقطاع المالي والمصرفي انتقلت إلى الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي الذي أصيب بحالة من الركود؛
- ضف إلى كل ذلك نقص الطلب الناتج عن قيام العديد من الأسر بالاقتصاد لتسديد الديون

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المتراكمة عن البيوت، الأمر الذي انعكس سلبا على المؤسسات والشركات الإنتاجية بالتقليل من إنتاجها ومن ثم انخفاض في أرباحها؛

- والنتيجة الحتمية التقليل في عدد عمالها ومن ثم نلاحظ أن الأمور تتسع والمرض والعدوى تنتشران وتتطوران بسرعة فبعد أن كانت الأزمة في قطاع هو قطاع العقارات أصبحت أزمة ثقة وسيولة وائتمان ومنها إلى أزمة مالية ثم اقتصادية ثم أزمة بطالة واكتسبت فوق كل هذا الأزمة صفة العالمية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الثالث

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008

ظهرت الأزمة المالية العالمية (أ.م.ع) لسنة 2008 نتيجة لمجموعة من الجذور والتراكمات والبوادر والمعالم التي تفاعلت فيما بينها مشكلة مجموعة من الأسباب التي انفجرت معلنة عن ميلاد أزمة مالية موروثة عن أزمة عقارية ومتطورة إلى أزمة اقتصادية فيما بعد ومنتقلة من أزمة دولة مست و.م.أ إلى أزمة عالمية مست وتداعت وأثرت على سائر دول المعمورة سواء المتقدمة أو المتخلفة بدرجات متفاوتة الخطورة، ولقد جعلت العالم بأسره يقف مصدوما ومشدودا وحائرا أمام خطورتها وتداعياتها، كما فتحت المجال أمام النقاد والسياسيين للإدلاء برأيهم وإلقاء اللوم على المتسببين فيها، كما فتحت المجال للمسؤولين والرؤساء لتقديم الوعود وبذل الجهود في سبيل احتوائها والتقليل من خطورتها، كما فتحت المجال أمام الاقتصاديين والمفكرين لدراستها وتقديم وصفات لعلاجها ومن ثم دخول التاريخ من خلالها، ومهما عبرنا عنها فإننا لن نتمكن من إعطاءها كامل حقها وهذا راجع لتشعبها، تغلغلها، وتداخل عناصرها وأسبابها ومسبباتها، وللتوضيح أكثر نتناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب نتعرض من خلالها إلى التعريف بالأزمة وأهم المراحل التي مرت بها، مع رصدنا لأهم الأصداء المتعلقة بها.

- **المطلب الأول**: التعريف بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- **المطلب الثاني**: المراحل الكبرى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- **المطلب الثالث**: أصداء عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

المطلب الأول: التعريف بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أزمة القرن الواحد والعشرين أو أزمة الألفية الثالثة وهذا راجع لشموليتها وخطورتها بالإضافة إلى حجم الخسائر والنتائج التي تركتها، ونبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول نشأة الأزمة، ظهورها، بوادرها وطبيعتها، ثم عناصرها ومؤشراتها وأخيرا خصائصها ومميزاتها.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الأول: بوادر الأزمة وطبيعتها:

نركز من خلال هذا الفرع على البوادر التي أدت إلى ظهور الأزمة، والظروف التي أحدثتها وجذورها التاريخية.

1- ظهورها وبوادرها:

1-1- بوادرها: يمكن تلخيص بوادر الأزمة في النقاط الآتية [1]:

- شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأمريكية ما بين سنتي 2001/ 2006 البنوك وشركات الاستثمار على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر من خلال منح مقترضين قروض بدون ضمانات وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى والهدف هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح؛
- توسعت المؤسسات المالية الكبرى في و.م.أ في منح القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات بأكثر من سبعمائة مليار دولار؛
- أدى ارتفاع سعر الفائدة إلى تغيير في طبيعة السوق الأمريكية، تمثل في انخفاض أسعار المنازل وتزايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية؛
- ظهرت بوادر الأزمة على السطح بشكل جلي مع بداية سنة 2007 وذلك مع تزايد ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك؛
- بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليون دولار؛
- زاد عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة بـ 75 % سنة 2007 حيث بلغ عددها 2.2 مليون منزل؛
- ضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وهدد بحدوث كساد؛

(1) حناشي لعلى، (2009): تحليل ظاهرة الأزمة المالية الحالية، أسبابها وتداعياتها، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05/ 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة، الجزائر، ص 11.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- أدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة في أوروبا وآسيا بالسوق المالية الأمريكية إلى انتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى القارتين الآسيوية والأوروبية لتتطور إلى أزمة أكبر باتت تعرف بالأزمة المالية العالمية.

إضافة إلى بوادر الأزمة سابقة الذكر هناك مجموعة من الملامح بدأت تظهر قبيل الأزمة نذكر منها:

- اعتماد سياسات اقتصادية توسعية لمواجهة مخاطر الكساد في و.م.أ وبقية دول العالم خاصة بعد فقاعة شركات الأنترنات وهجمات 11 سبتمبر 2001 [1]؛
- ضعف النظم التشريعية والرقابية، تراجع معدلات النمو العالمية وتراجع في أسواق الأسهم [2]؛
- بالإضافة إلى سهولة الاقتراض وظهور القروض الرديئة، وقلة الاستثمار في القطاع العيني الحقيقي لصالح القطاع المالي.

1-2- ظهورها: تعتبر و.م.أ هي منشأ الأزمة المالية العالمية الأخيرة لأنها نشأت وترعرعت بها ثم انتقلت وانتشرت عبر مختلف دول العالم، فقد نشأت بها لأن هناك مجموعة من التراكمات التي عرفتها و.م.أ والتي أدت بصورة مباشرة إلى ظهور هذه الأزمة، فهي كانت أصلا أزمة عقار وتطورت لتصبح أزمة سيولة وائتمان ومنه إلى أزمة مالية، وترعرعت بها بمعنى أن الأزمة الأخيرة تشكلت ومرت بمجموعة من المراحل الخاصة بنموها حتى أصبحت أزمة مالية واضحة كاملة النمو، أدت إلى شل القطاع المالي الأمريكي بشقيه (البنوك والبورصات). وكانت البداية الحقيقية للأزمة المالية في

(1) أبو فارة يوسف، (2009): ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية 2008 وانعكاساتها على الدول النامية، **الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** المنعقد يومي 08 و 09 ديسمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص 18.

(2) المصدر نفسه، ص 19.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

و.م.أ مع إعلان بنك ليمان براذرز إفلاسه في 17 سبتمبر 2008، وهو رابع أكبر بنك استثماري أمريكي[1]، وسبب إفلاسه هو الخسائر الكبيرة التي تعرض لها في الربع الثالث من سنة 2008.

2- **الظروف التي أحدثتها وطبيعتها:** إن ظهور أ.م.ع الأخيرة هو نتاجا لمجموعة من الظروف التي ساهمت في ظهورها، وطبيعة هذه الأزمة تختلف باختلاف النقاد والمفكرين.

2-1- **الظروف التي أحدثت أ.م.ع:** تتمثل أهم الظروف التي أدت إلى بروز الأزمة في وجود مجموعة كبيرة من المقرضين والمقترضين ذات درجة قليلة من الوعي، مقابل وجود مجموعة من الوسطاء ذات درجات عالية من الذكاء وقدرات عالية على الإقناع، حيث تمكنوا من إقناع والتحايل على الطرفين (المقرضين والمقترضين) حيث أوهموا المقترضين على قدرتهم على تملك البيوت عن طريق الأقساط على الرغم من ضعف جدارتهم الائتمانية وفي المقابل أقنعوا المقرضين على قدرتهم على جني أرباح طائلة وأوهموهم على قدرة زبائنهم على التكفل بالمستحقات [2]، ضف إلى ذلك انتشار العدوى كانتشار الأوبئة في المجتمعات أو انتشار النار في الهشيم.

2-2- **طبيعتها:** يمكن النظر إلى طبيعة الأزمة من خلال تطورها ومن خلال المنطقة المعنية بها ومن خلال شدتها.

2-2-1- **حسب تطورها:** بحسب هذا التقسيم نميز طبيعة الأزمة حسب مراحلها وحسب القطاعات التي تصيبها:

2-2-1-1- **أزمة عقار:** في بداية الأزمة ظهرت في شكل أزمة البيوت وأصابت بذلك قطاع العقارات أو كما تعرف باسم أزمة الرهن العقاري أو أزمة الرهون العقارية الثانوية أو دون الممتازة.

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 143.

(2) الكندري فيصل محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص 44.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-1-2-2- أزمة مالية: بعد انفجار أزمة الرهن العقاري تهافت المودعين على سحب أموالهم فعجزت البنوك عن تلبية هذه الطلبات الكبيرة للسحب فتولد عنها أزمة ائتمان كما لم تتمكن البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من القيام بوظيفتها التقليدية في منح الائتمان نتيجة لندرة السيولة الراجعة إلى تعثر الديون وسحب المودعين لأموالهم وعزوفهم عن إيداع أموال جديدة وبالتالي أصبحت الأزمة أزمة ائتمان، ومن خلال أزمة السيولة والائتمان أصبحت الأزمة أزمة مالية.

2-1-2-3- أزمة اقتصادية: بعدما كانت الأزمة مالية على مستوى القطاع المالي انتقلت إلى القطاع الإنتاجي الحقيقي وقامت بشله، فأصبحت بذلك أزمة اقتصادية في موجتها الثانية.

2-1-2-4- أزمة بطالة وعمالة: بعد أن شلت الأزمة القطاع الإنتاجي الحقيقي أدت إلى تقليص مناصب العمل وتبخرها بعد إفلاس العديد من القطاعات الإنتاجية أو بعد تقليصها لحجم إنتاجها الأمر الذي انعكس على سوق العمل فأصبحت أزمة عمالة في صورتها وحلقتها الثالثة.

2-2-2- بحسب المنطقة الجغرافية: نميز بين نوعين:

2-2-2-1- الأزمة المالية الأمريكية: بعد أن ظهرت وتطورت في و.م.أ.

2-2-2-2- الأزمة المالية العالمية: بعد أن انتشرت في جميع دول العالم.

2-2-3- بحسب شدتها: الملاحظ على الأزمة الحالية أن شدتها تزداد بوتيرة متسارعة بحسب تحولها من قطاع إلى أخر ومن مرحلة إلى أخرى، إلا أن تأثيرها على الدول اختلف من حيث شدة التأثير وهذا راجع إلى التأثير في حد ذاته حيث هناك من الدول من تأثرت بصفة مباشرة وهناك من تأثرت بصفة عير مباشرة وهذا بدوره راجع إلى مدى ارتباط هذه الدول من خلال أسواقها المالية مع بقية الأسواق المالية العالمية وخاصة الأمريكية.

3- جذورها: إن ظهور الأزمة المالية العالمية في و.م.أ، ثم انتشارها في بقية دول العالم، لم يكن

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

وليد صدفة وإنما ظهرت نتيجة لمجموعة من الخلفيات والجذور التي تراكمت وأهم جذور هذه الأزمة يمكن تلخيصها فيما يلي [1]:

3-1- تطبيق مبادئ اللبرالية الجديدة منذ منتصف الثمانينات (التحرير الاقتصادي والتحرير المالي): لقد أزاحت مبادئ اللبرالية الجديدة الأفكار والتطبيقات الكنزية، وعليه كان من الطبيعي أن يجهر المسرح العالمي بداية مرحلة جديدة تقوم على سياسات التحرير المالي والاقتصادي والتجاري، ولقد لعبت المؤسسات الدولية دورها في ذلك وكل حسب مجاله فبالنسبة لصندوق النقد الدولي "FMI" يقوم بتقديم وإجبار الدول على تبني سياسات مالية ونقدية تحررية وتطبيق سياسات إصلاحية، أما البنك الدولي "BM" فقد عمل على دفع الدول للتخلص من القطاع العام وتطبيق سياسات الخوصصة، أما المنظمة العالمية للتجارة فقد عملت على استقطاب وإخضاع أكبر المتعاملين في الاقتصاد العالمي سواء دول متقدمة أو نامية إلى سياسات التحرير المالي، وقد ساد خلال العقدين الماضيين أن اليد الخفية: السوق قادرة على تصحيح نفسها بنفسها دون تدخل اليد الظاهرة: الدولة، إلا أن العالم قد عرف مع بداية الثمانينات مجموعة من الأزمات وخاصة المالية، بالإضافة إلى أزمات أخرى (الإرهاب، المناخ، الغذاء....إلخ).

3-2- معيار الدولار ودوره في جر الاقتصاد العالمي نحو الأزمة: إن عمق الأزمة وسرعة تداعياتها كشفت عن حقائق مهمة في مقدمتها نظام معيار الدولار، حيث اضطر العالم للارتباط به من خلال اتفاقيات نظام بروتن وودز Breton Woods System سنة 1944، وقد زادت حدة المشكلة بعدما ألغت و.م.أ من طرفها فقط نظام تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971، وفي وراء سعي الحكومة الأمريكية إلى نجاح خطط بقاء الدولار كعملة العالم الأولى وقعت اتفاقا مع دول الأوبك خلال السبعينات

(1) عبد السلام رضا، (2010): أزمة مالية أم أزمة رأسمالية الجذور والتبعات وتصور لما ينبغي أن يكون عليه نظام ما بعد الأزمة، الطبعة 01، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع: المنصورة، مصر، ص ص 6/ 8.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

يضمن تسعير أكبر سلعة يتم تداولها العالم بالدولار، وبذلك ارتبط العالم بالدولار والاقتصاد الأمريكي، والظاهر أن الاقتصاد الأمريكي قد استفاد من معيار الدولار إلا أن سلبياته في تأثيره كانت أكبر بما في ذلك على الاقتصاد العالمي برمته، وهذا راجع إلى زيادة إنفاق الحكومة والمواطن الأمريكي أكثر من زيادة حجم الإنتاج والادخار، فترتب عن ذلك مجموعة من الاختلالات حيث تفاقم حجم العجز الأمريكي مع العالم حيث قارب تريليون دولار في سنة 2008، بالإضافة إلى ظهور اليورو الذي استحوذ في أول ظهور له على حوالي 18 ٪ من الاحتياطات الدولية في سنة 1999 لتبلغ حصته 26 ٪ بنهاية سنة 2007 ويتوقع استحواذه على أكثر من 60 ٪ بحلول سنة 2020، هذا التحول لمصلحة اليورو والعملات الأخرى كان على حساب حصة الدولار ومن هنا بدأ معيار الدولار في التداعي تاركا الاقتصاد الأمريكي واهنا.

3-3- تصاعد حدة المشكلات الهيكلية للاقتصاد الأمريكي: نتيجة لفشل سياسة معيار الدولار وجد تدفق رؤوس الأموال من دول شرق آسيا والدول النفطية اقتصادا غير متوازنا، هيكليا وقطاعيا فقد تراجعت وتيرة الإنتاج الحقيقي في العديد من القطاعات بسبب إمكانية الحصول على السلع المنتجة بتكلفة أقل مقابل الدولار من الخارج، وتجدر الإشارة إلى تراجع العمالة في قطاع الصناعة بو.م.أ من 20٪ في السبعينات إلى حوالي 9.5٪ في نهاية سنة 2008، وقد عرف الاقتصاد الأمريكي خللا هيكليا لصالح قطاعات خدمية وطفيلية على حساب القطاعات الإنتاجية كالصناعة.

4-3- عدم التوازن في المبادلات الدولية تحت مضلة المنظمة العالمية للتجارة: أدى ظهور دول اقتصادية جديدة مثل دول جنوب شرق آسيا وخاصة الصين والتي تبنت سياسة اقتصادية تقوم على الإنتاج من أجل التصدير، وحتى تضمن هذه الدول هذه الإستراتيجية ربطت عملاتها بسعر متدني أمام الدولار فترتب على ذلك تفاوت كبير في المبادلات التجارية خاصة مع انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 2001، حيث صعد عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين من أقل من 40 مليار

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

دولار سنة 2000 إلى ما يقارب 400 مليار دولار نهاية سنة 2008، وفي المقابل تضاعفت فوائض الميزان التجاري الصيني من حوالي 150 مليار دولار سنة 2001 مع جميع دول العالم إلى حوالي 2 تريليون دولار نهاية سنة 2008. بالإضافة إلى جذور أخرى ساهمت في ظهور أزمة العقار التي سرعان ما انفجرت في صورة أزمة مالية تتمثل في [1]:

- الطلب العالي على السكن من قبل المواطنين الأمريكيين بهدف تملك سكن أو لغرض الاستثمار طويل الأجل؛
- الطلب العالي من قبل المستثمرين والمضاربين في قطاع العقار نظرا لارتفاع الأسعار وزيادة الأرباح؛
- تهور البنوك في منح الائتمان حتى لذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة وذلك طمعا في المزيد من الربح؛
- انتشار ما يعرف بالرهون الثانوية وزيادة الطلب عليها؛
- ضعف عمليات الرقابة والإشراف؛
- التدفق الكبير للفوائض المالية وخاصة من الصين ودول الخليج واليابان إلى البنوك الأمريكية، الأمر الذي تسبب في توفر كميات هائلة من السيولة استخدم جزء كبير منها في التمويل العقاري؛
- ارتفاع مخزون المنتجات لدى الشركات بسبب تراجع معدلات الاستهلاك، وارتفاع ديون الأسر الأمريكية إلى 98٪ من إجمالي الدخل السنوي سنة 2000[2].

(1) أحمد مروة، (2011): الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية: التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة، الجزء الثاني، الطبعة 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص 30/ 31.

(2) بورغدة حسين، (2009): الأزمة المالية العالمية: الأسباب الآثار والحلول المقترحة لإدارتها، **الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** المنعقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 4.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثاني: عناصر الأزمة، مؤشراتها وجوهرها:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى عناصر الأزمة، مؤشراتها وجوهرها:

1- معالم الأزمة ومؤشراتها وعناصرها: يمكن إبراز معالم الأزمة في و.م.أ ومؤشراتها في العوامل الآتية:

- الفجوة الكبيرة بين القطاع المالي والحقيقي؛
- العجز التجاري: منذ سنة 1971 لم يسجل الميزان التجاري أي فائض، بل كان العجز يزداد سنويا، حتى بلغ 758 مليار دولار سنة 2006، ويعود السبب الأساسي في ذلك، إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك [1]؛
- عجز الميزانية: لا يزال العجز المالي مرتفعا، حيث قدر في ميزانية سنة 2008 بـ 410 مليار دولار، أي 2.9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي [2]؛
- المديونية[3]: أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية، ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليون $ سنة 1990 إلى 8.4 تريليون $ سنة 2003، وإلى 8.9 تريليون $ سنة 2007، وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة، ويعادل حجم هذه الديون، عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية، ويعادل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.

ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضا فقد بلغت:

---

(1) حيشي فتيحة، (2009): الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص 02.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- الديون الفردية 9.2 تريليون $ منها ديون عقارية بمبلغ 6.6 تريليون $، ساهمت مساهمة فاعلة في الأزمة المالية، حيث تمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.
- ديون الشركات وتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ 418. تريليون $، وبذلك يكون المجموع الكلي 36 تريليون $، أي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الديون بذاتها هي أزمة اقتصادية خطيرة.
- بالإضافة إلى ما سبق هناك معالم أخرى مرتبطة بجوانب الحياة الأمريكية الاقتصادية (كتزايد البطالة والتضخم ...الخ)، والاجتماعية (ارتفاع معدلات الفقر، وزيادة معدلات الجرائم...الخ)، والسياسية (زيادة الحروب ونفقاتها...الخ).

2- **جوهرها**: إن جوهر الأزمة المالية العالمية ولبها يعود إلى أزمة العقار والتي نلخصها في النقاط الآتية:

- تغير أسعار الفائدة التي يتم منح القروض العقارية بها حيث تكون في البداية منخفضة ثم تأخذ في الارتفاع فيما بعد، وارتباطها بأسعار الفائدة التي يطبقها البنك المركزي [1]؛
- كلما تأخر المقترض في سداد ديونه في الوقت المحدد ترتفع أسعار الفائدة المطبقة كعقوبة على عدم التسديد وبنحو مضاعف؛
- المدفوعات الشهرية خلال 3 السنوات الأولى تذهب إلى تسديد الفوائد المتعلقة بالقرض وليس لتملك المنزل وعليه فبعد 3 سنوات يتم تسديد مبلغ القرض [2]؛
- معدلات الفائدة في البداية كانت منخفضة لاستقطاب المقترضين ومع زيادة الطلب أخذت في الارتفاع.

(1) النجار إبراهيم عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 49.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثالث: مظاهر الأزمة ومميزاتها:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى مظاهر ومميزات الأزمة.

1- مظاهر وخصائص الأزمة: تتركز مظاهر الأزمة وخصائصها في النقاط الآتية:

- تهافت وهرولة المودعين على سحب الإيداعات من البنوك؛
- اتخاذ البنوك والمؤسسات المانحة للقروض إجراءات تجميد منح القروض والتشديد على منحها خوفا من تعثرها وصعوبة استردادها بعد أن ظهرت الشرارة الأولى للأزمة المالية؛
- تقلص السيولة لدى الجميع: مؤسسات، بنوك، أفراد وشركات الأمر الذي أدى إلى تقلص المعاملات عبر جميع نواحي الحياة وانعكس على توقف المقترضين عن تسديد ديونهم؛
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا ما أحدث ارتباكا وخللا في مستوى مؤشرات الأسواق المالية [1]؛
- انخفاض مستويات الإنتاج، الناتج، الإنفاق، الاستهلاك، الادخار وعليه حدوث خلل بين العرض والطلب ناتج عن الكساد في المنتجات؛
- الخوف والهلع الذي انتاب جميع الدول والحكومات؛
- تحول الأزمة إلى موضوع دسم بالنسبة للصحافة وبشتى أنواعها؛
- ارتفاع معدلات البطالة بسبب توقف الإنتاج، الإفلاس والتصفية وأصبح كل عامل وموظف مهدد بالفصل [2]؛
- زيادة الطلب على القروض من طرف الدول والحكومات من صندوق النقد الدولي FMI أو من البنوك المركزية أو من الدول التي تملك الفوائض المالية (الصين ودول الخليج المصدرة للنفط مثلا)؛

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(2) الحلاق سعيد، (2009): الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، **مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية** المنعقد في أفريل 2009، شرم الشيخ، مصر، ص 67.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- و.م.أ لا تقف على أرضية صلبة من الاستقرار كما كان الاعتقاد سائدا [1]؛
- انهيار وإفلاس العديد من البنوك والبورصات، وتحقيق خسائر بتريليونات الدولارات[2].

ومن خصائص هذه الأزمة ما يلي:

- تصاعد الأحداث وتواليها بسرعة؛
- فقدان السيطرة فجميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته؛
- غياب الحل الجذري السريع؛
- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصر الأزمة وأسبابها.

2- **مميزات الأزمة**: هناك مجموعة من النقاط التي تميز أ.م.ع لسنة 2008 عن بقية الأزمات الأخرى السابقة تتمثل في [3]:

- اعتماد تقنية التوريق بشكل واسع وهذا يعني توسيع حلقة رأس المال المالي؛
- تشتيت الخطر على المستثمرين بدل تنويعه، وهذا راجع إلى التوزيع غير الكفء للمخاطر؛
- إسناد دور كبير في السوق المالي لصناديق التغطية ذات طابع الاستثمار المجازف، مما يضعف كفاءة السوق من حيث الشفافية والإفصاح.

إضافة إلى كثرة وتنوع أسبابها والتي نتعرض لها في الفصل الثاني، وكذلك سرعة وقوة هذه الأزمة من حيث التأثير والانتشار بسبب الترابط الكبير بين الأسواق المالية الدولية.

---

(1) ياسر محمد قاسم، (2009): الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البنوك الإسلامية، **الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص 6.

(2) آيت زيان كمال وإليفي محمد، (2009)، تحليل وتشخيص الأزمة المالية الراهنة من منظور الاقتصاد الإسلامي، **الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص 13.

(3) زغيب شهرزاد وعماني لمياء، (2009): الأزمة المالية من المتسبب ومن المتضرر، **ملتقى الأزمة المالية الدولية: تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثره على الاقتصاديات الأورو المغاربية** المنعقد يومي 11 و 12 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بجاية، الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الثاني: المراحل الكبرى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

مرت الأزمة بمجموعة من المراحل والتطورات، ونبحث من خلال هذا المطلب من خلال ثلاث فروع حول انتشار وانتقال الأزمة وتعممها، والتسلسل الزمني لأهم الأحداث والوقائع الخاصة بالأزمة، وصولا لأهم الانهيارات التي نتجت عن الأزمة.

الفرع الأول: انتشار العدوى وانتقال الأزمة وتعممها:

بعد أن انفجرت الأزمة المالية في و.م.أ، أخذت في الانتشار عبر مختلف دول العالم، وذلك بدرجات مختلفة باختلاف الدول وارتباطاتها بو.م.أ عبر ترابط الأسواق في ما بينها حسب ما أنتجته العولمة في شتى مجالاته المالية والاقتصادية و....الخ، وبالتالي انتقال عدوى الأزمة إلى خارج حدود و.م.أ أمرا لا مفر منه، ضف إلى ذلك الهيمنة الكبيرة التي تفرضها و.م.أ على سائر دول العالم باعتبارها أكبر قطب اقتصادي عالمي ومن خلال سيطرتها على مختلف المنظمات التي تعتبر أضلاع العولمة وهي FMI الذي يمثل الجانب النقدي والبنك الدولي "BM" الذي يمثل الجانب المالي والمنظمة العالمية للتجارة التي تمثل الجانب التجاري، هذا بالإضافة إلى منظمات أخرى.

وانتشار الأزمة خارج و.م.أ يمر عبر العوامل التالية التي ساهمت في انتشار الأزمة خارج و.م.أ[1]:

- **العامل الأول**: ويتعلق بكون و.م.أ أكبر مستورد عالمي حيث تقدر وارداتها 15.5 ٪ من الواردات العالمية، وعليه ظهور بوادر الانكماش والكساد على الاقتصاد العالمي سيؤثر على بقية دول العالم من خلال انكماش وتراجع قيمة صادراتها؛
- **العامل الثاني**: ويتعلق بسهولة تعويض الخسارة بالنسبة لأصحاب رؤوس الأموال من خلال قيام العديد منهم الاستثمار في العديد من الأسواق المالية في أن واحد فإذا ما تعرضت

(1) غربي فوزية، (2009): أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر لعلوم الإسلامية قسنطينة، ص ص 4/ 5.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

- **العامل الثالث**: ويتعلق بالمخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية وهذه التقلبات لها شواهد كثيرة وهى تعني اقتصاديا حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة نفسها أو خارجها، خاصة في الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار. وعليه فإن حدوث أزمة مالية في أمريكا سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدولة المرتبطة بالدولار (بسعر صرف ثابت) لتتوطن في دول أخرى ذات عملات معومة.

1- **الأزمة في أيسلندا وأوروبا**: تعتبر أيسلندا الضحية الأولى لانتشار الأزمة المالية العالمية وكانت من أبرز نتائجها في 12/ 11/ 2008، حيث انخفض الناتج الإجمالي الأيسلندي بـ 65٪ كما انهارت 3 بنوك كبرى وتم اللجوء للاقتراض من FMI، كما تم تخفيض العملة الكورون الأيسلندية بمساندة FMI، ويرجع السبب الرئيسي في انتشار وانتقال الأزمة إلى أيسلندا في معدلات الفائدة المرتفعة حيث أبقاها البنك المركزي في المستوى 15٪ وأكثر من ذلك، وهي مطبقة في اقتصاد صغير مثل اقتصاد الأيسلندي وقد شجع هذا الارتفاع الأسر والشركات المحلية على الاقتراض بالعملة الأجنبية، فأدى ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف، وزيادة التضخم، وتشجيع النمو، وقد دفع ذلك البنك المركزي إلى رفع معدلات الفائدة إلى الأعلى والنتيجة هي التفاعل بين أسعار الفائدة المرتفعة وقيمة العملة وتدفقات رأس المال، إلا أن الحقيقة المجردة تشير إلى أن تدفقات رؤوس الأموال تؤدي إلى انخفاض أسعار المساكن في أيسلندا ولكن الذي حدث هو العكس[1]، كما ارتفع حجم الدين خلال الفترة 2005/ 2007 من 41281 إلى 51178 مليون كورون[2].

(1) The financial Crisis reform and exit strategies, P9 , retrieved (10/04/2012), at: http://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/the-financial-crisis_9789264073036-en, Retrieved: (25/09/2011).

(2) Aliber Robert. Z and Zoega Gylfi, (2011): Preludes to the Icelandic Financial Crisis, First edition, Palgrave Macmillan: London, England, p 86.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ثم انتشرت أ.م.ع في بقية الدول الأوروبية حيث انخفض المؤشر العام للقيم بنسب 7.1٪ في فرانكفورت بألمانيا و 6.8 ٪ في باريس بفرنسا، و 5.4 ٪ في لندن بانجلترا، و7.5 ٪ في مدريد باسبانيا[1]، ويعود سبب تراجع البورصات الأوروبية بالدرجة الأولى إلى أنه خلال القرن الحالي كانت أسعار الفائدة في مستويات متدنية في و.م.أ، لكنها كانت في حدود 11 ٪ في أوروبا مما دفع البنوك الأوروبية إلى شراء السندات من الأسواق الأمريكية للاستفادة من أسعار الفائدة المتدنية [2]، ضف إلى ذلك الترابط الكبير بين الأسواق المالية كلها أسباب ساهمت في انتشار الأزمة.

2- **الأزمة في آسيا وإفريقيا وبقية الدول**: ثم انتقلت الأزمة بعد أوروبا إلى آسيا حيث تراجع المؤشر العام في طوكيو مثلا باليابان إلى 3.8 ٪ و 9.4 ٪ في الرياض بالسعودية و3 ٪ في بيروت بالبنان، كما مست عدوى الأزمة إفريقيا فمثلا تراجع المؤشر العام في القاهرة بمصر إلى 4.2 ٪ [3].

الفرع الثاني: التسلسل الزمني لأهم الأحداث والوقائع الخاصة بالأزمة:

نتعرض من خلال هذا الفرع لأهم التطورات التي عرفتها الأزمة وبالتواريخ خلال الفترة 2007/ 2009.

1- **التسلسل الزمني خلال سنة 2007**: الجدول الموالي يوضح أهم التطورات التي عرفتها الأزمة في و.م.أ خلال سنة 2007.

(1) عبد الحميد نبيه نسرين، (2010): أنا وماركس والأزمة، الطبعة 10، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، مصر، ص 135.

(2) The financial Crisis reform and exit strategies, op.cit, p 11.

(3) عبد الحميد نبيه نسرين، مصدر سبق ذكره، ص 135.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (13): التسلسل الزمني لتطور أ.م.ع خلال سنة 2007

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
02/07 [1]	جلسة اللجنة المصرفية بمجلس الشيوخ الأمريكي حول الإقراض والرهن العقاري.
فيفري [2]	عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري بكثرة في و.م.أ أصبح يتسبب في إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة.
03/16 [1]	في نيويورك المدعي العام يفتح تحقيقا حول منح قروض الرهن العقاري.
04/24 [1]	الرابطة الوطنية للوسطاء العقاريين يعلن أن مبيعات المنازل تنخفض بـ 8.4 ٪ وهو أكبر انخفاض منذ 18 سنة.
05/03 [1]	أول خطة لمساعدة أصحاب المنازل من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي.
06/06 [1]	بنك انجلترا يخفض معدل الفائدة إلى 5.5 ٪.
06/22 [1]	ضخ 3.2 مليار دولار إلى اثنين من صناديق التحوط التي تضررت بسبب هبوط CDO.
خلال جوان [3]	مصرف الاستثمار الأمريكي BEAR STEARNS أول بنك كبير يعاني من خسائر الرهن العقاري.
07/10 [1]	جميع وكالات التصنيف الائتماني تعلن مراجعة سندات الرهن العقاري.
07/16 [1]	و.م.أ تعلن أن نسبة بناء المساكن تطورت خلال سنة 2007 بأكثر من 20 ٪ من السنة السابقة.
08/09 [1]	شركة AIG للتأمين تحذر من انتشار القطاع العقاري كان وراء أزمة الرهن العقاري.
08/10 [1]	البنك المركزي الأوروبي يوفر 61 مليار يورو للبنوك.
08/17 [1]	الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يخفض سعر الخصم إلى 5.75 ٪.
خلال أوت [4]	البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والبنوك المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
01 إلى09/03 [1]	مجلس الاحتياطي الاتحادي في جاكسون يركز في مؤتمره على الربط بين الإسكان والسياسة النقدية.
09/04 [1]	بنك الصين يكشف عن خسارة 9 مليار دولار ناتجة عن أزمة الرهن العقاري.
09/18 [1]	بنك الاحتياطي الفدرالي يخفض معدل الفائدة إلى 4.75 ٪ في أول خطوة من نوعها منذ سنة 2003.
سبتمبر 2007 [3]	بنك انجلترا يمنح قرضا استعجاليا لبنك Northen rock لتجنيبه الإفلاس، وقد تم تأميمه بعد ذلك.
10/15 [1]	بنكا سيتي غروب ونمورا اليابانية تعلن عن خسائر 5.9 مليار دولار و621 مليون دولار على التوالي.
10/31 [1]	بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يخفض معدل الفائدة إلى 4.5 ٪.
خلال أكتوبر [3]	بنك بو بي أس السويسري يعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك.
11/13 [1]	بنك أوف أميركا يعلن عن 3 مليار دولار خسائر الرهن العقاري.
11/14 [1]	تراجع أرباح تشغيل الأموال بـ 13 ٪ في ثاني أكبر مجموعة مصرفية باليابان.
11/20 [1]	فريدي ماك تعلن خسارة 2 مليار دولار.
12/05 [1]	المدعي العام في نيويورك يرسل مذكرات استدعاء للتحري للبنوك الكبرى للاستثمار.
12/11 [1]	الاتحاد الفدرالي يخفض معدل الفائدة إلى 4.25 ٪.
12/17 [1]	مجلس الاتحادي الاحتياطي يضخ 20 مليار دولار للبنوك التجارية.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

1- The Financial Crisis reform and exit strategies, op cit, pp 351/356

2- عبد الحميد نبيه نسرين، مصدر سبق ذكره، ص 182.

3- العيساوي ضيف الله، (2009): الأزمة المالية العالمية وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر، ص 8.

4- حناشي لعلى، مصدر سبق ذكره، ص 12.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن الأزمة في بدايتها وهناك مجموعة من الإجراءات المتخذة لردعها والتقليل من تأثيراتها.

2- **التسلسل الزمني للأزمة خلال سنة 2008**: الجدول رقم 14 يوضح أهم التطورات التي عرفتها الأزمة في و.م.أ خلال سنة 2008.

الجدول رقم (14): التسلسل الزمني لتطور أ م ع خلال سنة 2008

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
[1] 01/04	معدل البطالة يرتفع في و.م.أ من 4.7 ٪ إلى 5 ٪.
[1] 01/09	البنك الدولي يعلن عن تباطؤ الاقتصاد العالمي خلال سنة 2008.
[1] 01/17	ليمان براذرز سيخفض 1300 وظيفة.
[2] 01/22	الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يخفض أسعار الفائدة إلى 2.5 ٪ إلى أن بلغت 2٪ بين جانفي و أفريل 2008، وهو إجراء استثنائي.
[1] 01/24	انخفاض أسعار الأسهم في نهاية الأسبوع في و.م.أ وفي جميع دول العالم.
[1] 01/30	الاتحاد الفدرالي الأمريكي يخفض أسعار الفائدة إلى 3 ٪.
[1] 02/13	الرئيس بوش يوقع على قانون خطة التحفيز الاقتصادي والذي ينص على 100 مليار دولار من التخفيضات الضريبية والتي يتم توزيعها خلال صيف 2008، و50 مليار دولار من الحوافز الاستثمارية.
[1] 02/14	بنك بو بي أس يعلن عن خسارة 12 مليار دولار في الربع الرابع من سنة 2007.
[3] 02/17	الحكومة البريطانية تؤمم بنك نورثن روك، بعد انتقال عدوى الأزمة إلى بريطانيا.
[1] 02/28	شركة التأمين AIG تعلن عن خسائرها في الربع الرابع من سنة 2007 بـ 11 مليار دولار.
[4] 03/11	تضافر جهود المصارف المركزية لمعالجة سوق التسليفات.
[5] 03/16	أعلن بنك جي بي مورغان (JP Morgan Chase) العملاق الأمريكي يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرنز (Bear Stearns) بسعر متدني وبمساعدة مالية من الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
03/18 [1]	بنك الاتحاد الفدرالي الأمريكي يخفض سعر الفائدة إلى 2.25 ٪.
مارس 2008 [6]	الخزينة الفدرالية الأمريكية تقول أنها مستعدة لتقديم مبلغ يصل 200 مليار دولار إلى مجموعة من البنوك الكبرى
04/08 [1]	FMI يقدر مجموع خسائر الائتمان بـ 1 تريليون دولار.
04/18 [1]	سيتي غروب تعلن أن 12 مليار دولار الأخيرة من الخسائر مرتبطة بالرهون العقارية عالية المخاطر.
04/24 [7]	قام بو بي أس السويسري بنشر نتائج التحقيقات الداخلية حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأمريكية التي أدت إلى شطب 40 مليار دولار من أصوله في أول خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري المصنف الثالث عالميا والأول أوروبيا في مجال إدارة الثروات الخاصة.
04/30 [1]	الاحتياطي الفدرالي يخفض سعر الفائدة إلى 2 ٪.
05/08 [1]	شركة AIG تعلن عن خسارة 7.8 مليار دولار ربع سنوي.
05/12 [1]	شركة التأمين MBIA تعلن عن خسارة 2.4 مليار دولار خلال الربيع الأول من سنة 2008.
05/23 [1]	مدينتي فاييخو وكاليفورنيا غير قادرة على دفع تكاليف المعاشات المتزايدة.
ماي 2008 [7]	اعتراف وزير المالية البريطاني بأن الأزمة المالية دخلت منعطفا جديدا ينذر بدخولها مرحلة العالمية وذلك لخطورة نتائجها التي يتوقع أن تسفر عنها، حيث توقع إغلاق ثلث شركات التسويق العقاري في بريطانيا والتي تبلغ 12000 شركة خلال سنة 2008، كما تم تخفيض سعر الفائدة في بريطانيا إلى 5٪.
06/16 [1]	ليمان براذرز تعلن عن خسارة 2.8 مليار دولار كل 3 أشهر.
07/01 [1]	مبيعات السيارات تنخفض في و.م.أ بـ 18 ٪، مع إغلاق 600 متجر وفقدان 12000 وظيفة.
07/13 [1]	وزارة الخزانة تعلن إجراءات السيولة الطارئة لفاني ماي وفريدي ماك.
07/17 [1]	بنك ميريل لينش يعلن عن خسارة مالية فصلية بـ4.65 مليار دولار .

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
07/18 [1]	سيتي غروب يعلن عن خسارة مالية فصلية بـ2.5 مليار دولار.
07/24 [1]	بنك ناشيونال سيتي يعلن عن خسارة مالية فصلية بـ1.76 مليار دولار.
07/25 [1]	فورد مونورز تعلن عن خسارة مالية فصلية بـ8.7 مليار دولار
07/30 [1]	سلسلة مطاعم Bennigan في ملفات الإفلاس.
08/06 [1]	فريدي ماك تخسر 821 مليون دولار، و AIG تفقد 5 ملايير و360 مليون دولار.
08/16 [1]	فاني ماي تخسر 2.3 مليار دولار.
09/05 [1]	ارتفاع معدل البطالة إلى 5.7 ٪ في جويلية و6.1 ٪ في أوت.
09/07 [1]	وزارة الخزانة الأمريكية توصي على فاني ماي وفريدي ماك. لإعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
09/10 [1]	ليمان براذرز يعلن خسارة فصلية بـ 3.9 مليار دولار.
09/12 [1]	وزارة التجارة الأمريكية تعلن عن تقلص تجارة التجزئة بـ 0.3 ٪
09/15 [8، 9]	اثنين الانهيار التام إفلاس ليمان براذرز، وقد سجلت البورصات العالمية انخفاضا حادا بعد انهياره، ونتج عن ذلك خسائر كبيرة في القطاع المالي العالمي. – الرئيس الأمريكي جورج بوش يدعو إلى الحد من تداعيات الأزمة. – ديون بنك ليمان براذرز 613 مليار دولار. – بنك أوف أميركا وهو أحد أكبر المصارف الأمريكية يشتري بنك آخر هو ميريل لينش في بورصة وول ستريت. – مؤشر ستاندرد اند يورز يهوي إلى أدنى مستوياته. – انخفاض الدولار لأدنى مستوى في شهرين. – أوباما يصرح أن أزمة الأسواق المالية خطر كبير على الأسواق. – أسهم البنوك الأمريكية تهوي في فرانكفورت. – داو جونز يتراجع بـ 86 ٪، وناسداك بـ 60.2 ٪.
09/16 [9]	– نشرت صحيفة نيويورك تايمز أن: شركة أمريكان أنترناشيونال غروب استأجرت مكتبا لتصوغ وثائق الإفلاس.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
	– الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يبقي على أسعار الفائدة في حدود 2 ٪، واضطرابات في الأسواق المالية. – الاحتياطي الفدرالي الأمريكي ينقذ أنترناشيونال جروب بمساعدتها بـ 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9 ٪، من رأسمالها 10. – بنك باركليز البريطاني يشتري موجودات في أمريكا الشمالية بقيمة 1.75 مليار دولار تابعة لبنك ليمان براذرز11.
09/17	– البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي (. – الدولار يهبط أمام اليورو والين رغم إنقاذ شركة AIG، والأسهم الأمريكية توسع خسائرها حيث تراجع ستاندرد بـ 4 ٪ 9. – السلطات الأمريكية تعلن بأنها تعد خطة بـ 700 مليار دولار لتخليص البنوك من أصولها غير قابلة للبيع10.
[10] 09/18	– الفدرالي الأمريكي يضخ 180 مليار دولار في الأسواق المالية. – واشنطن ميوشوال المؤسسة الأمريكية العملاقة للمدخرات والقروض معروضة للبيع. – مجلس النواب الأمريكي يقر مشروع قانون لمكافحة المضاربات في النفط.
[10] 09/19	– بوش يقول بأن تدخل الحكومة ضروري لحل الأزمة. – مجلس الاحتياطي الاتحادي يقدم مساعدات لصناديق أسواق النقد. – وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون يحث الإدارة الأمريكية على إنفاق مليارات الدولارات لشراء الأصول الهالكة للرهن العقاري من المؤسسات المالية مما يؤدي إلى ارتفاع البورصات11 .
[10] 09/20	– هيئات رقابية أمريكية تغلق بنكا في ست فرجينيا. – أوباما يدعو إلى مساعدة المواطن العادي أيضا. – السلطات الأمريكية تستخدم الوسائل الكبرى لمواجهة الأزمة. – 700 مليار دولار كلفة الخطة الأمريكية لحل الأزمة المالية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
09/21 [10]	– وزارة الخزانة الأمريكية تكشف تفاصيل خطتها لإنقاذ البنوك.
09/22 [10]	– الاحتياطي الاتحادي يوافق على طلب كل من جولدمان ساكس ومورجان ستانليإلى أن يتحولا إلى شركتين بنكيتين قابضتين تخضعان لقوانينه. – الدولار يواصل تراجعه أمام الين واليورو والجنيه الأسترليني. – الذهب يتجاوز 900 دولار للأوقية في المعاملات الفورية.
09/23	– أغلبية الأمريكيين يرون أن بلادهم تسير على طريق خاطئ حسب الاستطلاع 10. – الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك 3،
09/24 [10]	– الشرطة الفدرالية تفتح تحقيقا بالاحتيال في حق الشركات الأمريكية المالية الكبرى.
09/25 [10]	– بوش أمريكا وسط أزمة مالية كبيرة وخطيرة.بيان مشترك لكل من المترشحين للرئاسة أوباما وماكين حول أزمة النظام المالي والعمل المشترك لكل من الديمقراطيين والجمهوريين لحل الأزمة. – تم وضع وتعديل الخطوط العريضة لخطة الإنقاذ المالي. – الحكومة الأمريكية تعلن عن إغلاق صندوق واشنطن ميوتشيوال في حالة أكبر انهيار لمصرف أمريكي وتم بيع أصوله إلى مؤسسة جي بي مورغان المالية بـ 1.9 مليار دولار11.
09/26 [10]	– أعلن رئيس الغالبية في مجلس الشيوخ الأمريكي الكونغرس هاري ريد أن المجلس سيواصل دورته حتى إيجاد حل للأزمة. – هيئة السوق الأمريكية تنهي برنامجا للإشراف على بنوك الاستثمار.
09/28 [10]	– بوش يصرح أن خطة الإنقاذ تحمي الاقتصاد من الانهيار .
09/29 [10]	– الاتفاق على خطة لإنقاذ القطاع المصرفي في الكونغرس (مجلس الشيوخ). – أعلن بنك سيتي غروب أنه اشترى بنك ولكوفيا منافسه بمساعدة السلطات الفدرالية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
10/01 [10]	– و.م.أ تؤيد اعتماد ضوابط عالمية أفضل بعد الأزمة المالية. – البيت الأبيض يرفض انتقادات بوتين بشأن الأزمة.
10/02 [10]	– مجلس النواب الأمريكي يقر مشروع قانون إنقاذ وول ستريت.
10/07 [10]	– الدين العام لو.م.أ تخطى 10 ألاف مليار دولار.
10/08 [10]	– الاحتياطي الفدرالي الأمريكي يخفض أسعار الفائدة إلى 1.5 ٪. وتراجع أسعار الأسهم رغم تخفيض أسعار الفائدة. – بولسون يتوقع عمليات إفلاس أخرى رغم خطة الإنقاذ. – صناديق التقاعد الأمريكية خسرت 2000 مليار دولار خلال 18 شهرا.
10/09 [10]	– أمريكا تلمح عن إمكانية شراء حصص في البنوك.
10/10	– البيت الأبيض يستبعد فكرة تعليق الأسواق 10. – التقاء وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية بمجموعة 7 بواشنطن ويتعهدون بمنع المصارف الرئيسية من الانهيار والعمل معا لوقف الأزمة 11.
10/12 [10]	– و.م.أ ترحب بالخطة الأوروبية في مساعدة البنوك 10. – FMI يؤيد خطوة مجموعة السبع 11.
10/14 [10]	– الخزانة الأمريكية تعتزم ضخ 125 مليار دولار في 9 بنوك أمريكية. – الأزمة الاقتصادية تدفع العنصرية للتراجع في انتخابات الرئاسة. – زيادة عجز الميزانية الأمريكية (445 مليار دولار).
10/15 [10]	– و.م.أ دخلت في حالة الركود. – 82 ٪ من الأمريكيين يعتبرون حل المشاكل الداخلية أهم من تحديات العولمة.
10/18 [11]	– الرئيس الأمريكي جورج بوش يلتقي بالرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو ويتفقون على عقد مؤامرات وقمم دولية لمعالجة الأزمة.
10/22 [10]	– النفط يتراجع بـ 7 ٪ مع ضعف الطلب.
10/24 [10]	– قمة أمريكا الفرصة الأخيرة لبوش لحفظ ماء الوجه.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
	– الدولار يهبط إلى أدنى مستوياته أمام الين الياباني منذ 13 سنة. – أكبر اقتصاد في العالم يقترض من الصين.
10/25 [10]	– السلطات الأمريكية تغلق بنك الفا بنك.
10/27 [10]	– 16 بنكا أمريكيا تحصل على أموال من خطة الإنقاذ الأمريكية.
10/29 [10]	– خفض معدلات الفائدة إلى 1 ٪.
10/31 [1]	– تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.2 ٪. – أسواق الأسهم العالمية تخسر ما مجموعه 9.5 تريليون دولار.
11/17 [10]	– سعر البنزين يهبط في و.م.أ بـ 1.03 دولار ليبلغ أدنى مستوى له سنة 2005. – سيتي جروب تستغني عن 50 ألف وظيفة.
11/21 [10]	– أظهرت دراسة أن المستهلكون الأمريكيون يتوقعون ارتفاعا حادا في البطالة.
11/22 [10]	– الرئيس الجديد أوباما يقول أنه يضع خطة جريئة للتحفيز الاقتصادي.
11/25 [10]	– البيت الأبيض يبدي قلقه اتجاه معدلات النمو المنخفضة.
11/26 [10]	– أوباما ينتقد وبشدة مسؤولي المصارف وشركات صناعة السيارات بسبب المكافآت المالية التي يتحصلون عليها وعلى عملية التبذير.
12/01 [5]	– و.م.أ تعلن رسميا عن دخولها ركود يستمر لمدة سنة.
12/03 [10]	– شركة جنرال موترز تسرح 30 ألفا من عمالها. – عجز الميزانية الأمريكية تضاعف 3 مرات خلال الفترة 2007/ 2008 فبلغ 455 مليار دولار.
12/04 [10]	– مجلس النواب الأمريكي يوافق على خفض الضرائب.
12/05 [10]	– بلغت البطالة في و.م.أ 6.7 ٪ وهي أعلى قيمة منذ 15 سنة. – أوباما يقول أن الأزمة ستتفاقم قبل أن تتحسن.
12/07 [10]	– إفلاس ثالث مجموعة إعلامية أمريكية (مجموعة تريبون الإعلامية الأمريكية) وتبلغ قيمة ديونها 13 مليار دولار.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
12/12 [10]	– البيت الأبيض يتراجع عن مواقفه من أجل إنقاذ قطاع صناعة السيارات الأمريكية. – و.م.أ تشهد أطول فترة انكماش اقتصادي منذ الثلاثينات. – فشل خطة إنقاذ قطاع السيارات في مجلس الشيوخ الأمريكي. والنفط يواصل تراجعه. – بنك أوف أميركا يعلن عن نيته في تسريح 35 ألف موظف.
12/13 [10]	– تراجع عدد المهاجرين غير شرعيين في و.م.أ من 12.4 مليون إلى 11.9 مليون شخص.
12/16 [10]	– الدولار يواصل تراجعه دافع اليورو فوق 1.41 دولار. – و.م.أ تخفض سعر الفائدة إلى مستوى تاريخي 0.25 ٪.
12/19 [10]	– الحكومة الأمريكية تعرض 13.4 مليار دولار لإنقاذ شركات السيارات. – انخفاض أسعار البترول إلى أقل من 33 دولار للبرميل في نيويورك.
12/20 [10]	– أوباما يصرح أن أولويته هي إنعاش الاقتصاد. – تراجعت أسعار المنازل في أكتوبر بـ 18 ٪.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المراجع التالية:

1- The Financial Crisis reform and exit strategies, op.cit, pp 356/370.

2- عبد الحميد عبد المطلب، (2010): الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، بدون رقم طبعة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 260.

3- حناشي لعلى، مصدر سبق ذكره، ص 12.

4- الاقتصادي، دفتر أحوال الأزمة، نقلا عن الموقع الالكتروني، http://www.alkhaleej.ae/portal/ed767201-37b8-410c-81cf-6a1fa8492876.aspx، تم الاطلاع على المقال في: 01/ 10/ 2008.

5- أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 93.

6- العيساوي ضيف الله، مصدر سبق ذكره، ص 8.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

7- بندي عبد الله عبد السلام وبرودي نعيمة وصالحي حامد أسامي، (2009): تسونامي الرهن العقاري: أزمة مالية عالمية إلى أين وإلى متى، ملتقى تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثره على الاقتصاديات الأورو المغاربية المنعقد في 11 و 12 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بجاية، الجزائر.

8- مايسون بول، (2011): انهيار الاقتصاد العالمي: نهاية عصر الجشع، الطبعة 01، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر: بيروت، لبنان، ص 26.

9- الخوري طارق موسى، (2009): الأزمة المالية الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي: متابعة يومية لتطورات الانهيار العالمي خلال العام الأول، الطبعة 01، الناشر المؤلف: عمان الأردن، ص ص 14/ 54.

10- عبد الحميد نبيه نسرين، مصدر سبق ذكر، ص ص 183/ 186.

11- الغزاوي محمد عبد الوهاب ومحمد خميس عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 56/ 62.

من خلال الجدول نلاحظ تراجعا في معدلات الفائدة وارتفاعا في معدلات البطالة، وتفاقم الأزمة وزيادة الخسائر.

3- التسلسل الزمني خلال سنة 2009: الجدول الموالي يوضح أهم التطورات التي عرفتها الأزمة في و.م.أ خلال سنة 2009.

الجدول رقم (15): التسلسل الزمني لتطور أ.م.ع خلال سنة 2009

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
01 /02	– تراجع النشاط الصناعي الأمريكي في ديسمبر لأدنى مستوى له في 28 سنة.
01 /12	– بوش يطلب رسميا باسم أوباما من الكونغرس الإفراج عن القسم الثاني من الـ 700 مليار دولار الموجهة لمواجهة الأزمة.
01 /16	– مجموعة سيتي غروب تخسر 8.29 مليار دولار. – الحكومة الأمريكية تضخ 20 مليارا لإنقاذ بنك أوف أمريكا.
01 /22	– أوباما أمريكا تواجه أزمة مالية واقتصادية لم يسبق لها مثيل.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
01 /26	– جنرال موتورز لتصنيع السيارات تلغي ألفي وظيفة في مصنعين وتخفض إنتاجها. – أعلنت مجموعة كاتربيلر الأمريكية لإنتاج محركات ورش الأشغال إلغاءها ألفي وظيفة نتيجة تدهور مكاسبها.
01 /28	– لجنة بمجلس الشيوخ توافق على حزمة بقيمة 522 مليار دولار متعلقة بإعفاءات ضريبية وبالإنفاق من أجل تحفيز الاقتصاد من الركود.
01 /29	– مجلس النواب يقر خطة الإنعاش الاقتصادي وهي مدعومة من الرئيس أوباما وتشمل الخطة 275 مليار دولار من الإعفاءات الضريبية التي تخص الاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى مبالغ أخرى موجهة لمشاريع أشغال عامة وتهدف هذه الخطة إلى إنقاذ أو خلق 3 أو 4 ملايين وظيفة.
02 /01	– أوباما يتوقع أشهرا صعبة على الاقتصاد الأمريكي. وينتقد شركات صرفت مبالغ هامة ومكافآت لمدارائها.
02 /07	– إفلاس بنكين أمريكيين جديدين هما كاونتي بنك والاينس بنك . – أوباما يحدد سقف رواتب المدراء بنصف مليون دولار كشرط لتقديم المساعدة والدعم الحكومي.
02 /11	– خطط تصل قيمتها إلى 3000 ألاف مليار دولار طرحت لدعم الاقتصاد الأمريكي. – الأزمة ستؤثر على ميزانية الدفاع.
02 /14	– مجلس الشيوخ يقر خطة النهوض الاقتصادي بـ787 مليار دولار.
02 /18	– أوباما يوقع على خطة الإنعاش الاقتصادي.
02 /19	– أوضح مجلس الاحتياطي الاتحادي أن هناك تراجع في الناتج الصناعي الأمريكي خلال شهر جانفي فاق التوقعات بـ 1.8 ٪، وهذا راجع خاصة إلى تراجع إنتاج السيارات وانخفاض مبيعاتها.
02 /20	– الذهب يتجاوز ألف دولار في السوق الأمريكية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
02/21	– أوباما يطلب من الخزانة بدأ خفض الضرائب.
02/25	– أوباما ينشئ صندوق قروض للمستهلكين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
02/27	– انكماش الاقتصاد الأمريكي بـ 6.2 ٪.
03/02	– النفط يتراجع بـ 10 ٪ إلى 40 دولارا للبرميل بفعل المخاوف الاقتصادية.
03/04	– أعلن بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أن الاقتصاد الأمريكي تدهور خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى فيفري 2009.
03/07	– أوباما يتعهد بوضع حدا للممارسات المالية غير المسؤولة، كما أعلن أن إدارته ورثت عجزا في الموازنة بقيمة 1200 مليار دولار.
03/08	– أوباما يعلن أنه لا يتوقع خطة إنقاذ اقتصادي جديدة.
03/13	– أوباما يدعو العالم إلى بذل جهود ضخمة للخروج من الأزمة الاقتصادية.
03/14	– بلغت نسبة البطالة في و.م.أ 7.1 ٪. – محافظ البنك المركزي يصرح بأن و.م.أ ملزمة بتطهير البنوك من خلال ميزانياتها.
03/16	– أكد رئيس البنك المركزي أن الركود في و.م.أ ينتهي مع أواخر سنة 2009.
03/17	– أشارت الخبيرة الأمريكية كاترين فانديرهيفل إلى بناء نوع جديد من الرأسمالية.
03/20	– الكونغرس يتوقع عجزا بـ 1845 مليار دولار في موازنة سنة 2009.
03/22	– أعلن وزير الخزانة الأمريكي تيم غايتنر عن خطة بـ 500 مليار دولار لتحرير البنوك من الأصول المشكوك فيها.
03/24	– صعود الدولار أمام اليورو والين بفعل خطة تحرير البنوك من الأصول المشكوك فيها.
03/30	– رئيس مجلس إدارة شركة صناعة السيارات جنرال موتورز يستقيل بطلب من إدارة أوباما.
03/31	– ارتفاع جرائم الاحتيال عبر الأنترنات وقت الركود حسب تقرير أمريكي.
04/03	– بلغ معدل البطالة 8.5 ٪.
04/08	– أعل رئيس البنك المركزي في دالاس أن الاقتصاد الأمريكي في حالة متردية وعلى الحكومة أن تستخدم جميع الوسائل المتاحة لتطهير الاقتصاد.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
04 /15	– السينما الأمريكية تعاني من الأزمة الاقتصادية. – الإنتاج الصناعي في أدنى مستوياته 0.9 ٪ حسب التقديرات.
04 /25	– أعلن رئيس الخزانة الأمريكية غايتنر أن FMI مصيب في إشارته إلى ضرورة تدخل السلطات العامة.
05 /01	– شركة صناعة السيارات كرايسلر تطلب إشهار إفلاسها وتعقد اتفاقا مع فيات الايطالية.
05 /02	– إفلاس ثلاث بنوك جديدة منها سيلفارتون بنك في جورجيا وبذلك بلغ عدد البنوك المفلسة 32 بنكا أمريكيا.
05 /05	– حوالي خمس بنوك أمريكية متعثرة تحتاج إلى رؤوس أموال إضافية.
05 /13	– اعتبر رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أن الدولار سيبقى قويا وأن التضخم يبتعد عن و.م.أ.
05 /19	– قال وزير الخزانة الأمريكي غايتنر أن الاستقرار عاد للاقتصاد الأمريكي.
06 /05	– تحسن طفيف في سوق العمالة الأمريكي.
07 /02	– أعلنت غانيت أكبر مجموعة صحفية أمريكية إلغاء 1400 وظيفة.
07 /17	– البيت الأبيض يعتقد ابتعاد الاقتصاد الأمريكي عن الهاوية.
07 /20	– وزير التجارة الأمريكي يبدي قلقه من نقص السيولة لدى الشركات.
07 /21	– أوباما يقول لقد أطفأنا الحريق.
07 /29	– أوضح رئيس FMI دومينيك ستراوس في بيان له أن الدولار بقيا بدون منافسة لفترة طويلة.
08 /05	– القطاع الخاص الأمريكي يلغي 321 ألف وظيفة في جويلية.
08 /07	– أوباما يؤكد أن حكومته أنقذت الاقتصاد من كارثة.
08 /08	– الاستغناء عن 247 ألف وظيفة في شهر أوت.
08 /15	– بنك كولونيال يسجل أكبر عملية إفلاس لسنة 2009.
08 /20	– انخفاض العجز في الموازنة الأمريكي لسنة 2009. لتبلغ 1580 مليار دولار.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التاريخ	أهم الوقائع والأحداث
08/22	- البنوك الأمريكية المفلسة أصبحت 81 بنكا.
09/03	- القطاع الخاص الأمريكي يلغي 298 ألف وظيفة في شهر أوت.
09/15	- برناركي رئيس الاحتياطي الفدرالي يوضح أنه تم تجاوز الكساد. لكن المشكل الآن في البطالة 9.7 ٪.
09/19	- أوباما يتعهد بإصلاح النظام المالي العالمي. - تعيين لجنة التحقيق في الأزمة بدأت أعمالها.
09/22	- مجلس الاحتياطي يوضح أن الاقتصاد الأمريكي ينتعش بعد تراجع حاد.
10/23	- عدد البنوك الأمريكية المنهارة يصل إلى 100 بنكا.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر: الخوري طارق موسى، مصدر سبق ذكره، ص ص 54/ 78.

من خلال الجدول نلاحظ استمرار إفلاس البنوك والشركات، وزيادة معدلات البطالة مع تراجع كبير في أسعار الفائدة، وزيادة محاولات التقليل من مخاطر الأزمة.

الفرع الثالث: أهم الانهيارات التي أدت إليها الأزمة خارج و.م.أ:

نتعرض من خلال هذه الفرع إلى أهم الانهيارات التي عرفتها باقي دول العالم [1]:

- 15/ 09/ 2008 هبوط حاد للأسهم الأوروبية بعد الإعلان عن إفلاس ليمان براذرز؛
- 29/ 09/ 2008 الأزمة المالية تنتقل إلى أوروبا من بوابة أيسلندا؛
- 29/ 09/ 2008 اليورو والإسترليني يتراجعان مع تأثر أوروبا بالأزمة الائتمانية؛
- 10/ 10/ 2008 انهيار شركة تأمين يابانية بسبب الأزمة؛

(1) الخوري طارق موسى، الأزمة المالية الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، الطبعة 01، الناشر المؤلف: عمان، الأردن، ص ص 81/ 165.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- 14/ 11/ 2008 منطقة اليورو تنزلق إلى الركود مع انكماش الاقتصاد؛
- 20/ 11/ 2008 هبوط الأسهم الأوروبية لأدنى مستوياتها منذ مارس 2003؛
- 25/ 11/ 2008 انكماش الاقتصاد الألماني في الربع الثالث من سنة 2008 بـ 0.5 ٪ بسبب تراجع الصادرات؛
- 12/ 12/ 2008 ايرلندا تواجه أسوء ركود في سنة 2008؛
- 17/ 12/ 2008 تراجع إنتاج السيارات التركية بـ 50 ٪ في شهر نوفمبر؛
- 06/ 01/ 2009 شركة تويوتا للسيارات توقف كامل إنتاجها في اليابان لمدة 11 يوما؛
- 16/ 01/ 2009 فرنسا تتوقع انكماشا بـ 1.1 ٪. وخسائر أكبر من المتوقع لشركة سوني اريكسون ثالث صانع الهاتف المحمول في العالم حيث قدرت الخسائر بـ 261 مليون يورو خلال 3 أشهر الأخيرة من سنة 2008. انخفاض أرباح البنوك التركية بـ 9 ٪ خلال 11 شهرا؛
- 20/ 01/ 2009 الإسترليني يهوي لأدنى مستوياته أمام الدولار منذ 7 سنوات. وفي اليابان تويوتا تنوي تخفيض 3000 وظيفة في اليابان، وهبوط أرباح هوندا بـ 63 ٪. وانتشار الأزمة الاقتصادية في شرقي أسيا؛
- 30/ 01/ 2009 بلغت البطالة في منطقة اليورو 8 ٪؛
- 16/ 02/ 2009 انكماش الاقتصاد الياباني بـ 12.7 ٪؛
- 21/ 02/ 2009 معدل البطالة يرتفع في اليابان إلى 4.4 ٪؛
- 22/ 02/ 2009 بنك بو بي اس يتكبد أكبر خسارة في تاريخ الشركات السويسرية بـ 8.1 مليار فرنك خلال الربع الأخير و19.7 مليار فرنك خسائر سنوية؛
- 04/ 03/ 2009 انكماش الاقتصاد الأسترالي واقترابه من حافة الكساد؛
- 04/ 04/ 2009 انخفاض إجمالي الناتج الداخلي الروسي بـ 7 ٪ خلال الثلاثي الأول. ولقد قال رئيس البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير أن شرق أوروبا يواجه الكساد وليس الانهيار؛
- 04/ 05/ 2009 الاقتصاد الأوروبي ينكمش بـ4٪ في أسوء انخفاض منذ الحرب العالمية الثانية؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- 22/ 04/ 2009 اليابان تسجل أول عجز تجاري منذ 28 سنة بعد تراجع قيمة صادراتها؛
- 13/ 05/ 2009 البطالة تبلغ رقما قياسيا في اليابان 5.5 ٪؛
- 22/ 05/ 2009 الخطوط الجوية البريطانية تتكبد خسائر بـ 401 مليون جنيه إسترليني وهي أكبر خسائر مند سنة 1987.

المطلب الثالث أصداء عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

نبحث من خلال هذا المطلب ومن خلال تقديم أهم الآراء العالمية حول الأزمة بألسنة رؤساء دول وحكومات وبنوك مركزية ورجل اقتصاد...إلخ، كما نستعرض أهم المذنبين أو المتسببين والمشاركين في الأزمة من خلال تقديم 25 شخصية التي يشار إليها على أنها ساهمت في الأزمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكذا أهم المتأثرين بالأزمة، إضافة إلى مختلف تطورات الأزمة من أزمة عقار إلى مالية فاقتصادية، ثم أزمة بطالة.

الفرع الأول: أراء حول الأزمة [1] [2]:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى بعض الآراء حول الأزمة.

- الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين: "هذا لم يعد انعداما للإحساس بالمسؤولية من جانب بعض الأفراد، بل عدم إحساس بالمسؤولية لدى النظام كله الذي يتباهى بالزعامة العالمية"؛
- رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون: "الاستهتار داخل و.م.أ بالنظام المالي هو الذي أدى إلى أزمة الائتمان المالي التي يعاني منها العالم"، وقد دعا قادة العالم إلى الشروع في إصلاح المؤسسات المالية الدولية لمنع تكرار الظروف التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية[3]؛

(1) بن عبد الرحمان سليم، قالو عن الأزمة المالية العالمية، جريدة الخبر، العدد 5440، 04/ 10/ 2008.

(2) تداعيات الأزمة المالية العالمية وانتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية، نقلا عن الموقع:
http://groups.yahoo.com/group/kerkuk/message/4044 ، تم الاطلاع بتاريخ: 10/ 10/ 2008.

(3) عبد الحميد نبيه نسرين، مصدر سبق ذكره، ص 128.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل: "على المسؤولين عن المشكلة العمل على حلها".
- وزير المالية الألماني بير شتاينبروك: "الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأزمة المالية العالمية الراهنة بسبب الحملة الأنغلوساكسونية التي تهدف لتحقيق أرباح كبيرة، ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات، والأزمة ستخلف أثارا عميقة وستحدث تحولات في النظام المالي العالمي"؛
- الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي الأميركي آلان غرينسبان: "الأزمة هي الأخطر منذ قرن، ولم تنته بعد وستستغرق مزيدا من الوقت، وأتوقع انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة"؛
- الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "الأزمة المالية تهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم خصوصا الأكثر فقرا"؛
- رئيس البنك الدولي روبرت زوليك:"الأزمة ستؤثر سلبا على الدول النامية، التي تواجه بالفعل ضغوطا على ميزانيات المدفوعات، لأن الأسعار المرتفعة تؤدي إلى تضخم فواتير الواردات"؛
- رئيس الوزراء الإيطالي سليفيو برلسكوني:"إيطاليا ستعيد إطلاق مناشدتها بإنشاء صندوق أوروبي للإنقاذ في اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين"؛
- فيلسوف بريطاني: حقبة الهيمنة الأميركية انتهت حيث كتب الفيلسوف والأستاذ في علم السياسة والاقتصاد جون غري مقالا في صحيفة ذي أوبزيرفر البريطانية تحت عنوان "لحظة الانكسار في سقوط قوة أميركا" يقول فيه إن حقبة الهيمنة الأميركية قد انتهت؛
- وقال صاحب كتاب "عبدة الشيطان: الدين التنبوئي وموت المدينة الفاضلة" (Black Mass: Apocalyptic Religion and the Death of Utopia) إن الأزمة المالية التي تشهدها الولايات المتحدة ستؤدي بالبلاد إلى السقوط بنفس الطريقة التي سقط فيها الاتحاد السوفياتي عندما انهار جدار برلين.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثاني: المسؤولون عن الأزمة وضحاياها:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أهم الشخصيات المسؤولة عن الأزمة وضحاياها.

1- **المسؤولون عن الأزمة:** نشرت صحيفة الغارديان البريطانية قائمة بأسماء 25 شخصية بارزة مسؤولة عن الأزمة الحالية حسب الصحيفة[1] وقسمت القائمة حسب التخصصات ففي الجانب الاقتصادي الحكومي يتصدر القائمة ألان غرينسبان، الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الذي سمح بتنامي حجم التسليف بمعدلات فائدة منخفضة وبدون رقابة كافية، وتلاه محافظ المصرف الإنجليزي، مارفين كينح، كما تمت الإشارة كذلك إلى مجموعة من السياسيين وفي مقدمتهم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الذي صدر في عهدته العديد من القوانين التي تتيح لشرائح المجتمع الفقيرة الحصول على قروض من البنوك لشراء منازل، والرئيس الأمريكي جورج بوش الذي واصل على نفس خطى بيل كلينتون، وكذلك عضو الكونغرس الأمريكي فيل غرام، وكذا رئيس وزراء بريطانيا غوردون براون الذي وضع مصالح رجال المال فوق مصالح قطاع أخر في الاقتصاد وعلى سبيل المثال المنتجين.

كما تضم القائمة شخصيات بارزة سابقة وحالية في مؤسسات مالية بارزة في و.م.أ وبريطانيا، حيث احتلت آبي كوهين، رئيسة إدارة الاستراتيجيات الأمريكية في مصرف "غولدمان ساش" رأس القائمة، وتلتها كاثلين كوربت، الرئيسة التنفيذية السابقة لمصرف "ستاندرد آند بورز"، ثم هانك غرينبيرغ من مجموعة AIG للتأمين، وكذلك مسؤول المنتجات المالية في المصرف جوزيف كاسانو. كذلك ضمت القائمة آندي هورنباي، الرئيس السابق لمصرف HBOS، والسير فريد غودوين، الرئيس السابق لمصرف آر بي أس RBS، والرئيس السابق لمصرف "براندفورد آند بينغلي" B &B، ستيف كراوشو، والرئيس السابق لمؤسسة "نورذرن روك" آدام أبيلغارث.

(1) من هي الشخصيات الـ 25 المسؤولة عن الأزمة المالية الحالية؟، مقال منقول عن الموقع الالكتروني: http://arabic.cnn.com/2009/business/1/26/finicial.crisi/index.html، تم الإطلاع على المقال في: 05/ 05/ 2012.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

كما ضمت رالف سيوفي وماثيو تانين، من كبار رجال المال والأعمال، وكذلك عراب التمويل العقاري، لويس رانيري، والرئيس السابق لمجموعة "سيتي" Citi Group، تشك برينس، ورجل الأعمال الأمريكي أنجيلو موزيلو، والرئيس السابق لمؤسسة "ميريل لينش"، ستان أونيل، والرئيس السابق لمؤسسة "بير شتيرن" جيمي كاين.

وضمت مجموعة أخرى مثل[1] رئيس لجنة القطاع المصرفي بالكونغرس الأمريكي، كريستوفر دود، ورئيس الوزراء الآيسلندي غير هاردي، والرئيس التنفيذي لهيئة الخدمات المالية جون تينر، والرئيس التنفيذي لبنك ليمان ديك فولد.

2- **المتأثرون بالأزمة**: لقد أثرت الأزمة في جميع مجالات الحياة وفي العالم برمته.

- على المستوى الدولي: أرهقت الأزمة جميع دول العالم بصفة مباشرة أو غير مباشرة من خلال معالجتها للأزمة أو الوقاية أو التقليل من تداعياتها؛
- على مستوى الحكومات والبنوك المركزية: سارعت البنوك المركزية لتوفير السيولة وضخ الأموال في الأسواق المالية وتقديم المساعدات وخفض أسعار الفائدة، مستندة في ذلك إلى الخطط التي تضعها الحكومات؛
- على المستوى البنكي: تعرضت أكبر البنوك العالمية لخسائر فادحة، كما أفلست العديد منها، ففي و.م.أ أفلس أكثر من 100 بنكا؛
- على مستوى البورصات: تدهورت الأسعار في معظم البورصات العالمية وحدثت العديد من الانهيارات وتراجعت أسعار الأسهم والسندات؛
- على مستوى الشركات والمؤسسات وقطاعات الأعمال: تجرعت معظم الشركات وقطاعات الأعمال العالمية مرارة الخسارة والإفلاس جراء الأزمة التي تسببت في ركود وشلل في قطاع التسويق والبيع فانخفضت وتدهورت الأسعار متأثرة بتراجع الطلب. خاصة في مجالات العقارات ومواد البناء والقطاع الصناعي خاصة قطاع السيارات. وكذلك قطاع

(1) 25 شخصية مسؤولة عن الأزمة المالية العالمية، مؤتمر الحوار الوطني الشامي، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.almotamar.net/news/66784.htm بتاريخ 06/ 05/ 2012.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الطيران وشركات التأمين....الخ؛

- على مستوى الأفراد: دفع المواطنين الفاتورة غاليا سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من جراء تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فانخفض الإنفاق وتم اعتماد سياسة التقشف وانتشرت البطالة، وزادت معدلات الفقر والجوع في العالم وقلة المساعدات.... الخ.

الفرع الثالث: تطور الأزمة:

لقد مرت الأزمة الحالية بمجموعة من التطورات والتحولات السريعة، وعبر أربع موجات رئيسية تمثلت في أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية وأزمة بطالة.

1- **الموجة الأولى أزمة عقار**: ظهرت الأزمة الحالية في بدايتها في شكل أزمة عقار فترعرعت وانتشرت في و.م.أ، حيث سمح القانون الأمريكي بتملك البيوت بالنسبة للفئات المحدودة الدخل عن طريق الاقتراض، الأمر الذي دفع أسعار البيوت إلى الارتفاع ونفس الشيء بالنسبة للسندات والأوراق المالية المرتبطة بها التي أخذت هي الأخرى منحنى تصاعدي وقد تم تضخيم حجم الديون بالنسبة إلى حجم العقارات فتوسع الاقتصاد الافتراضي على حساب الاقتصاد الحقيقي والانتاجي، فبعد أن بدأت الأزمة في قطاع العقار انتقلت شرارتها لتشمل القطاع المالي (بنوك وبورصات).

2- **الموجة الثانية أزمة مالية**: بعد أن بدأت الأزمة في سوق العقار انتقلت إلى المؤسسات المالية (بنوك وبورصات) فمع انفجار سوق العقارات أدى ذلك إلى حالة ذعر فتهافت المودعين على سحب أموالهم، ضف إلى ذلك قيام البنوك بتسديد ديون المودعين، كما تشددت في منح قروض جديدة فتسبب ذلك في أزمة ائتمان وأزمة سيولة فنتج عن ذلك حدوث وظهور أزمة مالية أصابت القطاع المالي العالمي برمته وأدت لانهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية العالمية [1].

(1) Medjellekh Salim, (2013): Déviation Des recettes générales en Algérie a la lumière de la crise financière et économique mondiale, **journal d'Etudes Economiques** V 4 (18) N 02, Targoviste, Romania, p 26.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

3- **الموجة الثالثة أزمة اقتصادية**: انتقلت الأزمة من مالية إلى اقتصادية فضربت الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي من خلال الركود الاقتصادي الناتج عن تراجع معدلات الاستهلاك والنمو العالميين.

4- **الموجة الرابعة أزمة بطالة**: بعد انحسار الأزمتين المالية والاقتصادية بدأت موجة سوق العمل أو أزمة البطالة التي بدأت تعصف بملايين العمال [1] وأدت إلى تقليص عدد العاملين وفرص العمل بسبب تراجع معدلات الإنتاج في الشركات الأمر الذي دفعها إلى تخفيض معدلات الإنتاج وتقليص عدد العمال، حيث يبلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم 210 مليون نسمة بزيادة أكثر من 30 مليون شخص منذ سنة 2007 وتشير الاحصائيات أن أغلب هذه الزيادة كانت في الدول المتقدمة وخاصة بؤرة الأزمة و.م.أ، وعلى الرغم من تجاوز و.م.أ مرحلة الركود إلا أن مشكلة أو أزمة البطالة تحتاج إلى وقت أطول وبالتالي ستكون تكاليفها أكبر [2].

(1) Hyun-Sung Khang, (2009): surviving the Third Wave, **Journal of Finance and Development** V 46 (N 4), Washington, USA, pp 26/27.

(2) Mai Chi Dao and Prakash Loungani, (2010): The Tragedy Of Unemployment, **Journal of Finance and Development** V 47 (N 4), P 22/23.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

خلاصة الفصل الأول

شهد العالم في بداية الألفية الثالثة وبداية القرن الواحد والعشرين في عشريته الأولى أزمة عميقة انتشرت وتغلغلت بسرعة فائقة في عصر العولمة والمعلوماتية، فكانت البداية مع و.م.أ ثم أوروبا وأسيا وبقية دول العالم، وقد تميزت هذه الأزمة بدرجة عالية من الخطورة وسرعة كبيرة في الانتشار وقدرة أكبر على التغير حيث كانت في بدايتها أزمة عقارية ثم تحولت إلى أزمة مالية ثم اقتصادية ومنها إلى أزمة بطالة، وهي لا تزال مستمرة في تداعياتها خاصة على دول منطقة اليورو التي تعرف موجة كبيرة من الركود الاقتصادي وتراجعا حادا في معدلات النمو والإنتاج وارتفاع في معدلات البطالة، وقد شكلت هذه الأزمة مادة أولية بالنسبة للباحثين في الميدان الاقتصادي لدراستها وتحديد أسبابها ومسبباتها والتوصل لوضع حلول لها، وكذلك بالنسبة لرجال السياسة من خلال استخدامها في حملاتهم الانتخابية، ونفس الشيء بالنسبة لرجال الإعلام بمختلف أنواعه سواء السمعي أو البصري أو السمعي البصري وكذلك المكتوب، ومهما قيل وقال وسال الحبر حول هذه الأزمة فإنها تبقى أهم وأكبر حدث اقتصادي عرفه العالم في الآونة الأخيرة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفصل الثاني

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والدول النامية

ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

- المبحث الأول: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- المبحث الثاني: الآثار العالمية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- المبحث الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول النامية.

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفصل الثاني

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والدول النامية

مقدمة الفصل الثاني

عرف العالم مع بداية الألفية الثالثة ميلاد أزمة مالية واقتصادية عالمية شبيهة بأزمة سنة 1929، من حيث أسبابها، آثارها ونتائجها، وقد ظهرت هذه الأزمة نتيجة لجملة من البوادر والأسباب التي تفاعلت مع بعضها البعض، حيث بدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت إلى بقية دول العالم عبر مجموعة من القنوات المباشرة وغير المباشرة، وكما تعددت واختلفت أسباب هذه الأزمة، تعددت واختلفت أثارها من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى أخر ومن قارة إلى أخرى، ونتناول من خلال هذا الفصل أسباب الأزمة وأثارها على الدول النامية من خلال ثلاث مباحث.

- **المبحث الأول: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛**
- **المبحث الثاني: الآثار العالمية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛**
- **المبحث الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول النامية.**

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الأول
أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008

إن بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 مع بداية الألفية الثالثة لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء نتاجا لمجموعة من الأسباب المتراكمة، المترابطة والمتشابكة مع بعضها البعض والتي أفضت عن ميلاد الأزمة ونضجها، تطورها وانتشارها عبر جميع أنحاء العالم، وللتوضيح أكثر نتناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب نتعرض من خلالها إلى أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 حسب اختصاصها، وأسبابها المحلية الداخلية التي أدت إلى بروزها في في و.م.أ ثم ننتقل إلى أسبابها الخارجية التي أدت إلى انفتاحها على العالم الخارجي، وصولا إلى أسباب أخرى لها صلة وثيقة بها.

- **المطلب الأول**: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 المصنفة حسب اختصاصها؛
- **المطلب الثاني**: الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- **المطلب الثالث**: أسباب أخرى متعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

المطلب الأول: أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 المصنفة حسب اختصاصاتها:

وهي مجموعة من الأسباب غير المباشرة التي ساهمت بطريقة أو بأخرى وبنسب متفاوتة في إحداث أسباب مباشرة، ونبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول أسباب الأزمة التي نصنفها إلى مجموعات مختلفة من المجالات والاختصاصات.

الفرع الأول: أسباب اقتصادية، تجارية، قانونية ومحاسبية:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى الأسباب غير المباشرة للأزمة من الناحية الاقتصادية، التجارية، القانونية والمحاسبية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1- **الأسباب الاقتصادية**: وهي الدوافع الاقتصادية التي ساهمت بصفة غير مباشرة في نشوء الأزمة المالية والتي نذكر منها:

1-1- **انتشار ثقافة الربح السريع**: انتشرت هذه الثقافة التي تعتبر جزءا من الرأسمالية المتوحشة وساعدها على ذلك القانون الذي لا يمنع الاستثمار بأقصى المكاسب [1]، وتحول بذلك الربح من معيار لتحديد كفاءة المشاريع إلى الهدف الأول للمشاريع [2] والشغل الشاغل لها.

1-2- **زيادة نسبة القروض إلى رأسمال المؤسسات المالية**: تسعى المؤسسات المالية وغير المالية إلى زيادة رأسمالها من خلال الاقتراض وإعادة توظيف المقترضات، وقد تقوم بإعادة إقراض ما اقترضته مقابل الحصول على فرق الفائدة التي اقترضت به وأقرضت به، فبدل أن تسمى هذه العملية استدانة والتي توحي بالمخاطرة والضعف تسميها هذه المؤسسات رافعة مالية وهو مصطلح يوحي بالقوة والثقة.

1-3- **التعامل بسعر الفائدة أخذا وعطاء**[3]: فكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع سايره ارتفاع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات، وبالتالي تحقق البنوك أموالا طائلة جراء ارتفاع معدلات الفائدة، في حين يقع العبء على الأفراد، المؤسسات والشركات المقترضة والتي تتعرض لعسر مالي جراء ارتفاع معدلات الفائدة المطبقة على القروض والموجهة إما للاستهلاك أو الاستثمار.

---

(1) قحف منذر، (2009): الأزمة المالية أفكار لحلول طويلة الأجل – خطوط عريضة –، **مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية** المنعقد في أفريل 2009، شرم الشيخ، مصر، ص 52.

(2) مثنى عبد الإله ناصر، (2009): تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية النفطية قبل الأزمة المالية وخلالها، **مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية** المنعقد في أفريل 2009، شرم الشيخ، مصر، ص 149.

(3) بوحلال محمد، (بدون تاريخ نشر): مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** (العدد 06)، جامعة الشلف، الجزائر، ص 69.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

4-1- التسهيلات الائتمانية: أي أصبحت البنوك تتساهل في منح القروض لذوي الدخول المنخفضة وذوي الملاءة الائتمانية الضعيفة مقابل معدلات فائدة مرتفعة.

5-1- المنافسة العالمية الحادة على المنتجات والموارد: شهدت نهاية سنة 2007 وبداية سنة 2008 تزايدا كبيرا في المنافسة العالمية للطلب على المنتجات والموارد، وقد تنامت هذه المنافسة في ظل النمو الكبير في الناتج المحلي العالمي[1]. بالإضافة إلى ما سبق هناك أسباب أخرى نذكر منها:

- الارتفاع الكبير في الديون والقروض للأفراد والمؤسسات نتيجة الإفراط في الاقتراض على مستوى دول العالم وخاصة في و.م.أ؛
- الارتفاع في نسبة البطالة والتضخم عالميا.

2- الأسباب التجارية: هناك بعض الدوافع والجوانب التجارية التي ساهمت بصفة غير مباشرة في بروز الأزمة المالية العالمية نذكر منها:

1-2- نمو المضاربات والمتاجرة بالمشتقات المالية[2]: اتسعت في السنوات الأخيرة المتاجرة في المشتقات المالية (عقود آجلة، ومستقبلية، ...الخ) والمضاربة على أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، وقد بلغ حجم نمو المتاجرة في هذه المشتقات أضعاف مضاعفة حوالي 100 مرة من حجم التداول السلعي المتاح في العالم[3]، مما أثر على ارتفاع الأسعار بشكل متسارع.

---

(1) أبو فارة يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(2) المومني محمد عبد الله، (2009): دور الأبعاد السلوكية لإدارات الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية: دراسة نظرية، **الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** المنعقد يومي 08 و 09 ديسمبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 43.

(3) لطفي علي، (2009): الأزمة المالية العالمية، الأسباب، التداعيات والمواجهة،، **الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** المنعقد يومي 08 و 09 ديسمبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 8.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-2- المتاجرة في المخاطر والديون: برز التحوط من المخاطر وتوزيعها والمتاجرة فيها كنتيجة لظهور أدوات مالية جديدة، وكذا المتاجرة في تقلبات أسعار الصرف والفائدة من خلال المراهنة عليها وتقلبات مؤشرات البورصة، ونمو المنافسة واشتدادها بين الشركات بطرق غير مشروعة.

3- الأسباب القانونية: ساهمت بعض القوانين والتشريعات في توفير المناخ المناسب لبروز وتفاقم الأزمة المالية العالمية ونتناول ذلك من خلال بعض النقاط الآتية:

3-1- ملائمة الإطار القانوني والتشريعي: قامت الجهات التشريعية في الولايات المتحدة بسن الكثير من القوانين والتشريعات التي تشجع المؤسسات المالية على إبرام عقود واتفاقيات تحمل الكثير من المخاطر، وذلك لإيمانها بقدرة الأسواق اللامحدودة على تنظيم نفسها، ومن هذه القوانين:

- قانون العقود الآجلة (Commodity Futures Modernization) (CFMA)؛
- قانون غرام ليش بليلي (Gramm - Leach-Bliley) (GLB).

وقد جاء في هذا القانون الأخير مثلا ما يلي [1]: (لا يوجد في تاريخنا ما يؤكد صحة الفكرة الشائعة في الأسواق والتي تقول إنه كلما ازداد التنظيم كلما قلت الأخطاء، كما أنه لا يوجد أحد يمكن أن يبرهن على صحتها). كما سنت الحكومة الأمريكية أيضا قانونا يضمن لمثل هؤلاء المقرضين تعويضا عن بعض الخسائر التي قد يتكبدونها من جراء سياسة الإقراض (Community Reinvestment Act) كذلك تحملت الوكالات الاتحادية لتسهيل الائتمان وبدعم من الحكومة الخسائر المالية الكبرى التي حدثت بسبب تبنيها لهذه السياسة التوسعية.

3-2- زيادة إجراءات نزع الملكية: يؤدي تخلف المقترضين عن تسديد ديونهم إلى نزع الملكية ورهن العقار وتحويل ملكيته لصالح المقرض فتصبح له الحرية في التصرف

(1) قصبة نبال، (2010): أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية، **مؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها** المنعقد يومي 14 و 16 ديسمبر 2010، جامعة جرش، عمان، الأردن.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

فيه من خلال عرضه للبيع مثل ما حدث في و.م.أ من خلال أزمة العقارات والرهن العقاري.

بالإضافة إلى أسباب قانونية أخرى تتعلق بـ:

- تشجيع القوانين لقطاع الإقراض العقاري؛
- توسع عمل شركات قطاع الإقراض العقاري؛
- بيع شركات قطاع الإقراض العقاري الديون، ورهن القروض للحصول على قروض.

4- الأسباب المحاسبية: وتعتبر من أهم الأسباب غير المباشرة في إحداث الأزمة ونذكر منها:

4-1- تقدير متدني لدرجة المخاطر المرتفعة المرتبطة بسندات الرهن العقاري: ارتبط تقدير مخاطر سندات الرهن العقاري بالنماذج الرياضية التي وضعها الضامنون، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدلات عدم السداد التي تحدث عادة نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على السندات بسبب رفع مصرف الاحتياطي الاتحادي أسعار الفائدة الأساسية على الإقراض (وفقا لشروط عقد سند الرهن العقاري). وقد ساهمت في ذلك أيضا التوقعات غير واقعية من قبل الجميع بأن أسعار المنازل في الولايات المتحدة ستبقى في حالة ارتفاع، وبأن هذا الارتفاع سوف يعوض (أو يتخطى) الزيادة التي ممكن أن تحدث في أسعار الفائدة على سندات الرهن العقاري، وكانت فرضية هبوط أسعار المنازل وعدم قدرة أصحابها على السداد وانهيار أسعار هذه السندات، فرضية أشبه بالخيال لاسيما وأنه لا يوجد أمثلة كثيرة مشابهة في تاريخ الأزمات المالية [1].

4-2- أهمية مبدأ الحيطة والحذر في التقارير المالية: لقد أغفل كثير من المهتمين بالأزمة

(1) Uday Rajun, Amit Serun and Vikrant Vig, The Failure of Models that Predict Default: Distance, Incentives and Default, at: http://faculty.chicagobooth.edu/ amit.seru/ research/default_models_2012.pdf, retrieved: (11/11/2012)

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المالية العالمية ذكر علاقة المحاسبة والتحليل المالي بالأزمة، ويعتبر المبدأ السابق من أهم المعايير المحاسبية لتأثيره في إعداد التقارير المالية[1].

3-4- دور القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS): حيث تسمح بالحصول على قروض إضافية على الأصول المرهونة لدى البنوك بسبب ارتفاع أسعار هذه الأصول، مما يضعف النظام المصرفي بسبب عدم القدرة على التحكم في المخاطر والتضخم[2].

بالإضافة إلى أسباب محاسبية أخرى تتعلق بـ:

- عدم ضمان كفاية رأس المال، وعدم القدرة على تعزيز السيولة وإدارتها [3]؛
- عدم القدرة على إثبات بعض الالتزامات كالمستقبليات (مثل التعويضات للموظفين كتكاليف العلاج والتأمين بعد التقاعد) والخيارات...الخ لأنها لا تتوفر على شروط الإثبات[4]؛
- التحايل المحاسبي: ويكون من خلال تزوير السجلات المحاسبية وتضخيم الفواتير وتغطية الثغرات؛
- تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية واختلاف قوة الإلزام: تعمل كل هيئة في كل من الدول الصناعية على وضع القواعد المحاسبية الخاصة بها والتي

---

(1) شنوف شعيب، (2009): دور محاسب القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** المنعقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

(2) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 167.

(3) Adrian Blundell, (2009): The Financial Crisis - Reform and Exit Strategies -, organisation for economic co-operation and development, France, p p 39 / 43.

(4) بوعتروس عبد الحق، (2009): تحليل الأزمة المالية الراهنة، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، **جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، قسنطينة.، الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية [1]؛

- تأثير أصحاب المصالح على المؤسسات الواضعة للمعايير المحاسبية وفقا لغاياتها؛
- التأثير السلبي لإدارة الشركات على جودة المعلومات المالية؛
- فجوة التوقعات المحاسبية.

الفرع الثاني: أسباب أخلاقية، عقيدية، تقنية وفنية:

وهي أسباب غير مباشرة تتعلق بالجوانب الأخلاقية المهنية، وكذا أسباب تتعلق بالابتعاد عن قواعد الشريعة والتشريع الإسلامي بالإضافة إلى أسباب أخرى من الناحية التقنية والفنية.

1- الأسباب الأخلاقية: يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- انتشار الفساد الأخلاقي مثل: الاستغلال، الكذب، الشائعات المالية التي تهدف إلى رفع أسعار الأوراق المالية، الغش والتدليس[2]. إضافة إلى المعاملات الوهمية، نقص الشفافية في التعاملات وتأخر الإفصاح عن الخسائر، والممارسات السلوكية غير السوية التي تؤدي إلى الظلم، وبالتالي تمرد المظلومين عن تسديد ديونهم وفوائدها؛
- أصبحت المادة هي الطغيان وسلاح الطغاة، والطريق للوصول للحكم واتخاذ القرارات، وأصبح المال هو معبود الماديين [3]؛
- سياسات الإغراء الممارسة من قبل الوسطاء الماليين وكذا مؤسسات الوساطة المالية في جذب المتعاملين، وإتباع سياسة التعقيد والصعوبة في فهم المعاملات والأدوات المالية؛

---

(1) جوادي توفيق، (2009): الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي، **يوم دراسي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة ....مفهومها، أسبابها وانعكاساتها** المنعقد يوم 03 فيفري 2009، **معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، ص 62.

(2) أبو الغيط عبد المعبود دانيا، (2009): الأزمة المالية العالمية وآثرها على العالم العربي، إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي ضمن متطلبات الحصول على شهادة الحضور البرنامج التدريبي، محافظة التدريب القليوبية، سوريا، ص 3.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات وعدم توفرها في الوقت المناسب وعدم دقتها وتماثلها من مصدر إلى آخر، مع التحيز في توفيرها [1]؛
- ارتفاع حزم التعويضات التي تدفع لرؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات الكبرى، ودفع المكافآت كنسبة من الدخل بغض النظر عن المخاطر وذلك حسب نجاح الصفقات ودون النظر إلى العواقب السلبية التي قد تنتج عن الصفقة [2]؛
- الدور السلبي لوسائل الإعلام التي لم تركز على إبراز المؤشرات الجوهرية التي تنبأ وتنذر بأزمة مالية كبيرة قادمة وعلى انتشار الفساد الإداري على مستوى الشركات والبنوك والمؤسسات المالية وعلى مستوى المؤسسات الحكومية التي تخدم أبعاد معينة ضيقة على حساب الأبعاد العامة بل ركزت على تجميل صورة المؤسسات المالية ومؤسسات الأعمال في السوق [3]؛
- الفساد الاقتصادي من خلال عمليات النصب، الاحتيال، الاختلاس، الاحتكار، إقامة التكتلات والتزوير الخاص بالبيانات وبالمراكز المالية للمؤسسات؛
- فساد المديرين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في بعض المؤسسات والشركات العملاقة مما يؤدي إلى إفلاس الشركات أو اقترابها من حافة الإفلاس، وكذلك فساد وكالات التقييم [4]؛
- التكهنات التضليلية والدعاية المخصصة [5].

2- **الأسباب العقيدية**: وهي الأسباب المتعلقة بالجانب التشريعي، الديني الإسلامي والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

---

(1) جوادي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ص 62/ 63.

(2) Kirkland Rik, The real CEO pay problem, at: http://money.cnn.com/magazines/fortune/fortune_archive/2006/07/10/8380799/index.htm, retrieved (29/07/2008).

(3) أبو فارة يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(4) لطفي علي، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(5) Koslowski Peter, (2009): Translator Shannon Deborah, The Ethics of Banking Conclusions at the Financial Crisis, Without publisher: Place without publishing, p 53.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-1- الربا (الفائدة)[1]: بين القرآن الكريم إجماع الشرائع السماوية على تحريم الربا – الفائدة – ﴿ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ ﴾[2] إشارة إلى حكم الربا في التوراة والإنجيل، كما رد القرآن على الذين اعتبروا الربا صنفا من أصناف البيوع – قديما وحديثا – بقوله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾[3] فبين أصول التعامل القائم على المعاوضات والبيوعات وحرم غيرها.

أما من السنة فهناك أحاديث نذكر منها: عن ابن مسعود ﷺ قال " لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه" [4].

2-2- القمار: وهو محرم كذلك في الأديان لكن تمت استباحته في الرأسمالية، وبدون نظريات على عكس الربا [5].

بالإضافة إلى أسباب أخرى نذكر منها:

- تراجع النشاط الاقتصادي الإسلامي في الدول العربية والإسلامية؛
- فلسفة التوسع بالدين أو ما يطلق عليها توريق الديون[6]؛

---

(1) حمدي محمد الصالح، أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور إسلامي، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، ص ص 2/ 3.

(2) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 161.

(3) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

(4) سيد أحمد مصطفى نوره، (2009): الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية العالمية الراهنة، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد 01 (عدد خاص)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ص 1350.

(5) المصري رفيق يونس، (2010): الأزمة المالية العالمية هل تجد لها حلا في الإسلام، الطبعة 01، دار البشير: جدة، السعودية، ص 22.

(6) مظهر قنطقجي سامر، (2008): ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، الطبعة 01، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق، سوريا، ص 54.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- التعامل بالرشوة، وقانون إشهار الإفلاس الذي يقضي على أية مطالب قانونية[1].

3- أسباب تقنية فنية[2]: يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- تطور النظام المصرفي بلا قيود فالوديعة الواحدة يختلق عليها المصرف طلبا مركبا (إقراض، اعتمادات مصرفية للعملاء، أسهم، سندات) ولذلك فإن حدوث أي رجة نتيجة إشاعات أو كوارث أو توقعات تحدث أزمة مركبة يصعب تجاوزها[3]؛
- تخلي النظام النقدي عن النظام الغطاء الذهبي أو الفضي للعملة واستبداله بالدولار أحدث تضخما في خلق النقود؛
- إن البنوك المركزية تخلت عن دورها في مواجهة جادة للأنظمة المصرفية، واكتفت باستخدام سعر الفائدة كأداة لإدارة النشاط الاقتصادي بصفة عامة؛
- إدارة النظام المصرفي بصفة عامة تتلخص في كفاءة إدارة السياسات المصرفية وهي إدارة السيولة والربحية، إدارة مخاطر الائتمان، وإدارة كفاية رأس المال والسبب الرئيسي للأزمة في هذا الإطار يتمثل في أن وحدات الأجهزة المصرفية العالمية لم تتقيد بهذه السياسات بشكل كافي وذلك لأنها ركزت على الربح السريع والتضخم عن طريق الإقراض غير المسؤول وغير المنضبط؛
- استنفاذ الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنوك التجارية في غياب رقابة فاعلة للبنوك المركزية؛
- تجاوز البنوك التجارية اختصاصاتها الأصلية كوسيط بين المدخر والمستثمر، وأصبحت مستثمرا خالصا، تمارس عمليات المضاربة.

---

(1) مظهر قنطقجي سامر، مصدر سبق ذكره، ص ص 56/ 58.

(2) حناشي لعلى، مصدر سبق ذكره، ص 19.

(3) إبراهيم المهدي محمد مهدي وأحمد عبد السلام أبو زيد و يونس عبدا لزهرفيصل، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، متاح على العنوان الالكتروني: http://www.startimes.com/f.aspx?t=16106363 ، تم الاطلاع على المقال في: (11/ 03/ 2009).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثالث: أسباب سياسية، إدارية، شخصية ورقابية:

وهي أسباب غير مباشرة تتعلق بجوانب سياسية، إدارية، شخصية ورقابية. نتعرض لها من خلال النقاط الآتية:

1- **الأسباب السياسية**: يتمثل أهم بعد من الناحية السياسية للأزمة المالية لسنة 2008 في النتائج المباشرة وغير المباشرة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أطلقها الرئيس الأمريكي جورج بوش سنة 2002، وما صاحب ذلك من استخدام القوة العسكرية من أجل فرض جدول أعمال خاص بالمصالح الأمريكية، وقضية الشرق الأوسط [1]. ضف إلى ذلك:

- دور الصين في الأزمة من خلال سعر صرف عملتها اليوان الذي جعل السلع الصينية رخيصة للغاية، ودفع المستهلك لشرائها بكثرة على المستوى العالمي، وقد وفر هذا للصين سيولة نقدية كبيرة تم توظيفها في شراء سندات الخزانة الأمريكية، وسندات قروض مدعومة بقروض عقارية، مما سمح للبنوك الأمريكية بتوسيع دائرة القروض، وتسبب ذلك في انفجار الأزمة المالية العالمية [2]؛
- الحروب التي شنت من أجل الاقتصاد، خاصة بالنسبة للحروب التي تديرها و.م.أ والتي كلفتها مبالغ باهظة ساهمت في زيادة ديونها [3].

2- **الأسباب الإدارية**: وتتعلق بعدم كفاءة الإدارة والمتمثلة بمنح قروض بدون ضمانات أو مقابل ضمانات غير كافية، فقد توسعت البنوك في إعطائها للقروض بشكل يفتقر لأبسط

(1) بوعشة مبارك، (2009): الأزمة المالية الجذور، الأسباب والأفاق، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، ص 8.

(2) النجار إبراهيم عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 67.

(3) الكروان السعدي إبراهيم حبيب، (2009): قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، الطبعة 01، دار جرير للنشر والتوزيع: سلطنة عمان، ص 35.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

القواعد المالية السليمة ويتنافى مع أبسط قواعد الانضباط والسلامة المالية.

3- **الأسباب الشخصية**: وتتعلق بالدوافع والإغراءات المرتبطة بالمصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة. ونذكر منها:

- هيمنة المديرين التنفيذيين على مقرات الشركات واستغلالها في دوافعهم الشخصية طالما أنهم يديرون أملاك غيرهم ويحدث ذلك بالتواطؤ مع أجهزة الرقابة؛
- الإفراط والتمادي في تقديم المصالح الشخصية على المصالح العامة سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات والشركات.

4- **الأسباب الرقابية**: تعتبر من أهم الأسباب غير المباشرة للأزمة المالية وذلك لدورها الكبير ويمكن حصرها في النقاط الآتية:

4-1- ضعف رقابة البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على بعض البنوك التجارية: إن الحكومة الأمريكية سبق أن أعفت مصرف ليمان براذرز (Leman Brothers) من رقابة المصرف الاحتياطي الفدرالي، بدعوى أهمية هذا المصرف من الجانب الاستثماري في جانب دعم قروض السكن، كما أن المصارف الأمريكية لا تخضع لقواعد بازل الدولية حرصا من الحكومة الأمريكية على حرية العمل المصرفي وسريته [1].

4-2- نقص الرقابة والإشراف: فالبنوك التجارية تخضع في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية وكذلك في جانب الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وصناديق التحوط وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على هذه الأوراق المالية [2]، لضعف الرقابة المالية عليها.

(1) المومني محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 44.

(2) هارون الطاهر، (2009): الأزمة المالية العالمية الراهنة: أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها، ==

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

3-4- فشل نظام إدارة المخاطر: فرقت بعض المؤسسات المالية في التحليل بين إدارة مخاطر: (الائتمان، السيولة والسوق)، (مخاطر الائتمان: خطر التعرض لخسارة بسبب عدم قدرة المدين على السداد. مخاطر السيولة: عدم القدرة على تحويل الأصول المالية إلى نقود بسعر السوق (صعوبة البيع). مخاطر السوق: الخسائر المتوقعة بسبب تغير أسعار الفائدة). وهذا الفصل ليس صحيحا عندما يطبق على منتجات معقدة كالمشتقات المالية بأنواعها المختلفة، لاسيما المرتبطة منها بسندات الرهن العقاري، وهو ما أدى إلى تحمل هذه المؤسسات آثارا سلبية مركبة لم تكن في الحسبان.

- انتشار المشتقات المالية خارج حدود الرقابة وغياب دور المراجعين الداخليين والخارجيين؛
- انعدام الرقابة والإشراف الكافي على المؤسسات المالية المتخصصة خاصة المتعلقة بالرهن العقاري. والمؤسسات الوسيطة التي تعمل خارج السوق القانونية من خلال إعادة تصنيف وبيع الديون مما يؤدي إلى زيادة المعاملات المالية على الأصل الواحد.

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

وهي أسباب مباشرة ساهمت في ظهور الأزمة، كما يمكن اعتبارها أسباب رئيسية وقد تحتوي بدورها على مجموعة من الأسباب الفرعية التي ساهمت وساعدت على ظهور هذه الأسباب التي اجتمعت مع بعضها البعض وساهمت إما في التمهيد للأزمة أو في تفجيرها وزيادة حدتها وخطورتها ونبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة، وكذلك الأسباب المتعلقة بالمستويين الجزئي والكلي.

==

الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، ص 11.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للأزمة:

وهي أسباب مباشرة ساهمت وأدت إلى ظهور الأزمة المالية داخل و.م.أ، وتتعلق بأسباب رئيسية كأزمة الرهن العقاري، أزمة الثقة والقطاع المالي، هذه الأسباب نتجت عن أسباب ثانوية أدت إلى تراكمها وظهورها ويمكن حصر الأسباب الداخلية في النقاط الآتية:

1- **أزمة الرهون العقارية وأسبابها:** تعتبر أزمة الرهن العقاري من أهم الأسباب المباشرة والرئيسية للأزمة المالية العالمية التي ظهرت في و.م.أ ثم انتشرت في بقية دول العالم، وقد سبق تناولها في الفصل الأول من خلال المبحث الثالث، لكن أزمة الرهن العقاري لديها بدورها أسبابها التي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1-1- التوسع في القروض العقارية: ساهمت أسعار الفائدة المنخفضة في زيادة الطلب على القروض العقارية في الفترة التي سبقت الأزمة خاصة من قبل المقترضين ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة (الذين لا يستطيعون الوفاء بديونهم)، وهذا ما أدى إلى التخلف عن سداد الديون[1]. حيث بلغ عدد البيوت المرهونة في و.م.أ حوالي 3 ملايين بيت بمبلغ قدر حتى منتصف سنة 2008 بـ 11 تريليون دولار[2].

2-1- تشجيع و.م.أ منح القروض العقارية بمخاطر عالية: اعتمدت و.م.أ على سياسة متراخية في شروط منح القروض لذوي الدخل المنخفض وهدفها من وراء ذلك هو زيادة التوسع النقدي بدون أثار تضخمية وكذا تحقيق حلم كل أمريكي في الحصول على مسكن، بالإضافة إلى ربط المقترضين من خلال القروض التي يدينون بها من أجل زيادة إنتاجيتهم، إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل وساهمت بشكل كبير في تفجير أزمة الرهن العقاري التي تعتبر النواة الأولى للأزمة المالية.

3-1- نظام جدولة الديون: ويكون ذلك بأسعار فائدة أعلى حيث يتم تمديد فترة تسديد

(1) Mark Jacking, Causes of Financial Crisis, Congressional Research Service, at: www.src.org, retrieved: (30/05/2009).

(2) بوقرة رابح، مصدر سبق ذكره، ص 4.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

القرض مقابل فوائد جديدة في شكل أعباء عن التأخير. بالنسبة للمقترضين الذين لديهم عسر مالي (غير القادرين على تسديد ديونهم في آجالها).

4-1- التأمين على القروض العقارية ومشتقاتها[1]: حيث لجأت البنوك والشركات العقارية والمؤسسات المالية إلى التأمين لدى شركات التأمين الكبرى مثل شركة التأمين الأمريكية AIG لتعزيز مركز سندات الدين الضامنة للقروض العقارية وللتحوط ضد مخاطر انهيار الأسعار وإفلاس الشركات المصدرة لهذه السندات، أو إفلاس أصحاب العقارات ذاتهم، وقد أدى هذا إلى تدعيم السوق العقاري وزيادة ثقة المضاربين، ومن ثم تم التوسع في إصدار السندات والمشتقات المالية، وكذلك التوسع في الاقتراض بضمان تلك السندات.

2- أسباب متعلقة بالقطاع المالي والسياسات الخارجية للو.م.أ: نلخصها في النقاط الآتية:

2-1- تضاعف عجز الموازنة العامة الأمريكية وميزانها التجاري: بلغ حجم الديون الأمريكية سنة 2007 ثمانية تريليون و970 مليار و 267 ألف و 626 دولار و 48 سنت، وقدر العجز في سنة 2005 بـ 455 مليار دولار[2]. كما تزايد العجز في ميزان التجاري بسبب زيادة الاستيراد من الصين والهند وبقية الدول الأسيوية وزيادة حركة السياحة خارج و.م.أ [3] وارتفاع أسعار النفط، وقد ساهم هذا العجز في الميزان التجاري في زيادة عجز ميزان المدفوعات.

2-2- التوسع المالي الضخم غير المنضبط في إصدار الأصول المالية: ولقد كان للمؤسسات المالية دورا كبيرا في هذا التوسع الهائل، وترسيخ الثقة في هذه الأصول التي تتمثل أساسا في المشتقات المالية، ولكن مع تنوع هذه الأصول وزيادتها زادت الفجوة بين

(1) بوعتروس عبد الحق، مصدر سبق ذكره، ص 4.

(2) بوقرة رابح، مصدر سبق ذكره، ص 4.

(3) بوعشة مبارك، مصدر سبق ذكره، ص 7.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الاقتصاد العيني والمالي فأصبحت العمليات المالية تتم بعيدا عن الواقع الفعلي الذي يعبر عنه الاقتصاد الحقيقي، وقد ساهم ذلك في زيادة عدد المدينين[1].

2-3- ارتفاع أسعار الفائدة: أدت الزيادات المتتالية لأسعار الفائدة من قبل البنك الفدرالي الأمريكي (4.2 ٪ خلال سنة 2007) إلى زيادة أعباء القروض العقارية، وعدم قدرة معظم المقترضين على السداد فازدادت عليهم الأعباء تدريجيا حتى توقف معظم المقترضين عن السداد بعد أن عجزوا عن تسديد ديونهم[2].

2-4- ضعف الثقة في القطاع المالي: ضعف الثقة في النظام المالي التي ساهمت فيها وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي انتشر معه الذعر المالي بسبب تناقص السيولة في أسواق المال. إضافة إلى:

- اشتغال و.م.أ بالسياسات الخارجية والهيمنة على حساب الوضع الداخلي وتوظيف مواردها وطاقتها في سبيل تحقيق ذلك؛
- ارتفاع الاستهلاك الكثيف للأمريكيين خاصة المتعلقة بالسلع المستوردة، وتعاظم الاستهلاك عن طريق الاقتراض؛
- تدخل و.م.أ في الشؤون الاقتصادية والمالية، كالتدخل في السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق وخفض الضرائب [3]؛
- ارتفاع النفقات العسكرية خاصة في العراق وأفغانستان، وزيادة نفقات الأمن الداخلي [4]؛

---

(1) أبو فارة يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(2) العلي صالح، (2009): أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، **المؤتمر الدولي لوزارة الأوقاف بالجمهورية السورية وبالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان رسالة السلام في الإسلام** المنعقد يومي 10 و 02 جوان 2009، قصر المؤتمرات، دمشق، سوريا، ص 5.

(3) عبد السلام رضا، مصدر سبق ذكره، ص 65.

(4) بن علي بلعزوز، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر، ص 12.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- عجز المقترضين عن سداد ديونهم؛
- التوسع في الإقراض على مستوى قطاع واحد هو قطاع العقارات؛
- مقايضة الديون التي تخلف أصحابها عن سدادها [1]؛
- ارتفاع حالات التخلف عن السداد والحجز [2]؛
- تراجع النمو الاقتصادي في و.م.أ.

3- **فقدان الثقة**: وقد انعدمت الثقة على مستوى الأسواق والمؤسسات المالية وساهمت في ذلك وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي انتشر معه الذعر المالي بسبب تناقص السيولة في أسواق المال نتيجة الخسائر التي لحقت ببيوت التمويل الضخمة بسبب مضاربتها في مشتقات الرهون العقارية.

3-1- **ضعف الثقة في الأسواق**: الأزمة المالية لسنة 2008 هي أسوء أزمة أصابت الأسواق المالية العالمية حيث شجع انخفاض سعر الفائدة، السيولة الوافرة، قلة تقلب الأسواق المالية والإحساس العام بالرضا عددا كبيرا من المستثمرين على تحمل مزيد من المخاطر، ومن ثم أصبح الاستثمار في الأصول أكثر خطورة هو القاعدة، إلا أن ظهور أزمة الرهونات العقارية وتفاقمها، جعل المدخرين والمستثمرون يسارعون إلى سحب أموالهم نتيجة لفقدانهم الثقة في الأسواق المالية[3]، رغم محاولات إعادة الثقة التي تبنتها حكومات الدول وبنوكها المركزية من خلال ضخ الأموال في البنوك والمؤسسات المالية (كخطة و.م.أ بـ 700 مليار دولار)، بالإضافة إلى استعداد الدول لتحمل التعويضات بالنسبة للمدخرين الذين فقدوا أموالهم نتيجة لإفلاس البنوك.

(1) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 47.

(2) فندح عدلي شحادة، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(3) كودرس لورا، مصدر سبق ذكره، ص 09.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-3- انعدام الثقة بين المؤسسات المالية[1]: انعدمت الثقة بين المؤسسات المالية فساهم ذلك في زيادة شرارة الأزمة، حيث امتنعت هذه المؤسسات عن إقراض بعضها البعض بسبب زيادة ذعر وهلع المودعين وزيادة طلبهم على ودائعهم، لذلك كان الشغل الشاغل لهذه المؤسسات هو إعادة بعث الثقة لدى المودعين، من خلال ضخ كميات كبيرة من السيولة في الأسواق.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية للأزمة:

وهي أسباب مباشرة ساهمت وأدت إلى انتقال الأزمة من مستوى محلي (داخل و.م.أ) إلى مستوى عالمي (جميع دول العالم)، وتتعلق الأسباب الخارجية بأسباب رئيسية كالعولمة والتطور العلمي والتكنولوجي والمالي والتي تحتوي بدورها على أسباب فرعية وهذا ما نتعرض له من خلال هذا الفرع.

1- **العولمة واختلالاتها**: لقد ساهمت العولمة وبمختلف أنواعها وخاصة المالية والاقتصادية في ظهور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وانتشارها بفضل التشابك والترابط الحاصل بين الدول والأسواق أو ما يعرف بالتحرر المالي الذي كان من إفرازات الأزمة، وعليه فالعولمة هي المسؤول الأول عن انتشار الأزمة وتعممها وتوسعها خارج و.م.أ.

1-1- **سيادة العولمة المالية واختلالاتها**: والتي تعني حرية حركة رؤوس الأموال والتي تميزت بتحولات كبيرة على الصعيد الدولي من مظاهرها ظهور المشتقات المالية، التقدم التكنولوجي في شتى المجالات خاصة المعلومات والاتصال، وظهور ما يعرف بالليبرالية الجديدة[2]، ومن اختلالات العولمة المالية: النمو غير المتكافئ، والتركيز على توزيع الدخل والثروة، وتزايد احتمالات إنتاج الصدمات الخارجية والتعرض لها، حيازة رأس المال على حساب العمل بدافع التدافع نحو الأسواق واستغلال الفرص،

(1) Authers John, (2010): The Fearful Rise of Markets, First Printing, John Authers: u s a, p 133.

(2) بوعشة مبارك، مصدر سبق ذكره، ص 7/ 8.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

غياب ضبط للنظام الرأسمالي المعولم والحد من مظالم العولمة. إضافة إلى الاختلال بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي والاختلال في توزيع الدخل داخل دول العالم وفي ما بينها [1].

1-2- عولمة الأسواق: توسعت الأسواق نتيجة توسع العولمة عبر أرجاء العالم وتهافتت الدول على الدخول في المنظمة العالمية للتجارة "OMC" التي تعتبر الضلع التجاري للعولمة (بالإضافة إلى الضلع النقدي FMI، والضلع المالي BM).الأمر الذي ساهم في زيادة سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على أسواق العالم، مما انعكس سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي لم تعد قادرة على الوقوف في وجه المؤسسات العملاقة، الأمر الذي أدى إلى تشتتها وانضمامها إلى الطبقة الفقيرة، كما أن هدف الشركات المتعددة الجنسيات هو تحقيق الربح، ولقد وجدت في دول آسيا وخاصة الصين المكان الخصب المناسب حيث تنخفض الأجور والضرائب وبالتالي زيادة الأرباح. إضافة إلى الحرية الاقتصادية غير المنضبطة التي جاءت بها العولمة والتي أدت إلى توسع الأسواق عبر أرجاء العالم وقضت على الضوابط التي كانت تحكمها[2].

1-3- تطبيقات العولمة الاقتصادية: اعتمدت و.م.أ للتربع على زعامة العالم من خلال سياسة معولمة تعتمد على الترهيب والترغيب إلا أن تطبيق هذه الإستراتيجية المعولمة اصطدمت بمجموعة من التحديات تمثلت في[3]:

---

(1) بن لحسن الهواري، (2010): طبيعة الأزمة المالية الراهنة وإشكالية الفكر التنموي البديل: رؤية إسلامية، **المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصاد إسلامي** المنعقد يومي 01 و 02 ديسمبر 2010، عمان، الأردن، ص 6.

(2) الخطيب محمد إبراهيم، (2010): الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي** المنعقد يومي 01 و 02 ديسمبر 2010، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، ص 15.

(3) عبد المطلب عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 203/ 204.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- التحرير الواسع للأنشطة الاقتصادية والمالية معتمدة في ذلك على أضلاعها FMI وBM وOMC.
- معوقات التطبيق العملي لأفكار العولمة والتي نجد من بينها جهل مفكري العولمة لخصائص المجتمعات التي تطبق فيها.
- تكلفة تطبيق العولمة: من خلال المنح والمساعدات المقدمة للدول للدخول في العولمة أو في صراعات سياسية وعسكرية واقتصادية مع دول أخرى.

وعليه يمكن اعتبار العولمة مصدرا لتدويل الأزمات بشكل عام[1]، وهي مصدر للأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

2- التطور المالي والهندسة المالية: لقد ساهم كل من التطور الذي شهده القطاع المالي بشقيه (بنوك وبورصات)، وكذا الهندسة المالية (التي جاءت بأدوات مالية جديدة عملت على توسيع العمليات المالية وزادت من حجمها الذي فاق بأضعاف مضاعفة حجم الإنتاج الحقيقي العيني) في انتشار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وزيادة حدتها.

2-1- التطور المالي: لقد ساهم التشابك والترابط الموجود بفعل العولمة المالية بين مختلف الأسواق المالية العالمية على تطوير القطاع المالي الذي يعتبر أول قطاع تضرر بفعل الأزمة التي أصابت و.م.أ في بدايتها وتعممت على دول العالم بعد ذلك، ونتعرض لهذا التطور من خلال النقاط الآتية:

2-1-1- الابتكار المالي: تم ابتكار وتطوير أدوات مالية كثيرة تتميز بربحية عالية، وبمظهر جذاب ساعد على انتشارها بسرعة كبيرة، ولقد استحوذت على جزء كبير من بنية النظام المالي، إلا أنها ساهمت في انهيار النظام المالي العالمي ومنها أدوات ضمان الديون، وسندات الرهن العقاري، وبطاقات الائتمان.

(1) عبد اللاوي عقبة وجوادي نور الدين، الأزمات المالية سجلات التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي** المنعقد يومي 01 و 02 ديسمبر 2010، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن، ص 6.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-1-2- المسرع المالي: وهذه النظرية معروفة، فعندما يتراجع النمو الاقتصادي، يتزايد خطر عجز المقترضين عن التسديد، وتتناقص قيمة ضمانات الرهون العقارية، وهذا ما يؤدي إلى تناقص عرض القروض من طرف البنوك [1].

2-1-3- ضعف الثقة في النظام المالي: وقد ساهمت فيه وسائل الإعلام والاتصال بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي أدى إلى انتشار الذعر المالي بسبب تناقص السيولة في أسواق المال [2].

2-1-4- التضخم الشديد والمتواصل في القطاع المالي: نأخذ كمثال مؤشران على هذا التضخم:

- حجم التعامل في المشتقات المالية الذي بلغ حسب بنك التسويات الدولية في ديسمبر 2008 في البورصة وخارجها 863 تريليون دولار ويمثل هذا المبلغ 65 ضعف من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أي 6500 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي [3].
- حصة القطاع المالي في أرباح قطاع الأعمال المنظم في و.م.أ في ارتفاع حيث بلغت هذه الحصة 40 في المائة في سنة 2006 [4].

2-1-5- ازدياد وتعمق التدخلات والتشابكات بين مكونات القطاع المالي مما يمهد للفشل المنظومي: ويتعلق الأمر بالبورصات والبنوك (التجارية، الاستثمار، الأعمال)، صناديق الاستثمار والمعاشات، صناديق التحوط، شركات التأمين، المراكز المالية الحرة، مؤسسات التقييم الائتماني، وبالتالي هذا التشابك والترابط زاد من إمكانية تحول الفشل في جزء معين إلى القطاع برمته.

---

(1) هارون الطاهر وعقون نادية، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(2) بوعتروس عبد الحق، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(3) At: www.ibs.org retrieved:(12/10/2008).

(4) بن لحسن الهواري، مصدر سبق ذكره، ص 7.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-1-6- نزعة الاستثمارات المالية: الأمر الذي ساهم في زيادة حجم المبادلات والتداولات المالية المحضة فوق ما هي عليه، كما ساهم ذلك في زيادة الارتباط بين المؤسسات ببعضها البعض وسرع في انتقال التأثير المرجعي من مؤسسة إلى أخرى [1].

2-1-7- تحول الأموال إلى الأسواق المالية العالمية: نتيجة لوفرة رأس المال واستغلال الرأسمالية للمستهلك وحرية الاستثمار بالنسبة للمؤسسات، اتجهت هذه الأخيرة للاستثمار في الأوراق المالية والمشتقات والمستقبليات في سوق غير مراقبة وغير محمية فكانت النهاية خسائر ضخمة [2].

2-1-8- اشتداد الانفصال والتناقض بين القطاع المالي والقطاع الإنتاجي (الحقيقي): وذلك من خلال توسع الفوهة بين القطاعين المالي والحقيقي أضعافا مضاعفة من خلال زيادة الديون وزيادة التعامل بها والمتاجرة فيها. بالإضافة إلى سلوكات المستثمرين الذين توجهوا لاستثمار السيولة الضخمة المتوفرة لديهم في مشاريع خدمية ذات مردود عالي كنشاط المضاربة على الأوراق المالية والاستثمار في العقارات[3].

2-2- الهندسة المالية (Financial Engineering): وهي ذلك التصميم أو التطوير للأدوات المالية والتي يمكن من خلالها معالجة مشكلات مالية وتعرف بأنها:عملية التطوير والتطبيق المكتمل للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة واستغلال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست الأداة، وإنما هي المهنة التي تستعمل الأدوات[4] ووفقا لهذا التعريف فإن الهندسة المالية تهدف إلى: ابتكار

(1) قحف منذر، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(2) الحلاق سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 68.

(3) عبد الحميد عبد المطلب، مصدر سبق ذكره، ص 296.

(4) قندوز عبد الكريم، (2007): الهندسة المالية الإسلامية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد الإسلامي**، المجلد: 20 (العدد:2)، المملكة العربية السعودية، ص 10.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أدوات مالية جديدة كبطاقات الائتمان، ابتكار آليات تمويل جديدة، وابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، وتعرف في الاقتصاد الإسلامي بنفس التعريف لكن وفقا للشريعة الإسلامية.

2-2-1- التوريق والأدوات المالية والتعاملات الجديدة: يعتبر التوريق والأدوات المالية الجديدة بما فيها المشتقات أهم الأسباب الرئيسية والأساسية في ظهور أزمة الرهن العقاري والتي ساهمت كذلك في تطويرها إلى أزمة مالية عالمية.

2-2-1-1- التوريق securitization: ويطلق على التوريق اسم التسنيد وهو عملية يتم من خلالها تجميع أنواع معينة من الأصول التي يمكن إعادة حزمها في شكل أوراق مالية تدر فوائدا، ويتم تحويل هذه الفوائد والمدفوعات المسددة إلى مشتري الأوراق المالية[1]. ومن ثم فالتوريق هو عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول، ولقد تم التعرض لآلية التوريق في الفصل الأول. وتوجد ثلاث أنواع من التوريق وهي[2]: توريق: (الديون، الأصول الدخول). ومن أهم المخاطر الناشئة عن التوريق ما يلي[3]:

- **مخاطر الائتمان (CredIt Risk):** وهي ناشئة عن عدم وفاء المدينين بالتزاماتهم؛
- **مخاطر السوق (Morket Risk)؛**
- **مخاطر السيولة (Liquidity Risk):** ويقصد بها عدم القدرة على التصرف

(1) الموسوي ضياء مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(2) إبراهيم صبري عبد العزيز، (2009): التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، كلية الحقوق المجلد 02 (عدد خاص)، جامعة المنصورة مصر، ص ص 1260/ 1261.

(3) إسماعيل محمد مشعل فتحية، (2009): التوريق وعلاقته بالأزمة المالية العالمية الراهنة، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 02 (عدد خاص)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 1209/ 1210،

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

في الورقة المالية بسهولة وبسرعة وبدون التعرض لانخفاض في قيمتها السوقية؛

- **المخاطر التشغيلية (Operational Risk)**: وتتعلق بعدم كفاءة الإدارة والرقابة والنظم؛
- **المخاطر القانونية (Legel Risk)**: وهي ناتجة عن عدم القدرة على تنفيذ عملية التوريق؛
- **المخاطر المنتظمة (Systemeatic Risk)**: وهذا النوع راجع لوجود خلل بالمؤسسة المالية أو اهتزازات بمركزها المالي الذي يتعامل بالتوريق، وهذا النوع من المخاطر هو من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية لسنة 2008.

2-2-1-2- الأدوات المالية المسندة الجديدة: هي عملية تحويل الأصول المصرفية التقليدية ولاسيما القروض والرهونات إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية وتساهم هذه العملية في زيادة نشاط الأوراق المالية الدولية[1]، وتقسم الأدوات المالية الجديدة التي تستعمل في توريق القروض العقارية إلى عدة أنواع:

- **الأوراق المدعمة بمرهونات عقارية:** وهي أوراق تمثل قروض عقارية من الدرجة الأولى عندما تكون المرهونات في شكل سكنات عائلية فيطلق عليها اسم MBS (Mortgage Backed Securities) [2]، أما إذا كانت الرهونات المقدمة هي عبارة عن مباني لمؤسسات (مكاتب، محلات... الخ) فإنها تسمى CMBS (Commercial Mortgage Backed Securities)[3]؛

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 155.

(2) جبار محفوظ، (2002): الأوراق المالية المتداولة في البورصات والأسواق المالية، الجزء 02، الطبعة 01، دار هومه: الجزائر، ص 55.

(3) بلطاس عبد القادر، (2009): تداعيات الأزمات المالية العالمية، الطبعة 01، الناشر: Légende: دون مكان نشر، ص 40.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- **الأوراق المالية المدعمة بموجودات:** وتسمى بـ: ABS (Asset Backed Securities) وهي أوراق ناتجة عن القروض الممنوحة للاستهلاك؛
- **أوراق مالية مضمونة بالديون:** ويطلق عليها CDO (Collatralised Debt Obligations) وقد تم التعرض لها بالتفصيل في الفصل الأول؛
- **مشتقات الائتمان:** وهي أدوات مالية تسمح بالتحويل بواسطة عقد كلي أو جزئي من المخاطر المتعلقة بالائتمان إلى طرف ثالث يعرف بمؤسسة مرجعية، وهذه المخاطر تتعلق بالإفلاس، المشاكل المتعلقة بالسيولة وهبوط درجة التصنيف [1].

2-2-1-3- التعاملات القصيرة الأجل:

- **البيع على المكشوف:** وهو المراهنة على أن أسعار الأسهم أو السندات سوف تنخفض في المستقبل القريب [2]؛
- **الشراء أو التعامل بالهامش (Margin Trading):** إذا رغب شخص ما في شراء أسهم وسندات وكان لديه مبلغ معين، يتيح له السمسار الشراء بمبلغ أكبر من المبلغ الذي في حوزته، والمبلغ يعتبر كقرض والضمان هي الأوراق المالية المشتراة والتي يعتقد المضارب بأن سعرها سيرتفع مستقبلا، وبعد فترة فإذا تحقق تصور المضارب وارتفعت أسعار الأوراق المالية يقوم ببيعها ويسدد القرض المستحق عليه لدى السمسار أما إذا حدث العكس وانخفض السعر فانه يخسر الفرق ويسدده من المبلغ المدفوع مقدما؛

2-2-2- المشتقات المالية أسلحة الدمار الشامل المالية (Financial WMDs): كما تعرف باسم الصكوك المبتكرة، وسميت بالمشتقات لأن قيمتها مشتقة أو

(1) بلطاس عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(2) Pozen Robert, (2010): Too Big to Save? How to Fix the U.S. Financial System, John Wiley & Sons: Canada, p 104.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مبنية على عقود رئيسية، وتستخدم معظمها في المضاربة على الأسعار حيث يطلق عليها الأوروبيين بأنها أدوات التدمير الشامل أو القنابل الموقوتة القابلة للانفجار في أية لحظة[1]، وهي عبارة عن عقود تعتمد على سعر بعض الموجودات الأساسية (كمعدل الفائدة، أو سعر الصرف، أو مؤشر سوق البورصة المالية، أو السلع أو الذهب....الخ)، وتصنف إلى نوعين[2]: المشتقات المتعلقة بأغراض المتاجرة بالمبيعات، والمشتقات المتعلقة بتغطية المخاطر. وتتشكل المشتقات من ثلاث عقود وهي الخيارات، المبادلات والآجلة.

2-2-2-1- العقود الآجلة (Forward Contracts) وعقود المستقبليات (Futures Contracts): فالمستقبليات هي التزام متبادل بين طرفين يفرض على أحدهما أن يسلم الآخر أو يستلم منه وبواسطة طرف ثالث - يدعى السمسار- كمية محددة من أصل أو سلعة معينة في مكان وزمان محددين وبسعر محدد[3]، وتتكون من العقود المستقبلية الواردة على السلع والعقود المستقبلية الواردة على الأدوات المالية[4]. أما العقود الآجلة فهي عقود يلتزم فيها البائع على أن يسلم المشتري السلع محل التعاقد في تاريخ لاحق بسعر يتم الاتفاق عليه عند التعاقد يعرف بسعر التنفيذ ومن أمثلتها نجد عقود الإقراض لشراء العقارات وعقود الاستيراد والتصدير، والجدول رقم 16 يوضح الفرق بين العقود الآجلة والمستقبلية.

---

(1) المصري رفيق يونس، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(2) كامل خليل الحجازي مصطفى، (2009): المشتقات المالية وتداعيات الأزمة المالية، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد 02 (عدد خاص)، **كلية الحقوق**، جامعة المنصورة، مصر، ص 931.

(3) الرملاوي محمد سعيد محمد، (2011): الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر، ص 116.

(4) المصدر نفسه، ص ص 117/ 119.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (16): الفرق بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية

العقود المستقبلية	العقود الآجلة
• عقود غير شخصية؛	• عقود شخصية؛
• عقود نمطية موحدة من حيث قيمتها وتواريخ التسليم؛	• عقود غير نمطية تحدد شروطها باتفاق وتراضي بين الطرفين؛
• تتيح وجود سوق ثانوي؛	• عدم وجود سوق ثانوي لها؛
• يجد فيها المضاربون مكان لتحقيق الأرباح؛	• لا يجد فيها المضاربون مكانا لهم؛
• يتم الاحتفاظ بهوامش متحركة لتعكس تحركات الأسعار؛	• يحدد الهامش مرة واحدة يوم توقيع العقد؛
• يمكن تسوية العقد في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق؛	• تتم تسوية العقد في تاريخ الاستحقاق؛
• يتحقق الربح أو الخسارة يوميا عند ارتفاع أو انخفاض الأسعار.	• يتحقق الربح والخسارة في تاريخ التسليم.

المصدر: العبادي هاشم فوزي دباس، (2008): الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 83.

2-2-2-2- عقود المبادلات (Swap Contracts): والتي تعرف كذلك بالمقايضات، وهي اتفاق بين طرفين أو أكثر على تبادل مجموعة من التدفقات النقدية في تاريخ معين، وتتم عادة في الأسواق غير الرسمية[1].

2-2-2-3- عقود الخيارات (Options Contracts): هو عقد بين طرفين هما المشتري والمحرر، يتم بموجبه دفع مبلغ (العلاوة) من طرف المشتري في مقابل حق

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 154.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الخيار في تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد بداية من لحظة التوقيع على العقد، وبموجب هذا العقد يكون للمشتري الحق في الشراء أو البيع للطرف الآخر الأصل أو الأداة المالية (سند، سهم، سعر فائدة، سعر عملة، عقد مستقبلي، أو أي أداة مالية متداولة في الأسواق المالية) بسعر معين ومحدد وفي تاريخ محدد ومتفق عليه[1]، ويوجد نوعين من الخيارات هما خيار الشراء وخيار البيع[2]، وقد يضاف لهما نوع آخر يعطي الحق في البيع والشراء معا. إضافة إلى العمليات المبتكرة في ظل الهندسة المالية [3]:

- **التسجيل من الرف (Shelf Registration)**: حتى يتم طرح أوراق مالية للاكتتاب لابد من تسجيلها لدى هيئة الأوراق المالية والبورصات وتتم بتكاليف ثابتة، ولقد تم إجراء تعديل من قبل هيئة الأوراق المالية بناءا على طلب المهندسين الماليين يتم بمقتضاه السماح للمنشآت التي تصدر أوراق مالية من حين لآخر بأن تقدم طلب تسجيل رئيسي يتضمن خطة زمنية لإصدار ورقة مالية معينة على أن يتم الإصدار على دفعات حيث يطلق على هذا الإجراء التسجيل من الرف، ويظل طلب التسجيل محفوظا لدى هيئة الأوراق المالية لمدة قد تصل عامين، والهدف من ذلك هو التقليل من التكاليف الثابتة المتعلقة بالتسجيل لكن أدى ذلك إلى زيادة مخاطر الإصدار المتعلقة بجودة الورقة المالية وتصنيفها.
- **سمسار الخصم (Discount Brokers)**: نظرا لارتفاع تكاليف السمسار

(1) فريد نصر أبو الفتوح، (2011): الرهون العقارية والأزمة المالية العالمية، الطبعة 01، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع: المنصورة، مصر، ص 120.

(2) الموسوي ضياء مجيد، (2010): الأزمة المالية العالمية الراهنة، بدون رقم طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 20/ 23.

(3) المتيوتي محمد أحمد، (مارس 2009): الأزمة المالية العالمية: الأسباب والنتائج، **مجلة الباحث الجامعي** (العدد 20)، جامعة أب، اليمن، ص 338.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

على المؤسسات تم إتباع سياسة أطلق عليها التخلي Cive-up وبموجب ذلك يتخلى السمسار عن جزء من مستحقاته يصل إلى 80 ٪، وقد نجحت الهندسة المالية في تخفيض مبلغ السمسرة من خلال تقديم أدنى الخدمات من قبل بيوت السمسرة المتعلقة بأعمال الكتابة الخاصة بأوامر البيع والشراء.

- التوسع في استخدام بطاقات الائتمان: هذه الأداة التي تستخدم في الدفع والسحب النقدي، والتي تصدر عن بنك أو مؤسسة مالية، والتي تمكن حاملها من الشراء بأجل على ذمة مصدرها، ومن الحصول على النقد بالاقتراض من مصدرها أو غيره بضمانه.

وقد ساعدت بطاقات الائتمان في ظهور الأزمة المالية حيث بلغت حجم ديون شركاتها لدى المستهلكين في سنة 2008 حوالي 961 مليار دولار في و.م.أ [1]، وبذلك ضرب الإعصار المالي الجهاز المصرفي وبلغت ديون شركات بطاقات الائتمان على المستوى العالمي حوالي تريليون دولار، وذلك بعد أن زاد الاعتماد على هذه البطاقات للحصول على قروض استخدمت في تسديد ديون أخرى خاصة ديون الرهن العقاري، من أجل محافظة الأفراد على منازلهم. والجدول رقم 17 يبين تطور المشتقات المالية العالمية.

(1) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 44.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (17): تطور المشتقات المالية عالميا خلال الفترة 2007/2005

(القيمة: بالتريليون دولار)

	2005	2006	2007
إجمالي قيمة المشتقات	297.666	414.178	596.004
سوق الصرف	31.360	40.271	56.238
العقود الآجلة	15.873	19.882	29.144
عقود المبادلات	8.504	10.792	14.347
عقود الخيارات	6.984	9.597	12.748
سعر الفائدة	211.970	291.582	393.138
العقود الآجلة	14.269	18.668	26.599
عقود المبادلة	169.106	229.693	309.588
عقود الخيارات	28.596	43.221	56.651
عقود الملكية المرتبطة	5.793	7.488	8.509
عقود الآجلة والمبادلات	1.177	1.767	2.233
عقود الخيارات	4.617	5.720	6.276
السلع	5.434	7.115	9.000
الذهب	0.334	0.640	0.595
أخرى	5.100	6.475	8.405
عقود الآجلة والمبادلات	1.909	2.813	5.629
عقود الخيارات	3.191	3.663	2.776
مبادلة الديون	13.908	28.650	57.894
مؤسسات منفردة	10.432	17.879	32.246
مؤسسات متعددة	3.476	10.771	25.648
غير مخصص	29.199	39.740	71.225

المصدر: لطفي علي، (2009): الأزمة المالية العالمية (الأسباب – التداعيات – المواجهة)، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المنعقد في أفريل 2009، شرم الشيخ، مصر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- إجمالي قيمة المشتقات ترتفع من سنة إلى أخرى من 297.666 تريليون دولار إلى 414.178 تريليون دولار إلى 596.004 تريليون دولار خلال الفترة 2005/ 2007؛
- التعامل بالمشتقات المالية يعتمد على أسعار الصرف وعلى أسعار الفائدة وعقود الملكية المرتبطة، بالإضافة إلى السلع التي تضم الذهب وسلع أخرى، ومبادلة الديون، وأمور غير مخصصة؛
- أكبر قيمة لحجم المشتقات هي المتعلقة بأسعار الفائدة، تليها سوق الصرف.

الفرع الثالث: أسباب مرتبطة بالمستويين الجزئي والكلي:

هناك أسباب جزئية وأخرى كلية ساهمت في بروز وظهور الأزمة المالية العالمية نذكر منها:

1- أسباب على المستوى الجزئي[1]: تتمثل في:

1-1- درجة مخاطر الأصول: لم تأخذ المصارف ولا المستثمرون المستوى الحقيقي لمخاطر الأصول بعين الاعتبار، بسبب غياب الشفافية، والتنقيط غير الواقعي لدرجة المخاطر من طرف الوكالات، والاعتماد على تكلفة الدين لجني أرباح كبيرة دون النظر للمخاطر، وعدم الاعتبار للترابط الموجود بين مردودية الأصول في حالة الأزمات.

1-2- نقص قياسي للأصول المالية: مست أغلب الأسواق المالية خسارة في السيولة، أدت إلى صعوبة إجراء الصفقات وهوت معها أسعار الأصول.

1-3- سوء تخصيص المخاطر: عملية تحويل الديون إلى سندات مالية، تنبع من فكرة عدم تركيز المخاطر في ميزانية المصارف، بل يجب توزيعها على الأسواق المالية والمستثمرين

(1) بعلوج بوالعيد، (2009): من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008: مقارنة واستخلاص العبر، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص 13.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

لتجنب الأزمات. في الواقع حدث العكس، إذ تركز هذا النوع من الأصول الخطيرة لدى بعض المصارف كما أنه يورط المستثمرين في أسواق سندات الديون أو مشتقات الديون بتحليل سيء للجدارة الائتمانية للمقترضين.

4-1- منح القروض للعائلات ومعايير الملاءة: تم تقديم القروض العقارية للعائلات الأمريكية بمعدل خطر مرتفع، مع أسعار فائدة لا يمكن أن تغطي هذا الخطر. وهنا يطرح التساؤل حول المعايير المستعملة لتحليل ملاءة العائلات المقترضة.

5-1- خطر السيولة لدى المصارف: تأخذ المصارف خطر السيولة بطريقة - كل شيء عادي -، بحيث تقوم بتحويل الادخار السائل (ودائع، تمويل نقدي) إلى ديون غير سائلة (ديون طويلة الأجل لتمويل الاستثمار). وبهذه الطريقة لا يمكن تفادي خطر السيولة لدى المصارف مما يبرر زيادة ضمان الودائع.

2- أسباب على مستوى كلي: تتمثل في:

1-2- فائض السيولة العالمية[1]: تتزايد السيولة العالمية (القاعدة النقدية) بشكل سريع، وتؤدي أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف في الدول الناشئة المستوردة للمواد الأولية. وتنتقل هذه السيولة الضخمة عالميا، ففي حالة شراء أحد البنوك المركزية لأوراق مالية بالعملة الصعبة لتنمية احتياطاته من العملة الصعبة، فإنه يمول بائع هذه الأوراق بالسيولة. مما يساهم في ظهور فائض سيولة يغذي أساسا سيولة المصارف، ويؤدي إلى زيادة في منح القروض والإقبال على شراء الأوراق المالية، ومنه إلى موجة ارتفاع لأسعار الأصول.

2-2- نقص في أدوات السياسة النقدية[2]: في الاقتصاديات المعاصرة، يستخدم سعر الخصم المركزي كأداة وحيدة للسياسة النقدية. وفي الواقع هي غير كافية لضبط دقيق للسياسة النقدية بسبب غياب درجة الحرية ومجال التصرف. ففي حالة تزايد

(1) بعلوج بوالعيد، مصدر سبق ذكره، ص 14.

(2) المصدر نفسه، ص 14.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الاقتراض في قطاع العقارات مقترنة بمعدلات إنتاج عامة منخفضة، لا يمكن رفع سعر الخصم. لكن يمكن استخدام أدوات أخرى مثل رفع حجم الاحتياطي القانوني على القروض الموجهة للعقارات، أو تحديد معدلات السيولة. بالإضافة إلى:

- التوسع في الإنفاق من خلال الإنفاق غير المبرر والرفاهية الزائدة؛
- ارتفاع مستويات التضخم بفعل ارتفاع أسعار البترول والمواد الغذائية وارتفاع تكاليف التسلح، وارتفاع أسعار المواد الأولية بصفة عامة مما ساهم في عدم قدرة الأفراد في تسديد ديونهم [1].

المطلب الثالث: أسباب أخرى متعلقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

إضافة إلى جملة الأسباب السابقة الذكر في المطلبين السابقين والمتعلقة بالأسباب المباشرة والأسباب غير المباشرة للأزمة المالية العالمية هناك أسباب أخرى متنوعة ومختلفة ساهمت بطريقة أو بأخرى في تجسيد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

الفرع الأول: أسباب متعلقة بالنظام الرأسمالي والنظام النقدي:

وهي أسباب مرتبطة بالنظامين الرأسمالي والنقدي والتي نلخصها في الآتي:

1- **أسباب متعلقة بالنظام الرأسمالي ومبادئه وطبيعته:** من المعلوم أن النظام الرأسمالي يقوم على مبادئ عامة كالحرية الاقتصادية المطلقة وما يتفرع عنها من قضايا تتعلق بالإنتاج والاستهلاك، التداول والاستثمار، الملكية والمعاملات المالية غير المنضبطة، وقد ساهمت كل هذه الظروف في نشؤ الأزمة، إضافة إلى أسباب متعلقة بصلب النظام الرأسمالي [2]:

- فمن حيث الأسس يقوم النظام الرأسمالي على أخلاق فاسدة، وتكدس للثروات في يد فئة قليلة على حساب الفئة العامة الفقيرة؛

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 158.

(2) محارب عبد العزيز قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ص 86/ 92.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- انتشار المعاملات الوهمية، الاحتكار والرشوة؛
- ومن حيث آليات هذا النظام هو التعامل بنظام الفائدة، والمتاجرة بالديون؛
- انتقال النظام الرأسمالي من مراحله الإنتاجية والخدمية إلى المرحلة المالية التي تتميز بتضخم أرباحها [1].

2- **أسباب متعلقة بالنظام النقدي**: وتتمثل في تخلي النظام النقدي عن النظام الغطاء الذهبي أو الفضي للعملة واستبداله بالدولار وهو ما أحدث تضخما في خلق النقود.

اعتمدت و.م.أ على طبع الدولارات بدون غطاء خاصة بعد أزمة سنة 1971، حيث تم التخلي عن الارتباط بين الذهب والدولار، وبالتالي الإخلال بمبادئ نظام بروتن وودز[2]، وقد تسبب تخلي العالم عن التغطية الذهبية في أزمات مالية واقتصادية سابقة كثيرة، كما تسبب في الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008.

الفرع الثاني: أسباب مرتبطة بأزمات أخرى والتطبيق غير المكتمل لبازل 2:

ترتبط الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 بأزمات أخرى ساهمت في ظهورها، وكذلك بالتطبيق غير المكتمل لقواعد بازل -2-.

1- **أسباب متعلقة بأزمات أخرى ساهمت في بروز أزمة سنة 2008**: هناك ارتباط وثيق بين الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 وأزمات أخرى ساهمت هذه الأخيرة إما في نشأت أزمة سنة 2008 أو كانت امتدادا لها، أو زادت من حدة شرارتها.

1-1- **أزمة فقاعات الأنترنات في سنة 2001**: كان من نتائج هذه الأزمة وأحداث 11 سبتمبر 2001 تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية بـ 1 ٪ لتشجيع النمو الاقتصادي وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على قروض العقار التي أدت إلى انفجار الأزمة العقارية وبروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

(1) قحف منذر، مصدر سبق ذكره، ص 52.

(2) الخطيب محمود إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 11.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1-2- **أزمة الطاقة**: لقد ساهمت الارتفاعات المتتالية في أسعار الطاقة وخاصة أسعار النفط والتي تزامنت مع أولى شرارات الأزمة المالية العالمية في زيادة حدتها.

1-3- **أزمة الغذاء**: والتي لها صلة بالأزمة المالية كذلك حيث أخذت أسعار المواد الغذائية ترتفع في منحنى تصاعدي وقد أثر ذلك على الدول النامية والفقيرة وتقلصت حجم المساعدات المقدمة لها.

1-4- **أزمة تفشي الحروب**: ساهمت الحروب المنتشرة عبر العالم بداعي الإرهاب أو الحذر من انتشار أسلحة الدمار الشامل كالحرب في أفغانستان والعراق إلى المساهمة في زيادة النفقات الحربية للدول ومن ثم زيادة ميزانيتها وزيادة تمويلها بالتدين، ولهذه العوامل ارتباط مباشر بنشوء الأزمة المالية.

2- أسباب متعلقة بالتطبيق غير المكتمل لبازل -2-:

يرى خبراء FMI أن الأزمة المالية العالمية التي نشأت في و.م.أ وانتشرت عبر دول العالم نتيجة لفقدان ثقة المودعين والمستثمرين، ونتيجة لعدم اكتمال تطبيق اتفاقية بازل -2-.

وقد أصدر FMI تقريرا عن معايير اتفاقية بازل 2 وأهميتها ومتطلبات كفاية رأس المال خاصة بعد أزمة الرهون العقارية الأخيرة وجاء في التقرير أن متطلبات كفاية رأس المال تساعد المشرفين على المصارف في تحديد آليات لمواجهة أي خسائر غير متوقعة[1].

وأشار التقرير إلى أن منظمي المصارف تبنوا بسرعة في الفترة الأخيرة المعايير الخاصة برأس المال، والتي يحتاج إليها البنك للتعامل مع مخاطر العمليات التشغيلية والمالية الحالية. وتهدف المتطلبات الصارمة لإدارة رأس المال والمخاطر إلى تحفيز الاستثمار المالي العالمي من خلال تأكيد البنوك على قدرتها الفاعلة على تقدير وإدارة مخاطرها.

كما يرى خبراء FMI أن أزمة الرهون العقارية بدأت تظهر أثناء تطبيق معايير بازل"1"

(1) رزان عدنان، (28 يوليو 2008): سبب الأزمة المالية العالمية التطبيق غير المكتمل لبازل "2"، **جريدة القبس** السنة 37 (العدد 12631)، الكويت، ص 46.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التي بموجبها يتعين على البنوك أن تحتفظ برأس مال يعادل 8% على الأقل من الأصول مرجحة بالمخاطر، وفي كثير من البلدان تزيد هذه النسبة عن 8% لتعكس الظروف الوطنية. ويعد اتفاق بازل -2- الذي صدر سنة 2004 حول حصيلة مقترحات لجنة بازل التي تم تقديمها في جويلية 1999، وقد أخذ اتفاق بازل -2- في الحسبان أن يتم تعديل معيار الحدود الدنيا لكفاية رأس المال السابق، بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك ذاتها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف رقابة السلطات الرقابية لضمان استقرار القطاع المالي ككل، وليس فقط استقرار القطاع المصرفي. واتفاق بازل -2- ليس مجرد إعادة النظر في الاتفاق السابق بقدر ما هو تبني نظرة جديدة للتعامل مع المخاطر، وما يستوجبه ذلك من تغيير في أساليب إدارة البنوك والرقابة عليها [1].

ويعتزم أكثر من 100 بلد تطبيق إطار بازل -2- في السنوات القليلة القادمة، ولإدارة المخاطر في إطار بازل -2- فإن النهج المتقدمة تقسم لمراحل عبر سنة أو سنتين، ولتشكيلة متنوعة من الأسباب منها تأخير صدور التشريعات والجهود المطلوبة من البنوك، وجهات الإشراف لتدريب العاملين، والحصول على القدرة المطلوبة، حيث تم تأخير مواعيد التنفيذ في كثير من البلدان حيث لم تكن معظم البلدان قد طبقت إطار بازل -2- بالكامل عندما بدأ الاضطراب المالي ينكشف في أوت 2007 كما يوضحه الجدول رقم 18.

(1) علي أحمد شعبان محمد، (2007): انعكاس المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، بدون رقم طبعة، الدار الجامعية: مصر، ص 65.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (18): الجدول الزمني لتنفيذ إطار بازل-2

	خطر الائتمان (المعياري)	خطر الائتمان (المتقدم)
أستراليا	جانفي 2008	جانفي 2008
كندا	نوفمبر 2007	نوفمبر 2007
الاتحاد الأوروبي	جانفي 2008	جانفي 2008
هونغ كونغ	جانفي 2008	جانفي 2008
اليابان	مارس 2008	مارس 2008
كوريا	جانفي 2008	جانفي 2008
سنغافورة	جانفي 2008	جانفي 2008
جنوب إفريقيا	جانفي 2008	جانفي 2008
و.م.أ	غير معلن عنها	منتصف 2009

المصدر: رزان عدنان، (28 يوليو 2008): سبب الأزمة المالية العالمية التطبيق غير المكتمل لبازل "2"، جريدة القبس السنة 37 (العدد 12631)، الكويت، ص 46.

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الدول شرعت في تنفيذ إطار بازل -2- سنة 2008 يعني بعد انكشاف الاضطراب المالي الذي أدى إلى بروز الأزمة المالية، وقد حذر خبراء FMI من التطبيق غير الكامل أو الجزئي أو الانتقائي، فالأجزاء المختلفة من الإطار الخاص ببازل -2- تكمل بعضها البعض ويتعين تنفيذها معا، ذلك أن انتقاء أجزاء حسب الهوى أو تعديل الإطار على نحو غير سليم يشوهان إطار الحوافز كما يمكن أن يلحق الضرر بحساسية إطار بازل -2- للمخاطر، بل قد يؤدي إلى إحساس زائف بالأمان ويلحق الضرر في نهاية المطاف بالاستقرار المالي، بدلا من أن يدعمه.

إن الأزمة المالية التي تعرض لها القطاع المالي الأمريكي سوف تؤدي بدون شك إلى مراجعة كبيرة وإعادة النظر في الممارسات المالية التي اعتبرت حتى إلى وقت نشوب هذه الأزمة من المسلمات المستقرة في الصناعة المالية والمصرفية وقد تؤدي نتائج هذه الأزمة إلى إصلاحات

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

هامة من شأنها تصحيح مسار الرأسمالية وسياسة الاقتصاد الحر بشكل يوفر للاقتصاد العالمي استقرارا ماليا واقتصاديا أفضل.

الفرع الثالث: أسباب أخرى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

وهي مرتبطة بمجموعة من النقاط الآتية:

1- **وكالات التصنيف والتقييم**: قامت هذه الوكالات بإعطاء تصنيفات للسندات العقارية التي تحتوي على ديون عالية المخاطر أعلى من قيمتها الحقيقية كونها تابعة لبنوك تتمتع بسمعة جيدة لدى المتعاملين، وبذلك فهذه الوكالات تتحمل نسبة من أسباب الأزمة المالية والاقتصادية لأن تصنيفها لم يكن دقيقا ومارست التضليل على المتعاملين.

2- **نمو نشاط الاقتصاد الافتراضي الوهمي الرمزي**: فالأزمة المالية والاقتصادية الناشئة هي أزمة في الاقتصاد الوهمي المبني على الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا الاقتصادية العالمية[1]، حيث أصبح يتم تداول رأسمال الشركات والمؤسسات في البورصات بأرقام خيالية تفوق قيمتها الحقيقية بإضعاف مضاعفة.

3- **التزايد الرهيب في المعاملات خارج الأسواق المنظمة (OTC)**[2]: فهي عمليات لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وقد تزايدت هذه المعاملات حتى بلغت حوالي 600 تريليون دولار على المستوى العالمي.

4- **التزايد غير المسبوق للمعاملات المالية التي تتم من خلال المراكز المالية المغتربة**[3]: كما هو معلوم هناك ما يعرف بسوق اليورو دولار، يورو بوند، يورو ماركت، حيث يتم بها إصدار أدوات مالية بالدولار الأمريكي خارج و.م.أ، والخطورة في ذلك أن هذه الأدوات لا تخضع للرقابة المالية سواء بالنسبة للدولة التي تصدر بها أو بالنسبة للو.م.أ.

---

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مصدر سبق ذكره، ص 306.

(2) لظفي علي، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

5- **تغير موازين القوى الاقتصادية في العالم:**[1] خاصة بعد ظهور كل من الصين والهند والبرازيل إضافة إلى كتلة اليورو وبذلك لم يعد الاقتصاد الأمريكي هو المحرك للاقتصاد العالمي كما في السابق، وأمام ترابط هذه الاقتصاديات مع بعضها البعض فإن حدوث الأزمة أدى إلى انتشارها في الاقتصاديات الناشئة وبقية دول العالم.

(1) صلاح زين الدين، (2009): مواقف الدول المتقدمة والدول النامية اتجاه الأزمة المالية العالمية، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد 02 (عدد خاص)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ص 67.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الثاني
الآثار العالمية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008

يعيش العالم برمته اليوم على تبعات وآثار أزمة كانت تتصف في مرحلتها الأولى بأنها أزمة عقار داخل و.م.أ، لكنها سرعان ما تطورت في مرحلتها الثانية إلى أزمة مالية خانقة انتشرت عبر مختلف دول العالم، لتصبح أزمة اقتصادية عالمية في مرحلتها الثالثة، وقد اختلفت تداعياتها وآثارها من دولة إلى أخرى، فقد أهدرت ملايين مناصب العمل وأدت إلى إفلاس وغلق الكثير من المؤسسات والمصانع، وللتوضيح أكثر نتناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب نتعرض فيها إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على العالم والآثار على الأسواق والقطاعات إضافة إلى أثار أخرى.

- **المطلب الأول**: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 على العالم؛
- **المطلب الثاني**: الآثار العالمية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 على القطاعات والأسواق؛
- **المطلب الثالث**: أثار عالمية أخرى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 على العالم:

تركت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أثارا سلبية وخيمة على جميع دول العالم بصفة مباشرة و/ أو غير مباشرة، ونبحث من خلال هذا المطلب عن الآثار الاقتصادية، الاجتماعية، النفسية، السياسية والعسكرية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 من خلال ثلاث فروع.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية العالمية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008:

ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية على العالم من خلال التعرض إلى (النمو، البطالة، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، الادخار، السيولة والتجارة الدولية).

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

1- الأثر على النمو العالمي: تشير كل الإحصائيات والأبحاث إلى تراجع النمو في العالم وبلوغه مرحلة الركود والكساد وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (19): نمو إجمالي (الناتج المحلي (PIB) والدخل القومي (RNB)) عالميا خلال الفترة 2004/2010

النسبة (٪ سنويا)

السنوات / النمو	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نمو (PIB)	3.46	4.00	3.94	1.33	-2.24	4.34	2.73
نمو (RNB)	3.67	4.35	3.49	1.2	-2.57	.474	/

المصدر: البنك الدولي، المؤشرات، متاح على الموقع الالكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator تم الاطلاع عليه في: 23/ 11/ 2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي العالمي قد تراجع خلال الفترة 2006/ 2008 كما يلي:

- تراجع بين سنتي 2005 و2006 بـ 0.04 ٪ وهذا بسبب بوادر أزمة العقار التي ظهرت في و.م.أ ثم انتشرت في بقية الدول.
- و تراجع خلال الفترة 2006/ 2007 بـ 2.61 ٪ ومرد ذلك هو انفجار فقاعة أزمة العقار، وبداية ظهور بوادر أزمة مالية.
- كما تراجع خلال الفترة 2007/ 2008 بـ 3.57 ٪ وهو أكبر تراجع لإجمالي الناتج المحلي حيث بلغ قيمة سالبة خلال سنة 2008، ويرجع ذلك إلى تفاقم الأزمة المالية التي تتصف بكونها عالمية وتطورت إلى أزمة اقتصادية عالمية (انتقال تأثيرها من الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد العيني الحقيقي).

كما نلاحظ ارتفاع PIB العالمي خلال الفترة 2008/ 2009 بـ 6.58 ٪ ويرجع ذلك إلى السياسات التي بذلتها (الدول، الأقاليم، الاتحادات، المؤسسات المالية والنقدية، الهيئات والمنظمات)

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

للتذليل من تأثيرات الأزمة دوليا، إقليميا وعالميا. إلا أن إجمالي الناتج المحلي تراجع مرة أخرى خلال الفترة 2009/ 2010 بـ 1.61 ٪ وهذا راجع إلى تطور الأزمة إلى أزمة بطالة عصفت بملايين مناصب العمل، وكذا تفاقم الأزمة الاقتصادية وظهور ركود اقتصادي في دول منطقة اليورو ودول الاتحاد الأوروبي. ليتراجع إجمالي الناتج المحلي سنة 2012 بـ 2.3 ٪ متأثرا بأزمة منطقة اليورو من خلال ارتفاع معدلات البطالة، وضعف الطلب الكلي نتيجة سياسات التقشف، زيادة أعباء الدين العام والهشاشة المالية[1]، كما نلاحظ من خلال الجدول أن تطور وتغير إجمالي الدخل القومي العالمي يتطابق مع تغير وتطور إجمالي الناتج المحلي العالمي مع فرق بسيط في الأرقام.

2- **الأثر على معدل البطالة العالمية:** ارتفعت معدلات البطالة العالمية على أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بوتيرة متسارعة وبأرقام قياسية، ويعتبر القطاع المالي والصناعي أهم القطاعات المسرحة للعمال بسبب نقص الطلب والتمويل وزيادة الركود الاقتصادي، وأشارت إحصائيات منظمة العمل الدولية إلى أن معدلات البطالة في ارتفاع متزايد ومخيف، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في سنة 2010 (205 مليون بطال) وهو رقم لا يختلف كثيرا عن سنة 2009، وبزيادة قدرها 27.6 مليون بطال عن سنة 2007[2]. وتوقعت المنظمة استمرار ارتفاع معدلات البطالة في العالم بسبب تفاقم أزمة منطقة اليورو، كما أشارت المنظمة إلى أن نسبة البطالة في سنة 2011 بلغت (6.1 ٪)[3] وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة جدا سنة 2012 خاصة في الدول المتقدمة منها أوروبا بـ 12٪ حيث ساءت الأوضاع أكثر فأكثر في كل من اليونان واسبانيا نتيجة سياسات التقشف

(1) الملخص التنفيذي بشأن توقعات نمو الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/2013wesp_es_ar.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 15/ 03/ 2014.

(2) مركز أنباء الأمم المتحدة، البطالة العالمية ستطل مرتفعة في 2011، نقلا عن البريد الالكتروني: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=14341#.ULCfTuRdP-k تم الاطلاع على المقال في: (23/ 11/ 2012).

(3) المصدر، نفسه.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ووصلت معدلات البطالة إلى أكثر من 8 ٪ في و.م.أ [1].

3- **الأثر على معدل التضخم العالمي**: الجدول رقم 20 يبين تطور معدلات التضخم في الأسعار على المستوى العالمي.

الجدول رقم (20): تطور معدلات تضخم الأسعار على المستوى العالمي خلال الفترة 2004/2010

السنوات / النمو	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تضخم الأسعار ٪	4.14	4.42	5.05	8.96	2.92	3.48	4.90

المصدر: البنك الدولي، المؤشرات، مصدر سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

معدلات التضخم العالمي أخذت في الارتفاع تدريجا خلال الفترة 2004/ 2006 من 4.14 ٪ إلى 5.05 ٪، قبل أن تأخذ في الارتفاع بوتيرة متسارعة بين سنتي 2006 و2007 حيث بلغ الفرق 3.91 ٪، ويمكن إسناد الارتفاع في معدلات تضخم الأسعار عالميا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الطاقة (الطفرة النفطية الثالثة) والعقارات، إلا أننا نلاحظ تراجع في معدل التضخم العالمي بصورة متسارعة بين سنتي 2007 و2008 حيث بلغ فرق التراجع 6.04 ٪ وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول والعقارات وانخفاض الطلب عليها وتراجع أسعار المواد الغذائية والأولية، قبل أن يأخذ معدل التضخم في الارتفاع تدريجيا مرة أخرى خلال الفترة المتبقية وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات، أسعار المواد الغذائية وارتفاع الطلب تدريجيا. إلا أن معدلات التضخم أصبحت تحت السيطرة في العديد من الدول المتقدمة خلال الفترة 2011/ 2012 بسبب الفجوات الكبيرة في الإنتاج والضغوط السلبية على الأجور، ففي و.م.أ تراجعت معدلات التضخم من 3 ٪ إلى 2 ٪ خلال الفترة 2001/ 2012، وفي منطقة

(1) الملخص التنفيذي بشأن توقعات نمو الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

اليورو بقيت معدلات التضخم أكبر من 2 ٪ سنة 2012 [1].

4- **الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي**: أخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في التزايد بوتيرة متسارعة خلال الفترة 2003/ 2007 ويرجع ذلك إلى تحرير التجارة في نظم الاستثمار إضافة إلى توفر المناخ الملائم والمشجع، إلا أنه في سنة 2008 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة – 21 ٪ حيث بلغ حجم التدفقات 1.4491 تريليون دولار بعد أن كان 1.8331 تريليون دولار في سنة 2007، وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أدت إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، وركود عدد من الاقتصاديات الكبرى، إضافة إلى التشديد على شروط الائتمان، تراجع أرباح الشركات، تسريح العمال وتخفيض النفقات الرأسمالية [2].

5- **الأثر على التجارة الدولية العالمية**: الجدول رقم 21 يوضح تطور التجارة الدولية من خلال تطور النسب المئوية للصادرات والواردات العالمية المتعلقة بالسلع والخدمات.

الجدول رقم (21): تطور معدل النمو في التجارة الدولية العالمية (الصادرات والواردات) خلال الفترة 2004/2010

(النسبة: ٪ سنويا)

السنوات / النمو	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	11.26	8.04	10.03	7.97	3.34	10.87 -	14.29
الواردات	11.65	7.90	9.27	7.16	2.49	11.24 -	13.38
التجارة ٪ من إجمالي الناتج المحلي	51.44	53.7	56.49	57.43	59.71	50.91	56.02

المصدر: البنك الدولي، المؤشرات، مصدر سبق ذكره.

(1) الملخص التنفيذي بشأن توقعات نمو الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره.

(2) Assessing the impact of the current financial and economic crisis on global FDI flows, (2009): at: http://unctad.org/en/docs/webdiaeia20091_en.pdf, retrieved (23/11/2012).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ تراجع في نسبة الصادرات والواردات العالمية خلال الفترة 2004/ 2005، ثم ارتفعت النسبة خلال الفترة 2005/ 2007، لتتراجع وتنهار بنسبة كبيرة وسالبة خلال الفترة 2008/ 2009 وهذا بفعل تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على معدل النمو الذي تراجعت قيمه (وقد أشارت منظمة التجارة العالمية أن تراجع التجارة الدولية العالمية جاء لأول مرة منذ سنة 1982)[1]، لتتعافى وترتفع بنسبة عالية خلال سنة 2010. أما التجارة العالمية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي فقد أخذت في الارتفاع خلال الفترة 2004/ 2008 إلا أنها تراجعت بأكثر من 8٪ خلال سنة 2010 بسبب الركود الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب والنمو العالميين. وقد تراجع معدل النمو في التجارة الخارجية العالمية خلال سنتي 2011 و 2012 بـ 6.4 ٪ و 3.2 ٪ [2] نتيجة تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي بالدرجة الأولى.

6- **الأثر على الادخار والسيولة العالميين**: تراجع حجم الادخار العالمي بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والجدول رقم 22 يوضح ذلك:

الجدول رقم (22): ور الادخار العالمي خلال الفترة 2004/2010

النسبة: ٪

السنوات / النمو	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الادخار كنسبة من الناتج المحلي	21.49	21.79	22.84	22.62	21.63	18.84	19.86

المصدر: البنك الدولي، المؤشرات، مصدر سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات الادخار العالمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أخذت في الارتفاع خلال الفترة 2004/ 2006، إلا أنها بداية من سنة 2007 أخذت في

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مصدر سبق ذكره، ص 328.

(2) الملخص التنفيذي بشأن توقعات نمو الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التراجع. وهذا بسبب إفلاس العديد من الأفراد، الأسر، المؤسسات، الشركات وحتى الدول، وكذلك فقدان الثقة في مؤسسات الادخار والاستثمار هذا من جهة ومن جهة أخرى بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

كما أفرزت الأزمة المالية أزمة سيولة خانقة أدت إلى انخفاض السيولة في سوق المعاملات بين البنوك فارتفعت أسعار الفائدة بينها إلى مستويات خيالية بسبب محاولة احتفاظ كل بنك بما لديه من سيولة لمواجهة التقلبات في المستقبل المجهول، كما تم وضع شروط متشددة على تقديم القروض من قبل البنوك للمؤسسات الإنتاجية وللعائلات من أجل الاستهلاك، وعلى الرغم من الأموال الضخمة التي ضختها البنوك المركزية عبر مختلف دول العالم إلا أن العديد من الأسواق، المؤسسات والبنوك بقيت تعاني من نقص أو انعدام في السيولة [1] [2].

7- **الأثر على الميزانية:** عانت معظم دول العالم من عجز في ميزانياتها فقد قدر عجز الموازنة العامة في سنة 2009 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مثلا[3]: 3.3 ٪ في ألمانيا، 8 ٪ في فرنسا، 11 ٪ في انجلترا، 5.3 ٪ في ايطاليا، 12.5 ٪ في و.م.أ، 10.3 ٪ في اليابان، 3 ٪ في الصين. وعليه فقد أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بالسلب على ميزانيات دول العالم حيث انخفضت إيراداتها بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي على المستوى الداخلي والذي نجم عنه تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، مما أثر سلبا على نفقاتها التي اضطرت إلى ترشيدها وإتباع سياسات انفاقية حذرة تتصف بكونها تقشفية خاصة في ظل معاناة العديد من الدول من مشكلتين رئيسيتين في ظل استمرار تداعيات الأزمة وهما (انخفاض معدلات النمو وارتفاع المديونية) [4].

---

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 178.

(2) يوسف حسن يوسف، (2011): الأزمة العالمية من منظور القانون الدولي، الطبعة 01، المركز القومي للإصدارات القانونية: القاهرة، مصر، ص 57.

(3) مايسون بول، مصدر سبق ذكره، ص 235.

(4) صندوق النقد الدولي، (2013): من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، التقرير السنوي 2013، ==

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية العالمية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008:

نتعرض من خلال هذا الفرع للآثار الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال تأثيرها على (المعونة، الفقر والتشرد، الصحة والوافيات، الهجرة والجرائم، الرفاهية والتغذية).

1- **الأثر على المعونة:** حرمت الدول الفقيرة من المعونات التي كانت تتلقاها من الدول الغنية والهيئات الدولية وذلك بسبب اهتمام الدول الغنية بحل مشاكلها الداخلية الناتجة عن أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فأصبحت تخصص تلك المعونات إلى شعوبها، أما بالنسبة للمنظمات الدولية فقد قلصت من حجم المعونات المدفوعة للدول والشعوب الفقيرة بسبب نقص موارد التحصيل من جهة وزيادة الدول والشعوب المتضررة من جهة أخرى.

2- **الأثر على الفقر والتشرد:** تشير الإحصائيات إلى أن عدد العمال الفقراء فقرا مدقعا (1.25 دولارا فأقل في اليوم) في تزايد في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث بلغ 633 مليون نسمة في سنة 2008، ليرتفع إلى 849 مليون نسمة في سنة 2009 والقيمة في تزايد، أما عدد العمال الفقراء عند خط الفقر (2 دولارا فأقل) فقد بلغ 1158 مليون نسمة في سنة 2008، ليصل إلى 1368 مليون نسمة في سنة 2009[1]، والملاحظ أن العدد ارتفع بأكثر من 200 مليون نسمة في أقل من سنة، والقيمة مرشحة للتزايد في ظل الآثار المتراكمة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. كما ساهمت الأزمة في زيادة عدد المتشردين بسبب زيادة معدلات الفقر والبطالة من جهة وتزايد عمليات الحجز على المباني المتوقف أصحابها عن تسديد ديونهم نتيجة أزمة العقار من جهة أخرى.

==

ص 23، نقلا عن الرابط الالكتروني:

http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2013/pdf/ar13_ara.pdf، تم الاطلاع على المقال في 15/ 03/ 2014.

(1) أحمد فايز عبد الهادي، (2012): الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأهداف الائتمانية للألفية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية –، القاهرة، مصر، ص ص 39/ 40.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

3- الأثر على الصحة والوافيات: الجدول الموالي يبن نسب تطور نمو السكان والوافيات ونسبة الإنفاق على الرعاية الصحية من إجمالي الناتج المحلي في العالم

الجدول رقم (23): تطور معدل نمو السكان، الوافيات ونسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في العالم خلال الفترة 2004/2011

السنوات / النمو	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نمو السكان	1.211	1.199	1.189	1.184	1.182	1.167	1.152	1.151
الإنفاق على الرعاية الصحية إجمالي ٪ من إجمالي الناتج المحلي	9.92	9.71	9.93	9.75	9.77	10.60	10.39	/
معدل الوافيات لكل 1000 شخص	8.41	8.40	8.36	8.32	8.32	8.24	8.17	/

المصدر: البنك الدولي، المؤشرات، مصدر سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الجدول تراجعا في نسبة زيادة عدد السكان على طول فترة الدراسة إلا أن هذا التراجع أخذ أكبر قيمة خلال سنة 2009 بـ 1.167 ٪ ويمكن إرجاع هذا التراجع في نمو سكان العالم إلى سياسة تحديد النسل التي اتبعتها الأسر بتلقائية نتيجة الظروف التي تعيشها والناتجة عن أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على العمل والأجور...الخ، كما نلاحظ من خلال الجدول أن الإنفاق على الرعاية الصحية كنسبة من الناتج المحلي قد تراجع مع بداية الأزمة المالية سنة 2007، أما معدل الوافيات فقد تراجع على طول الفترة. إضافة إلى ارتفاع الضعف الجنسي لدى الرجال بسب الضغط النفسي والمخاوف المادية والعمل لساعات طويلة [1].

(1) ألخوري طارق موسى، مصدر سبق ذكره، ص 297.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

4- **الأثر على الهجرة والجرائم**: ارتفع عدد المهاجرين دوليا بسبب أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فبلغ 3.11 ٪ سنة 2010 وهذا مقارنة مع سنة 2005 (3 ٪)[1]، حيث عاد معظم المهاجرين في الدول المتضررة من أثار الأزمة إلى بلدانهم الأصلية بسبب فقدانهم لمناصب عملهم أو منازلهم أو أموالهم المستثمرة، أما الجرائم المتعمدة فقد ارتفعت من 5.53 جريمة لكل 100 ألف شخص سنة 2007 إلى 7.44 جريمة لكل 100 ألف شخص سنة 2008[2]، أي بمقدار متوسط 1.91 شخص يرتكب جريمة لكل 100 ألف شخص.

5- **الأثر على الرفاهية**: لقد أدت الأزمة إلى إفلاس الأمم والشعوب كما أدت إلى الاستغناء عن العديد من الكماليات وإعلان سياسات التقشف، كما ساهمت في انتقال الأفراد من المدن إلى الريف بسبب فقدانهم لمناصب عملهم أو بسبب فقدانهم لمنازلهم أو إفلاسهم، حيث تراجع نمو السكان في المناطق الحضرية في العالم خلال الفترة 2004/ 2011 من 2.25 ٪ إلى 2.07 ٪ [3].

6- **التأثير على التغذية**: بلغ معدل انتشار سوء التغذية (٪ من تعداد السكان) في العالم نسبة 12.91 ٪ سنة 2008[4]، وهي نسبة مرتفعة ساهمت في ارتفاعها تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال (ارتفاع معدلات البطالة، تراجع معدلات النمو، تراجع مستويات الأجور والرواتب، انخفاض حجم الإعانات، ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الغذائية)، أما بالنسبة إلى مدى عمق الجوع (ألاف السعرات الحرارية للفرد في اليوم) فقد بلغ 211.24 سعرة حرارية سنة 2008 [5] وهي قيمة ضئيلة تعبر عن مدى انتشار الجوع

(1) البنك الدولي، المؤشرات، متاح على الموقع الالكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator، تم الاطلاع عليه في: 23/ 11/ 2013

(2) المصدر نفسه.

(3) البنك الدولي، المؤشرات، مصدر سبق ذكره.

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

عبر العالم، كما تعود أسباب انتشار الجوع وسوء التغذية إلى سياسة التقشف التي اتبعتها الدول والأفراد بسبب الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن أثار الأزمة.

الفرع الثالث: الآثار العالمية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 سياسيا، عسكريا ونفسيا:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى الأثر النفسية، السياسية، العسكرية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008.

1- **الآثار النفسية**: أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى زيادة حالات الاكتئاب، التوتر، القلق وحالات الانتحار والمشكلات النفسية بسبب الظروف الصعبة التي يمر بها الأفراد (الإفلاس، فقدان مناصب العمل، فقدان المنازل، المصير المجهول، تراجع القدرة الشرائية، انخفاض قيمة العقارات والأوراق المالية... الخ). وقد أشارت تقارير أمريكية إلى ارتفاع معدلات الانتحار في أماكن العمل بسبب التسريح الجماعي للعمال إلى 28٪[1]، كما تشير إحصائيات BM إلى ارتفاع معدلات التدخين في العالم حيث بلغت نسبة 37.33٪ لدى الذكور البالغين ونسبة 8.14 ٪ لدى الإناث البالغات سنة 2009[2].

2- **الآثار السياسية**: ألقت الأزمة المالية والاقتصادية بظلالها على الصعيد السياسي، فقد دفعت بالعديد من ملوك ورؤساء الدول والحكومات إلى اتخاذ إجراءات لمجابهة الأزمة، كما أنهت حكم بعض الرؤساء، وساهمت في تدهور الأوضاع السياسية في دول أخرى واندلاع الثورات كما هو الحال في بعض الدول العربية.

3- **الآثار العسكرية**: تشير إحصائيات البنك الدولي إلى تراجع الإنفاق العالمي عسكريا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حيث تراجعت من 2.44٪ سنة 2006 إلى 2.40٪ سنة 2007، ومن 2.72٪ سنة 2009 إلى 2.61٪ و2.50٪ سنتي 2010 و 2011 ـ، وتعود هذه التراجعات في التخصصات المتعلقة بالإنفاق العسكري إلى جملة من الأسباب نذكر منها:

(1) الرملاوي محمد السعيد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 176.

(2) البنك الدولي، مؤشرات، مصدر سبق ذكره.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- تراجع و.م.أ عن الحرب في العراق بعد انتخاب رئيسها باراك أوباما؛
- تفاقم الأزمة الاقتصادية عالميا الأمر الذي دفع قادة الدول إلى إجراء تخفيضات في النفقات العسكرية لتغطية العجز في قطاعات أخرى أكثر حساسية؛
- بروز أزمة اليورو.

كما تشير إحصائيات البنك الدولي إلى تراجع عدد أفراد القوات المسلحة على المستوى العالمي كنسبة من إجمالي القوى العاملة من 0.93 ٪ إلى 0.86 ٪ خلال الفترة 2006/ 2010[1].

المطلب الثاني: الآثار العالمية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 على القطاعات والأسواق:

نبحث من خلال هذا المطلب عن أثار الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 على القطاعات والأسواق وذلك من خلال ثلاث فروع الآتية:

الفرع الأول: الأثر على القطاع المالي العالمي:

ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاع المالي (البنوك والمؤسسات المالية – البورصات –).

1- الأثر على البنوك: تركت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أثار قاسية على البنوك نذكر منها:

1-1- خسائر البنوك وإفلاسها: تعرضت العديد من البنوك عبر العالم إلى خسائر فادحة ساهمت في إفلاس وشطب وتصفية العديد منها، والجدول رقم 24 يبين خسائر وانهيارات أهم البنوك في العالم منذ بداية الأزمة.

(1) البنك الدولي، المؤشرات، مصدر سبق ذكره.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (24): أهم البنوك المتضررة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وخسائرها عبر مختلف دول العالم

الرقم	التاريخ	الدولة	البنك وضعيته وخسائره
	2007		
01	2007/09 [3]	انجلترا	منح قرض استعجالي لبنك Northen rock لتجنيبه الإفلاس، وقد تم تأميمه بعد ذلك.
02	2007/10/15 [1]	اليابان	بنكا سيتي غروب ونمورا تعلن عن خسائر بـ 5.9 مليار دولار و621 مليون دولار على التوالي.
03	2007/10 [3]	سويسرا	بنك بو بي أس يعلن عن انخفاض قيمة موجوداته بـ 4 مليار فرنك.
04	2007/11/13 [1]	و.م.أ	بنك أوف يعلن عن 3 مليار دولار خسائر الرهن العقاري.
05	2007/11/14 [1]	اليابان	تراجع أرباح تشغيل الأموال بـ 13 ٪ في ثاني أكبر مجموعة مصرفية باليابان.
	2008		
06	2008/01/17 [1]	و.م.أ	ليمان براذرز يخفض 1300 وظيفة.
07	2008/02/14 [1]	سويسرا	بنك بو بي أس يعلن عن خسارة 12 مليار دولار في الربع الرابع من سنة 2007.
08	2008/02/17 [4]	انجلترا	الحكومة البريطانية تؤمم بنك نورثن روك، بعد انتقال عدوى الأزمة إلى بريطانيا.
09	2008/03/16 [6]	و.م.أ	أعلن بنك جي بي مورغان (JP Morgan Chase) العملاق الأمريكي عن شراء بنك الأعمال الأمريكي بير ستيرنز (Bear Stearns) بسعر متدني وبمساعدة مالية من الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.
10	2008/03 [10]	و.م.أ	بنك بير ستيرنز يشهر إفلاسه.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الرقم	التاريخ	الدولة	البنك وضعيته وخسائره
11	2008/04/18 [1]	اليابان	سيتي غروب تعلن أن 12 مليار دولار الأخيرة من الخسائر مرتبطة بالرهون العقارية عالية المخاطر.
12	2008/06/16 [1]	و.م.أ	ليمان براذرز تعلن عن خسارة 2.8 مليار دولار كل 3 أشهر.
13	2008/07/11 [1]	و.م.أ	إفلاس بنك إن دي ماك في كالفورنيا.
14	2008/07/17 [1]	و.م.أ	بنك ميريل لينش يعلن عن خسارة مالية فصلية بـ4.65 مليار دولار .
15	2008/07/18 [1]	اليابان	سيتي غروب يعلن عن خسارة مالية فصلية بـ2.5 مليار دولار.
16	2008/07/24 [1]		بنك ناشيونال سيتي يعلن عن خسارة مالية فصلية بـ 1.76ـ مليار دولار.
17	2008/09/10 [1]	و.م.أ	ليمان براذرز يعلن عن خسارة فصلية بـ 3.9 مليار دولار.
18	2008/09/15 [7]	و.م.أ	إفلاس ليمان براذرز (ديونه 613 مليار دولار). بنك أوف أميركا وهو أحد أكبر المصارف الأمريكية يشتري بنك ميريل لينش.
19	2008/09/16 [8]	انجلترا	بنك باركليز البريطاني يشتري موجودات في أمريكا الشمالية بقيمة 1.75 مليار دولار تابعة لبنك ليمان براذرز.
20	2008/09/18 [2] [5]	و.م.أ انجلترا	واشنطن ميوشوال المؤسسة البنكية الأمريكية العملاقة للمدخرات والقروض معروضة للبيع. بنك لويد تي ا س بي يشتري منافسه إتش بي أو اس المهدد بالإفلاس.
21	2008/09/21 [9]	و.م.أ	المؤسستان الماليتان غولدمان ساكس ومورغان ستانلي أصبحتا مصرفين تجاريين تخضعان لقوانين الاحتياطي الاتحادي.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الرقم	التاريخ	الدولة	البنك وضعيته وخسائره
22	2008/09/25 [2]	و.م.أ	الحكومة الأمريكية تعلن عن إغلاق صندوق واشنطن ميوتشيوال في حالة أكبر انهيار لمصرف أمريكي وتم بيع أصوله إلى مؤسسة جي بي مورغان المالية بـ 1.9 مليار دولار.
23	2008/09/26 [5]	بلجيكا	انهيار المجموعة المصرفية البلجيكية الهولندية.
24	2008/09/27 [8]	انجلترا	محادثات لإنقاذ بنك برادفورداند بينجلي.
25	2008/09/29 [8]	بلجيكا	بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ تضخ 2.11 مليار يورو لإنقاذ بنك فورتيس.
26	2008/10/06 [8]	ألمانيا	إنقاذ بنك هيبوريل ايستيت بقرض قدره 50 مليار يورو وهو رابع مصرف في ألمانيا.
27	2008/10/08 [8]	انجلترا	تأميم المصارف جزئيا بمبلغ 50 مليار جنيه أسترليني والمصارف هي: (ابي، باركليز، اتش بوز، لويدز تي اس بي، اتش ا س بي سي، نيشنوايد بيلدينغ سوسايتي، رويال بنك أوف سكوتلند، ستاندرد تشارترد).
28	2008/10/27 [2]	و.م.أ	16 بنكا أمريكيا تحصل على أموال من خطة الإنقاذ الأمريكية.
29	2008/12/12 [2]	و.م.أ	بنك أوف أميركا يعلن عن نيته في تسريح 35 ألف موظف.
2009			
30	2009/01/16 [8]	و.م.أ ايرلندا	و.م.أ تضع 20 مليارا لإنقاذ بنك أوف أمريكا. تأميم بنك انجلوا ايرش في ايرلندا.
31	2009/01/19 [8]	الدنمارك	اعتماد 13.4 مليار يورو للبنوك.
32	2009/02/05 [6]	ألمانيا	بنك دويتشه الألماني يعلن عن أول خسارة.
33	2009/02/07 [8]	و.م.أ	إفلاس بنكين أمريكيين جديدين هما كاونتي بنك والاينس باك.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الرقم	التاريخ	الدولة	البنك وضعيته وخسائره
34	2009/02/22 [5]	سويسرا	بنك بو بي اس يتكبد أكبر خسارة في تاريخ الشركات السويسرية بلغت 8.1 مليار فرنك خلال الربع الأخير و19.7 مليار فرنك خسائر سنوية.
35	2009/03/29 [8]	اسبانيا	ضخ أموال في بنك الادخار الإقليمي كاجا كاستيلا لا مانشا.
36	2009/05/02 [8]	و.م.أ	إفلاس ثلاث بنوك جديدة منها سيلفارتون بنك في جورجيا وبذلك بلغ عدد البنوك المفلسة 32 بنكا أمريكيا.
37	2009/05/05 [8]	و.م.أ	خمس بنوك أمريكية متعثرة تحتاج إلى رؤوس أموال إضافية.
38	2009/07/19 [8]	بريطانيا	بنك هيبوريل استايت يحتاج إلى أكثر من 10 مليارات يورو لإنقاذه.
39	2009/08/15 [8]	و.م.أ	بنك كولونيال يسجل أكبر عملية إفلاس لسنة 2009.
40	2009/08/22 [8]	و.م.أ	البنوك الأمريكية المفلسة أصبحت 81 بنكا.
41	2009/10/23 [8]	و.م.أ	عدد البنوك الأمريكية المنهارة يصل 100 بنكا.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- The Financial Crisis REFORM and exit Strategies, op.cit, pp 351/370.

2- عبد الحميد نبيه نسرين، مصدر سبق ذكره، ص ص 182/ 186.

3- العيساوي ضيف الله، مصدر سبق ذكره، ص 8.

4- حناشي لعلى، مصدر سبق ذكره، ص 12.

5- عبد الحميد عبد المطلب، مصدر سبق ذكره، ص 260.

6- علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 93.

7- مايسون بول، انهيار الاقتصاد العالمي: نهاية عصر الجشع، الطبعة الأولى، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت لبنان، 2011، ص 26.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

8- الخوري طارق موسى، الأزمة المالية الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي: متابعة يومية لتطورات الانهيار العالمي خلال العام الأول، الطبعة الأولى، الناشر: المؤلف، عمان الأردن، 2009، ص ص 14/ 54.

9- الغزاوي محمد عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص ص 56/ 66.

10- مسعد محيي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 153.

11- المكاوي محمد محمود، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم والنظريات التي تفسر الأزمات دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، المنصورة مصر، 2012. ص 190.

من خلال الجدول نلاحظ أنه مع انهيار بنك ليمان براذرز تلته انهيارات متتالية في جميع دول العالم وبالتالي يمكن اعتبار أن بداية الأزمة المالية كانت مع انهيار هذا البنك.

1-2- الأثر على أسعار الفائدة والخصم: تأثرت أسعار الفائدة عبر دول العالم بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال تراجعها عبر الدول من أجل تنشيط الاقتصاديات والخروج من حالة الجمود التي يعاني منها العالم فاتبعت جل دول العالم سياسات إنفاقية توسعية اعتمدت على تخفيض معدلات الفائدة والخصم، والجدول 25 يبين تطور أسعار الفائدة لبعض الدول خلال الثلاثي الثالث من سنة 2008.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (25): الرقم القياسي لتخفيض أسعار الفائدة ببعض دول العالم في الثلاثي الرابع من سنة 2008

الدولة	سعر الفائدة في 09/1 (٪)	سعر الفائدة في 12/04 (٪)	الرقم القياسي لنسبة التخفيض (٪)
و.م.أ	2.5	1	60.00
منطقة اليورو	4.5	2.5	44.44
اليابان	05	0.3	40.00
انجلترا	5	2	60.00
الصين	7.47	5.58	25.30
كوريا الجنوبية	5.25	4	23.80
سويسرا	-+2.75	1	63.63
السويد	4.5	2	55.56
نيوزيلندا	8.25	5	39.39
أستراليا	7.25	4.25	41.38

المصدر: النجار إبراهيم عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 80.

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم اعتماد الفترة الممتدة من سبتمبر 2008 إلى ديسمبر 2008 لأن هذه الفترة حساسة وعرفت تغيرات كبيرة على المستوى المحلي الأمريكي (انهيار بنك ليمان براذرز) وعلى المستوى العالمي (انتشار الأزمة) وبداية من (15/ 09/ 2008 تاريخ انهيار بنك ليمان براذرز) أصبحت الأزمة مالية، بعد أن كانت أزمة عقار. كما نلاحظ أن الرقم القياسي الأكبر لنسبة تخفيض سعر الفائدة كان في سويسرا بـ 63.63 ٪، تليها كل من و.م.أ وانجلترا بـ 60٪، أما الرقم القياسي الأصغر لنسبة تخفيض سعر الفائدة كان في كوريا الجنوبية بـ 23.80٪.

1-3- الأثر على أسعار الصرف: ارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى ما عدا الين خلال الفترة 2008/ 2009 والجدول رقم 26 يوضح ذلك:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (26): تغير سعر صرف الدولار الأمريكي اتجاه العملات الأخرى خلال الفترة (2009/2008)

العملات	2008	2009	خلال السنة (٪)
اليورو	0.6344	0.7075	11.52
الين الياباني	106.4000	95.9500	(9.82)
الجنيه الأسترليني	0.5021	0.6039	20.27
الدولار الكندي	1.0186	1.1583	13.71
وحدات حقوق السحب الخاصة	0.6121	0.6442	5.24

Source: Disponible sur le site Web: www.IMF.org, (01/10/2010).

من خلال الجدول نلاحظ:

تراجع قيمة الدولار أمام الين بـ 9.82 ٪، بينما ارتفعت قيمة الدولار أمام العملات الأخرى، أكبر نسبة ارتفاع كانت أمام الجنيه الإسترليني بـ20.27 ٪، أما أصغر نسبة ارتفاع كانت أمام وحدات حقوق السحب الخاصة بـ5.24 ٪.

1-4- الأثر على عرض النقود العالمي: تأثر عرض النقود بالأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 والجدول رقم 27 يبين أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على عرض النقود.

الجدول رقم (27): نسبة عرض النقود على المستوى العالمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 2011/2004

التاريخ	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عرض النقود ٪ من PIB	98.77	98.29	98.78	1390.92	4.6	113.49	111.70	114.05

المصدر: البنك الدولي، مصدر سابق.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ:

- تغيرا طفيفا في نسبة عرض النقود بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2004/ 2006؛
- ارتفاعا مذهلا لعرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2007 بـ 1292.14٪، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى ازدهار الاستثمار في العقار، تخفيض البنوك المركزية لأسعار الفائدة بدافع الاستثمار وتشجيعا له، توفر فوائض مالية لدى العديد من الدول المصدرة للمواد الأولية والبترول بسبب ارتفاع الأسعار (الطفرة النفطية الثالثة) انتشار الاستثمار الواسع في مشتقات الائتمان والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية المباشرة عبر حدود الدول؛
- انخفاضا كبيرا جدا في عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1386.32 ٪ خلال سنة 2008، ويمكن إرجاع ذلك لآثار الأزمة المالية العالمية على حجم السيولة العالمية والمعروض النقدي العالمي من خلال (تقلص حجم الائتمان من طرف البنوك نتيجة لحالة الذعر، إفلاس العديد من البنوك والمؤسسات المالية، شطب العشرات من التريليونات، انتشار أزمة السيولة، تراجع أسعار الذهب والمواد الأولية تراجع حجم التدفقات في رؤوس الأموال المستثمرة والاستثمار الأجنبي المباشر)؛
- ارتفاعا في عرض النقود كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بـ 108.89٪ خلال سنة 2009 وهذا راجع إلى سياسة التنشيط التي اعتمدتها الدول، الحكومات، المنظمات والمؤسسات عبر مختلف دول العال مجتمعة وفرادة من أجل تنشيط الاقتصاد العالمي من خلال ضخ مبالغ كبيرة من الأموال عبر البنوك والمؤسسات المالية، إضافة إلى تأميم العديد من البنوك التي تواجه شبح الإفلاس.

2- **الأثر على البورصات العالمية**: من أهم أثار الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 حدوث سلسلة انهيارات متتالية في أسواق المال العالمية، بدأت من و.م.أ وانتهت في آسيا، وقد قدرت وكالة بلومبيرغ المالية التي تابعت أداء 89 سوقا مالية حول العالم خسارة أسواق المال في سنة 2008 بقرابة 30 تريليون دولار، بينما تشير تقديرات بنك التنمية الآسيوي إلى أن خسارة العالم قاربت 50 تريليون دولار من الأصول المالية في سنة 2008 [1].

(1) العلي صالح، مصدر سبق ذكره.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-1- الأثر على الأوراق المالية: تأثرت الأوراق المالية سواء كانت أسهما أو سندات بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والجدول 28 يبين نسبة انخفاض قيمة الأوراق المالية في البورصات خلال سنة 2008.

الجدول رقم (28): نسبة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية في البورصات العالمية لسنة 2008

الدولة	قيمة الانخفاض ٪	أكثر القطاعات المتضررة من الأزمة المالية
و.م.أ	36	البنوك والسيارات والعقارات
اليابان	46	السيارات والصادرات
ألمانيا	41	البنوك والسيارات
بريطانيا	34	البنوك والعقارات
كندا	34	العقارات
فرنسا	42	البنوك والسيارات
الصين	50	النشاط الصناعي
الهند	50	النشاط الصناعي
ايطاليا	49	الطيران
المكسيك	33	البترول
روسيا	66	البترول
أندونيسيا	50	الخشب
كوريا الجنوبية	42	الصادرات
تركيا	53	-
السعودية	40	البترول
جنوب إفريقيا	36	-
استراليا	42	الزراعة
البرازيل	44	المعادن ، الخشب والسيارات
الأرجنتين	65	-

المصدر: النجار إبراهيم عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 75.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة في قيمة انخفاض الأوراق المالية المتأثرة بإفرازات الأزمة كانت في روسيا بـ 66 ٪ تليها الأرجنتين بـ 65 ٪ أما أقل نسبة كانت في المكسيك بـ33 ٪ ثم كلا من بريطانيا وكندا بـ 34 ٪. أما أكثر القطاعات المتضررة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية هي قطاعات: (البنوك العقارات، صناعة السيارات والطيران).

2-2- الأثر على الأسهم المتداولة: تشير الإحصائيات إلى أنه مع بداية جويلية 2008 فقدت الأسهم العالمية 11 ترليون دولار من قيمتها السوقية، أما البنوك الأوروبية مجتمعة احتاجت إلى 140 مليار دولار لتعويض شطب 134 مليار دولار ديون معدومة مرتبطة بأزمة الرهن العقاري، أما خسائر مالكي الأسهم في العالم فقد بلغ 3.6 تريليون دولار في ظرف 3 أيام بعد انهيار بنك ليمان [1]. والجدول رقم 29 يبين معدل دوران الأسهم المتداولة.

الجدول رقم (29): معدل دوران الأسهم المتداولة ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي عالميا خلال الفترة 2004/2011

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الدوران ٪	112.44	116.33	139.58	167.60	217.31	197.73	127.65	133.43
الأسهم المتداولة ٪ من PIB	4.919	05.631	.07139	1.9318	1.8318	3.8114	06.001	8.009

المصدر: البنك الدولي، مصدر سبق ذكره.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدل دوران الأسهم المتداولة خلال الفترة 2004/ 2008 بوتيرة متسارعة من 112.44 ٪ إلى 217.31 ٪ وبفارق زيادة 104.87 ٪، وهذا راجع إلى رواج المتاجرة في الأدوات المالية الجديدة (المشتقات المالية) وكذا انتشار عمليات التوريق خاصة في جانب الرهن العقاري، إلا أن هذه النسبة تراجعت بداية من سنة 2009 بـ 197.73 ٪ إلى غاية

(1) مسعد محيي محمد، (2010): دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية، الطبعة 03، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، مصر، ص 153.

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

سنة 2011 بـ 133.43 ٪، وبفارق نقصان 83.88 ٪، وهذا راجع إلى انهيار البورصات وتقلص تداول الأوراق المالية كنتيجة لفقدان الثقة فيها، وانهيار أسعارها. كما نلاحظ من خلال الجدول أن الأسهم المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد ارتفعت خلال الفترة 2004/ 2008 من 94.91 ٪ إلى 181.83 ٪ بفارق زيادة 86.92 ٪، ثم أخذت في التراجع خلال الفترة 2008/ 2011 من 181.83 ٪ إلى 98.00 ٪ وبتراجع قدره 83.83 ٪ نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008.

2-3- مؤشرات البورصات وانهياراتها: عرفت البورصات تراجعات في مؤشراتها خلال الفترة 02/ 2008 إلى 02/ 2009 حسب النقاط الآتية:[1] تراجع مؤشر بورصة لندن الرئيسي من 5700 نقطة إلى 4200 نقطة، مؤشر البورصة الألمانية من 6500 نقطة إلى 4500 نقطة، مؤشر البورصة الفرنسية من 4700 إلى 3000 نقطة، تراجعت البورصات اليابانية من 13000 إلى 7800 نقطة، البورصة الصينية من 23000 إلى 19600 نقطة، بورصة سنغافورة من 29000 إلى 1650 نقطة، كما قدرت خسائر البورصات مجتمعة 19 تريليون دولار في الشهور الأولى من سنة 2008[2]، وفي 26/ 02/ 2009 مؤشر الثقة الاقتصادي الأوروبي يهوي لأدنى مستوياته[3]. أما أهم تراجعات البورصات بالنسب خلال سنة 2008 فكانت: مؤشر نيكاي 225 الياباني فقد 42.1٪، بورصة شانغهاي خسرت 3 ترليون دولار من قيمتها، مؤشر هانغ سانغ في هونغ كونغ تراجع 48٪، مؤشر فاينانشيال تايمز 100 في بورصة لندن خسر 32.4٪، فاينانشيال تايمز يورو فرست 300 تراجع 45.7 ٪، مؤشر داكس الألماني خسر 40٪[4]. والجدول رقم 30 يوضح تراجع البورصات العالمية خلال سنة 2009.

(1) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 106.

(2) المصدر نفسه، ص 155.

(3) المصدر نفسه، ص 96.

(4) الميداني محمد أيمن عزت، مصدر سبق ذكره، ص 7.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (30): تراجع البورصات العالمية خلال سنة 2009

البورصة	التراجع ٪ في 2009
لندن	33.9
زيوريخ	36.24
مدريد	40.69
فرانكفورت	42.15
باريس	44.49
مؤشر داو جونز ستوكس	44.64
مؤشر داو جونز 600	45.25
مؤشر داو جونز يورو	45.77
بودابست	51.78
براغ	53.06
أمستردام	53.14
بروكسل	55.36
أثينا	66.37
موسكو	71.40

المصدر: أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 103.

نلاحظ من خلال الجدول أن البورصات مرتبة ترتيبا تصاعديا حسب النسب. كما نلاحظ أن أقل تراجع في البورصات خلال سنة 2009 كان في بورصة لندن بـ 33.9٪، ثم تلته بورصة زيوريخ ثم مدريد بـ 36.24٪ و 40.69٪ على التوالي، أما أكبر نسبة للتراجع كانت في بورصات بروكسل 55.36٪، أثينا 66.37٪، موسكو 71.40٪. وبلغ الفرق بين أكبر نسبة ببورصة موسكو وأقل نسبة ببورصة لندن 37.5٪.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثاني: الأثر على القطاع الإنتاجي العيني:

بعد أن أصابت الأزمة المالية القطاع المالي وأثرت فيه انتقلت إلى القطاع الحقيقي بعد أن تطورت إلى أزمة اقتصادية، والشكل رقم 13 يوضح كيفية تأثير الأزمة على القطاع الحقيقي.

الشكل رقم (12): تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القطاع الحقيقي

المصدر: لطفي علي، مصدر سبق ذكره، ص 11.

من خلال الشكل نلاحظ أن تأثير الأزمة على القطاع الإنتاجي جاء نتاجا لمجموعة من الخطوات أو بعبارة أخرى هو عبارة عن حلقة مرتبطة مع بعضها البعض في شكل سلسلة وذلك كالآتي:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- في البداية كان تأثير الأزمة على السيولة التي نقصت لدى المؤسسات المالية والأفراد، فالمؤسسات المالية أصبحت عاجزة عن توفير السيولة بسبب (إفلاسها، ذعرها وخوفها، أو بسبب امتناع الأفراد عن إيداع أموالهم في البنوك)، الأمر الذي انعكس على المؤسسات والشركات المنتجة التي لم تعد قادرة على توفير السيولة اللازمة لممارسة نشاطاتها أمام نقص وامتناع المؤسسات المالية عن تمويلها أو اصطدامها بشروط تعجيزية، أما الأفراد فلم تعد البنوك تلبي حاجاتهم التمويلية كما كانت عليه في السابق ووضعت لهم شروطا قاسية واحترازية، فانعكس ذلك على حجم السيولة لدى الأفراد؛
- إن نقص السيولة لدى المؤسسات والأفراد أدى إلى نقص الطلب على السلع والخدمات؛
- نقص الطلب على السلع والخدمات أدى بالمؤسسات والشركات المنتجة إلى تخفيض إنتاجها طالما هناك انخفاضا في الطلب على منتجاتها التي أصابها الكساد؛
- تخفيض الإنتاج الحقيقي أدى إلى تخفيض الطلب على الموارد والمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج (المواد الخام)؛
- أدى تخفيض الإنتاج كذلك إلى تسريح جزء من العمال؛
- أدى تسريح العمال إلى ارتفاع البطالة بين الأفراد الأمر الذي أدى إلى انعدام السيولة لدى الأفراد أكثر فأكثر مما انعكس على قدرتهم على تلبية مختلف حاجياتهم الضرورية، فازداد تراجع طلب الأفراد على السلع والخدمات أكثر فأكثر وبالتالي ظهرت نفس الخطوات السابقة ولكن بأكثر خطورة وحدة، فالعلاقة هنا مرتبطة مع بعضها البعض.

وأهم تأثيرات الأزمة على القطاع الحقيقي كانت من خلال تأثيرها على القطاعين الصناعي والخدماتي فمثلا القطاع الصناعي العالمي تراجع بـ 21 ٪ سنة 2008، وقد قاربت هذه النسبة كذلك في سنة 2009، أما على مستوى الدول فقد تراجع الإنتاج الصناعي في اليابان بـ 34 ٪ سنويا في سنة 2009 وألمانيا 22٪، كوريا الجنوبية 12 ٪ في نفس السنة[1]، ومن أهم القطاعات الصناعية المتضررة نجد قطاع المركبات بكل أنواعها التي تراجع الطلب عليها بـ 815. ٪ خلال

(1) فايز عبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص ص 12/11.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفترة 2009/2008 مقارنة مع سنة 2007 (انخفض الطلب على سيارات الركاب بـ 10.4 ٪، الشاحنات بـ 5.6 ٪، الحافلات بـ 43.2 ٪) وهو أدنى انخفاض منذ 25 سنة [1]، كما تراجعت صناعات أخرى تنتج سلعا كمالية كلعب الأطفال ... إلخ.

الفرع الثالث: الأثر على سوق السلع والخدمات العالمية:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 على الأسعار العالمية للسلع الغذائية، والمواد الأولية.

1- **الأثر على أسعار السلع الغذائية عالميا:** تراجعت أسعار المواد الغذائية كالأرز بـ 53.5 ٪، القمح 45.6 ٪، الذرة 44.2 ٪ [2] بسبب تراجع الطلب عليها وزيادة المخزون منها، والجدول رقم 31 يوضح مؤشرات الأسعار حسب منظمة الزراعة الفاو.

الجدول رقم (31): مؤشرات الأسعار العالمية للمواد الغذائية خلال الفترة 2004/2011

النسبة: ٪

السنوات	مؤشر أسعار الأغذية	اللحوم	منتجات الألبان	الحبوب	الزيوت والدهون	السكر
2004	112.4	113.7	122.6	107.5	112.2	101.7
2005	117.3	120.1	135.4	103.5	103.6	140.3
2006	126.7	118.5	128.0	121.7	112.5	209.6
2007	158.7	125.1	212.4	166.9	170.0	143.0
2008	199.8	153.2	219.6	237.8	227.2	181.6
2009	156.9	132.9	141.6	173.7	150.9	257.3
2010	185.3	152.2	200.4	182.6	194.2	302.0
2011	227.6	176.6	220.5	246.8	252.3	368.9

Source: at: http://www.fao.org, retrieved: (08/12/2012).

(1) Pavlínek Petr, (2012): The impact of the 2008200/9 crisis on the automotive industry: global trends and firm-level effects in Central Europe, European Urban and Regional Studies, Published by SAGE: Charles University in Prague, Czechia and University of Nebraska at Omaha, USA, P 04.

(2) البنك المركزي المصري، تقرير سنوي، 2008/ 2009، ص 4، نقلا عن الموقع:

http://www.cbe.org.eg/Arabic/%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D9%84%20%D8%A8%D9%86%D8%A7/ ، تم الاطلاع على المقال في: (11/ 05/ 2012).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ:

- هناك مؤشر رئيسي للأغذية الرئيسية الخمس وخمس مؤشرات خاصة بالأغذية الأساسية (اللحوم، منتجات الألبان، الحبوب، الزيوت والدهون، السكر)؛
- مؤشر الأسعار الرئيسي أخذ في الارتفاع من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008 بفارق قدره 87.4 ٪، إلا أن هذا المؤشر تراجع خلال سنة 2009 بمقدار 42.9 ٪ عن سنة 2008. ثم أخذ في الارتفاع خلال الفترة 2008/ 2011 ويرجع هذا التغير إلى: تراجع المؤشر يعود إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 التي أدت إلى تراجع الأسعار في البورصات بفعل تراجع الطلب العالمي الناتج عن زيادة معدلات الفقر، البطالة، نقص السيولة، تقلص الاستهلاك والتقشف، أما الزيادة يمكن إرجاعها إلى تعافي الاقتصاد العالمي خلال سنة 2010 الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب الذي انعكس على زيادة الأسعار؛
- أما بقية المؤشرات فنلاحظ عليها أنها أخذت نفس التغيرات الحاصلة في المؤشر الرئيسي ما عدا مؤشر السكر فقد أخذ في الارتفاع على طول فترة الدراسة.

2- الأثر على أسعار المواد الأولية عالميا: تراجعت أسعار المواد الأولية متأثرة بالأزمة خلال الفترة 2008/ 2009 حيث تراجع الرقم القياسي العالمي لها بمعدل 62.7 ٪ خلال السنة، وجاء هذا الانخفاض بسبب انخفاض معظم أسعار المواد الأولية الرئيسية فالطاقة تراجعت بمعدل 71.8 ٪، المعادن بـ 60.1 ٪، الخامات الزراعية بـ 24.4 ٪، المواد الغذائية بـ 34.3 ٪، المشروبات بـ 33 ٪[1].

2-1- الأثر على أسعار المعادن عالميا: تأثرت أسعار المعادن بالأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 حيث تراجعت أسعار المعادن في جملتها بسبب تراجع أسعار النحاس بـ 70.2٪، والحديد 68.2 ٪، النيكل بـ 61.3 ٪، الرصاص بـ 58.2 ٪، خلال سنة 2009 وهذا راجع إلى نقص الطلب عليها بفعل تخفيض الإنتاج الصناعي من جانب وتراجع قطاع البناء والأشغال العمومية من جهة أخرى، كما تراجعت أسعار الذهب بـ

(1) البنك المركزي المصري، مصدر سبق ذكره، ص 4.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

33.3 ٪ لضعف الإقبال عليه [1].

2-2- الأثر على أسعار الخامات الزراعية العالمية: تأثرت أسعار الخدمات الزراعية بالأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 حيث تراجع سعر المطاط بـ 77.2 ٪، بفعل تراجع نشاط إنتاج السيارات المتأثرة بالأزمة التي تستحوذ على 70 ٪ منه في إنتاج إطارات السيارات، تراجع زيت النخيل بـ 55.2 ٪ لضعف الطلب عليه في انتاج الوقود الحيوي [2].

2-3- الأثر على الأسعار العالمية للمشروبات والبن: تأثرت أسعار المشروبات بالأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 حيث تراجعت أسعار الكاكاو بـ 47.7 ٪ لانخفاض الطلب عليه لإنتاج الشكولاطة، وتراجعت أسعار البن بـ 33.6 ٪ [3].

المطلب الثالث: أثار عالمية أخرى للأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008:

نبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول أثار الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 على أهداف الألفية الجديدة، أزمة اليورو وعلى تحريك الاحتجاجات والثورات.

الفرع الأول: أثر الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 على أهداف الألفية الجديدة:

تبنت الأمم المتحدة في سنة 2000 مشروع الألفية تحت عنوان الاستثمار في التنمية كخطة عمل عملية لتحقيق الغايات الاثنانية للألفية بحلول سنة 2015، وتتمثل أهداف الألفية في الآتي [4]:

- القضاء على الفقر والجوع عبر العالم؛
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي؛

(1) البنك المركزي المصري، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(4) بوفرة رابح، مصدر سبق ذكره، ص 6.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- تعزيز المساواة بين الجنسين؛
- خفض نسب وافيات الأطفال؛
- تحسين صحة الأمهات؛
- مكافحة الايدز والملاريا والأمراض الأخرى؛
- ضمان الاستدامة البيئية؛
- تطوير شراكة عالمية للتنمية.

لكن بروز الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008 أدى إلى التأثير وتعطيل هذه الأهداف كالآتي [1]:

1- **تأثير الأزمة على الفقر**: وهو هدف رئيسي من بين أهداف الألفية ويهدف إلى تخفيض معدلات الفقر المدقع إلى النصف مع حلول سنة 2015، إلا أنه مع بروز الأزمة في سنة 2009 زاد عدد الفقراء المدقعين في العالم خاصة في الدول منخفضة الدخل، وفي الدول الفقيرة الواقعة في إفريقيا جنوب الصحراء، ذلك بواقع ثلثين وثلاثة أرباع على التوالي.

2- **تأثير الأزمة على تعميم التعليم الابتدائي**: بلغت نسبة معدلات الالتحاق بالابتدائي نسبة 88٪ سنة 2007 في بلدان العالم النامي محققا زيادة بـ 7٪ عن سنة 2000، وحسب الدراسات التي أجرتها منظمة اليونيسكو على عينة من الدول توصلت من خلالها إلى انخفاض في النفقات الموجهة للتعليم في سنة 2009 في بعض الدول، وأخرى حافظت على حجم نفقاتها، وقامت بعض الدول بزيادة نفقات التمدرس على كاهل الأولياء مما تسبب في توقف العديد من الطلبة عن التدريس بسبب عجز أوليائهم عن تسديد مصاريف التمدرس، أو تغيبهم عن الحصص وتوجهم نحو العمل.

3- **تأثير الأزمة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**: قبل حدوث الأزمة انخفضت معدلات البطالة لدى الاناث من 6.8 ٪ إلى 6 ٪ خلال الفترة 2000/ 2007، إلا أنها ارتفعت إلى 6.1٪ و 7 ٪ خلال سنتي 2008 و2009 على التوالي، كما ارتفعت معدلات

(1) أحمد فايز عبد الهادي، مصدر سبق ذكره، ص ص 38/ 82.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

البطالة وسط النساء أكثر منها عند الرجال، كما أثرت الأزمة على تعليم الفتيات في البلدان النامية وخاصة بالنسبة للأسر الفقيرة.

4- **تأثير الأزمة على تقليل وافيات الأطفال**: تشير الإحصائيات التي يقدمها BM إلى أن الأزمة أدت إلى زيادة الوافيات من الأطفال ما بين 200 إلى 400 ألف وفاة إضافية خلال الفترة 2009/ 2014 بسبب كما أشارت اليونيسكو سوء التغذية، زيادة حجم البطالة لدى الأسر، ... الخ.

5- **تأثير الأزمة على تحسين الصحة النفاسية**: على الرغم من الإنفاقات الكبيرة الموجهة لصحة الأمهات والأطفال الرضع إلا أن معدلات الوافيات مرتفعة لدى الأمهات، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد زادت الأزمة الأمور أكثر تعقيدا من خلال عرقلتها لمسار التدفقات المالية الخاصة بتمويل القطاع الصحي في هذا الجانب.

6- **تأثير الأزمة على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض**: بلغ معدل الإصابات بفيروس نقص المناعة ذروته في سنة 1996، وقد انخفض إلى 2.7 مليون نسمة خلال سنة 2007، وبلغت معدلات الوافيات بسبب هذا الداء ذروتها 2.2 مليون حالة في سنة 2005، وانخفضت بعد ذلك إلى مليوني حالة في سنة 2007. أما الملاريا والسل فتهدف الأمم المتحدة إلى وضع حد للوافيات بسبب هذا الداء في إفريقيا بحلول سنة 2010، إلا أنه وبسبب الأزمة لم يتم توفير سوى نصف اللقاح المطلوب للعدد الكلي اللازم من اللقاح.

7- **تأثير الأزمة على كفالة الاستدامة البيئية**: هناك تباطوء في تحقيق هذا الهدف خاصة في الدول الفقيرة التي تفتقر إلى الإمكانات لتقليل من انبعاث غاز الدفيئة المؤثر على البيئة.

8- **تأثير الأزمة على إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية**: الملاحظ على هذا الهدف أنه حقق تقدما إلا أنه يواجه معيقات ناشئة عن الأزمة، فقد خفضت بعض الدول ميزانياتها المخصصة لهذا الشأن نتيجة الأزمة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثاني: أزمة منطقة اليورو:

أضحت كل من: اليونان، البرتغال، اسبانيا، ايطاليا وايرلندا بديونها المرتفعة تهدد منطقة اليورو، والاتحاد الأوروبي بأكمله.

اليونان: خرجت الأزمة اليونانية إلى العلن في أكتوبر 2009، بعجز في الميزانية العامة بـ 12.7 ٪ وديون تبلغ 113 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع تفاقم الأزمة إلى تأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وضعف صادراتها وعدم قدرتها على استخدام السياسات المالية والنقدية بسبب عضويتها في منطقة اليورو، وخضوعها لهيمنة البنك المركزي الأوروبي، أما السبب الرئيسي في أزمتها هو أن معظم ديونها تأتي عبر السندات الدولية التي تملكها بنوك واستثمارات أجنبية، إذ تمتلك البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين 70 ٪ من إجمالي الدين العام لليونان، أي ما نسبته 130 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 [1]. وكان من نتائج ذلك فرض شروط من قبل دول الاتحاد وFMI كانت تقشفية وقاسية على اليونان مما أدى إلى غضب الشعب اليوناني. وأعلنت معظم الدول الأروبية العملاقة على عدم قدرتها على مساعدة اليونان لأنها تعاني بدورها من الأزمة، ثم انتشرت بعد ذلك العدوى في البرتغال، وقد ارتفعت ديون كل من البرتغال واليونان وايطاليا لتصبح ديونا غير ممكنة السداد وقد أدى ذلك إلى [2] :

- تراجعت أسواق الأسهم الأوروبية كما تراجعت قيمة اليورو أمام الدولار إلى أدنى مستوى له؛
- تضاءلت الثقة بالاستثمار في اليونان وارتفعت السندات الحكومية اليونانية إلى 19 ٪ وارتفعت البطالة إلى 10 ٪؛
- تعميق فترة الركود الاقتصادي، كما أن عجز اليونان عن تسديد ديونها كان له تأثير كبير على الأسواق والدول.

---

(1) محمد الحسن عبد الله حنان، (سبتمبر 2010)، أزمة الديون اليونانية والدروس المستفادة، **مجلة المصرفي** (العدد 57)، السودان، ص 52.

(2) المصدر نفسه، ص 54.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

وقد سارعت معظم دول اليورو والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات لكي لا تلقى مصير اليونان.

- **وفي البرتغال** أعلنت الحكومة عن خطة تقشف بمليارات يورو خلال سنة 2010، من خلال رفع ضريبة القيمة المضافة بـ 1٪ لتصل إلى 23٪ وزيادة الضرائب على رواتب السياسيين ومسؤولي القطاع العام، وزيادة الضرائب على أرباح البنوك والشركات الكبيرة بنسبة 2.5٪ لتصل إلى 27.5٪على الأرباح السنوية، وزيادة 1.5٪ على ضريبة الدخل[1]، وجاءت هذه الإجراءات كضرورة حتمية لما تعانيه البرتغال وكذا لكونها المرشحة الأولى لكي يحدث لها ما حدث لليونان.

ـ أما في اسبانيا: تم الإعلان عن خطة تقشف بـ 15 مليار يورو على عامين في محاولة لدعم الميزانية العامة في البلاد وتشمل: تخفيض رواتب العاملين في القطاع العام بـ 5٪، تجميد أجور ومعاشات التقاعد خلال سنة 2011، تخفيض رواتب الوزراء بـ 15٪، التخطيط لإلغاء منحة المواليد التي تبلغ 2500 يورو لسنة 2011، إضافة إلى تخفيضات أخرى، والتي يتوقع منها تحقيق تخفيض في العجز من 11.2٪ سنة 2009 إلى 6٪ في سنة 2011[2].

ـ أما المجر فقد تحصلت على قرضين بـ 25.1 مليار دولار من: FMI و 15.7 مليار دولار والاتحاد الأوروبي 8.1 مليار دولار و BM 1.3 مليار دولار، كما قلصت الشركات في ألمانيا ساعات العمل بالنسبة للعاملين لمواجهة الأزمة والركود، كما عملت فرنسا على تخفيض العجز في الموازنة من خلال فرض ضرائب جديدة، وقد سارت على نفس الدرب دول ايطاليا، بلجيكا، بولندا، السويد وهولندا[3]، وقد بلغت معدلات البطالة في منطقة اليورو معدلات مرتفعة

(1) المكاوي محمد محمود، (2012): الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم والنظريات التي تفسر الأزمات دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات)، الطبعة 01، دار الفكر والقانون: المنصورة، مصر، ص ص 43/ 44.

(2) المكاوي محمد محمود، مصدر سبق ذكره ص ص 44/ 15.

(3) محمود رمزي، (2012): الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر، ص ص 71/ 80.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

خلال سنتي 2008 و 2009 على التوالي 7.4 ٪ و8.6 ٪[1].

ـ أما في بريطانيا فقد قررت الحكومة خفض رواتب الوزراء بـ 5 ٪ وهو ما سيوفر للبلاد 3 ملايين جنيه إسترليني، وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومي وتقليل العجز المقدر بـ 163 مليار جنيه إسترليني، خفض الإنفاق على التأمين الصحي بـ 20 مليار جنيه إسترليني[2].

الفرع الثالث: المظاهرات والاحتجاجات، وتزايد الاهتمام بالنظام الإسلامي:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى المظاهرات والاحتجاجات التي عرفها العالم احتجاجا على الإجراءات التقشفية المتخذة ضد الأزمة وكذا اقتناع الدول على المستوى العالمي بضرورة تطبيق الاقتصاد الإسلامي لتجنب مزيد من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، إضافة إلى بعض الآثار المتنوعة.

1- **تظاهرات واحتجاجات على الأزمة الاقتصادية لسنة 2009 في العالم**: عرف العالم تقلبات واحتجاجات وتظاهرات بسبب الأزمة المالية والاقتصادية خاصة في عيد العمال من سنة 2009 جاءت كما يلي[3]:

- في ماي 2009 تظاهر مئات الآلاف من الأشخاص في العالم في عيد العمال الذي شهد مواجهات عنيفة في ألمانيا وتركيا في أوج الأزمة الاقتصادية العالمية. كما تسبب حوالي نصف مليون شخص من الناشطون اليمينيون واليساريون المتطرفون في ألمانيا في مواجهات عنيفة. مما أدى إلى اعتقال الكثير منهم، وفي تركيا جرح الكثير من المتظاهرين ومن رجال الشرطة بسبب التشابكات؛
- وفي أثينا جرت حوادث صغيرة بسبب احتجاجات مجموعة من الشباب النقابيين؛
- أما في فرنسا تظاهر حوالي 465 ألف شخص حسب الشرطة واتسعت رقعت الاحتجاج

(1) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 135.

(2) المكاوي محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص 45.

(3) الخوري طارق موسى، مصدر سبق ذكره، ص 298/ 299.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

في فرنسا أكثر من أي بلد آخر؛

- في ايطاليا لم تكن هناك مستجدات؛
- وفي مدريد باسبانيا تظاهر عشرات الآلاف من الأشخاص تحت شعار في مواجهة الأزمة؛
- كما نظمت احتجاجات ومسيرات متفرقة عبر كل من وارسو وفيينا، صوفيا، بوغوتا وطوكيو.... الخ.

كما ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية في ظهور احتجاجات وثورات في بعض البلدان أو كما يعرف بالربيع العربي في كل من (تونس، مصر، ليبيا، اليمن وسوريا).

2- **تزايد الاهتمام بالنظام الإسلامي**[1]: تشير الإحصائيات إلى أن هناك زيادة في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي بعد أن نصح به خبراء اقتصاديون، ومن المتوقع أن يبلغ حجم الأصول الخاصة بالمصارف الإسلامية 4 تريليون دولار خلال خمس سنوات بدءا من سنة 2009 بعد أن كان لا يتجاوز 800 مليار دولار خلال سنة 2009، حيث يرى خبراء الاقتصاد الإسلامي استبعاد حدوث أزمات في ظل هذا النظام، وقد توصلت دراسة قامت بها فرقة تابعة لـ FMI إلى أن تأثير الأزمة على عينة مختارة من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في دول مختارة، كانت نتيجتها إلى أن هناك فرق كبير بين تأثر البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بالأزمة كما توصلت إلى أن البنوك الإسلامية الصغيرة والمتوسطة أكثر نجاحا واحتياطا من نظيرتها الكبيرة.

3- **أثار متنوعة**: إضافة إلى ما سبق ذكره هناك أثار أخرى متنوعة نذكر منها:

- تأثرت الشركات المتعددة الجنسيات في دورها وحجم مواردها من الأزمة، وتتوزع هذه الشركات على الدول الصناعية الكبرى والدول الناشئة على النحو التالي [2]: 305 شركة

(1) حريز سفيان عيسى، (2009): الإجراءات الوقائية والعلاجية للأزمات المالية رؤية إسلامية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المنعقد في أفريل 2009، شرم الشيخ، مصر، ص ص 129/ 130.

(2) حسين عدنان السيد، (2010): قضايا دولية الأزمة العالمية، الطبعة 01، **مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع**: بيروت، لبنان، ص 38.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

في و.م.أ، 223 في أوروبا الغربية، 209 في اليابان، 40 في كوريا الجنوبية، 32 في تايوان، 29 في الصين، 19 في روسيا، 13 في البرازيل، 12 في الهند؛

- زيادة العبء الضريبي على المواطنين لدعم ميزانيات الدول التي وضعت الخطط لإعانة البنوك والمؤسسات المتعثرة بسبب الأزمة [1]؛
- كساد تجاري وانتقال الأزمة بسرعة من قطاع إلى قطاع ومن سوق إلى سوق ومن دولة إلى دولة، مع تراجع الإنفاق الخاص ومن ثم انخفاض الطلب على الإنتاج؛
- تآكل الأرصدة المالية للدول الدائنة، واهتزاز الثقة بالنظام المصرفي الدولي [2]؛
- انخفاض أسعار النفط، وتوقف معظم المشاريع الاستثمارية الكبيرة عبر دول العالم؛
- الذعر الذي أصاب الجميع (رؤساء، ملوك، وزراء، مدراء، بنوك ومؤسسات وشركات، مستثمرون، مستهلكون)؛
- تدهور موازين المدفوعات للدول التي ترتبط بتجارة خارجية وعقود صادرات مع الدول الرأسمالية الواقعة في الأزمة[3].

امتدت أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتشمل جميع مناطق ودول العالم بمختلف تصنيفاتها بشكل مباشر أو غير مباشر وفي شتى مجالات الحياة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية... الخ)، كما امتدت أثارها من قطاع إلى أخر فبعد أن كانت البداية مع القطاع العقاري (أزمة الرهن العقاري)، انتقلت إلى القطاع المالي (البنوك والبورصات) وأحدثت فيها أزمة سيولة وائتمان، ومنه إلى القطاع الإنتاجي (المؤسسات، الشركات والمصانع) الذي خلقت فيه أزمة

(1) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 127.

(2) علي الدين رشا، (2009): سلطة المحكم في إعادة التوازن المالي للعقد "دراسة في ظل الأزمة المالية الراهنة"، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد الأول (عدد خاص)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ص 345/ 346.

(3) غزال ميسر قاسم محمد، الأزمة المالية العالمية، نقلا عن موقع قاعدة البيانات المعرفة، ص 190، http://www.e-marefa.net/ar/ ، تم الاطلاع على المقال في: 25/ 12/ 2012.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

كساد، بطالة، تدهور الأسعار...الخ، وعلى الرغم من بداية تحسن الأوضاع مع بداية سنة 2010 على المستوى العالمي إلا أن تبعات الأزمة لا تزال سارية خاصة مع تفاقم أزمة منطقة اليورو.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الثالث

أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول النامية

يتشكل العالم من صنفين من الدول المتقدمة، والنامية وتشكل الدول النامية النسبة الأكبر من دول العالم وتنقسم بدورها إلى مجموعة من التصنيفات وفقا لمعايير معينة، وللدول النامية مجموعة من التسميات المتشابهة، وتشترك هذه الدول في مجموعة من الخصائص والميزات إلا أن اختلاف هذه الدول في الأنظمة المتبعة بعد استقلالها أدى إلى إحداث فوارق بينها من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد تأثرت الدول النامية بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية باعتبارها جزء من المنظومة العالمية، واختلف تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول النامية باختلاف أوضاعها قبل الأزمة، فبعض الدول النامية خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية تمتعت بقوة الاقتصاد الكلي قبل الأزمة وكان تأثرها أقل حدة عكس بعض الاقتصاديات الناشئة الأخرى التي عرفت كسادا اقتصاديا شديدا كأوروبا وأسيا الوسطى....الخ. وكذلك باختلاف درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي وعلاقتها بالاقتصاد الأمريكي، ونحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية الدول النامية وتحديد أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عليها.

- **المطلب الأول:** ماهية الدول النامية؛
- **المطلب الثاني:** أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القنوات الرئيسية للدول النامية واقتصاديا واجتماعيا؛
- **المطلب الثالث:** أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول النامية حسب المناطق الجغرافية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الأول: ماهية الدول النامية:

تختلف مفاهيم وتعريفات الدول النامية من منظمة إلى أخرى ومن باحث إلى أخر، كما تختلف خصائصها وسماتها باختلاف الدول في حد ذاتها، ونحاول من خلال هذا المطلب تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالدول النامية وخصائصها الرئيسية المشتركة، وصولا إلى معايير تصنيفها.

الفرع الأول: مفهومها وخصائصها:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى تعريف الدول النامية، خصائصها ومعايير تحديدها.

1- **تعريف الدول النامية**: يصعب إيجاد تعريف شامل ومقبول عالميا للدول النامية فهناك مجموعة من التعاريف نذكر منها:

- هي الدول التي لم تستغل ثرواتها الطبيعية والبشرية استخداما أمثلا ولديها نقص في الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم؛
- هي الدول التي تتسم بمستوى معيشي منخفض وبانخفاض الناتج القومي الاجمالي؛
- إن الدولة النامية بالمعنى الضيق هي إحدى الدول الأسيوية أو الإفريقية أو الأمريكية اللاتينية التي اعتادت أن تكون مستعمرة أو شبه مستعمرة أو تنتمي لإدارة دولة أخرى. وبالرغم من الاستقلال إلا أن اقتصاديات هذه الدول تظل متخلفة. ولكن بالمعنى الأوسع فإن أي دولة لا تنتمي إلى ما يسمى بمجموعة "الدول المتقدمة" هي دولة نامية[1].

2- **خصائص الدول النامية**: تتميز الدول النامية بمجموعة من الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والإدارية والتي يمكن حصرها في النقاط الآتية:

2-1- الخصائص السياسية والإدارية: تتمثل في الآتي:

- بلدان حديثة الاستقلال، ويميزها انتشار الحكم الدكتاتوري؛

(1) خلفية مفهوم الدول النامية، تم الاطلاع على المقال في: 21/ 09/ 2010، نقلا عن الرابط الالكتروني: .http://arabic.people.com.cn/31663/7146832.html

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- انتشار الفساد الإداري الذي يعتبر أهم خاصية للدول النامية [1] والبيروقراطية؛
- كثرة الحروب، الصراعات والانقلابات.

2-2- الخصائص الاقتصادية: يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- انخفاض الدخل الفردي بأضعاف مضاعفة مقارنة مع الدول المتقدمة؛
- نقص الغذاء وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- انعدام التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي؛
- ضعف وقصور في البنى التحتية الأساسية؛
- تصدير المواد الأولية، ضعف الاستثمارات الصناعية، غياب التكامل بين القطاعات الصناعية، وارتفاع المديونية.

2-3- الخصائص الاجتماعية والجغرافية: نذكر منها:

- انتشار وارتفاع معدلات البطالة وتفشي الآفات الاجتماعية؛
- ارتفاع معدلات الأمية؛
- وقوع معظم الدول النامية في جنوب الكرة الأرضية؛
- تدني الخدمات الصحية والتعليمية.

3- معايير تحديد الدول النامية: يمكن حصر أهم معايير تحديد الدول النامية في [2]:

3-1- المعايير ذات الطبيعة المجردة: ويدخل فيها المعايير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة الاقتصادية المرتبطة بالناتج، الإنتاج والدخل الوطني، للبلد أو للفرد.

---

(1) البنك الدولي، الفساد العدو الأول للشعب بالبلدان النامية، نقلا عن الرابط الالكتروني:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/19/corruption-developing-countries-world-bank-group-president-kim-، تم الاطلاع على المقال في: 19/ 12/ 2013.

(2) وماحنوس فاطمة، (2005/ 2006): **مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مذكرة ماجستير في الحقوق فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة بن عكنون، الجزائر، ص ص 34/ 36.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-3- طريقة القائمة: وتكون إما من طرف المنظمات: وهي عبارة عن قوائم تضعها المنظمات الدولية تفرق فيها بين الدول النامية والمتقدمة وقد تتعداه لتفرق بين الدول النامية في حد ذاتها كهيئة الأمم المتحدة، أو عن طريق التصويت الذاتي: وهو اعتبار البلد نفسه ضمن البلدان النامية التابعة لمنظمة دولية معينة، للاستفادة من مزايا معينة.

الفرع الثاني: تسمياتها وتقسيماتها:

يطلق على الدول النامية تسميات كثيرة كما لها تقسيمات متعددة تختلف باختلاف الهيئات الدولية المقسمة لها حسب معايير وضوابط معينة، ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى مختلف التسميات والتقسيمات الخاصة بالدول النامية.

1- مختلف تسميات الدول النامية: هناك مجموعة من التسميات التي تطلق على الدول النامية والتي تتشابه فيما بينها والتي يمكن تقسيمها إلى جزئين:

1-1- التقسيمات المتشائمة: تسميات انهزامية أطلقتها الدول الغربية الرأسمالية وهي [1]:

- البلدان المتخلفة وهو مصطلح خشن ومرتبط بالتخلف؛
- البلدان المتأخرة وهي البلدان التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي؛
- البلدان الفقيرة والتي عرفت على فقرها للمواد والموارد الطبيعية.

1-2- التقسيمات المتفائلة: وهي تقسيمات تحمل في طياتها تفاؤلا:

- البلدان السائرة في طريق النمو: وهو مصطلح قريب للدول المتقدمة منه إلى الدول المتخلفة؛
- البلدان المتنامية: وتعرف أنها البلدان التي يتزايد نموها السكاني أكثر من تزايد نموها الاقتصادي.

(1) المصدر نفسه، ص ص 10/ 11.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1-3- تقسيمات أخرى: وتضم:

- بلدان العالم الثالث: وهي التي ظهرت بعد مؤتمر بوندونغ للسلام سنة 1955 كعالم جديد يختلف عن العالم الرأسمالي والاشتراكي [1]؛
- بلدان الجنوب: وهو مصطلح يعتمد على الموقع الجغرافي.

2- تصنيفات الدول النامية من قبل المنظمات الدولية: عملت المنظمات الدولية على وضع تصنيفات فرعية للدول النامية حسب مؤشرات مختلفة تختلف من منظمة إلى أخرى حسب الأهداف الخاصة بكل منها، وعموما قد وضعت هذه المنظمات مجموعتين كبيرتين هما: البلدان الناشئة والبلدان أقل نموا.

2-1- تصنيف OMC: وضعت فكرة التفرقة بين الدول النامية حسب درجة نموها من طرف GAAT في اتفاقية سنة 1955 ولكن هذه التفرقة بقت غير كافية، وبعد قيام OMC سنة 1994 والتي اعتمدت على فئة معينة دون غيرها وهي فئة الدول المنتمية إليها [2]؛

2-2- تصنيف البنك الدولي BM: يصنف البنك الدولي الدول النامية إلى: البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، البلدان منخفضة الدخل، البلدان المتوسطة الدخل، الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات والدول الصغيرة.

كما يصنفها إلى بلدان منخفضة الدخل، بلدان متوسطة الدخل، والبلدان المصدرة للنفط المرتفعة الدخل. ومن الملاحظ أن هذا التقسيم يستند إلى مستوى الدخل. كما يصنفها حسب المناطق إلى [3]: دول شرق آسيا والمحيط الهادي، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إفريقيا جنوب الصحراء، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جنوب أسيا، أوروبا وأسيا الوسطى.

---

(1) وماحنوس فاطمة، مصدر سق ذكره، ص ص 10/ 11.

(2) المصدر نفسه، ص 41.

(3) La bank mondial, disponible sur: http://www.albankaldawli.org/, consulté en: (13/03/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-3- تصنيف الأمم المتحدة: هناك مجموعة من التقسيمات للدول النامية التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة حسب كل غاية:

- فيما يتعلق بمعدل دخل الفرد تقسم حسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى خمس أقسام: الدول الأقل تقدما، الدول ذات الدخل الأقل، الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض، الدول ذات الدخل المتوسط العالي، الدول ذات الدخل المرتفع [1].
- وفيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية تقسم إلى 3 مجموعات: المجموعة الأولى وتظم البلدان ذات التنمية البشرية العالية، أما المجموعة الثانية فتضم البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، في حين المجموعة الثالثة تضم البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة [2].

3- أسباب تخلف الدول النامية: يمكن تقسيمها إلى أسباب اقتصادية وأخرى غير اقتصادية[3]:

3-1- الأسباب غير الاقتصادية: هناك مجموعة من الأسباب غير الاقتصادية التي ساهمت في تخلف الدول النامية نذكر منها:

- العوامل الطبيعية والجغرافية وتتمثل في الموقع الجغرافي غير المناسب وكذلك قلة أو انعدام الموارد الأولية والطبيعية؛
- العوامل الاجتماعية والثقافية وتتمثل في ارتفاع النمو الديمغرافي، نقص التغذية، تدني مستوى الصحة، نقص العمل، ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض المستوى العلمي؛
- طبيعة الأنظمة الحاكمة السائدة والعاجزة عن دفع عجلة التنمية والتطور في هذه الدول؛
- المديونية الخارجية التي تعاني منها معظم الدول النامية؛
- هجرة الإطارات والأدمغة من الدول النامية إلى الخارج.

---

(1) خلفية مفهوم الدول النامية، مصدر سبق ذكره..

(2) وماحنوس فاطمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 43/ 44.

(3) المصدر نفسه، ص ص 14/ 19.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-3- الأسباب الاقتصادية: والتي يمكن تقسيمها إلى داخلية وخارجية:

- الأسباب الخارجية وتضم الاستعمار المباشر وغير المباشر، التكتلات والتبعية الاقتصادية؛
- الأسباب الداخلية وترتبط بالظروف الداخلية لكل بلد؛
- إضافة إلى تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

الفرع الثالث: قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 إلى الدول النامية:

تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بالنسبة للدول النامية أزمة ستوردة حيث انتقلت إليها من خلال التجارة الخارجية حيث تراجع حجم التجارة الخارجية العالمية بنسبة 14.4 ٪ سنة 2009 [1]، كما انخفض الطلب الخارجي على المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية للدول المصنعة كما انخفضت أسعارها بشكل حاد، فانخفضت عائدات الصادرات بتأثير الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض الإنتاج الصناعي في الدول الصناعية، إضافة إلى انخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال، القروض، التحويلات والإعانات، كما تأثر قطاع السياحة مما أدى إلى تباطؤ في معدل النمو الاقتصادي وتفاقم وضع الديون الخارجية. وقد انتقلت الأزمة إلى الدول النامية عبر قنوات غير مباشرة نلخصها في النقاط الآتية:

1- **العولمة المالية**: إن العولمة المالية أو ما يعرف بالعدوى الدولية التي تنتقل من بلد واحد إلى جميع الدول الأخرى [2] بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وقد تعززت عولمة الاقتصاديات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وظهور منظمة الجات لتحرير التدفقات التجارية الدولية، وما رافق ذلك من تقدم تقني في مجالات الاتصالات والنقل والشبكات

(1) شغراب كوثر مصطفى، (2011): الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، اتحاد غرف التجارة والصناعة مركز البحوث والتوثيق، **أفاق اقتصادية** المجلد 32 (العدد 119)، دبي، الإمارات، ص 253.

(2) Benhammou Mohammed, (2009): L'impact de la crise économique internationale sur le développement économique et social en Afrique, disponible sur: http:// www.cafrad.org/Workshops/Tanger02-04_11_09/Impact Crise Eco Mondialev finale.pdfm,consulté en:(03/01/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الالكترونية وظهور ما يعرف بالمشتقات المالية financial derivatives الجديدة والمعقدة، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة حجم وسرعة تدفقات الأصول المالية (إضافة إلى تدفق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج) بين دول العالم إلى مستويات غير مسبوقة فاقت سرعة التطورات في التشريعات والأنظمة اللازمة لتنظيم هذه التدفقات. كل ذلك أدى إلى زيادة التشابك والتداخل بين دول وأقاليم العالم وجعله يبدو كقرية صغيرة إذا ما وقع حدث في أي جزء منه أثر بشكل مباشر وفوري على كافة أجزائه الأخرى. وقد ساهمت ظاهرة العولمة والانفتاح في زيادة حجم التبادل التجاري الدولي والاستثمارات الدولية بشقيها الحقيقية والمالية الأمر الذي ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وانعكس ايجابيا على رفع مستويات المعيشة وبدرجات متفاوتة لمعظم دول العالم.

2- **التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال:** تعتبر قناة التجارة الخارجية ورؤوس الأموال من أهم القنوات الناقلة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الدول النامية وهذا بصفة غير مباشرة بسبب ارتباطها باقتصاديات البلدان المتقدمة.

2-1- **التجارة الخارجية:** لقد تأثرت التجارة الخارجية في الدول النامية من خلال انخفاض الطلب على منتجاتها وصادراتها من المواد الأولية نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، التي أدت إلى ركود اقتصادي عالمي ساهم في تراجع أسعار منتجات وصادرات البلدان النامية من المحروقات والمواد الأولية.

2-2- **تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية:** تعتبر قناة رأس المال من أهم القنوات الناقلة للأزمة، فانخفاض تدفقات رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أدى إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. مما أدى إلى تراجع معدلات النمو في الدول النامية.

3- **التحويلات والمساعدات المالية:** تعتبر قناتي الهبات والمساعدات الممنوحة للدول النامية وتحويلات العاملين في خارج الدول النامية من أهم القنوات الناقلة للأزمة في الدول النامية كما يلي:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

3-1- التحويلات المالية: أصبحت التحويلات المالية التي يجريها الأفراد والمتعاملين التابعين للدول النامية والمقيمين في الدول المتقدمة من أهم مصادر التمويل الخارجي[1] وتعتبر قناة التحويلات المالية من القنوات الناقلة للأزمة المالية بصفة غير مباشرة بالنسبة للدول النامية.

3-2- المساعدات المالية: قلصت الدول المتقدمة من تعهداتها والتزاماتها المتعلقة بالمعونات الموجهة للدول النامية، نتيجة لتراجع النمو والنشاط الاقتصادي في هذه الدول ودخولها في مرحلة الكساد نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الفقراء والمحتاجين في الدول النامية.

تشكل الدول النامية عالما قائما بذاته له مفاهيمه وخصائصه وتقسيماته التي تميزه عن العالم المتقدم، فهذه الدول تسعى للحاق بركب الدول المتطورة ولكن تلقى أمامها مجموعة من الصعوبات والعراقيل التي تعيقها في تحقيق غاياتها وأهدافها المشروعة، وتختلف الدول النامية عن بعضها البعض من حيث درجة نموها وفقا لمجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت بقسط كبير في تطور بعض الدول النامية على حساب دول أخرى، ولعل من أهم المشكلات التي تواجه البلدان النامية ما يعرف باسم الأزمات والتي تختلف هي الأخرى من حيث طبيعتها ولعل أهم هذه الأزمات التي تعيق البلدان النامية هي الأزمات المالية والاقتصادية الداخلية والعالمية.

المطلب الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القنوات الرئيسية للدول النامية وعلى المستويين الاقتصادي والاجتماعي:

ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التأثير على الدول النامية عبر مجموعة من النواحي، واختلفت أثارها باختلاف الدول والأقاليم، ونبحث من خلال هذا المطلب وعبر

(1) Stephany Griffith-Jones and José Antonio Ocampo, (2009): the financial crisis and its impact on developing countries, Working Paper number 53, Centre for Inclusive Growth, p 04, At: http://www .ipcundp.org/pub/IPCWorkingPaper53. pdf, retrieved (13/03/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ثلاث فروع حول أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول النامية حسب القنوات الرئيسة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أثار أخرى.

الفرع الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القنوات الرئيسية:

تحتاج البلدان النامية إلى تدفقات مالية محلية ومن بقية دول العالم لتسهيل وتسريع وتيرة نموها الاقتصادي، التجارة والتنمية وتشمل هذه التدفقات على تدفقات رأس المال والاستثمارات، تدفقات التحويلات، الإقراض المصرفي والمحلي.

1- **تدفقات رأس المال**: وتتشكل تدفقات رأس المال سواء كانت عامة أو خاصة من تدفقات الاستثمارات والاستمارات الأجنبية المباشرة، حافظة الاستثمارات، القروض بمختلف أنواعها، الضمانات، ومن البنك والصندوق الدوليين والجدول رقم 32 يبين حجم تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية خلال الفترة 2005/ 2008.

الجدول رقم (32): تطور تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية خلال الفترة 2005/2008

الوحدة مليار $

السنوات	2005	2006	2007	2008
مجموع صافي التدفقات من رأس المال العام والخاص	498.7	668.3	1157.7	727.3
التدفقات الخاصة (استثمارات وقروض)	569.7	739.2	1157.5	706.9
تدفقات الإستثمار الخاص	347.2	462.7	658.6	599.0
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	279.1	358.4	520.0	583.0
حافظة الاستثمارات	68.1	104.3	138.6	15.7
تدفق القروض الخاصة	222.5	276.5	498.9	107.9
قروض إجبارية	56.2	26.6	85.4	10.5
قروض مصرفية	84.2	144.6	214.5	123.0
ائتمانات خاصة أخرى	4.5 –	4.8 –	3.5 –	9.3 –
ائتمانات قصيرة الأجل	86.6	110.1	202.5	16.3 -
تدفقات الأموال العامة	71.0 -	70.9 -	0.2	20.4

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

السنوات	2005	2006	2007	2008
تدفقات من BM	2.8	0.4 –	4.9	7.1
تدفقات من FMI	40.1 –	26.7 –	5.1 –	10.9
أخرى	33.7 –	43.8 –	0.4	2.4

source: Gurtner Bruno, La crise économico-financière et les pays en développement, p 06, disponible sur: http://poldev.revues.org/131, consulté en: (13/03/2014).

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- مجموع صافي التدفقات من رأس المال العام والخاص ارتفع خلال سنة 2005 مقارنة مع سنة 2006 ليتضاعف خلال سنة 2007 بأكثر من 100 ٪ ليتراجع مرة أخرى وبشكل كبير سنة 2008 بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية. ونفس التغيرات طرأة على التدفقات الخاصة (استثمارات وقروض)؛
- تدفقات الاستثمار الخاص ارتفعت خلال الفترة 2005/ 2007 لتتراجع سنة 2008 متأثرة بإفرازات الأزمة المالية العالمية؛
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتفع على طول الفترة 2005/ 2008 وبالتالي فهي لم تتأثر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية؛
- حافظة الاستثمارات ارتفعت خلال الفترة 2005/ 2007 إلا أنها انهارت خلال سنة 2008 نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ونفس الشئ بالنسبة لتدفق القروض الخاصة، قروض إجبارية؛
- ائتمانات خاصة أخرى كانت قيمها سالبة على طول الفترة؛
- ائتمانات قصيرة الأجل بعد أن أخذت قيمها في الارتفاع خلال الفترة 2005/ 2007 انهارت لتبلغ قيمة سالبة في سنة 2008؛
- ارتفعت التدفقات الموجهة من قبل FMI وBM مع نهاية الفترة خاصة مع اشتداد تضرر الدول النامية جراء الأزمة من جهة وارتفاع قدرتها على الإقراض من جهة أخرى.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2- **تدفقات التحويلات**: تشكل التحويلات أكبر مصدر للنقد الأجنبي في العديد من الدول، وتبلغ أكثر من ثلث الدخل القومي في بعض البلدان الصغيرة، وفي 28 دولة فإن التحويلات أكبر من تدفقات رأس المال العام والخاص[1]، وتتمثل هذه التحويلات في الأموال التي يحولها المواطنون الذين ينتمون للدول النامية ويشتغلون في الدول المتقدمة لأفراد عائلاتهم في الدول النامية، لكن في حالة الأزمات تتقلص هذه العائدات بسبب الأوضاع السائدة التي تنتج عن الآثار السلبية لهذه الأزمات كما هو الحال مع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي أثرت على عائدات الدول النامية من هذه التحويلات نتيجة لعدة أسباب كدخول المشتغلين من الدول النامية في الدول المتقدمة مرحلة البطالة بمختلف أشكالها، أو نتيجة للركود الاقتصادي الذي ضرب هذه الدول أو نتيجة لتراجع الدخول بسبب لاختلال العرض والطلب في سوق العمل والأجور.

3- **الإقراض المصرفي**: الإقراض المصرفي الخارجي هو من أهم تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية، حيث تراجع بـ 40 ٪ سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007، لينخفض مستواه بـ 100 ٪ سنة 2009 مقارنة مع سنة 2007، أما الإقراض المصرفي المحلي في الدول النامية فقد تأثر تأثرا غير مباشر من خلال تراجع الأسعار في سوق الأوراق المالية، فالبنوك في الدول النامية تعاني من مشكلة الملاءة المالية وتطلب من الدولة إعادة تمويلها ومن ثم فهذا يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى (ادخار، استثمار، البطالة،...الخ)، إضافة إلى تأثر البنوك المحلية في الدول النامية نتيجة للرعب والخوف الذي انتابها نتيجة لظهور الأزمة في و.م.أ من خلال [2]:

- الابتعاد عن منح القروض التي تدعم المؤسسات وتعزز رؤوس أموالها في مواجهة الأزمة؛

(1) شغراب كوثر مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(2) ديش فاطمة الزهراء، (2010/ 2011): الأزمة المالية العالمية **وتأثيرها على البلدان لنامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 171.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- انخفاض الاستثمار وتسجيل معدلات نمو متدنية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب ومن ثم انخفاض مقدار النمو الاقتصادي بسبب تخفيض المؤسسات المصرفية لعمليات الإقراض في الدول النامية للأفراد والمؤسسات المحلية؛
- انخفاض حجم رأس المال المالي في الدول النامية بعد سحب المستثمرين لأموالهم نتيجة لاعتقادهم أن الآثار السلبية للأزمة ستكون أكثر تعقيدا منها في الدول المتقدمة.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الدول النامية:

ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التأثير على البلدان النامية اقتصاديا واجتماعيا من خلال:

1- الآثار الاقتصادية: يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- **الدخل**: ساهمت الأزمة في زيادة سوء توزيعه بين الدول حيث يقدر الدخل الفردي للدول النامية سوى 3.2 ٪ من الدخل الفردي للدول المتقدمة، أما الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض والتي تشكل 12.4 ٪ من سكان العالم فيمثل دخلها سوى 1.38 ٪ من الإنتاج العالمي [1].
- تراجعت صادرات الدول النامية نتيجة للأزمة ما بين سنتي 2008 و2009 بـ 715 مليار دولار[2]، حيث تتشكل صادرات الدول النامية من المواد الأولية أساسا خاصة المحروقات والمعادن وتراجع أسعارها في السوق العالمي راجع إلى تراجع الطلب عليها نتيجة الركود الاقتصادي الذي ضرب اقتصاديات الدول المتقدمة.
- تراجعت تدفقات رؤوس الأموال غير المباشرة من 900 مليار دولار في سنة 2007 إلى

(1) بلقاسم العباس، (2011): تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، **مجلة جسر التنمية** (العدد 102)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 7.

(2) بلقاسم العباس، مصدر سبق ذكره، ص 8.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

قيمة سالبة -174 مليار دولار في سنة 2008، خاصة تلك المتعلقة بحقوق الملكية عبر العالم[1].

- ارتفاع حجم المديونية للدول النامية من 2.1 تريليون دولار سنة 2000 إلى 3.54 تريليون دولار في سنة 2009 (معدل الاستدانة 22 ٪ في الدول النامية) [2]. وهذا راجع للآثار السلبية للأزمة خاصة أن العديد من الدول النامية تعتمد على الاستدانة في تمويل تنميتها ومع تراجع عائدات تصديرها ارتفعت حجم مديونيتها نتيجة لارتفاع افتراضاتها.

2- الآثار الاجتماعية للأزمة: من أهم الآثار الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول النامية ارتفاع معدلات الفقر وعدد الفقراء. وكذلك انخفاض المعونة وإجمالي المشتغلين.

2-1- الأثر على الفقر: نتعرض إلى توقعات الأثر على الفقر حسب كل منطقة من خلال الجدول رقم 33.

الجدول رقم (33): توقعات أثر الأزمة على الفقر في الدول النامية حسب كل منطقة خلال الفترة 2025/2005

المنطقة أو البلد	2005	2015	2025
النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 $			
شرق آسيا والمحيط الهادي	16.8	5.9	4.0
الصين	15.9	5.1	4.0
أروبا وأسيا الوسطى	3.7	1.7	1.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	8.2	5.0	4.3
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	3.6	1.8	1.5
جنوب آسيا	40.3	22.8	19.4
الهند	41.6	23.6	20.3
إفريقيا جنوب الصحراء	50.9	38.0	32.8

(1) المصدر نفسه، ص 10.

(2) المصدر نفسه، ص 11.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المنطقة أو البلد	2005	2015	2025
النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 2 $			
شرق آسيا والمحيط الهادي	38.7	19.4	14.3
الصين	36.3	16.0	12.0
أروبا وآسيا الوسطى	8.9	5.0	4.1
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	16.6	11.1	9.7
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	16.9	8.3	6.6
جنوب آسيا	73.9	57.0	51.0
الهند	75.6	58.3	21.9
إفريقيا جنوب الصحراء	73.0	59.6	55.4
عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 بالملايين			
شرق آسيا والمحيط الهادي	317	120	83
الصين	208	70	56
أروبا وآسيا الوسطى	16	7	5
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	45	30	27
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	11	6	6
جنوب آسيا	595	388	352
الهند	456	295	268
إفريقيا جنوب الصحراء	387	366	352
عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 2 $			
شرق آسيا والمحيط الهادي	730	394	299
الصين	473	220	168
أروبا وآسيا الوسطى	39	32	18
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	91	67	62
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	52	30	26

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المنطقة أو البلد	2005	2015	2025
جنوب آسيا	973	926	1091
الهند	828	728	686
إفريقيا جنوب الصحراء	555	574	595

source: the world bank, (2010): Global Economic Prospects, Crisis, Finance, and Growth, P 42, At http://siteresources.worldbank.org/INTGEP2010/Resources/GEP2010- Full-Report.pdf ,retrieved (13/03/2013).

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 $، من المتوقع أن تتراجع بالنسبة لجميع المناطق ويتراجع معها عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 $، لكن يمكن أن تتأثر نسبيا بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 2 $، تشير الإحصائيات إلى إمكانية تحسين هذه النسب بالنسبة لجميع المناطق ويتحسن معها عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 2 $ عدا منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا اللتين تشير الإحصائيات إلى إمكانية ارتفاع نسبة وعدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 2 $ فيهما وهذا دون الأخذ في الحسبان الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

2-2- الأثر على إجمالي القوى العاملة: تراجع إجمالي القوى العاملة في الدول النامية نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث بلغ عدد العاملين 263.25 مليون عامل في سنة 2007 لينخفض إلى 258.36 سنة 2010 بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أما الدول الأقل تطورا حسب تصنيف الأمم المتحدة فقد تراجع عدد العاملين فيها من 335.35 مليون إلى 263.75 مليون عامل خلال الفترة 2007/ 2010 [1]. كما تراجعت المعونات الموجهة للدول النامية أكثر فأكثر نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

(1) La bank mondial, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثالث: أثار أخرى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول النامية:

- إضافة إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية فقد ساهمت الأزمة في أثار أخرى نذكر منها:
- اضطراب الأوضاع الأمنية في العديد من الدول النامية خاصة في إفريقيا وآسيا من خلال اندلاع حروب وثورات في العديد منها، وارتفاع معدلات الجرائم؛
- تراجع الطلب السياحي في الدول النامية نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث تشير التقارير إلى تراجع الطلب السياحي بنسبة 20 ٪ في الدول العربية [1].

المطلب الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول النامية حسب المناطق الجغرافية:

تقسم الدول النامية إلى مجموعة من المناطق حسب موقعها الجغرافي، حيث قسمت إلى ست مناطق ونحاول من خلال هذا المطلب تحديد أهم الآثار الخاصة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية على هذه المناطق من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقتي شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة على منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادي وجنوب آسيا.

1- الأثر على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي: الجدول الموالي يبين أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة 2006/ 2011.

(1) ديش فاطمة الزهراء، مصدر سبق ذكره، ص 175.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (34): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة 2011/2006

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (دولار أمريكي)	0.11	.411	.08	.08	.18	.28
PIB للفرد الواحد (وحدات بالدولار الأمريكي)	.29	0.51	.27	.06	.27	.37
الاستهلاك الخاص	.18	.78	.76	.95	.37	.57
الاستهلاك العام	.28	.89	.87	.111	.48	.37
الاستثمار الثابت	.412	.78	.35	.314	.39	.39
الصادرات	.818	.415	.47	.513	.66	.88
الواردات	.712	.011	.94	.112	.26	.58
صافي الصادرات والمساهمة في النمو	.43	.03	.71	.02	.70	.80
ميزان الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي ٪	.48	.99	.88	.17	.56	.46
مخفض الناتج المحلي الاجمالي	.44	.53	.34	.23	.33	.43
التوازن المالي على الناتج المحلي الإجمالي ٪	.70	00	.60	.33	.73	.13
إجمالي الناتج المحلي						
شرق آسيا باستثناء الصين	.75	.26	.84	.31	.74	.15
الصين	.611	.013	.09	.48	.09	.09
أندونيسيا	.55	.36	.16	.54	.65	.85
تايلندا	.35	.94	.62	.72	.53	.04

source: the world bank, P 118, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- قيم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، الاستهلاك الخاص، الاستهلاك العام، ارتفعت قيم هذه المتغيرات سنة 2007، إلا أنها انهارت خلال الفترة المتبقية 2008/ 2011 متأثرة بالأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية.
- انخفضت قيم الاستثمار الثابت خلال الفترة 2006/ 2008، إلا أنها ارتفعت سنة 2009 نتيجة للأزمة الاقتصادية التي دفعت الدول النامية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي إلى ضخ رؤوس الأموال لتنشيط اقتصادياتها نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، ثم تراجعت قيمه في الفترة المتبقية.
- تراجع في قيم الصادرات، الواردات وصافي الصادرات المساهمة في النمو خلال الفترة 2006/ 2008 نتيجة للأزمة المالية، ثم ارتفعت خلال سنة 2009 لتنهار سنة 2010 متأثرة بالركود الاقتصادي العالمي، لتتعافى في سنة 2011 بعد بداية تعافي الاقتصاد العالمي وخروجه التدريجي من الركود الاقتصادي.
- نسبة ميزان الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي، مخفض الناتج المحلي الإجمالي، التوازن المالي على الناتج المحلي الإجمالي تتغير قيم هذه المؤشرات من فترة إلى أخرى وبنسب ضئيلة.

2- **الأثر على منطقة جنوب آسيا**: الجدول الموالي يبين أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة جنوب آسيا خلال الفترة 2006/ 2011.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (35): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة جنوب آسيا خلال الفترة 2011/2006

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (دولار أمريكي)	.09	8.5	5.7	.75	.96	.47
PIB للفرد الواحد (وحدات بالدولار الأمريكي)	.37	6.8	4.2	.34	.55	.16
الاستهلاك الخاص	.06	7.0	2.7	.24	.06	.76
الاستهلاك العام	.99	5.6	21.1	.17	.37	.27
الاستثمار الثابت	.614	13.6	7.6	.14	.79	0.21
الصادرات	.717	3.5	10.5	.64	0.31	.112
الواردات	.722	6.8	14.9	.96	0.61	.312
صافي الصادرات والمساهمة في النمو	.71	1.0	1.7	.90	.60	.70
ميزان الحساب الجاري/ الناتج المحلي الاجمالي ٪	.51	1.3	3.3	.32	.23	.43
مخفض الناتج المحلي الإجمالي	.25	7.4	7.2	.813	.96	.56
التوازن المالي على الناتج المحلي الإجمالي ٪	.15	5.7	8.9	.59	.68	.87
إجمالي الناتج المحلي						
جنوب آسيا باستثناء الهند	4.5	6.0	3.9	4.4	4.1	4.8
الهند	6.4	9.1	6.1	6.0	7.5	8.0
باكستان	4.1	5.7	2.0	3.7	3.0	4.0
بنغلاداش	5.3	6.4	6.2	5.9	5.5	5.8

source: the world bank, P 151, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، الاستهلاك الخاص، الاستهلاك العام، ارتفعت قيم هذه المتغيرات سنة 2007، إلا أنها انهارت خلال الفترة المتبقية 2008/ 2011 متأثرة بالأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية.
- الاستثمار الثابت ارتفعت قيمه في سنة 2007، إلا أنها تراجعت خلال الفترة 2008/ 2009 نتيجة للأزمة الاقتصادية لترتفع مجددا مع نهاية الفترة نتيجة للخروج التدريجي لاقتصاديات الدول من مرحلة الركود.
- تراجع في قيم الصادرات، الواردات وصافي الصادرات والمساهمة في النمو خلال الفترة 2006/ 2008 نتيجة للأزمة المالية، ثم ارتفعت خلال سنة 2009 لتنهار سنة 2010 متأثرة بالركود الاقتصادي العالمي، لتتعافى في سنة 2011 بعد بداية تعافي الاقتصاد العالمي وخروجه التدريجي من الركود الاقتصادي.
- نسبة ميزان الحساب الجاري/ PIB، مخفض الناتج المحلي الإجمالي، التوازن المالي على الناتج المحلي الإجمالي تتغير قيم هذه المؤشرات من فترة إلى أخرى وبنسب ضئيلة.

الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

1- أثر الأزمة على منطقة أروبا وآسيا الوسطى: الجدول الموالي يبين أثر الأزمة على منطقة أروبا وأسيا الوسطى خلال الفترة 2006/ 2011.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (36): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة أروبا وآسيا الوسطى خلال الفترة 2011/2006

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (دولار أمريكي)	7.6	7.1	4.2	2.6	2.7	3.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (وحدات بالدولار الأمريكي)	7.5	7.1	4.1	6.2	2.6	3.6
الاستهلاك الخاص	7.5	9.2	6.4	4.6	2.2	3.3
الاستهلاك العام	6.0	5.2	4.1	2.3	2.1	2.6
الاستثمار الثابت	16.5	14.2	8.7	16.5	4.1	4.7
الصادرات	8.1	7.1	3.9	13.2	4.3	6.6
الواردات	13.9	17.9	9.0	12.9	3.7	6.0
صافي الصادرات والمساهمة في النمو	1.5	3.4	1.9	0.3	0.1	00
ميزان الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي ٪	1.1	0.6	0.3	0.5	0.4	0.2
مخفض الناتج المحلي الاجمالي	9.3	7.7	9.5	3.5	6.7	4.0
التوازن المالي على الناتج المحلي الإجمالي ٪	3.0	2.4	0.7	6.2	4.5	3.4
إجمالي الناتج المحلي						
البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية	6.9	5.7	3.0	4.1	2.2	3.8
وسط وشرق أوروبا	6.8	6.8	5.0	2.5	1.3	3.5
رابطة الدول المستقلة	8.3	8.4	5.4	8.1	3.1	3.3
الاتحاد الروسي	7.7	8.1	5.6	8.7	3.2	3.0
تركيا	6.9	4.7	0.9	5.8	3.3	4.2
بولندا	6.2	6.7	4.9	1.6	2.2	3.4

source: the world bank, P 124, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، تراجعت قيمهما سنة 2006/ 2008 نتيجة للآثار السلبية للأزمة، لترتفع في سنة 2009 وتنهار في الفترة 2010/ 2011 بسبب الآثار السلبية للركود الاقتصادي العالمي؛
- الاستهلاك الخاص ارتفعت قيمه في سنة 2007 نتيجة للرواج الذي سبق الأزمة، لتنخفض قيمه خلال الفترة 2008/ 2010 نتيجة للأزمة والركود الاقتصادي العالمي إلا أن قيمه تعافت سنة 2011؛
- الاستهلاك العام انخفضت قيمه على طول الفترة 2006/ 2010 مع تحسن طفيف في سنة 2011؛
- الاستثمار الثابت ارتفعت قيمه في سنة 2007 خلال مرحلة الرواج التي سبقت الأزمة لتتراجع قيمه في سنة 2008 نتيجة للأزمة ثم ارتفعت مرة أخرى في سنة 2009 ثم انهارت في الفترة 2010/ 2011 نتيجة للركود الاقتصادي. وهي نفس الملاحظة بالنسبة للصادرات والواردات؛
- صافي الصادرات والمساهمة في النمو ارتفعت قيمه في سنة 2007 لتنهار بعد ذلك وتتراجع حتى تبلغ قيمة صفرية في سنة 2011 بسبب تأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي تنخفض قيمه من سنة إلى أخرى على طول فترة الدراسة.

2- **الأثر على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**: الجدول الموالي يبين أثر الأزمة على منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال الفترة 2006/ 2011.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (37): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة 2006/2011

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (دولار أمريكي)	5.4	5.5	3.9	2.6	3.1	3.6
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (وحدات بـ $)	5.0	4.1	2.6	3.8	1.8	2.3
الاستهلاك الخاص	6.1	3.5	4.2	1.9	3.2	3.4
الاستهلاك العام	2.8	2.9	4.1	2.9	2.8	2.6
الاستثمار الثابت	13.4	20.7	11.7	13.6	6.1	5.8
الصادرات	6.7	4.9	1.6	11.2	7.8	5.0
الواردات	14.0	11.9	9.2	15.8	10.3	5.6
صافي الصادرات والمساهمة في النمو	1.5	1.7	2.0	1.6	0.7	0.3
ميزان الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي ٪	1.4	0.4	0.6	0.9	1.0	0.1
مخفض الناتج المحلي الاجمالي	7.2	5.4	8.4	7.2	3.0	4.0
التوازن المالي على الناتج المحلي الإجمالي ٪	1.1	1.1	0.9	3.3	2.8	2.5
اجمالي الناتج المحلي						
أمريكا اللاتينية باستثناء الأرجنتين	5.2	5.2	3.7	2.6	3.2	3.7
أمريكا الوسطى	5.0	3.7	1.7	6.4	3.3	3.6
منطقة البحر الكاريبي	9.0	6.1	3.6	0.1	2.3	3.3
البرازيل	4.0	5.7	5.1	0.1	3.6	3.9
المكسيك	4.8	3.3	1.4	7.1	3.5	3.6
الأرجنتين	4.5	8.7	6.8	2.2	2.3	2.4

source: the world bank, P 131. Op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- ارتفعت قيم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (دولار أمريكي) في سنة 2007 نتيجة لفترة الرواج الاقتصادي التي سبقت الأزمة المالية إلا أن قيمه انخفضت في الفترة 2008/ 2010 متأثرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، لترتفع قيمه سنة 2011 نتيجة للتحسن التدريجي في اقتصاديات الدول وخروجها التدريجي من مرحلة الركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة؛
- انخفضت قيم الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (وحدات بالدولار الأمريكي) في الفترة 2007/ 2008 فترة بروز الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية ثم تذبذبت قيمه بين الارتفاع والانخفاض في الفترة المتبقية؛
- انخفض الاستهلاك الخاص سنة 2007 بسبب بروز الأزمة المالية ثم أخذت قيمه تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض في بقية الفترة؛
- ارتفع الاستهلاك العام في الفترة 2007/ 2008 نتيجة للأزمة المالية ومحاولة الحكومات ضخ الأموال لتجاوز مشكلة السيولة لينخفض في الفترة 2009/ 2011 نتيجة للركود الاقتصادي العالمي؛
- الاستثمار الثابت ارتفع سنة 2007 أي فترة الرواج التي سبقت الأزمة لتتأرجح قيمه بعد ذلك بين الزيادة والنقصان؛
- الصادرات ارتفعت قيمها في سنة 2007 بسبب الرواج الاقتصادي الذي سبق الأزمة ثم انخفضت قيمها سنة 2008 بسبب الأزمة لترتفع في سنة 2009 وتنهار في الفترة 2010/ 2011 نتيجة للركود الاقتصادي العالمي.
- الواردات انخفضت في الفترة 2007/ 2008 لترتفع في سنة 2009 وتنخفض مرة أخرى في الفترة 2010/ 2011؛
- صافي الصادرات والمساهمة في النمو ارتفعت قيمه خلال الفترة 2006/ 2008 نتيجة للأزمة لينخفض خلال الفترة 2009/ 2011 نتيجة للركود الاقتصادي العالمي.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء.

1- الأثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: الجدول الموالي يبين أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2006/ 2011.

الجدول رقم (38): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2006/2011

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (دولار أمريكي)	5.2	5.9	4.3	2.9	3.7	4.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (وحدات بـ $)	3.5	4.1	2.6	1.2	2.0	2.8
الاستهلاك الخاص	4.8	6.3	1.2	4.6	4.5	5.1
الاستهلاك العام	5.7	2.2	11.3	10.6	7.5	6.4
الاستثمار الثابت	5.9	18.7	19.4	8.0	4.0	4.6
الصادرات	5.9	6.5	0.2	8.8	2.3	5.2
الواردات	7.0	12.4	9.0	1.1	5.2	6.7
صافي الصادرات والمساهمة في النمو	0.1	1.6	3.0	3.5	1.1	0.8
ميزان الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي ٪	11.6	10.1	10.5	0.1	1.5	1.0
مخفض الناتج المحلي الاجمالي	8.3	6.1	16.0	6.7	6.2	3.9
التوازن المالي على الناتج المحلي الإجمالي ٪	0.9	0.4	1.9	6.1	4.1	3.7

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الناتج المحلي						
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	4.6	4.9	4.4	1.4	3.5	4.3
دول مجلس التعاون الخليجي	3.8	3.6	4.6	0.6	3.2	4.1
جمهورية مصر العربية	6.8	7.1	7.2	4.7	5.2	6.0
جمهورية ايران الاسلامية	5.9	7.8	2.5	1.0	2.2	3.2
الجزائر	2.0	3.0	3.0	2.1	3.9	4.0

source: the world bank, P 141, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (دولار أمريكي)، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (وحدات بالدولار الأمريكي) ارتفعت قيمتها سنة 2007 في فترة الرواج الاقتصادي الذي سبق الأزمة، إلا أن قيمها تراجعت خلال الفترة 2008/ 2009 نتيجة للآثار السلبية للأزمة لترتفع قيمها مرة أخرى خلال نهاية الفترة 2010/ 2011؛
- انخفاض الاستهلاك الخاص سنة 2008 نتيجة للأزمة المالية العالمية إلا أنه ارتفع مع نهاية فترة الدراسة نتيجة للتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي، أما الاستهلاك العام والاستثمار الثابت فقد ارتفعت قيمتها خلال سنة 2008 وهذا من أجل دعم السيولة ومحاولة الخروج من الأزمة ودعم الاقتصاد لتجنب الركود، الا أن قيمها تراجعت مع نهاية الفترة؛
- انخفاض حاد في الصادرات خلال سنة 2008 مقارنة مع الواردات التي انخفضت بوتيرة أقل نتيجة للأزمة المالية وظهور بوادر كساد علمي.

2- **الأثر على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء:** الجدول الموالي يبين أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2006/ 2009.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (39): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2011/2006

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق (دولار أمريكي)	6.4	6.5	5.1	1.1	3.8	4.6
PIB للفرد الواحد (وحدات بالدولار الأمريكي)	3.9	4.0	3.1	0.1	1.9	2.7
الاستهلاك الخاص	7.0	8.1	3.5	0.4	3.2	4.5
الاستهلاك العام	5.8	5.8	5.6	5.6	5.2	5.2
الاستثمار الثابت	16.9	19.5	12.2	0.3	6.3	5.7
الصادرات	4.8	3.8	4.6	5.2	6.6	5.9
الواردات	13.2	11.8	7.6	5.2	7.5	6.6
صافي الصادرات والمساهمة في النمو	2.7	2.9	0.9	0.2	0.6	0.5
ميزان الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي ٪	0.7	0.1	0.1	3.4	2.5	2.4
مخفض الناتج المحلي الاجمالي	7.3	7.6	9.7	6.2	6.1	4.1
التوازن المالي على الناتج المحلي الإجمالي ٪	4.3	0.4	0.9	4.2	2.1	1.7
إجمالي الناتج المحلي						
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى باستثناء جنوب افريقيا	6.9	7.1	5.9	2.8	4.8	5.6
البلدان المصدرة للنفط	7.5	7.9	6.3	2.8	4.9	5.3
بلدان CFA	2.7	4.5	4.0	1.6	3.4	3.8
جنوب افريقيا	5.6	5.5	3.7	1.8	2.0	2.7
نيجيريا	6.2	6.3	5.3	4.3	4.8	2.1
كينيا	6.4	7.1	1.7	2.8	3.7	4.8

source: the world bank, P 154, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (دولار أمريكي)، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (وحدات بالدولار الأمريكي)، الاستهلاك الخاص، الاستثمار الثابت، ارتفعت قيم هذه المتغيرات سنة 2007، إلا أنها تراجعت خلال الفترة 2008/ 2009 نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لترتفع مرة أخرى خلال نهاية الفترة 2010/ 2011 بعد الخروج التدريجي من مرحلة الكساد؛
- الاستهلاك العام تراجعت قيمه على طول فترة الدراسة بصورة بطيئة فهو لم يتأثر بالأزمة؛
- الصادرات انخفضت قيمها في سنة 2007 لترتفع خلال الفترة 2008/ 2010 وبالتالي فهي لم تتأثر بإفرازات الأزمة لتتراجع قيمها سنة 2011 نتيجة للركود الاقتصادي العالمي؛
- الواردات تغيرت قيمها بين الزيادة والنقصان على طول فترة الدراسة؛
- صافي الصادرات والمساهمة في النمو ارتفعت سنة 2007 لتتراوح بين الزيادة والنقصان في باقي فترات الدراسة فهي لم تتأثر بصورة واضحة بإفرازات الأزمة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

خلاصة: الفصل الثاني

تأثرت الدول النامية بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 بدرجات مختلفة حسب كل منطقة، ولعل أهم الآثار المشتركة هي تلك المتعلقة بتراجع أسعار المواد الأولية من محروقات ومعادن، وكذا تراجع حجم التدفقات المالية من معونات ومساعدات، تدفقات رؤوس الأموال القصيرة والمتوسطة الأجل، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التحويلات المالية، وتعتبر منطقتي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء أكثر المناطق تضررا في العالم، حيث ترتفع معدلات الفقر بشكل كبير في هاتين المنطقتين.

تعتبر أزمة 2008 من أضخم الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها العالم على مر الزمان سواء من حيث كثرة، تشابك وتعقد أسبابها ومسبباتها التي منها ما هو متعلق بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية السياسية، الدينية، المحاسبية، الأخلاقية ومنها ما هو مرتبط بالمستوى الداخلي (داخل و.م.أ) والمستوى الخارجي (بقية دول العالم)، ومنها ما ارتبط بالمستويين الجزئي والكلي، كما ارتبطت أسبابها بالنظام الرأسمالي ومبادئه الظالمة والنظام النقدي، وكما تنوعت وكثرة أسبابها، جاءت أثارها ونتائجها متنوعة ومؤثرة مست جميع المجالات الحياتية وفي جميع الدول والمجتمعات خاصة النامية منها التي تحملت العبء الأكبر من هذه الأزمة نتيجة ارتباطها بالاقتصاد العالمي الذي تأثر برمته نتيجة إصابته بالركود والشلل هذا من جهة وبسبب هشاشتها وتبعيتها للدول الغنية إضافة إلى سرعة تأثرها من جهة أخرى.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفصل الثالث

أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية وعلى الجزائر

ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

- المبحث الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية؛
- المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر؛
- المبحث الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القطاعات والأسواق الجزائرية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفصل الثالث

أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية وعلى الجزائر

مقدمة الفصل الثالث

تأثرت الدول العربية بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية باعتبارها جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية حيث بلغتها الأزمة عبر قنوات غير مباشرة، فتأثرت اقتصاديا واجتماعيا، وكان من أبرز أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية اندلاع ثورات الربيع العربي المطالبة بالتغيير والديمقراطية، وتأثرت الجزائر بصفة غير مباشرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي بلغتها عبر قناة التجارة الخارجية من خلال انخفاض أسعار المحروقات نتيجة تراجع الطلب العالمي عليها وارتفاع معدلات التضخم المستورد. ولتسليط الضوء أكثر نتناول من خلال هذا الفصل أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول العربية اقتصاديا واجتماعيا، وعلى صناديق الثروة السيادية وثورات الربيع العربي، وكذا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة على الجزائر وعلى قطاعاتها وأسواقها وذلك من خلال ثلاث مباحث الآتية:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- المبحث الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية؛
- المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر؛
- المبحث الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القطاعات والأسواق الجزائرية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الأول:
أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية

فرضت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية معاناة على الدول العربية بسبب اندماج اقتصادياتها في الاقتصاد الدولي نتيجة لما يعرف بالعولمة التي تراعي مصلحة الدول الغنية القوية، وتهدر حقوق الدول النامية ومنها العربية، فهي عولمة غير عادلة منحازة للأقوياء على حساب الضعفاء، ومن الصعب الحديث عن أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول العربية مجتمعة لاختلاف الهيكل الاقتصادي لكل دولة وطبيعة صادراتها ووارداتها، ومدى قدرتها على الاستفادة من العوائد خاصة المتعلقة بالنفط، ونوضح من خلال هذا المبحث ومن خلال ثلاث مطالب أهم تقسيمات الدول العربية وآليات انتقال الأزمة إلها، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول العربية، إضافة إلى أثار أخرى.

- **المطلب الأول**: تقسيمات الدول العربية وآليات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 إليها؛
- **المطلب الثاني**: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية؛
- **المطلب الثالث**: أثار أخرى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الأول: تقسيمات الدول العربية وآليات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 إليها:

من الطبيعي أن تنتقل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الدول العربية لأنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي، ومن الطبيعي كذلك أن تختلف قنوات انتقال الأزمة إلى الدول العربية من دولة إلى أخرى وهذا باختلاف درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمي وارتباطها بالاقتصاد الأمريكي. ونبحث من خلال هذا المطلب ومن خلال ثلاث فروع حول تقسيمات الدول العربية، قنوات انتقال الأزمة إليها وأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أسواق المال العربية.

الفرع الأول: تقسيمات الدول العربية:

هناك مجموعة من التقسيمات للدول العربية نتعرض لها من خلال هذا الفرع:

1- حسب درجة الانفتاح على العالم الخارجي: تقسم إلى ثلاث مجموعات [1]:

- الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية (الإمارات، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت والبحرين)؛
- الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة ومنها: مصر، تونس، الأردن والمغرب؛
- الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها الجزائر، ليبيا والسودان.

2- حسب امتلاكها للنفط وكثافتها السكانية: وتقسم إلى أربع مجموعات[2]:

- تشمل دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط وذات الفوائض المالية الكبيرة، والكثافة السكانية المنخفضة؛
- البلدان المصدرة للنفط ذات الكثافة السكانية المرتفعة والحاجيات الاجتماعية الكبيرة، فوائضها المالية أقل من الفئة الأولى؛

(1) العمواسي مصطفى وزهدي أحمد وأبو صيام تيسير، مصدر سبق ذكره، 2009، ص 50.

(2) الشهوان نوفل قاسم علي، (بدون تاريخ نشر): تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية ومجالات المعالجة، **مجلة مركز الدراسات الإقليمية** المجلد 6 (العدد 18)، العراق، ص ص 12/ 13.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- بلدان غير نفطية ولكن روابطها كبيرة مع الدول النفطية في مجال التمويل، السياحة والاستثمار؛
- بلدان متنوعة اقتصاديا وذات روابط كبيرة بالاقتصاد العالمي في مجال التجارة، السياحة والاستثمار.

3- حسب إنتاجها للنفط: وتنقسم إلى قسمين [1]:

- الدول النفطية المنتجة والمصدرة للنفط والتي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الغنية إضافة إلى الدول الأخرى كالجزائر وليبيا..الخ؛
- الدول غير النفطية سواء الفقيرة أو متوسطة الدخل والتي كان تأثرها أقل من دول المجموعة الأولى.

4- حسب موقعها الجغرافي: قسمت إلى ثلاث مجموعات [2]:

- دول مجلس التعاون الخليجية؛
- دول المغرب العربي؛
- دول المشرق العربي.
- إضافة إلى التقسيمات السابقة يمكن الاعتماد على دراسة الدول العربية مجتمعة أو فرادة وهو ما سنعتمد عليه في دراستنا هذه.

الفرع الثاني: قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الدول العربية:

لم تسلم الدول العربية من الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهذا راجع إلى ارتباطها بالاقتصاد والأسواق المالية العالمية، وانتقال الأزمة إليها يمر عبر قناتين أساسيتين هما: التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. إضافة إلى مدى انفتاح الاقتصاديات العربية على العالم الخارجي.

---

(1) منظمة العمل العربية، (2011): أثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية والعربية، البند الثامن، **مؤتمر العمل العربي** المنعقد في سنة 2011، الدورة 38، جمهورية مصر العربية، ص 10.

(2) منظمة العمل العربية، مصدر سبق ذكره.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1- **قناة التجارة الخارجية**: وهي مرتبطة بالعلاقات التجارية مع و.م.أ ودول الاتحاد الأوروبي خاصة في مجال الاستيراد والتصدير فوقوع أي تغيرات في هذه الدول في المجالات الاقتصادية والمالية كتقلبات أسعار الصرف والتضخم وتغيرات السياسات المالية والنقدية يكون لها تداعيات سلبية على الدول العربية [1].

2- **قناة الاستثمار الأجنبي المباشر**: تسعى الدول العربية إلى زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها من خلال تقديم تسهيلات وامتيازات، ولكن في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت على العديد من الدول المانحة والناقلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجات مختلفة حيث أدى ذلك إلى تراجع حجم هذه التدفقات إلى الدول العربية هذا من جهة إضافة إلى الظروف التي تعرفها العديد من الدول العربية والتي تتميز بعدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى، لذا فقناة الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر من أهم القنوات الناقلة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية للدول العربية.

3- **مدى انفتاح الاقتصاديات العربية على العالم الخارجي**: تتمتع بعض الاقتصاديات العربية بدرجة كبيرة من الانفتاح على الاقتصاد العالمي كدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بفضل حرية حركة انتقال رؤوس الأموال والعولمة [2].

الفرع الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الأسواق المالية العربية وعلى البنوك والسياحة:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة على الأسواق المالية العربية وعلى بنوكها وعلى قطاعها السياحي.

1- **أثر الأزمة على الأسواق المالية العربية**: تعتبر الأسواق المالية العربية الأكثر تضررا من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خاصة بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ففي أكتوبر 2008 تراجع مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية بنحو 3.6 ٪ ليفقد 460 نقطة،

(1) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 146.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

كما تراجعت جميع مؤشرات القطاعات الاقتصادية في السوق حيث فقد قطاع الخدمات 738 نقطة من قيمته ومؤشر الاستثمار خسر 592 نقطة وفقدت البنوك 549 نقطة. كما تراجع مؤشر الشركات غير الكويتية بـ 435 نقطة، وتراجع قطاع العقارات بـ 304 نقطة وقطاع الصناعة بـ 254 نقطة، قطاع التأمين بـ 101 نقطة والأغذية بـ 40 نقطة. أما في الإمارات فقدت الأسهم مع نهاية سنة 2008 نحو 35 مليار درهم من قيمتها كما تراجعت الأسهم القطرية، البحرينية والأردنية [1]. كما تراجع مؤشر القيمة السوقية، معدل دوران الأسهم ومعدل نمو الأسهم سنة 2008 في معظم الدول العربية، ففي سوق مسقط للأوراق المالية تراجع مؤشر القيمة السوقية بـ 34.42 ٪ ومعدل دوران الأسهم بـ 68.6٪ كما تراجع معدل نمو الأسهم بـ 52.1 ٪ [2]، وتراجعت المؤشرات السابقة في سوق دبي للأوراق المالية بـ (54.34 ٪، 81 ٪، 59 ٪) على التوالي، وحققت المؤشرات السابقة معدلات نمو سالبة في مصر (38.11 ٪، 66.78 ٪، 46.51 ٪)، وفي عمان بلغت المؤشرات السابقة نسبا سالبة (13.1 ٪، 33.26 ٪، 23.5 ٪) كما سجلت المؤشرات السابقة نسبا سالبة في الخرطوم (22.85 ٪، 59.72 ٪، 48.72 ٪) [3]، مما سبق نلاحظ أن معظم أسواق الأوراق المالية العربية قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية فتدهورت محققة معدلات ونسبا سالبة خاصة بالنسبة لدول الخليج التي تسيطر على 77 ٪ من الحجم السوقي لإجمالي الأسهم العربية (منها 33.9 ٪ أسهم سعودية والتي قدرت خسائرها بـ 272.7 مليار دولار)، وحصة دول شمال إفريقيا 17 ٪، و 6 ٪ حصة دول المشرق العربي [4].

(1) العمواسي مصطفى، زهدي أحمد وأبو صيام تيسير، مصدر سبق ذكره، ص ص 58/ 59.

(2) الأسدي عبد الحسين جاسم محمد، (2011): الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العربية، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 7 (العدد 23)، تكريت، العراق، ص 107.

(3) المصدر نفسه، ص ص 108/ 111.

(4) بوخمخم عبد الفتاح وصالحي محمد، (2009): الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، **ملتقى دولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد في أفريل 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، ص 16.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2- **أثر الأزمة على البنوك العربية:** لم تتأثر البنوك العربية إلا في حدود ضيقة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية ويرجع ذلك إلى متانة مراكزها المالية، الرقابة الصارمة من جانب بنوكها المركزية، تطبيقها لمقررات بازل، وقد تعرض أحد البنوك الكبيرة في الكويت لهزات عنيفة كادت تعصف به لولا تدخل الحكومة التي ضمنت كافة ودائعه[1]، كما تكبد بنك الخليج العربي خسارة قدرت بـ 750 مليون دولار[2] نتيجة استثماره في سندات الرهن العقاري وقدرت خسائر المؤسسة العربية المصرفية مليون دولار[3]، إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ساهمت في زيادة الحرص من قبل مانحي الائتمان في اختيار المقترضين والمشاريع بالنسبة لطالبي الائتمان مما ساهم في ارتفاع تكاليف الائتمان[4].

3- **أثر الأزمة على السياحة العربية:** تأثر قطاع السياحة في الدول العربية بشكل كبير جراء الأزمة ذلك كون السياحة خدمة ترفيهية كمالية وليست خدمة ضرورية أساسية حيث قل عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية وقلت معهم الإيرادات السياحية، حيث تستحوذ كل من مصر، السعودية، تونس، المغرب والإمارات على 70٪ من جملة عدد السياح الوافدين على الدول العربية[5]، كما ساهم الربيع العربي والثورات العربية التي عرفتها بعض الدول العربية في عزوف السياح نحو هذه الدول.

---

(1) يوسف حسن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(2) كورتل فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.jinan.edu.lb/conf/Money/1/kourtel.pdf، تم الاطلاع على المقال في (06/ 06/ 2014).

(3) كورتل فريد، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(4) محمود ولد محمد عيسى محمد، (2009): أثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، **الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية** المنعقد في أكتوبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، الجزائر، ص 5.

(5) يوسف حسن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 91.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية:

تأثرت الدول العربية بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية باعتبارها جزء من المنظومة العالمية وجزء من الدول النامية، واختلفت الآثار الناجمة عن الأزمة باختلاف الدول العربية. ونبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول العربية.

الفرع الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على معدل النمو، التضخم والبطالة للدول العربية: نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة الخاصة بـ 19 دولة عربية (تتوفر بياناتها) لدى مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وهي: (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن).

1- أثر الأزمة على معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي: الجدول رقم 40 يبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي خلال الفترة 2006/ 2012.

الجدول رقم (40): تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي خلال الفترة 2006/2012

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل النمو (٪)	6.10	6.23	6.40	2.42	3.8	3.1	3.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار لسنوات 2006/ 2012، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/?id=7&sid=5، تم الاطلاع على التقارير في: (09/ 03/ 2014).

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي العربي ارتفع سنة 2007 مقارنة مع سنة 2006 نتيجة تسجيل معدلات نمو مرتفعة في كل من قطر 15.35٪،

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

السودان 10.16٪ وسلطنة عمان 13.10٪، ليحافظ على أدائه القوي سنة 2008 رغم بداية تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وقد سجلت جميع الدول العربية معدلات نمو ايجابية خلال هذه السنة فاقت معدل النمو العالمي (3.2٪) باستثناء موريتانيا التي سجلت 2.23٪ (نتيجة الأوضاع السياسية المتردية بسبب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس)[1]، إلا أن معدل النمو انهار سنة 2009 نتيجة تأثر النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية تأثرا سلبيا بفعل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويعتبر هذا المعدل ايجابيا مقارنة مع معدل النمو السلبي العالمي، وقد سجلت خلال سنة 2009 معدلات نمو ايجابية في جميع الدول العربية ما عدا موريتانيا – 1.07 ٪ والكويت – 2.67 ٪، وفي سنة 2010 تحسن معدل النمو إلا أنه بقي أقل من معدل النمو العالمي 5 ٪[2]، وسجلت جميع الدول العربية معدلات نمو ايجابية سنة 2010 حيث تصدرت قطر الدول العربية بمعدل 16.3 ٪، تلتها اليمن بـ 8 ٪، ثم لبنان 7.5٪ والسودان 5.1٪ خاصة مع رسم الحدود بين شماله وجنوبه[3]، لتتراجع معدلات النمو مجددا خلال سنتي 2011 و 2012 نتيجة أثار الأزمة الاقتصادية والركود الاقتصادي العالمي من جهة وبروز ثورات وانتفاضات عربية في كل من تونس، مصر، سوريا، ليبيا واليمن من جهة أخرى مما ساهم في تراجع معدلات النمو في هذه الدول ومنه في الدول العربية مجتمعة.

2- أثر الأزمة على معدلات التضخم العربي: الجدول رقم 41 يبين تطور معدلات التضخم في الدول العربية.

(1) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008، ص 21، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2008-full.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 09/ 03/ 2014.

(2) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، ص 29، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2010.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 09/ 03/ 2014.

(3) المصدر نفسه، ص 29.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (41): تطور معدلات التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2006/2011

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل الضخم (٪)	7	9	10.09	3.18	4.8	9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار لسنوات 2006/ 2012، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/?id=7&sid=5، تم الاطلاع على التقارير في: (09/ 03/ 2014).

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية سنة 2007 مقارنة مع سنة 2006 ويمكن إرجاع ذلك إلى تسارع وتصاعد الأسعار العالمية للمواد الغذائية والوقود وازدهار الطلب المحلي مدفوعا بالسياسات الاقتصادية الكلية التوسعية والزيادات الحادة في الاستثمارات الخاصة[1]، وفي سنة 2008 واصل معدل التضخم ارتفاعه نتيجة للأسباب السابقة الذكر، إلا أن معدل التضخم تراجع سنة 2009 نتيجة انكماش مستويات الطلب المحلي وخاصة في قطاع العقار في الدول العربية وتحديدا في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للمواد الأولية والسلع الغذائية مقارنة مع مستويات سنة 2008 وكذلك تراجع الواردات العربية بمعدلات جاوزت صادراتها [2]، لكن معدل التضخم ارتفع مرة أخرى خلال سنتي 2010 و2011 ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب وارتفاع أسعار السلع الأولية، الغذائية والمعادن مما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم في 12

(1) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007، ص 33، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2007.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 09/ 03/ 2014.

(2) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009، ص 36، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2010.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 09/ 03/ 2014.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

دولة عربية [1].

3- **أثر الأزمة على معدلات البطالة العربية:** ساهمت الأزمة في ارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول العربية، والجدول رقم 42 يبين تطور معدلات البطالة في البلدان العربية.

الجدول رقم (42): تطور معدلات البطالة في الدول العربية خلال الفترة (2004-2007/2009)

الدول	2004	2009/2007
الأردن	(2006) 13.9	(2009) 12.2
الجزائر	29.9	(2008) 11.3
الامارات	3	3.7
البحرين	3.1	(2008) 4.0
السعودية	(2006) 6.3	(2008/ 10
عمان	7.1	(2007) 6.75
قطر	2.3	(2007) 2.4
ليبيا	17.5	(2007) 18.15
السودان	17	(2008) 19.7
الصومال	16.3	(2007) 34.7
جيبوتي	9.5	(2008) 59.0
موريتانيا	32	(2007) 33.2
العراق	28.1	(2008) 15.9
الكويت	(2005) 4.4	(2007) 1.3
المغرب	(2005) 11	(2008) 9.6

(1) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2010، مصدر سبق ذكره، ص 33.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الدول	2004	2009/2007
اليمن	(2005) 16.3	(2009) 14.6
تونس	(2005) 14.3	(2008) 14.0
جزر القمر	غير متوفرة	غير متوفرة
سوريا	(2006) 8.1	(2008) 8.4
فلسطين	(2006)23.6	(2009) 22.9
لبنان	10.8	(2007) 15.0
مصر	(2005)11.2	(2008) 8.8

المصدر: منظمة العمل العربية، (2011): أثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية والعربية، البند الثامن، مؤتمر العمل العربي المنعقد في سنة 2011، الدورة 38، جمهورية مصر العربية، ص 22.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاعا في معدلات البطالة في العديد من الدول العربية ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى وتشمل الدول التي تجاوزت فيها معدلات البطالة 15 ٪ وتشمل (ليبيا، السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا، العراق، فلسطين ولبنان) ويرجع هذا الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة في هذه الدول إلى [1]: الكثافة السكانية الكبيرة في السودان والصومال، الربيع العربي في ليبيا، انخفاض الدخل في السودان، الصومال وجيبوتي والأوضاع السياسية المتدهورة في جميع الدول السابقة إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- المجموعة الثانية وهي الدول التي بلغت معدلات البطالة فيها نسبا تتراوح بين 15٪ و 6٪ فبالنسبة إلى السعودية، سلطنة عمان، المغرب والأردن تراجعت فرص خلق مناصب العمل

(1) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص 80، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2011-Arabic(1).pdf، تم الاطلاع على المقال في: (08/ 03/ 2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

فيها في قطاعات الخدمات، المالية والعقارات وتجارة البيع بالتجزئة نتيجة تأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية [1]، أما الجزائر فعلى الرغم من الجهود المبذولة والتراجع المحسوس في معدلات البطالة إلا أنها مازالت مرتفعة حيث بلغت أقل من 10 ٪ في سنة 2012 (يتم التعرض لها في المبحث الثاني من هذا الفصل)، أما اليمن، مصر وتونس فقد استمر ارتفاع معدلات البطالة في هذه الدول نتيجة تأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الصعيد السياسي (ثورات عربية).

- المجموعة الثالثة وتشمل الدول التي تقل فيها معدلات البطالة عن 6 ٪ وتظم: الإمارات، البحرين، الكويت وقطر أي دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء السعودية وسلطنة عمان وتقل معدلات البطالة في هذه الدول مقارنة مع الدول الأخرى.

أما على مستوى الدول العربية مجتمعة فقد سجل معدل البطالة 14.5٪ سنة 2011 وهو معدل مرتفع يمثل 8٪ من عدد العاطلين عن العمل في العالم[2]، ومما سبق نستنتج أن معدلات البطالة مرتفعة في الدول العربية كما ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في تأزمها وارتفاعها نتيجة للأسباب سابقة الذكر.

الفرع الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار، التجارة الخارجية وأسعار المحروقات في الدول العربية:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التجارة الخارجية وأسعار المحروقات في الدول العربية.

1- أثر الأزمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية: تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمنطقة العربية بعد أن وصلت إلى زيادة بأكثر من 38 ٪ سنة 2006 (1306 مليار دولار

(1) منظمة العمل العربية، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(2) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، مصدر سبق ذكره، ص 80.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مقارنة مع سنة 2005 بـ 946 مليار دولار)[1]، ومع بداية الأزمة تراجعت هذه النسبة نتيجة إلى تركيز المستثمرين على الاستثمار في بلدانهم الأصلية لتعويض خسائرهم، إضافة إلى لجوء و.م.أ والدول الأوروبية إلى سحب أو تقليص جزء من استثماراتهم في الدول المستثمر فيها ومنها الدول العربية مما نتج عنه غلق المؤسسات وتسريح العمال وتراجع معدلات النمو في هذه الدول، والجدول رقم 43 يبين تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية خلال الفترة (2005/ 2007-2012).

الجدول رقم (43): تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية خلال الفترة 2005/2007-2012

الوحدة المليون دولار

الدول	2007-2005	0082	0092	0102	0112	0122
الأردن	2717	2826	2413	1471	1476	1405
الإمارات	12631	13724	4033	5500	7684	9608
البحرين	1907	1794	257	156	781	891
تونس	1902	2759	1688	3113	1156	1944
الجزائر	1513	2594	2746	2264	2571	2900
جيبوتي	109	229	100	27	79	110
السعودية	17353	38151	32100	28105	16308	12182
السودان	2755	2601	2816	2894	2692	2488
سوريا	828	1467	1514	1850	1059	/
الصومال	87	87	108	112	102	102
العراق	623	1856	1598	1396	2082	1275
سلطنة عمان	2156	2952	1508	2333	1049	1484
فلسطين	31	52	301	180	214	244

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 185.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الدول	2007-2005	0082	0092	0102	0112	0122
قطر	3567	3779	8125	4670	(87)	327
الكويت	156	(6)	1114	319	855	1864
لبنان	3276	4333	4804	4280	3490	3678
ليبيا	2317	3180	3310	1909	0	720
مصر	8999	9495	6712	6386	(483)	2798
المغرب	2303	2487	1952	1574	2564	2887
موريتانيا	369	343	(3)	131	45	263
اليمن	579	1555	129	(93)	(713)	4
الإجمالي	66178	96258	76295	68577	42925.5	47145.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على : - تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2012/ 2013، ص 75، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/ClimateInv2012-2013.pdf ، تم الاطلاع على المقال في: (08/ 02/ 2014).

- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، ص 95، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/ Climate2011-Arabic(1).pdf، تم الاطلاع على المقال في: (08/ 03/ 2014).

من خلال الجدول نلاحظ أن:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية (21 دولة) عرفت ارتفاعا خلال سنة 2008 نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها توفر الاستقرار السياسي، توفر المناخ الاستثماري والظروف الملائمة مما أدى إلى ارتفاع معدلات الاستثمار في جل الدول العربية، لكن وبداية من سنة 2009 إلى غاية سنة 2011 عرفت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا ملحوظا وبنسب كبيرة (- 26.12 ٪ سنة 2009، - 11.25 ٪ سنة 2010 و- 59.76 ٪ سنة

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2011)، نتيجة لما عرفته الساحة العربية من تغيرات خاصة السياسية منها نتيجة لأثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أدت إلى عدم الاستقرار في العديد من الدول العربية، حيث سجلت سنة 2009 تراجعا في الاستثمار الأجنبي المباشر في 13 دولة مقارنة مع سنة 2008 كانت أهمها في دول مجلس التعاون الخليجي: الإمارات بـ 9691 مليون دولار، البحرين بـ 1537 مليون دولار، السعودية بـ 6051 مليون دولار وقطر بـ 4346 مليون دولار نتيجة لتأثر أسواقها المالية بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أما تونس فقد تراجعت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر بها سنة 2009 بـ 1071 مليون دولار واليمن بـ 1426 مليون دولار مقارنة مع سنة 2008، وفي سنة 2009 انتعشت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسع دول مقارنة مع سنة 2008 كانت أهمها في الكويت بـ 1120 مليون دولار بعد أن سجلت قيمة سالبة سنة 2008، لبنان بـ 471 مليون دولار وذلك نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته هذه الدول، لتتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مرة أخرى سنة 2010 مقارنة مع سنة 2009 في 14 دولة أهمها كان في الأردن بـ 942 مليون دولار، السعودية بـ 3995 مليون دولار، قطر بـ 3455 مليون دولار، الكويت بـ 795 مليون دولار وليبيا بـ 1401 مليون دولار نتيجة الأسباب السابقة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي والأردن، كما استمر التراجع سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010 في 12 دولة كانت أهمها في السعودية بـ 1797 مليون دولار، قطر بـ 4757 مليون دولار نتيجة إلى بروز ثورات الربيع العربي والاحتجاجات والمظاهرات التي عرفتها الدول العربية واختلفت حدتها من دولة إلى أخرى، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية ارتفعت سنة 2012 بـ 4220.1 مليون دولار مقارنة مع سنة 2011 نتيجة لتحسن الظروف والاستقرار السياسي في بعض الدول وكذا نتيجة التعافي الاقتصادي العالمي التدريجي من أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وقد سجلت جل الدول العربية زيادات سنة 2012 في توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع سنة 2011 ما عدا السعودية التي واصلت تراجع الاستثمارات الواردة إليها إلى جانب العراق.

أما بالنسبة للاستثمارات الصادرة من الدول العربية إلى الخارج فوفقا لتقديرات معهد التمويل الدولي فإن السنوات الأخيرة شهدت تدفقات استثمارية جديدة من دول الخليج في أسواق الاستثمار العالمية لتبلغ 530 مليار دولار منها 300 مليار دولار توجهت للأسواق

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الأمريكية، كما تشير مؤشرات الخزانة الأمريكية إلى أن الاستثمارات العربية في الأصول المالية الأمريكية تبلغ 322 مليار دولار منها 308 مليار دولار استثمارات سعودية وخليجية، 11 مليار دولار استثمارات مصرية، 1.3 مليار دولار استثمارات مغربية، والباقي استثمارات أردنية، لبنانية وتونسية [1].

2- **أثر الأزمة على التجارة الخارجية العربية:** تأثرت الصادرات العربية بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية خاصة أن معظم صادراتها تتجه نحو بؤرة الأزمة و.م.أ والدول الأوروبية التي تعتبر الأكثر تضررا بالأزمة، خاصة الصادرات المتعلقة بالمحروقات، حيث نمت التجارة الخارجية العربية الإجمالية سنة 2006 بـ 16 ٪ أي 1026.8 مليار دولار باستثناء الصومال وفلسطين، منها 64.1 ٪ صادرات (658.2 مليار دج)، والباقي 35.9 ٪ واردات (368.6 مليار دج) [2]، وفي سنة 2007 واصلت التجارة الخارجية العربية نموها بمعدل 15 ٪ مقارنة مع سنة 2006 في جميع الدول العربية ما عدا فلسطين والصومال، حيث بلغت 1235 مليار دولار منها 60.6 ٪ صادرات (749 مليار دولار) و59.4 ٪ واردات (486 مليار دولار) [3]، أما في سنة 2008 نمت التجارة الخارجية العربية باستثناء الصومال وفلسطين بنسبة 33.6 ٪ حيث بلغت 1725 مليار دولار كان نصيب الصادرات منها 63.1 ٪ (1089 مليار دولار)، في حين شكلت الواردات نسبة 36.8 ٪ (635 مليار دولار) [4]، بعد سنوات النمو والتطور التي عرفتها التجارة الخارجية العربية خلال الفترة 2006/ 2008

(1) غربي فوزية، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(2) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2006، ص 54، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/UserFiles/file/ar/Climate2006.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 09/ 03/ 2014.

(3) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2007، مصدر سبق ذكره، ص 74.

(4) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2008، مصدر سبق ذكره، ص 94.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

نتيجة لتوسع الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب على الصادرات والواردات من وإلى الدول العربية سجلت سنة 2009 تراجعا في حجم التجارة الخارجية العربية قدر بـ 27.2٪ (1255 مليار دولار) منها 56.3٪ نصيب الصادرات (706 مليار دولار) و43.7٪ نسبة الواردات (549 مليار دولار)[1] ويمكن إرجاع هذا التراجع في حجم التجارة الخارجية العربية إلى تراجع صادراتها بالدرجة الأولى خاصة المرتبطة بالمحروقات (70٪ من حجم الصادرات العربية) والمواد الأولية نتيجة تراجع الطلب العالمي عليها بسبب تأثره بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فمثلا تراجعت صادرات الإمارات من 239 مليار دولار سنة 2008 إلى 175 مليار دولار سنة 2009، وتراجعت صادرات الجزائر من 79 مليار دولار سنة 2008 إلى 44 مليار دولار سنة 2009 [2]، ويمكن إرجاع هذا التراجع في الصادرات العربية إلى تراجع معدل الطلب العالمي سنة 2009 (المعادن – 20٪، المواد الغذائية – 15٪، المواد الخام الزراعية – 17٪، الطاقة - 37٪)[3]، إلا أن التجارة الخارجية العربية تعافت خلال الفترة 2010/ 2012 نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب على صادراتها خاصة من المحروقات والارتفاع التدريجي في أسعارها. ومما سبق نستنتج أن تراجع حجم التجارة الخارجية العربية سنة 2009 كان نتيجة لتأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عليها خاصة في جانب صادرات المحروقات والمواد الأولية التي انخفضت أسعارها نتيجة انخفاض الطلب عليها بسبب الركود الاقتصاد العالمي.

3- **أثر الأزمة على أسعار المحروقات في الدول العربية:** تعتمد معظم الاقتصاديات العربية على إنتاج وتصدير المحروقات فهو محرك التنمية في هذه الدول وبالتالي فهي مرتبطة بحجم الطلب عليها وعلى أسعارها، وكان من البديهي أن يتأثر الطلب العالمي على المواد

(1) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009، مصدر سبق ذكره، ص 137.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(3) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2010، مصدر سبق ذكره، ص 133.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الأولية ومنها المحروقات بالآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، والتي أثرت بدورها على أسعار المحروقات من خلال تراجعها نتيجة تراجع الطلب عليها (من 148 دولار للبرميل في بداية سنة 2008 إلى حوالي 38 دولار للبرميل مع نهاية سنة 2008 وبداية السداسي الأول من سنة 2009)[1]. ونتيجة لتراجع أسعار البترول عملت الدول المنتجة له ومنها الدول العربية على تخفيض حجم إنتاجها منه فنعكس هذا الإجراء سلبا على موازناتها الحكومية من خلال انخفاض الإنفاق الحكومي الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الست (الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت) هي أكثر الدول تضررا لأنها الأكثر إنتاجا وتصديرا له، تليها بعض دول المشرق العربي كالعراق ودول شمال إفريقيا ليبيا والجزائر.

الفرع الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الفقر، المعونات، الموازنة والحساب الجاري في الدول العربية:

نتعرض من خلال هذا الفرع لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مستوى الفقر والمعونة، الموازنة والحساب الجاري للدول العربية.

1- **أثر الأزمة على مستوى الفقر في الدول العربية:** أثرت الأزمة على الأهداف الإنمائية في الدول النامية بصفة عامة وفي الدول العربية بصفة خاصة، إذ يؤدي انخفاض فرص التمويل وارتفاع تكاليفه إلى زيادة ضعف نمو الاقتصاد مما ينتج عنه انخفاض في الإيرادات والنفقات العامة مما يؤثر على قدرة الدول على تمويل الاستثمارات اللازمة للتعليم والصحة...الخ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء والمحتاجين.

2- **أثر الأزمة على حجم المعونات المخصصة للدول العربية:** تضاءلت حجم المعونات الإنسانية المقدمة للدول العربية الفقيرة بسبب تركيز حكومات الدول الغنية على إنقاذ مؤسساتها المتعثرة من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث تراجعت حجم المعونات المخصصة للدول العربية من 900 مليار دولار سنة 2007 إلى 150 مليار دولار

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 183.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

سنة 2008 [1] أي بنسبة تراجع أكبر من 83 ٪، وتساهم دول مجلس التعاون الخليجي بـ 90 ٪ [2] من حجم هذه المعونات الموجهة للدول النامية ومنها الدول العربية.

3- **أثر الأزمة على مؤشر عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (التوازن الداخلي) للدول العربية:** سجل هذا المؤشر انخفاضا في عجز الموازنة العامة في 5 دول عربية من أصل 19 دولة توفرت فيها البيانات (المغرب 1.69 ٪، سوريا 3.3 ٪، مصر 7.93 ٪، تونس 1.33 ٪ و الأردن 4.39 ٪)، وقد سجلت كل من موريتانيا واليمن فائض بـ (36.37 ٪ و 1.71 ٪ على التوالي) بعد أن سجلت عجزا في سنة 2005، وحافظت تسع دول على تسجيلها لمعدل موجب (ليبيا بـ 40.68 ٪، سلطنة عمان بـ 7.71 ٪، السعودية بـ 22.27 ٪، الإمارات بـ 14.77 ٪، البحرين بـ 7.3 ٪، الكويت بـ 32 ٪، جيبوتي بـ 0.6 ٪، العراق بـ 19.54 ٪ وقطر بـ 18.7 ٪) في حين ارتفع مؤشر العجز في كل من الجزائر بـ 8.45 ٪، السودان بـ 4.01 ٪ ولبنان بـ 13.43 ٪ [3]، وفي سنة 2009 ونتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية تدهور هذا المؤشر في 15 دولة عربية مسجلا بها عجزا نتيجة للسياسات المالية التحفيزية التي اتبعتها هذه الدول من خلال ضخ تغذية رأسمالية في القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، خاصة القطاع المصرفي بغية تحفيز الاستثمار [4].

4- **أثر الأزمة على مؤشر فائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (التوازن الخارجي) للدول العربية:** تمكنت 15 دولة عربية من أصل 19 دولة توفرت بياناتها خلال سنة 2006 من تحقيق فائض في الحساب الجاري، بينما انخفض العجز في

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 185.

(2) يوسف حسن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 92.

(3) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2006، مصدر سبق ذكره، ص ص 28/ 29.

(4) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009، مصدر سبق ذكره، ص 34.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ثلاث دول وارتفع العجز فقط في تونس، وفي سنة 2009 شهدت جميع الدول العربية تراجعا في هذا المؤشر متأثرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية [1].

المطلب الثالث: أثار أخرى للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الدول العربية:

إضافة إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية السابقة نبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على صناديق الثروة السيادية "ص.ث.س" العالمية والعربية، على شركات التأمين، إضافة إلى ثورات الربيع العربي.

الفرع الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على ص.ث.س العالمية والعربية:

ص.ث.س ليست بالظاهرة الجديدة على الساحة المالية العالمية حيث ظهرت في النصف الثاني من القرن الماضي، ثم أخذت في البروز والتطور سواء من حيث عددها، أو من حيث حجم استثماراتها وموجوداتها وقد برزت ص.ث.س مع بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 حيث اختلف الجدل بين العارفين بخبايا الأزمة بين من يصنفها كسبب وبين من يعتبرها كحل للأزمة، وقد تأثرت ص.ث.س العربية بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. كما عرفت تطورا ملحوظا سواء بالنسبة لعددها الذي بلغ أكثر من 53 صندوقا على المستوى العالمي، أو بالنسبة لأصولها التي فاقت كل التوقعات بأكثر من 2 تريليون دولار في سنة 2008، لتبلغ 94 صندوقا وأكثر من 4.982 تريليون دولار مع نهاية سنة 2013 [2]، ولهذا النمو أسباب يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- ارتفاع أسعار المواد الأولية خاصة أسعار المحروقات؛

(1) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(2) Sovereign wealth funds to hit record 5.6 trillion $ by year end-study, at: http://uk.reuters.com/article/2013/03/12/financial-funds-sovereign-idukl6n0c45t220130312, retrieved: (09/04/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- زيادة التخصيصات المالية الموجهة لهذه الصناديق، وظهور صناديق جديدة خاصة في آسيا (الصين، سنغافورة، تايوان، اليابان...إلخ) وفي البرازيل [1].

1- ترتيب ص.ث.س حسب حجم أصولها: نتناول من خلال هذا العنصر ترتيب ص.ث.س حسب حجم أصولها وعبر مختلف الدول التي تملكها، والجدول رقم 44 يبين ترتيب ص.ث.س حسب حجم أصولها وعبر جميع دول العالم.

الجدول رقم (44): ترتيب ص.ث.س عبر مختلف دول العالم حسب حجم أصولها خلال سنة 2012

الرقم	اسم الصندوق	تاريخ انشائه	الدولة	حجم أصوله (مليار دولار)
01	GPFG	1990	النرويج	654.00
02	SAMA	1952	العربية السعودية	577.70
03	EF	3199	هونغ كونغ والصين	497.60
04	CIC	2007	الصين	482.00
05	ADIA	1976	الإمارات العربية	450.00
06	SAFE	1997	الصين	324.00
07	KIA	1953	الكويت	290.00
08	GOSIC	1981	سانغفورة	260.00
09	TH	1974	سانغفورة	158.70
10	NSSF	2000	الصين	136.00
11	QIA	2005	قطر	135.00
12	NWF	2008	روسيا	85.50
13	SK	2008	كازاخستان	78.00

(1) قدي عبد المجيد، (بدون تاريخ): الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** (العدد 06)، جامعة الشلف، الجزائر، ص 02.

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

الرقم	اسم الصندوق	تاريخ انشائه	الدولة	حجم أصوله (مليار دولار)
14	AFF	2004	أستراليا	77.01
15	ICOD	2006	الإمارات العربية	70.00
16	LIA	2006	ليبيا	62.96
17	RRF	2000	الجزائر	56.70
18	IPIC	2000	الإمارات العربية	49.00
19	MDC	2002	الإمارات العربية	48.20
20	KIC	2005	كوريا جنوبية	42.80
21	APF	1976	و.م.أ ألاسكا	42.40
22	KNF	2000	كازاخستان	41.60
23	BIA	1983	بروناي	39.00
24	SOFOA	1999	أذربيجان	32.60
25	TPSF	1954	و.م.أ تكساس	26.90
26	SIF	2008	فرنسا	25.89
27	OSF	1999	ايران	23.00
28	KNB	1993	ماليزيا	22.02
29	NZSF	2001	نيوزيلندا	19.60
30	HF	1976	كندا	15.90
31	NMSIC	1958	و.م.أ نيو مكسيك	15.20
32	FEES	2007	شيلي	14.79
33	NPRF	2001	ايرلندا	13.90
34	TLPF	2005	تيمور الشرقية	10.60
35	SFB	2008	البرازيل	10.05
36	EIA	2007	الإمارات العربية	10.00
37	ADIC	1999	الإمارات العربية	10.00

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الرقم	اسم الصندوق	تاريخ انشائه	الدولة	حجم أصوله (مليار دولار)
38	BMHC	2006	البحرين	09.00
39	SGRF	1980	عمان	08.20
40	PF	1994	بوتسوانا	05.09
41	FRP	2006	الشيلي	05.76
42	PWMTF	1974	و.م.أ وايومينغ	05.60
43	OADF	2007	الصين	05.00
44	HSF	2000	ترنيباد وتوباغو	04.19
45	ISF	2011	ايطاليا	04.00
46	PIF	2008	السعودية العربية	03.90
47	MDFB	2009	ماليزيا	03.20
48	MSWF	2010	موريشيوس	03.00
49	ATF	1985	و.م.أ – ألاباما	2.48
50	RAKIA	2005	الإمارات العربية	02.00
51	FSRB	2005	جمهورية الكونغو	01.64
52	FEIP	2000	المكسيك	01.60
53	FAP	2011	بناما	01.20
54	NSIA	2011	نيجيريا	01.00
55	FEM	1998	فانزويلا	0.80
56	PI	2003	فلسطين	0.80
57	FSC	2011	كولومبيا	0.70
58	SCIC	2006	الفيتنام	0.60
59	RERF	2006	كبيريباتي	0.40
60	SFGR	1956	الغابون	0.40
61	NFHR	1998	موريتانيا	0.30

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

الرقم	اسم الصندوق	تاريخ انشائه	الدولة	حجم أصوله (مليار دولار)
62	NDLF	2006	و.م.أ – داكارتا الشمالية	0.30
63	GIU	2011	أندونيسيا	0.30
64	ORSF	2006	السودان	0.15
65	FFG	2008	غينيا الاستوائية	0.08
66	GSF	2002	غانا	0.06
67	HDF	2011	منغوليا	0.05
68	NIF	2008	سوريا	0.04
69	GHF	2012	غانا	0.014
70	PFFG	2011	سان تومي وبرينيسبي	0.009
71	SF	2004	منغوليا	0.003
72	OIF	2001	عمان	غير محدد
73	OIC	2006	عمان	غير محدد
74	SWF	غير محدد	سلوفينيا	غير محدد
75	SWF	غير محدد	غينيا بيساو الجديدة	غير محدد
76	SWF	غير محدد	اليابان	غير محدد
77	SWF	غير محدد	الهند	غير محدد
78	SWF	غير محدد	اسرائيل	غير محدد
79	SWF	غير محدد	البيرو	غير محدد
80	SWF	غير محدد	جنوب افريقا	غير محدد
81	SWF	غير محدد	لبنان	غير محدد
82	FSA	غير محدد	أنغولا	غير محدد
83	SWF	غير محدد	بوليفيا	غير محدد
84	SWF	غير محدد	تونس	غير محدد
85	SWF	غير محدد	كينيا	غير محدد

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

الرقم	اسم الصندوق	تاريخ انشائه	الدولة	حجم أصوله (مليار دولار)
86	SWF	غير محدد	أوغندا	غير محدد
87	SWF	غير محدد	زمبيا	غير محدد
88	SWF	غير محدد	موزمبيق	غير محدد
89	SWF	غير محدد	ناميبيا	غير محدد
90	SWF	غير محدد	زمبابوي	غير محدد
91	SWF	غير محدد	روندا	غير محدد
92	SWF	غير محدد	تانزانيا	غير محدد
93	SWF	غير محدد	ليبيريا	غير محدد
94	SWF	غير محدد	غواتيمالا	غير محدد
	المجموع			1.64498

Source: santiso Javier, Sovereign Wealth Funds report - Invest in Spain, at: http://www.investinspain.org/icex/cma/contentTypes/common/records/mostrarDocumento/?doc=4640952 , retrieved: (31/05/2013).

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- هناك 94 صندوقا سياديا. ويعود تاريخ إنشاء أول صندوق سيادي إلى سنة 1953؛
- تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث حجم أصول صناديقها السيادية بـ 947 مليار دولار، تليها النرويج بـ 654 مليار دولار، الإمارات العربية المتحدة بـ 639.2 مليار دولار، العربية السعودية بـ 581.6 مليار دولار، الصندوق المشترك بين هونغ كونغ والصين بـ 497.6 مليار دولار، سنغافورة بـ 418.7 مليار دولار، ثم الكويت وقطر وروسيا؛
- تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عالميا من حيث امتلاكها لأكر عدد من ص.ث.س بـ 07 صناديق سيادية. تليها و.م.أ بـ 6 صناديق، ثم الصين بـ 4 صناديق؛
- معظم ص.ث.س موردها النفط، وباقي الصناديق تتوزع مواردها بين: معادن، عوائد التجارة والصرف؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- 11 صندوقا سياديا الأولى حجم أصولها أكبر من 100 مليار دولار، منها الست الأوائل حجم أصولها أكبر من 300 مليار دولار؛
- يحتل المرتبة الأولى الصندوق السيادي النرويجي.بـ 654 مليار دولار؛
- هناك 27 صندوقا حجم أصوله تتراوح بين (أكبر أو يساوي 10 مليار دولار وأقل من 100 مليار دولار) وهناك 16 صندوقا سياديا حجم أصوله أقل من 10 مليار دولار وأكبر من أو يساوي 1 مليار دولار، هناك 17 صندوقا سياديا حجم أصوله أقل من مليار دولار، وهناك 23 صندوق سيادي حجم أصوله غير محددة منها 21 صندوقا بدون تاريخ إنشاء؛
- بلغ مجموع حجم أصول ص.ث.س مجتمعة 4.98162 تريليون دولار؛
- تمتلك الجزائر صندوقا سياديا موجه لتمويل العجز في الموازنة العامة (ضبط الإيرادات)، يحتل المرتبة 17 بـ 56.7 مليار دولار.

وحسب أخر تقرير في سنة 2012 حول ترتيب ص.ث.س حسب أصولها عالميا نجد [1]: هيئة أبو ظبي للاستثمار (627 مليار دولار)، يليها صندوق معاشات التقاعد النرويجي (611 مليار دولار)، شركة استثمار أمن الصين (568 مليار دولار)، ساما السعودية (532.8 مليار دولار)، CIC الصين (439.6 مليار دولار).

2- **ص.ث.س كسبب للأزمة:** حاولت بعض الأطراف أن تلقي اللوم على ص.ث.س من خلال اتهامها في التسبب في الأزمة المالية الأخيرة من خلال سعي هذه الصناديق والدول التي تملكها للحصول على المزيد من النقد الأجنبي وبعوائد خيالية، الأمر الذي تسبب في أزمة سيولة خانقة تطورت إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية. وتجدر الإشارة إلى امتلاك الدول العربية 46 بالمائة من موجودات ص.ث.س على المستوى العالمي.

3- **ص.ث.س كحل للأزمة:** لقد ساهمت ص.ث.س في تحمل أعباء بعض البنوك والمؤسسات

(1) Global finance magazine, Largest Sovereign Funds (SWFs) – 2012 Ranking, at: http://www.gfmag.com/global-data/economic-data/largest-sovereign-wealth-funds#axzz2tmjghfai, retrieved: (15/06/2013).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المالية الغربية، كما وفرت مجموعة من المزايا الاستثمارية نذكر منها [1]:

- تحقيق التوازن المالي بين دول الفائض ودول العجز؛
- ساهمت ص.ث.س في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها الأصلية خاصة مع تزايد تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- صرفت ص.ث.س مبالغ هامة تقدر بمليارات الدولارات على رأسمال المؤسسات المالية الغربية؛
- وفرت ص.ث.س مناخا استثماريا طويل الأجل قادرا على تحمل التقلبات قصيرة الأجل، وبذلك تعمل على تحقيق استقرار في السوق المالي. والجدول رقم 45 يبين بعض تدخلات صناديق الثروة السيادية في البنوك الغربية خلال الفترة 2007/ 2008.

الجدول رقم (45): تدخلات ص.ث.س في البنوك الغربية خلال الفترة 2008/2007

صندوق سيادي	البنك	بلد البنك	القيمة	التاريخ
CIC	Barclays	بريطانيا	3.08 مليار دولار	25 جويلية 2007
TH	Barclays	بريطانيا	2.05 مليار دولار	25 جويلية 2007
ADIA	CitiGroup	و.م.أ	7.5 مليار دولار	16 نوفمبر 2007
CIC	Morgan Stanley	و.م.أ	5.6 مليار دولار	19 ديسمبر 2007
TH	Merrill Lynch	و.م.أ	4.4 مليار دولار	ديسمبر 2007
GSIC	CitiGroup	و.م.أ	6.88 مليار دولار	15 جانفي 2008
KIA	Merrill Lynch	و.م.أ	3 مليار دولار	جانفي 2008
KIA	CitiGroup	و.م.أ	2 مليار دولار	جانفي 2008
KIC	Merrill Lynch	و.م.أ	2 مليار دولار	جانفي 2008

(1) يلوناس عبد الله وجاج موسى سمية، (2009): واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة الرهن العقاري، **ملتقى التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية** المنعقد سنة 2009، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، ص 524.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

صندوق سيادي	البنك	بلد البنك	القيمة	التاريخ
TH	Merrill Lynch	و.م.أ	0.6 مليار دولار	24 فيفري 2008
GSIC	UBS A	سويسرا	10.34 مليار دولار	مارس 2008
QIA	Crédit Barclays Suisse	بريطانيا	6.94 مليار دولار	11 أكتوبر 2008
CIA	Unicredit	ايطاليا	1.61 مليار دولار	17 أكتوبر 2008
QIA	Barclays	بريطانيا	11.78 مليار دولار	31 أكتوبر 2008

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- قدي عبد المجيد، (بدون تاريخ): الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (العدد 06)، جامعة الشلف الجزائر ، ص 12.

- Santiso Javier, op-cit.

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم الصناديق المتدخلة هي صناديق عربية، صينية، إضافة إلى صندوق سانغافورة، كما نلاحظ أن جل البنوك المتدخل فيها هي بنوك أمريكية وبريطانية.

4- أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على ص.ث.س: يمكن تقسيمها إلى جزأين أثار ايجابية وأخرى سلبية، حيث منحت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في البداية فرصة ذهبية لهذه الصناديق في زيادة نفوذها العالمي من خلال تملك حصص مهمة في مؤسسات، بنوك وشركات عالمية، ونوادي رياضية وبأسعار منخفضة[1]، والجدول رقم 46 يبين بعض توجهات ص.ث.س للاستثمار في أندية كرة القدم.

(5) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 144.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (46): توجهات بعض ص.ث.س للاستثمار في أندية كرة القدم

اسم الصندوق السيادي	اسم النادي	التاريخ	ايرادات الصناديق بالمليار يورو
شركة الاتصالات السعودية الراعى الدولي الامارات العربية استثمرت 758 مليار يورو RAKIA	ريال مدريد – اسبانيا-	2009 2012	438.6 25
الاتصالات السعودية اتفاق 4 سنوات بـ 16 مليار يورو استثمرت 165 مليار يورو إلى غاية 2016 QIA	برشلونة – اسبانيا- FC	2009 2010	 398.1
الإمارات اتفاقية لمدة 15 عاما بـ 146 مليار يورو	أرسنال – أنجلترا-	2004	274.1
الإمارات الرعاية لمدة خمس سنوات بـ60 مليار يورو	ميلان –ايطاليا- AC	2010	235.8
وهي جزء من هيئة الاستثمار الليبيةLAFIC	جوفنتوس – ايطاليا-	2010	205
الامارات شراء 90 بالمئة من رأسماله	مانشستر سيتي – أنجلترا-	2009	152.8
الإمارات الرعاية لمدة 3 سنوات بمبلغ قدره: 21 مليار يورو	هامبورغ - ألمانيا-	2012	146.2
شائعات استحواذ QIA القطرية	– أنجلترا- أس تون فيلا	2008	109.4
شراء رأس المال والديون بـ 36 مليار يورو من قبل الشيخ عبد الله بن ناصر آل الثاني.	مالقا – اسبانيا-	2010	-
احسان علي السيد شراء رأس المال والديون	راسينغ سانتندار –اسبانيا-	2010	-
شائعات استحواذ الإمارات على النادي	ريال سرقسطة – اسبانيا-	2011	-
الإمارات الرعاية لمدة 6 سنوات 36 مليار يورو		2008	-
قطر الرعاية لمدة موسمين قطر 70 بالمائة من رأس المال بـ 100 مليار يورو	باريس سان جيرمان –فرنسا-	2011 2011	- -
الإمارات الرعاية لمدة موسمين.	أولمبياكوس – اليونان-	2011	-
شائعات الاستحواذ من قبل قطر بـ 252 مليار يورو.	إيفرتون – أنجلترا-	2008	-

Source: Javier santiso, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ توجهات ص.ث.س الإماراتية، القطرية والسعودية للاستثمار في أكبر أندية كرة القدم العالمية الاسبانية، الانجليزية، الألمانية، الايطالية، وبدرجة أقل الفرنسية واليونانية، وقد اختلفت استثمارات هذه الصناديق في أندية كرة القدم واختلفت

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

معها الإيرادات. إلا أن هذه الصناديق تعرضت إلى خسائر فادحة نتيجة الانخفاض في أسعار الأصول وخاصة الأسهم والسندات على المستوى العالمي، وخاصة الصناديق ذات الاستثمار الطويل الأجل، ووصلت هذه الخسائر إلى 30٪ من قيمة محفظتها الاستثمارية. وقد حددت هذه الخسائر بحوالي 500 إلى 750 مليار دولار أمريكي من قبل مؤسسة مورغان ستانلي[1]، وأمام حدة هذه الخسائر الناجمة عن أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية غيرت بعض ص.ث.س من إستراتيجيتها وتبنت سياسة الاستثمار الداخلي في بلدانها الأصلية. وتبلغ حجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج والتابعة لص.ث.س 2.5 تريليون دولار[2]، وقد ضاع جزء غير معروف من هذه الأموال نتيجة إفلاس بعض البنوك، الشركات وشركات التأمين إضافة إلى انهيار البورصات. حيث تقدر بعض الإحصائيات خسائر ص.ث.س العربية في صيف 2008 بـ 850 مليار دولار[3]، وتشير إحصائيات أخرى إلى أن خسائر ص.ث.س التابعة للدول الناشئة بلغ 4 تريليون دولار بما فيها الدول العربية [4].

الفرع الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تحويلات العمال العرب في الخارج:

تعتمد الدول العربية بصورة ملموسة على تحويلات العاملين في الخارج وتشكل العمالة العربية 23 ٪ من قوة العمل الوافدة إلى الدول العربية من الدول الغربية [5]، كما تمثل تحويلات العاملين نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام للعديد من الدول العربية منها 22.8 ٪ في لبنان،

(1) بوفليح نبيل، (جويلية 2009 وشتاء 2010): دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** (العددان 48/ 49)، القاهرة، مصر، ص 103.

(2) يوسف حسن يوسف، الأزمة العالمية من منظور القانون الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(3) أبو شرار علي عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(4) القاضي حسين السيد حسين محمد، نحو مفهوم منهجي للأزمة المالية العالمية وعلاجها، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد الأول (عدد خاص)، **كلية الحقوق**، جامعة المنصورة، مصر، ص 625.

(5) محمود ولد محمد عيسى محمد، مصدر سبق ذكره، ص 6.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

20.3٪ في الأردن، المغرب 9.5٪، اليمن 6.7٪، تونس 5٪، مصر 5٪، سوريا 2.3٪، الجزائر 2.2٪ سنة 2006[1]، ومع الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية والتي تحولت في موجتها الأخيرة إلى أزمة بطالة عصفت بملايين مناصب العمل في العالم وأدت إلى تراجع أجور العمال الأمر الذي انعكس على تحويلات العمال في الخارج بالعملة الصعبة إلى بلدانهم الأصلية ومنها الدول العربية، حيث تعد مصر، اليمن، فلسطين والأردن أهم الدول المرسلة للعمالة العربية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، بينما ترسل الجزائر، تونس والمغرب عمالها إلى دول الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا، ايطاليا وأسبانيا.

الفرع الثالث: ثورات الربيع العربي "ث.ر.ع":

ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 في بروز ث.ر.ع، تلك الثورات الشعبية (السلمية – الدامية) التي شكلت نقطة تحول أساسية في منظومة الحكم في الدول العربية، ذلك المشهد السياسي من احتجاجات ومظاهرات وثورات شعبية عبر مختلف ربوع الوطن العربي والتي اختلفت حدتها ونتائجها من دولة إلى أخرى.

1- مفهوم الثورات العربية، أسبابها ومحركاتها:

1-1- مفهوم الربيع العربي Arab Spring (الثورات العربية): هو اصطلاح شاع استخدامه في وسائل الإعلام مع مطلع سنة 2011 ويعني تلك الثورات والاحتجاجات التي قامت ضد الفساد، الظلم والاستبداد، والتي بدأت في تونس ثم مصر لتشمل دولا أخرى. وتتبنى هذه الثورات الاتجاه الراديكالي الشمولي في إصلاح الواقع الاجتماعي الكائن[2]. كما أطلق عليها مصطلح الرجة الثورية (ثورة الشباب، ثورة رقمية، ثورة

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 184.

(2) الربيع العربي، نقلا عن العنوان الالكتروني: http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A#.D9.85.D8.B5.D8.B1 ، تم الاطلاع على المقال في: (01/ 04/ 2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ضد الاستبداد، ثورة من أجل الحرية)[1]. وقد جاءت هذه الرجة مفاجئة لأنها: وقعت في بلدان تحكمها أنظمة سلطوية لم تعرف أي تغيير منذ عدة قرون، متزعميها شباب، وإقرار الديمقراطية نابع من قناعة شعوبها وليس نتيجة لضغوطات الدول الغربية[2].

2-1- أسباب الثورات العربية والعوامل المساعدة على نجاحها: ويمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية مباشرة وأسباب خارجية غير مباشرة.

- **الأسباب الداخلية:** وهي متنوعة منها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التعليمية والثقافية والتي نذكر منها[3][4][5]:

- تعاني معظم الدول العربية من التخلف الاقتصادي فهي تعتمد على عائدات النفط، السياحة والمعونات الخارجية، كما تتميز بانخفاض مستوى دخل أفرادها؛
- تقدر نسبة الأمية في الدول العربية بـ 30 ٪ سنة 2009؛
- معظم النظم في الدول العربية هي نظم تسلطية استبدادية لا تسمح بتداول السلطة وتدير

(1) مودن عبد الحميد، السبتي عبد الأحد وكسيكس إدريس، (2011): أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، سلسلة بحوث ودراسات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط: رقم 49، الرباط، المغرب، ص 5.

(2) المصدر نفسه، ص ص 5/ 6.

(3) محمد موسى ريم، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، مؤتمر فيلاديفيا السابع عشر – ثقافة التغيير، جامعة فيلاديفيا، الأردن، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.philadelphia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_seven/reem.doc، تم الاطلاع على المقال في: (01/ 04/ 2014).

(4) الشيوخ محمد عبد الغفور، (2012/ 2013): تأثير الثورات على الإسلام السياسي في الوطن العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك ص 101.

(5) Grinin Leonid, (2012): does "ARAB SPRING" Mean the begining of World syste; reconfiguration?, World Futures, **The Journal of Global Education**, Publisher Routledge: P 475, at: http://www.tandfonline.com/loi/gwof20?open= 69 & repitition =0#vol_69, retrieved: (02/04/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

شؤون البلاد بمعزل عن الشعب؛

- الاضطهاد والاستعباد وعدم احترام حقوق الإنسان، التمييز بمختلف أشكاله وغياب حريات التعبير والديمقراطية وتزوير الانتخابات؛
- انتشار الفقر والبطالة بشكل كبير واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء؛
- انتشار الفساد الإداري، المالي والرشوة؛
- استمرار الأنظمة الحاكمة لعقود من الزمن.

- **الأسباب الخارجية**: وهي أسباب غير مباشرة لها دور كبير في تفعيل فتيل ثورات الربيع العربي:

- كان من نتائج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بروز الثورات العربية كنتيجة للوضع السائد جراء الأزمة التي أدت إلى: (انخفاض مداخيل الدول العربية نتيجة تراجع الطلب العالمي على المواد الأولية كالبترول والفوسفات ...الخ، وكذلك تراجع الطلب على السياحة، تراجع حجم الإعانات الممنوحة لها)، وقد ساهمت هذه الظروف وأخرى كقيام الدول باتخاذ إجراءات تقشفية وتخفيض حجم الإعانات التي تمنحها الدول العربية لشعوبها في ارتفاع موجة الغضب لدى الشعوب ودخولها في احتجاجات.
- الدور الكبير الذي لعبته الدول الغربية وخاصة و.م.أ في تحريك الشارع العربي من خلال نشر وثائق سرية عن طريق موقع ويليكس حول الحكام العرب وحاشيتهم وخاصة في ما يتعلق بحجم الفساد في هذه الدول [1] وغايتها من وراء ذلك زرع الفتن الداخلية في هذه الدول لإضعافها وجرها للتقاتل، ومن ثم تقوم بإمدادها بالأسلحة التي انتعشت مبيعاتها في هذه الدول، وكذا تسمح لها الظروف الناشئة والسائدة في هذه الدول من تدخلها الداخلي فيها تحت راية محاربة الإرهاب وحقوق الإنسان. ومن ثم إيجاد حلول تساهم في خروجها من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

(1) محمد موسى ريم، مصدر سبق ذكره.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- كما أوضح كتاب فرنسي تحت عنوان الربيع العربي مؤامرة حيكت في الغرفة السوداء أن الربيع العربي هو صناعة أمريكية قطرية، حيث اتخذت أمريكا قرارا بتغيير الوطن العربي عبر الثورات الناعمة وعن طريق وسائط التواصل الاجتماعي [1].

3-1- محركيها والفاعلون فيها: إن المحرك الرئيسي لثورات الربيع العربي هو عنصر الشباب، الشارع والمجتمع المدني، وقد ساعد على نجاحها التطور الكبير الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال (الأنترنات، الفايسبوك، التويتر...الخ).

- **الحركات الشبانية:** كان الشباب المتعلم والمستخدم لتقنيات الإعلام والاتصال الحديثة والعاطلين عن العمل في مقدمة القوى التي دعت إلى القيام بانتفاضات شعبية ضد الفساد والاستبداد وقد لعبت هذه الفئة دورا هاما في قيادة وإدارة الانتفاضات والثورات في الدول العربية، معتمدين على وسائل الاتصال الحديثة في الحشد للمظاهرات وتبادل الأخبار[2]، وعليه يمكن القول بأن هذه الانتفاضات والثورات من صنع الشباب الذين عبروا عن مطالبهم المشروعة سلميا وقد واجهوا عنف أنظمتهم المستبدة.
- **الأحزاب والقوى السياسية:** لم تكن هي الداعية لهذه الاحتجاجات ولم تكن المنظمة لها حتى أنها تأخرت في انضمامها لهذا الحراك الشعبي [3].
- **القوى العمالية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدني:** لعبت دورا هاما في مساندة وتأييد الحراك الشعبي وتأجيج الوضع من خلال انضمامها المبكر لهذه الانتفاضات والثورات[4].

---

(1) كتاب فرنسي، الربيع العربي مؤامرة حيكت في الغرفة السوداء، نقلا عن العنوان الالكتروني: https://www.lakome.com/ رأي/ 182- مثير - للانتباه / 25684 - كتاب - فرنسي - الربيع- العربي - مؤامرة - حيكت - الغرف - السوداء ، تم الاطلاع على المقال في: 07-04-2014.

(2) عبد الجبار أحمد عبد الله وفراس كوركيس عزيز، (2012): دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، **مجلة العلوم السياسية** (العدد 44)، جامعة بغداد، االعراق، ص ص 203/ 204.

(3) عبد الجبار أحمد عبد الله وفراس كوركيس عزيز، مصدر سبق ذكره، ص 204.

(4) المصدر نفسه ، ص 205.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- **دور وسائل الإعلام**: فرض الإعلام نفسه في ساحة الربيع العربي وكرس دورا متميزا عندما ترجم قضايا الشعوب ونضالها من خلال قدرات تقنية هائلة وكفاءات إعلامية متنوعة، فقد ساهمت وسائل الإعلام، المجتمع الافتراضي وشبكات التواصل الاجتماعية (الفايسبوك، التويتر،...الخ) والفضائية (القنوات العربية كالجزيرة والعربية، والقنوات الأجنبية كالروسية والإيرانية) بقسط كبير في نجاح وفعالية ثورات الربيع العربي وتعبئة الشعوب، وتوفير الخدمات اللوجيستية الفعلية[1]، إضافة إلى التغطية الحية للأحداث التي تنقلها مختلف تلفزيونات العالم وعبر الأنترنات، ولقطات الفيديو التي تنقلها عدسات الهواتف النقالة. وعليه فقد لعبت هذه الوسائل دورا كبيرا من خلال: (التعبئة السياسية، التنظيم والتنسيق، واجهات إعلامية بديلة، كسر احتكار الدولة لوسائل الإعلام والاتصال القديمة) [2].
- **اختلاف المواقف العربية والإقليمية والعالمية اتجاه الربيع العربي**: اختلفت المواقف بين المؤيدة والمعارضة لـ ث.ر.ع سواء على المستوى العربي أو الإقليمي أو العالمي وهذا حسب المصلحة الشخصية والمكتسبة لكل طرف على مستوى السلطات، أما على المستوى الشعبي فقد سايرت وتضامنت مختلف شعوب العالم مع ث.ر.ع [3]. فمثلا وقف الجميع مع الثورة الليبية ضد النظام ووصلت إلى حد التدخل غير المباشر في المنطقة عن طريق دول التحالف، على عكس مثلا في سوريا التي يدعم النظام فيها كل من إيران، الصين وروسيا [4]، ويمكن القول أن مختلف المواقف كانت فعالة بالنسبة للمعارضين ومشجعة لهم في السعي وراء تحقيق مطالبهم.

(1) Haseeb Khair El-Din, (2012): The Arab Spring Revisited, The Journal of Contemporary Arab Affairs v 05 (n 06), Publisher Routledge: p 194. at: http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/17550912.2012.673384#.UzvOHc5ATMw, retrieved: (02/04/2014).

(2) عبد الجبار أحمد عبد الله وفراس كوركيس عزيز، مصدر سبق ذكره، ص ص 213/ 215.

(3) Haseeb Khair El-Din, op-cit, p 195.

(4) Idem, p 196.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2- **انطلاقتها وأهدافها:** ترتبط الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ارتباطا وثيقا بـ ث.ر.ع كونها نتيجة من نتائجها أو كون الأزمة سببا من الأسباب غير المباشرة في بروز ث.ر.ع.

- **انطلاقتها وشرارتها:** انطلقت موجة الاحتجاجات من تونس ثم تلتها مصر وليبيا لتليها بقية الدول العربية الأخرى.

- **أهدافها ومطالبها:** يمكن حصرها في ما يلي:
  - الحرية، الكرامة وتكريس الديمقراطية؛
  - محاربة الفساد الإداري والمالي وتحقيق العدالة الاجتماعية؛
  - التخلص من الأنظمة الاستبدادية الفاسدة والعميلة؛
  - تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعوب.

3- أثار ثورات الربيع العربي على الدول العربية والغربية:

3-1- تقسيم الدول العربية حسب تأثرها بثورات الربيع العربي: يمكن تقسيم الدول العربية حسب تأثرها بالربيع العربي إلى ثلاث مجموعات:

- الدول التي عرفت احتجاجات ومظاهرات سلمية جاءت بنتائجها وتضم كل من تونس، مصر واليمن، حيث تم الإطاحة بأنظمة ورؤساء هذه الدول؛
- الدول التي تحولت بها الأحداث إلى ثورات مسلحة وتضم كل من ليبيا وسوريا؛
- الدول التي عرفت احتجاجات وتظاهرات ولكنها لم تؤثر على الأنظمة السائدة وإنما جاءت بتغييرات وإصلاحات وتضم: الجزائر، البحرين، الأردن...الخ.

3-2- نظرة تاريخية حول الانتفاضات والاحتجاجات والثورات في الدول العربية: يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- **الثورة التونسية:**

شهدت تونس ومنذ ديسمبر 2010 وعلى صعيد الحياة السياسية موجة من الحركات الاحتجاجية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخها السياسي، واتسمت تلك الحركات بكونها بعيدة عن الأطر الحزبية التقليدية إذ قادها شباب جامعيون مثقفون، كانت مطالبهم تدور حول توفير مناصب شغل، ولكن مع تطور

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الاحتجاجات واتساع نطاقها بانضمام مختلف أطياف المجتمع وامتدادها عبر كامل التراب التونسي أصبحت تدعو إلى إسقاط النظام، الذي سقط فعلا في 14 جانفي 2011 في تطور خطير لم تشهده المنطقة من قبل[1].

- **الثورة المصرية:**

بدأت في 25 جانفي 2011 في شكل مظاهرات انتشرت عبر كامل محافظات مصر وانتهت بسقوط النظام الحاكم في 11 فيفري 2011، وتسليم مفاتيح الحكم إلى المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة[2].

- **الثورة الليبية[3]:**

وهي الثورة الثالثة التي أطاحت برئيس عربي ولكن تختلف عن كل من ثورتي تونس ومصر إذ بدأت سلمية لكن سرعان ما تحولت إلى عمل عسكري مدعم من قبل حلف الناتو، وقد بدأت في منتصف فيفري 2011 وانتهت في 20 أكتوبر 2011.

- **انتفاضة اليمن[4]:**

بدأت في 3 فيفري 2011 وكان من أبرز نتائجها الإطاحة بالرئيس الذي تخلى عن الحكم لصالح نائبه في فيفري 2012 وفقا لخطة خليجية.

- **الانتفاضة السورية [5]**: انطلقت يوم الثلاثاء 15 مارس 2011 ورغم بدايتها

---

(1) عبد الله عزيز الطائي سناء، موقف و.م.أ من الثورات العربية، **مجلة دراسات إقليمية** المجلد (العدد 27)، العراق، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext & aId= 60323، تم الاطلاع على المقال في: 04/ 04/ 2014.

(2) المصدر نفسه.

(3) Savas Michael - Matsas, (2011): The Arab Spring: The Revolution at the Doors of Europe, Critique: Journal of Socialist Theory V 36 (N 03), Publisher Routledge: p 427. at: http://www.tandfonline.com/loi/rcso20#.Uz2A6s5ATMw, retrieved: (03/04/2014).

(4) عبد الله عزيز الطائي سناء، مصدر سبق ذكره.

(5) Lesch David. W, (2011): The Arab spring – and winter – in Syria, Journal of Global Change Peace & Security, V 23 (N 03), Publisher Routledge: p 423. at: ==

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

السلمية على شكل مظاهرات إلا أنها سرعان ما تحولت إلى حرب استخدمت فيها مختلف الأسلحة، والتي لا تزال مستمرة في ظل دعم كل من روسيا، الصين وإيران للنظام الحاكم.

- كما عرفت بقية الدول العربية احتجاجات في كل من البحرين، المغرب (وأدت الاحتجاجات إلى تشكيل لجنة جديرة بالثقة قامت بإجراء تعديلات على الدستور)، عمان (نتج عن الاحتجاجات التي بدأت في 19 فيفري 2011 تعديل الدستور وتغيير بعض أعضاء الحكومة)، الجزائر (بدأت الاحتجاجات في 5 جانفي 2011 على أثر بعض الاحتجاجات التي قام بها مجموعة من الشبان واستمرت في شكل احتجاجات متفرقة نتيجة تردي الأوضاع المعيشية وكان من نتائجها اتخاذ الحكومة مجموعة من الإجراءات أدت إلى زيادة الدعم وتقديم تسهيلات للشباب للحصول على قروض بدون فوائد)، الأردن (بدأت دائرة الاحتجاجات مع مطلع سنة 2011 نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وتردي الأحوال الاقتصادية وارتفاع الأسعار وكان من نتائجها إقالة الحكومة في 01 فيفري 2011 وتشكيل حكومة جديدة)، كما امتدت دائرة الاحتجاجات إلى كل من العربية السعودية في 29 جانفي 2011، العراق في 12 فيفري 2011، موريتانيا 17 فيفري 2011، لبنان 27 فيفري 2011، الكويت في 07 مارس 2011، الإمارات في 9 مارس 2011، إضافة إلى احتجاجات في كل من جيبوتي، فلسطين والسودان [1] [2].

==

http://www.tandfonline.com/loi/cpar20#.Uz2E1s5ATMw, retrieved: (03/04/2014).

(1) الربيع العربي، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A#.D9.85.D8.B5.D8.B1، تم الاطلاع على المقال في: 04/ 04/ 201.

(2) Haseeb Khair El-Din, op-cit, p p 186/194.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

3-3- خسائر بعض الدول العربية نتيجة ثورات الربيع العربي: الجدول رقم 47 يوضح خسائر بعض الدول العربية الأكثر تضررا من ث.ر.ع.

الجدول رقم (47): خسائر الدول الأكثر تضررا من إفرازات الربيع العربي

الوحدة: مليار دولار

البلد	التكاليف بالنسبة إلى PIB	التكاليف بالنسبة إلى المالية العامة	مجموع التكاليف
ليبيا	7.67	6.49	14.2
سوريا	6.07	21.22	27.3
مصر	4.27	5.52	9.79
تونس	2.03	0.49	2.52
البحرين	0.39	0.69	1.09
اليمن	0.12	0.12	0.98
المجاميع الفرعية	20.56	35.28	55.84

المصدر: جيوبو ليستي، ترجمة مجلة المستقبل العربي، ثمن الربيع العربي وخريطة الطريق للدعم من مجموعة العشرين، ص 141، نقلا عن الرابط الالكتروني: www.geopolicity.com /upload/content/pub_1318911442_regular.pdf تم الاطلاع على المقال في: (13-05/ 2013).

من خلال الجدول نلاحظ أن خسائر وتكاليف ر.ع بالنسبة إلى إجمالي الناتج الخام تتصدرها كل من ليبيا (7.67 مليار دولار)، سوريا (6.07 مليار دولار) ومصر (4.27 مليار دولار) وكذلك التكاليف بالنسبة للمالية العامة التي تتصدرها سوريا بـ 21.22 مليار دولار، الأمر الذي انعكس على إجمالي التكاليف في هذه الدول، ومن الملاحظ أن سوريا، ليبيا، مصر وبدرجة أقل تونس تكبدت خسائر فادحة جراء ثوراتها الشعبية، ويمكن إرجاع هذا التباين في ارتفاع تكاليف ر.ع بالنسبة لهذه الدول مقارنة مع بعضها البعض ومقارنة مع الدول الأخرى إلى استمرار الثورة في (سوريا، ليبيا ومصر) بعد اتجاهها إلى مرحلة الحرب الدامية وبدرجات

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مختلفة فحين انتهت موجة الانتفاضة في كل من تونس، البحرين واليمن.

لقد ساهمت نسبات ر.ع في انتقال موجة الاحتجاجات إلى الدول الغربية كايطاليا، ألمانيا، بريطانيا، اسبانيا، اليونان وكانت مطالب المحتجين في هذه الدول رغم اختلافها عن المطالب العربية تصب في نقطتين رئيسيتين هما زيادة الضرائب على الأغنياء الذين يستحوذون على 40٪ من الثروات ومحاسبة رجال المال والبنوك الذين تسببوا في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية[1].

(1) عبده رشاد، (2011): حركة احتلوا وول ستريت الربيع العربي ينتقل وعواصم العالم الغربي، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية** المجلد 19 (العدد 3 و 4)، الأكاديمية **العربية** للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية)، العراق، ص 08.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الثاني:
الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر

إن انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة ترك أثارا مباشرة وغير مباشرة على بعض الجوانب خاصة منها الاجتماعية والاقتصادية، وللتوضيح أكثر نتناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب نحدد من خلالها قنوات انتقال الأزمة إلى الجزائر، وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.

- **المطلب الأول**: قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 إلى الجزائر؛
- **المطلب الثاني**: الآثار الاقتصادية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر؛
- **المطلب الثالث**: الآثار الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الأول: قنوات انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 إلى الجزائر:

إن انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من و.م.أ إلى بقية دول العالم ومنها إلى الجزائر كان عبر قنوات مباشرة و/ أو غير مباشرة، ونبحث من خلال هذا المطلب حول انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر قنوات: القطاع المالي، القطاع الحقيقي وصولا إلى تحديد آلية انتقال الأزمة إلى الجزائر.

الفرع الأول: القطاع المالي: يتشكل القطاع المالي من جانبين (البنوك والبورصات):

1- **البنوك**: يرجع سبب عدم انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر بنوكها إلى [1]:

- البنوك الجزائرية في معظمها بنوك عمومية لا تمارس عمليات المضاربة، وتفرض إجراءات صارمة ومتشددة في منح القروض، وليس لها استثمارات في البورصات العالمية؛
- البنوك الجزائرية بنوك تجزئة والقروض التي تقدمها للأفراد لا تتعدى 10٪ من حافظة البنوك الجزائرية، والعملة الوطنية الدينار غير قابلة للتحويل، إضافة إلى كون جزء كبير من الكتلة النقدية تدور في الاقتصاد غير الرسمي [2].

2 **البورصات**: فرص انتقال الأزمة إلى الجزائر عبر قناة البورصة ضعيف لأنه:

- لا توجد بالجزائر سوق مالية بمعنى الكلمة: فالسوق المالي الجزائري سوق فتي تعود فكرة انجازه إلى مرحلة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وفقا لمتطلبات الاقتصاد الحر (السوق)، وكان الانطلاق الفعلي لهذه السوق في سنة 1996، وبقى دورها محتشما في التمويل حيث يمثل رأسمالها إلى الناتج المحلي الإجمالي قيما ضعيفة (0.22 ٪ في سنة

(1) Medjellekh Salim and Hammana kamel, (2014); Deviation of general revenues in Algeria in the wake of the global financial and economic crisis, **International Journal of Applied Research & Studies** V 3 (07), West Bengal, India, p 05.

(2) مغاري عبد الرحمان، (2009): انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، **الملتقى العلمي السابع حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** المنعقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 09.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2003) [1]؛

- الجزائر مصنفة ضمن الدول المنغلقة من الجانب المالي وليس لها ارتباطات قوية بالأسواق المالية العالمية وغير جذابة للمستثمرين لعدم التنوع في الأوراق المالية، وغياب المعلومات والشفافية، حيث تتذيل الجزائر الترتيب العالمي لعامي 2013 و 2014 (المرتبة 143 من أصل 148 دولة) [2]، نظرا للغياب شبه التام لبورصتها في تمويل الاقتصاد الوطني، حيث توجد 4 مؤسسات فقط مدرجة في البورصة، وتأمل الجزائر إلى رفع عدد المؤسسات إلى 40 مؤسسة قبل نهاية سنة 2015 لبعث دينامكية جديدة للبورصة الجزائرية؛
- الجزائر بلد يعتمد في صادراته على المحروقات، وهي القناة التي تعمل على نقل الأزمة إلى الجزائر فتأثر أسعار المحروقات وتراجعها بسبب انخفاض الطلب عليها نتيجة الركود العالمي يؤدي إلى تراجع إيرادات الجزائر.

الفرع الثاني: القطاع الحقيقي:

انتقال الأزمة عبر القطاع الحقيقي في الجزائر مرتبط بـ:

1- قطاع التجارة الخارجية: من خلال انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، فالجزائر بلد يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة 97 ٪ وبلوغ الأزمة مرحلة الركود الاقتصادي العالمي يعني كساد المحروقات وانخفاض وتراجع الطلب عليها، مما يؤدي إلى تراجع أسعارها، ومن ثم تتكبد الجزائر خسائر مالية كبيرة جراء هذا التراجع، كما تقوم الجزائر باستيراد معظم حاجياتها الغذائية التي ارتفعت أسعارها في الأسواق العالمية، وتخفيض

(1) زيدان محمد ونورين بومدين، (2006): دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثره على المؤسسات والاقتصاديات** المنعقد في نوفمبر 2006، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة بسكرة، الجزائر.

(2) جريدة النهار، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html#.uvs3lgj5pfa ، تم الاطلاع على المقال في: 14/ 02/ 2014.0

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

قيمة العملة الوطنية بـ 9 ٪ سنة 2013 ساهم في ارتفاع تكلفة الاستيراد، والنتيجة عجز في قطاع التجارة الخارجية.

2- **ارتفاع نسب التضخم في الاقتصاديات الغربية وخاصة في و.م.أ:** إن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاديات الغربية وخاصة في و.م.أ جراء الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية يؤثر على الجزائر من خلال ارتفاع قيمة السلع المستوردة وكذلك تآكل الأموال الموظفة في تلك الدول. إضافة إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد المؤسسات الصغيرة المرتبطة بها [1].

الفرع الثالث: آلية انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر:

انتقال الأزمة إلى الجزائر يمر عبر آلية والتي يمكن شرحها من خلال الشكل رقم 13.

(1) يوم برلماني حول الأزمة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، (2009): نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.apn-dz ، تم الاطلاع على المقال في: 20/ 02/ 2014.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الشكل رقم (13): آلية انتقال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 إلى الجزائر

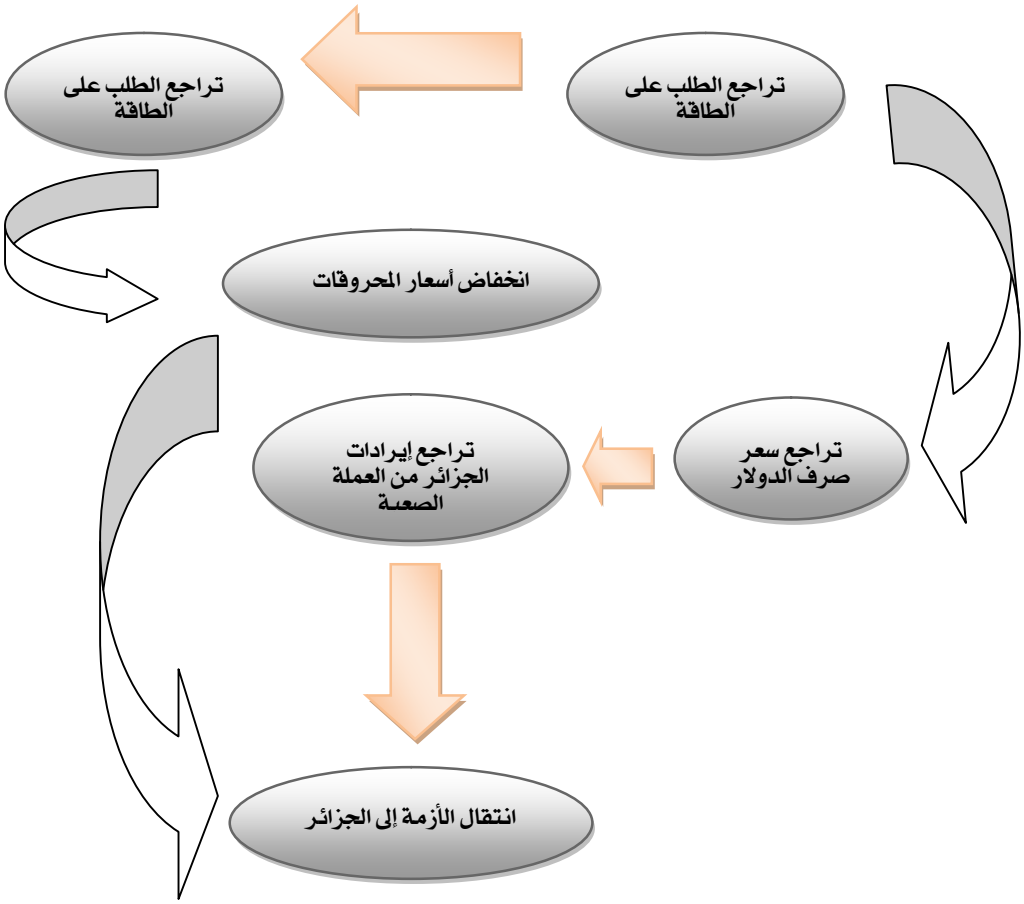

المصدر: هادف حيزية، (2012/ 2013): كيفية مواجهة الأزمات المالية في الدول النامية، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 348.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الشكل نلاحظ أن: انتقال الأزمة إلى الجزائر يمر عبر قناتي انخفاض معدلات صرف الدولار وتراجع إيرادات الجزائر من الجباية البترولية، فانخفاض سعر صرف الدولار يعني انخفاض مداخيل الجزائر (إيراداتها) باعتبار أن صادرات الجزائر من البترول مقيمة بالدولار في حين وارداتها مقيمة باليورو، وكذا انخفاض سعر البرميل من البترول يعني انخفاض إيرادات الجزائر، وكليهما يؤديان إلى انتقال الأزمة إلى الجزائر.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر:

مست الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مجموعة من المجالات والقطاعات من خلال إفرازاتها وأثارها، ونبحث من خلال هذا المطلب حول أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنمو، البطالة، التضخم، الموازين، الادخار، الاستثمار والتجارة الخارجية.

الفرع الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة في الجزائر:

ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة.

1- **أثر الأزمة على النمو الاقتصادي في الجزائر:** النمو الاقتصادي هو تلك الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لدولة ما وخلال فترة زمنية معينة، والجدول رقم 48 يبين تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2013.

الجدول رقم (48): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2004/2013

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النمو الاقتصادي ٪	5.2	5.1	2.0	4.8	2.4	2.3	3.8	2.5	3.3	3.0

Source: - l'Office National des Statistiques, Algérie, disponible sur: http://www.ons.dz/, consulté en: (21/12/2012).

- Ministère des finances algerie, disponible sur: http://www.mf.gov.dz/,consulté en: (10/02/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ تذبذبا وعدم استقرار في النمو الاقتصادي راجعا للنمو غير المطرد لقطاع المحروقات حيث بلغ النمو الاقتصادي أقصى قيمة له خلال سنتي 2004 و2005 بـ: 5.2٪ و5.1٪ على التوالي، ويرجع ذلك إلى تطور قطاعي المحروقات (3.3٪ و 5.8٪)[1] والبناء والأشغال العمومية (8٪، 7.1٪) [2] خلال سنتي 2004 و 2005. إلا أنه تراجع وبصفة مفاجئة خلال سنة 2006 حيث بلغ أدنى قيمة له 2٪ نتيجة لبلوغ النمو في قطاع المحروقات قيمة سالبة (– 2.5٪)، ثم عاود الارتفاع سنة 2007 ليبلغ 4.8٪ نتيجة لتحسن نمو قطاع المحروقات (– 0.9٪) [3] والنمو القوي لقطاع البناء والأشغال العمومية والقطاع الفلاحي (9.8٪ و5٪ على التوالي) [4]، إلا أن معدلات النمو تراجعت مرة أخرى خلال الفترة 2008/ 2009 لتبلغ على التوالي 2.4٪ و2.3٪، متأثرة بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالعالم، وامتدت أثارها بصفة غير مباشرة للجزائر (من خلال تراجع نمو قطاع المحروقات) الذي بلغ نموه (– 2.3٪ و– 6٪) خلال سنتي 2008 و2009 على التوالي، إلا أن معدل النمو انتعش قليلا خلال سنة 2010 نتيجة لارتفاع القروض الموجهة للاقتصاد التي ارتفعت من 3086 مليار دج في سنة 2009 إلى 3268 مليار دج في سنة 2010[5]، ليتراجع معدل النمو خلال سنة 2011 إلى 2.5٪ متأثرا بالركود الاقتصادي العالمي الذي نتج عن تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خاصة في منطقة اليورو مما تسبب في انخفاض الطلب على المحروقات، ليرتفع النمو الاقتصادي مجددا سنة 2012 نتيجة لارتفاع حجم

(1) مسعي محمد، (2012): سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث** (العدد 10)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 159.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(3) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(4) مسعي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 159..

(5) النمو الاقتصادي حقيقة تعكسها الأرقام المتحصل عليها خارج قطاع المحروقات، متاح على العنوان الالكتروني: http://www.djazair50.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A تم الاطلاع على المقال في: (14/ 02/ 2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الإيرادات خارج المحروقات بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام الذي بلغ نسبة 20.9٪، وكذا استمرار تطور نسبة القروض الطويلة والمتوسطة إلى إجمالي القروض (15.3٪ سنة 2012 مقابل 14٪ في سنة 2011)[1]، ليتراجع معدل النمو سنة 2013 نتيجة لتراجع صادرات المحروقات بـ 9.91٪ [2] في إطار الجهود المبذولة للتقليل من العرض من قبل منظمة الأوبك للتحكم في أسعار المحروقات في ظل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ورغم التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلا أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في الجزائر تعتبر مشرفة ومشجعة خاصة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

2- **أثر الأزمة على معدل التضخم في الجزائر:** يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار والجدول رقم 49 يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2013.

الجدول رقم (49): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2004/2013

الوحدة: ٪

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التضخم العام	3.56	1.6	2.2	4.6	.44	.75	.913	.524	.898	3.25

Sources: La Banque Mondiale, données, Politique économique et dette, disponible sur: http://donnees.banquemondiale.org/theme/politique-economique-et-dette, consulté en: (14/02/2014).

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا في معدلات التضخم بداية من سنة 2005 إلى غاية سنة

(1) تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الثاني من 2013، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf، تم الاطلاع على المقال في (14/ 02/ 2013).

(2) الجزائر تبقي وتيرة نموها الاقتصادي سنة 2013 بالرغم من استمرار الأزمة الدولية، نقلا عن الموقع: http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/192355 تم الاطلاع على المقال في: (14/ 02/ 2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2009 حيث بلغ 5.7٪ كأقصى قيمة له في سنة 2009، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها اعتماد سياسة نقدية توسعية تعتمد على التخطيط (البرامج الإنمائية الداعمة للنمو)، ارتفاع أسعار المواد الأولية، الزراعية والغذائية المستوردة نتيجة التأثير غير المباشر للأزمة المالية والاقتصادية العالمية إضافة إلى التوسع في الكتلة النقدية (62٪ إلى غاية سنة 2010)[1]، وقد تراجعت معدلات التضخم إلى 3.91٪ خلال سنة 2010، لترتفع مجددا في نهاية الفترة ليبلغ رقم قياسي سنة 2012 بـ 8.89٪ نتيجة إلى حسب ما ورد على لسان وزير المالية إلى: (عدم التوازن بين العرض والطلب، رفع أجور العمال وزيادة الأجر الوطني المضمون، خلل في تنظيم السوق نتيجة لارتفاع هامش ربح الوسطاء بسبب المضاربة، ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الغذائية في الأسواق المالية العالمية نتيجة للأزمة) [2]، ليتراجع معدل التضخم سنة 2013 إلى 3.25٪ نتيجة لمجموعة من السياسات المتخذة (تخفيض وتخفيف قيمة العملة الوطنية بـ 10٪، امتصاص فائض السيولة من قبل البنك المركزي، التخفيف من الجباية المباشرة التي تؤثر على الاستيراد، اعتماد سياسة انفاقية مضبوطة ورشيدة) [3]. ومما سبق يمكن القول أن معدل التضخم تأثر بصفة غير مباشرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية، الغذائية والزراعية المستوردة وما نتج عنه ما يعرف بالتضخم المستورد.

3- **أثر الأزمة على معدل البطالة في الجزائر**: تعتبر البطالة من المشاكل العويصة والمستعصية والمولدة لمختلف الآفات الاجتماعية، والجدول رقم 50 يبين تطور معدلات البطالة، وإجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2013.

---

(1) رايس فضيل، (2013): تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** (العددان 61/ 62)، ص 204.

(2) جريدة النصر، التوجه نحو تخفيض العملة الوطنية غرضه تقليص الفرق بين الاقتصاد الوطني والشركاء، نقلا عن الموقع: http://www.annasronline.com/index.php?option=com_ content & view=article&id=60494:2013-12-16-21-02-06&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27 ، تم الاطلاع على المقال في: (13/ 02/ 2014).

(3) جريدة النصر، التوجه نحو تخفيض العملة الوطنية غرضه تقليص الفرق بين الاقتصاد الوطني الشركاء، مصدر سبق ذكره.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (50): تطور إجمالي القوى العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004/2013

السنـة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي القوى العاملة	9748501.34	9982589.22	10213194.9	10463383.8	106811404	10911506.5	11203918.1	11482258.1	11924000	11964000
معدل البطالة ٪	20.10	15.3	12.3	13.8	11.3	10.19	10.00	10.00	11.00	9.8

Sources: - La Banque Mondiale, données, Main-d'œuvre et protection sociale, disponible sur: http://donnees.banquemondiale.org/theme/main-d%C5%93uvre-et-protection-sociale, consulté en: (10/06/2013). - www.ons.dz op-cit, consulté en: (2014/02/14)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع إجمالي القوى العاملة من سنة إلى أخرى حيث بلغ في بداية الفترة 9748501.34 عامل لينتقل إلى 11964000 عامل خلال سنة 2014، والعكس بالنسبة لمعدلات البطالة التي أخذت في التراجع من 20.1٪ إلى 9.8٪ أي بأكثر من النصف خلال نفس الفترة، ويرجع هذا التطور المسجل إلى سياسة التخطيط المعتمدة بداية من سنة 2001 المدعمة للنمو والهادفة إلى خلق مناصب شغل (المخطط الثلاثي 2001/ 2004 تم استحداث 728500 منصب شغل 63٪ منها دائم و37٪ مؤقت)[1]، (المخطط الخماسي الأول 2005/ 2009 واستهدف خلق مليوني منصب شغل)[2]، (المخطط الخماسي الثاني 2010/ 2014 خصص له 150 مليار دج لدعم تشغيل خريجي الجامعات والتكوين المهني، و80 مليار دج لدعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ويرى الخبراء أنه من الممكن إنشاء 3 ملايين وظيفة خلال فترة المخطط)[3]، إضافة إلى زيادة في مداخيل البلاد نتيجة لارتفاع أسعار البترول وتكوين احتياطات هامة ساهمت في زيادة الاستثمارات المباشرة التي تربطها علاقة عكسية بمعدلات البطالة فزيادتها تؤدي إلى تراجع معدلات البطالة (حوالي 0.5 مليار دولار في سنة 2004 قابلها 20.1٪ معدل البطالة، ليرتفع إلى 2.54 مليار دولار في سنة 2009 والتي تقابلها 10.19٪ معدل البطالة)[4]، وعليه يمكن القول أن معدلات البطالة تأثرت بصفة غير مباشرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال ارتفاع عدد البطالين الجزائريين

(1) شليل عبد اللطيف وبن عزة، محمد، (2011): دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر، **الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد في يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة المسيلة، الجزائر.

(2) وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، متوفرة على الرابط الإلكتروني:
http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_n/ تم الاطلاع على المقال في: (12/ 08/ 2013).

(3) Programme de Développement Quinquennal20 10/2014, disponible sur: http://www.mae.dz/photos/gov/programme.htm, consulté en: (12/08/2013).

(4) يعقوبي محمد وبوتيارة عنتر، (2011): تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر، **الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المهاجرين الذين عادو إلى أرض الوطن نتيجة فقدانهم لمناصب عملهم نتيجة للركود الاقتصادي العالمي خاصة في منطقة اليورو وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة إلى 11٪ سنة 2012.

الفرع الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموازين في الجزائر:

نتعرض من خلال هذا الفرع لأثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الميزانية العامة وميزان المدفوعات.

1- أثر الأزمة على الموازنة العامة للجزائر: تتشكل الموازنة العامة للجزائر من جانبين جانب الإيرادات العامة والتي تعتمد بصفة شبه كلية على الجباية البترولية، وجانب النفقات العامة والتي تتكون من نفقات التسيير ونفقات التجهيز والجدول رقم 51 يبين تطور الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004/ 2014.

الجدول رقم (51): تطور الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2004/2014

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نسبة تطور النفقات العامة[1]	الإيرادات العامة الحقيقية المحصلة	نسبة تطور الإيرادات العامة المحصلة[1]	الموازنة العامة
2004	1920.00	0.881	1599.3	.934	320.70 -
2005	1950.00	1.54	1719.8	7.01	230.20 -
2006	2631.40	25.89	1835.5	6.30	795.90 -
2007	2623.76	0.29 -	1951.4	5.94	672.36 -
2008	4322.86	39.30	2895.2	32.59	1427.66 -
2009	5191.46	16.73	3275.4	11.61	1916.06 -
2010	5860.86	11.42	3056.7	7.15 -	2804.16 -
2011	6618.43	11.45	3473.3	11.99	3145.13 -
2012	7428.67	10.91	3455.6	0.51 -	3973.07 -
2013	6879.82	7.98 -	/	/	/
2014	7656.16	10.14	/	/	/

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية من خلال الموقع الالكتروني: www.joradp.dz

- الإيرادات الحقيقية: موقع وزارة المالية،

1- من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- النفقات العامة ترتفع من سنة إلى أخرى بنسب مختلفة وبوتيرة مختلفة ومرده انتهاج سياسة مالية توسعية امتدت من سنة 2001 إلى سنة 2014 تمثلت في البرامج الآتية [1]:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي Programme de soutien à la relance économique PSRE (المخطط الثلاثي 2001/ 2004) خصص له غلاف مالي أولي بـ 525 مليار دج (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يبلغ غلافه المالي النهائي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو Programme complémentaire de soutien à la croissance – PCSC – (المخطط الخماسي الأول 2005/ 2009) خصص له 8705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف النهائي فقد قدر بـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) في نهاية سنة 2009، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE – (المخطط الخماسي الثاني 2010/ 2014) خصص له 21214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9680 مليار دينار)، أي أن البرنامج خصص له 11534 مليار دينار (155 مليار دولار).

- تطور الإيرادات العامة الحقيقية في الجزائر من سنة إلى أخرى وبنسب مختلفة، إلا أن هذا التطور سجل تراجعا سلبيا خلال سنتي 2010 و2012 بـ (– 7.15٪ و– 0.51٪ على التوالي) نتيجة الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الطلب العالمي على

(1) مسعي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 147.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

البترول نتيجة الركود الاقتصادي العالمي الذي اشتد في منطقة اليورو مما ساهم في تراجع أسعار البترول الذي يعتبر عماد الإيرادات العامة في الجزائر حيث تراجعت الجباية البترولية من (1927.00 مليار دج سنة 2009 إلى 01.715، 1519.04 مليار دج خلال سنتي 2010 و2012 على التوالي) [1] نتيجة لتراجع الأسعار وتقليص العرض للتأثير على الأسعار من قبل منظمة الأوبك، إضافة إلى انخفاض الدولار الذي ساهم في انخفاض الجباية البترولية طالما إيرادات الجزائر المحصلة بدولار وارتفاع معدلات التضخم في الخارج التي تؤدي إلى تآكل الاحتياطات [2].

- عجز دائم ومستمر في الموازنة العامة للجزائر نتيجة اختلال التوازن بين نمو الإيرادات العامة ونمو النفقات العامة حيث تعمق هذا العجز بأكثر من النصف – 672.36 و – 1427.66 مليار دج بين سنتي 2007 و 2008 ليبلغ أقصى قيمة له – 3973.07 مليار دج في سنة 2012؛ ويمكن تفسير هذا العجز الموازني الدائم والمتواصل المستمر لجملة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة والتي تتمثل في: اعتماد الدولة على سعر مرجعي في تحديد واحتساب أسعار البترول (37 دولار للبرميل)، اعتماد الجزائر على سياسة إنفاقية توسعية مبنية على التخطيط، الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على جانبي الإيرادات والنفقات العامة كما سبق الإشارة إليها.

2- **أثر الأزمة على ميزان المدفوعات الجزائري:** ميزان المدفوعات هو الحساب الذي تسجل فيه ما للدولة من حقوق وما عليها من التزامات اتجاه الدول الأخرى، والجدول رقم 52 يبين تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2012.

(1) Ministère des finances, op-cit, consulté en : (10/02/2014).

(2) غلة مراد، (خريف 2009 وشتاء 2010): الأزمة المالية العالمية.. تأمل ومراجعة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** (العددان 48 و 49)، القاهرة، مصر، ص 75.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (52): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2004/2012

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد م. م	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.01

Sources : - Banque d'Algérie, (mars 2009): bulletin statistique trimestriel, N° 06, P 13, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_06.pdf, consulté en: (05/06/2013).

- Banque d'Algérie, (mars 2013): bulletin statistique trimestriel, N° 21, P 13, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_21f.pdf, consulté en: (05/06/2013).

من خلال الجدول نلاحظ تطورا في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2004/ 2008 من (9.25 إلى 36.99) مليار دولار على الترتيب، ويرجع هذا إلى التحسن في أسعار البترول الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة صادرات البترول من (21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008)[1]، إلا أن رصيد ميزان المدفوعات تراجع بقيمة كبيرة جدا خلال سنة 2009 ليبلغ 3.86 مليار دولار وهذا راجع للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أسعار البترول (62.63 $ للبرميل [2]) الذي يعتبر القناة الرئيسية لنقل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر، والتي تسببت في صدمة لميزان المدفوعات، لترتفع قيمه نسبيا خلال سنتي 2010/ 2011 نتيجة التعافي التدريجي لأسعار البترول (80.34، 112.26 دولار للبرميل [3])، لتتراجع قيمه مرة أخرى سنة 2012 نتيجة لتراجع مداخيل البترول من الصادرات وزيادة الواردات المتعلقة بمواد الاستهلاك خارج المواد الغذائية بـ 19.8٪ سنة 2012 بعد أن كانت 15.6٪ سنة 2009 [4].

(1) الجوزي جميلة، (2012): ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، **مجلة الباحث** (العدد 11)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 232.

(2) OPEC, (2013) : Annual Statistical Bulletin, p 22, at: http://www.opec.org/opec_web/en/ retrieved: (15/10/2013).

(3) OPEC, op-cit.

(4) ارتفاع فائض ميزان المدفوعات بنسبة 6 ٪ سنة 2012، نقلا عن الموقع: http://www.inewsarabia.com/ ، تم الاطلاع على المقال في (15/ 02/ 2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثالث: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

نتعرض من خلال هذا الفرع لأثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التجارة الخارجية، الاستثمار والادخار.

1- أثر الأزمة على التجارة الخارجية في الجزائر: التجارة الخارجية هي عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدول سواء كانت غنية أو فقيرة، والجدول رقم 53 يبين تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005/ 2012.

الجدول رقم (53): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005/2012

الوحدة: مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات	20.357	21.456	27.631	39.479	39.297	40.212	47.300	46.801
الصادرات	46.495	54.791	60.916	79.146	45.477	57.762	73.802	73.981
رصيد الميزان التجاري	26.138	33.335	33.285	39.667	6.180	17.550	26.502	27.180
نسبة تطور رصيد م ت[1]	/	21.59	0.15 -	19.17	541.86 -	64.79	33.79	2.49

Sources: - Banque d'Algérie, op-cit, P 28. - Banque d'Algérie, op-cit, P 28.

1- من إعداد الباحث.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- فاتورة الواردات في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2011 بزيادة قدرت بـ 15٪ سنة 2010 نتيجة لارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وكذا الطلب الكبير خاصة في جانب واردات التجهيز لتلبية متطلبات برامج النمو (سلع التجهيز الفلاحية من 155 إلى 233 مليون دولار وسلع

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التجهيز الصناعية من 3435 إلى 15139 مليون دولار خلال الفترة 2001/ 2009) [1]، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية بـ 10٪ [2]، إلا أن إجمالي الواردات تراجع سنة 2012 بنسبة 1.07٪ نتيجة تراجع واردات التجهيز الصناعية بـ 17.1٪ والمنتوجات الغذائية بـ 11.9٪ [3] وكذلك انخفاض قيمة الصادرات.

- أما الصادرات فقد أخذت في الارتفاع خلال الفترة 2005/ 2008، ثم تراجعت سنة 2009 متأثرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت على أسعار البترول (من 99.33 دولار إلى 62.63 دولار للبرميل خلال سنتي 2008/ 2009) [4]، مما أدى إلى تراجع عائدات صادرات الجزائر من البترول (من 79.298 إلى 44.124 مليار دولار خلال سنتي 2008 و2009) [5] الأمر الذي انعكس على إجمالي الصادرات التي تراجعت بدورها نتيجة لاعتمادها شبه الكلي على صادرات المحروقات، ليأخذ إجمالي الصادرات في الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة المتبقية خاصة في جانب الإيرادات البترولية بعد الارتفاع التدريجي لأسعار البترول التي بلغت (111.18 دولار للبرميل في سنة 2012) [6] وكذا تطور

(1) حمشة عبد الحميد، (2012/ 2013): **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 109.

(2) جريدة الشعب، محمد الشريف ألمان، تعديل سعر صرف الدينار ضروري لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، نقلا عن الموقع: http://www.ech-chaab.net/ar/widgetkit/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/item/10129 تم الاطلاع على المقال في 16/ 02/ 2014.

(3) جريدة الخبر، واردات الجزائر تنخفض بـ 5 ٪، نقلا عن الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/296675.html تم الاطلاع على المقال في: 16/ 02/ 2014.

(4) OPEC, Annual Statistical Bulletin, op-cit, p 22.

(5) حمشة عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 119.

(6) OPEC, Annual Statistical Bulletin, op-cit, p 22.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات وفقا لبرنامج الجزائر والأمم المتحدة الذي يهدف إلى دعم تطبيق الإستراتيجية الصناعية وترقية الاستثمارات بغلاف مالي قدره 353.768 مليون دولار ولمدة 18 شهر بين سنتي 2011 و2012 [1].

- أما رصيد الميزان التجاري فقد سجل ارتفاعا خلال الفترة 2005/ 2008 نتيجة لنمو الصادرات بقيم أكبر من نمو قيم الواردات لتنهار قيمه سنة 2009 حيث بلغ تراجعا بنسبة 541.86٪ نتيجة للانخفاض الكبير جدا في الصادرات نتيجة تراجع أسعار البترول واستمرار ارتفاع الواردات، لينتعش تدريجيا وفي سنة 2012 أين سجل فائضا بـ 27.18 مليار دولار وهو ارتفاع طفيف مقارنة مع سنة 2011 ويرجع ذلك إلى الاستقرار النسبي في نمو الصادرات والواردات[2]. ومما سبق نستنتج أن الميزان التجاري الجزائري يبقى مرتبطا ومرهونا بتغيرات أسعار البترول التي تتأثر بفعل المتغيرات الاقتصادية العالمية كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وكذلك تغيرات أسعار السلع المستوردة في الأسواق العالمية.

2- أثر الأزمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الاستثمار العمومي في الجزائر:
ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والظروف والتغيرات الراهنة في التأثير على الحجم العالمي لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة الموجهة للاستثمار، وانطلاقا من هذه النقطة نحاول تحديد مدى تأثر الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في جانب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها خاصة في ظل الحروب الناشئة في العديد من الدول واندلاع الثورات العربية، والتذبذبات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط. وقد تأثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر تأثرا ايجابيا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث ارتفعت خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول رقم 54.

(1) حمشة عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 109.

(2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، نقلا عن الموقع:
http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur، تم الإطلاع على المقال في: 16/ 02/ 2014.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (54): تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2004/2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	1.081	1.081	1.795	1.662	2.646	2.847	2.30	2.57	2.90

المصدر:

- 2006/2004: حفيظ فطيمة، (2010): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات العالمية، **بحوث اقتصادية عربية** (العدد 50)، ص 93.
- 2012/2007: مجلخ سليم، (2014): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، **مجلة القانون والعلوم الإنسانية** العدد 17، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 263.

من خلال الجدول نلاحظ انتعاشا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع بداية سنة 2008 حيث تجاوزت ملياري دولار ألا أنها تراجعت سنة 2010 نتيجة إفرازات الأزمة وكذا تحفظ المستثمرين الأجانب على القاعدة (51/ 49)٪ [1] ثم أخذت ترتفع لتبلغ حوالي 3 مليار دولار في سنة 2012 وهذا راجع إلى الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول العربية المستقطبة لهذه الاستثمارات نتيجة الثورات العربية في كل من (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن)، إضافة إلى الحروب الأهلية الناشئة في بعض الدول كالحرب في مالي، والصراعات في الشرق الأوسط، ونتيجة لهذه الأسباب ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خاصة مع الاستقرار السياسي والأمني السائد، وعدم تأثرها بصفة مباشرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية إضافة إلى التحفيزات والامتيازات الممنوحة

(1) جديدي روضة، (2013): برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 21.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتبني الجزائر انجاز مجموعة من المشاريع الهامة كالطريق السيار شرق غرب من خلال انتهاج سياسة إنفاقية موسعة تعتمد على التخطيط، مما ساهم في تحسن ترتيب الجزائر بين الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة لتحتل المراتب 127، 113، 77 خلال السنوات: (2007، 2008، 2009)[1]، كما ارتفع عدد المشاريع المسجلة (من 17 إلى 65 مشروع خلال سنتي 2012/ 2013 أي بنسبة تطور 282٪ وبتكلفة من 41547 إلى 331814 مليون دج)[2]، على عكس الفترات السابقة التي تعد فيها السوق الجزائرية طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر فخلال الفترة 2000/ 2011 استقبلت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 25015 مشروعا لم يتجسد منها سوى 360 مشروعا من المستثمرين الأجانب [3] أي بنسبة 1.44٪.

أما على مستوى الاستثمار العمومي فنشير إلى تبني الجزائر سياسة إنفاقية توسعية معتمدة على سياسة التخطيط والتي أشرنا لها سابقا، وهذا بالاعتماد على موارد ومدخرات محلية ناتجة عن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر استباقا قبل بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت على موارد المحروقات والتي نذكر منها[4]: التسديد المسبق للديون الخارجية، تمويل

(1) رايس حدة وكرامة مروة، (2012): تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** (العدد 12)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 77.

(2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2013، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement ، تم الاطلاع على المقال في: 16/ 02/ 2014.

(3) فلاحي صالح، (2013): تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 5.

(4) مجلخ سليم، (2014): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مصدر سبق ذكره، ص 261/ 262.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المشاريع العمومية بموارد داخلية دون اللجوء إلى الاقتراض، إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، تراكم مبالغ ضخمة لدى البنوك وصلت إلى 2418 مليار دج سنة 2008. مما سمح بنمو 6٪ خارج قطاع المحروقات خلال سنتي 2007 و2008 [1].

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الجزائر:

يعتبر القطاع الاجتماعي من أهم القطاعات عرضة للتأثر بالتغيرات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الدول، وقد تركت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بصماتها على جميع الدول وفي جميع المجالات والقطاعات خاصة الاجتماعية منها وبصورة مباشرة وغير مباشرة، ونبحث من خلال هذا المطلب حول تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أهم الجوانب الاجتماعية في الجزائر، المتعلقة بالتربية، التكوين الصحة والسكن، المداخيل والأجور، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، مستوى المعيشة والقدرة الشرائية.

الفرع الأول: أثار الأزمة على التربية والتكوين، الصحة والسكن في الجزائر:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التربية، التكوين، الصحة والسكن.

1- **أثر الأزمة على التربية والتكوين في الجزائر**: تولي الدولة اهتماما كبيرا لقطاع التربية والتكوين والجدول رقم 55 يبين تطور النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية والتكوين.

(1) محافظ بنك الجزائر، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، نقلا عن موقع بنك الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (55): تطور النفقات العامة المخصصة لوزارتي التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهنيين في الجزائر خلال الفترة 2014/2004

الوحدة: مليار دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات تسيير وزارة التربية الوطنية	186.631	214.402	222.036	235.888	280.544	374.277	390.566	569.318	544.384	628.664	696.810
نفقات تجهيز قطاع التربية والتكوين المهني	84.092	75.840	118.772	159.071	162.165	241.933	283.462	540.754	133.624	273.134	243.866

Sources: www.joradp.dz, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن: نفقات التجهيز ارتفعت بنسبة 36.15٪ سنة 2006 وبنسبة 47.58٪ سنة 2011 ويمكن تفسير هذا الارتفاع باستحداث هياكل جديدة ضمن مخططات الدولة (17357 ابتدائية، 4104 متوسطة، 1304 ثانوية خلال الموسم الدراسي 2006/ 2007 مقارنة مع الموسم 2004/ 2005، الذي ضم 17041 ابتدائية، 3844 متوسطة، 1179 ثانوية، لنبلغ 1790 ثانوية، 4901 متوسطة، 1813 ثانوية خلال الموسم 2010/ 2011) [1]، أما نفقات التسيير فهي ترتفع من سنة إلى أخرى خاصة خلال سنة 2011 حيث ارتفعت بنسبة 31.4٪، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى ارتفاع نفقات التجهيز التي ساهمت في استلام المنشآت الجديدة التي خصص لها مبالغ جديدة لتسييرها، وتراجعت نفقات التسيير خلال سنة 2012 بنسبة 4.58٪، مقارنة مع التراجع الكبير في نفقات التجهيز 304.68٪ ويفسر هذا التراجع الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النفقات العامة نتيجة تراجع الإيرادات العامة كما أشرنا له سابقا، إلا أن كل من نفقات التسيير والتجهيز أخذت في الارتفاع في الفترة المتبقية نتيجة الارتفاع التدريجي لأسعار البترول وتحسن الإيرادات.

2- **أثر الأزمة على الصحة في الجزائر:** يعتبر قطاع الصحة من القطاعات التي تولي لها الدولة اهتماما كبيرا، إلا أن انفتاحه على القطاع الخاص أدى إلى هجرة جماعية: للأطباء الأخصائيين والأطباء العامين والممرضين نحو القطاع الخاص بسبب ما يوفره هذا القطاع من مزايا هامة خاصة المتعلقة بارتفاع الأجور والرواتب المقدمة. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الممرضين والقابلات لكل 1000 شخص يقدر بـ 1.947 ممرض أو قابلة خلال الفترة 2008/ 2011، أما عدد الأطباء لكل 1000 شخص هو 1.207 طبيب [2]، أما النفقات العامة المخصصة لهذا القطاع الممثلة في وزارة الصحة فقد كانت حسب الجدول رقم 56.

(1) www.ons.dz, op-cit.

(2) La Banque Mondiale, données, Santé, disponible sur: http://donnees.banquemondiale.org/theme/sante, consulté en: (12/06/2013).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (56): تطور النفقات العامة المخصصة لوزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات في الجزائر خلال الفترة 2014/2004

الوحدة مليار دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات العامة الموجهة لوزارة الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات	63.770	62.461	70.315	93.553	129.201	178.323	195.012	227.860	404.945	306.926	365.947

Sources: www.joradp.dz, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة المخصصة لوزارة الصحة ترتفع من سنة إلى أخرى، حيث ارتفعت بنسبة 43.73٪ سنة 2012 ويفسر هذا الارتفاع في النفقات الموجهة للوزارة إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع من خلال التخصيصات المالية المعتبرة والمقدرة بـ 244 مليار دج ضمن المخطط الخماسي الأول 2005/ 2009 [1] و619 مليار دج ضمن المخطط الخماسي الثاني 2010/ 2014 [2] والتي استخدمت في انجاز هياكل صحية جديدة، وعلى الرغم من ارتفاع التخصيصات المالية إلا أنها تبقى غير كافية وذات مردودية ضعيفة خاصة من حيث حجم التكفل ورداءة نوعية الخدمة، حيث أشار BM إلى ضرورة تفعيل نفقات الصحة في الجزائر[3]، إلا أن هذه النفقات انخفضت سنة 2013 بـــ 31.94٪ نتيجة إلى جملة من الأسباب كإلغاء استيراد الأدوية الموجودة في الجزائر وكذلك الآثار السلبية غير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على النفقات العامة نتيجة تراجع أسعار البترول، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات وتخفيض العملة الوطنية، إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم المتعلقة بالخدمات الطبية من 1.8٪ سنة 2006 إلى 2.7٪ في سنة 2008 وصولا إلى 5.2٪ سنة 2011 [4].

3- **أثر الأزمة على السكن والسكان في الجزائر**: نتناول من خلال هذا العنصر مدى تأثر قطاع السكن والسكان في الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال النقاط الآتية:

---

(1) جريدة المساء، تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.el-massa.com/ar/content/view/61937، تم الاطلاع على المقال في: 19/ 02/ 2014.

(2) عماري عمار ومحمادي وليد، (2013): أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 10.

(3) بوابة الأعمال، البنك الدولي يقدم تقريرا أسودا عن أداء قطاع الصحة في الجزائر، نقلا عن الموقع: http://www.albawaba.com/ar ، تم الاطلاع على المقال في: 19/ 02/ 2014.

(4) www.ons.dz, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

3-1- أثر الأزمة على السكن في الجزائر: تبنت الجزائر على عاتقها انجاز السكنات وتدعيم قطاع السكن عبر سياسة إنفاقية موسعة تعتمد على التخطيط المسبق خلال الفترة 1999/ 2014 [1] [2]:

- **خلال الفترة 1999/ 2004**: تم خلال هذه الفترة انجاز 693280 سكن بمختلف الصيغ، أي بمتوسط سنوي يفوق 138000 وحدة سكنية. منها 248107 وحدة في مجال السكن الاجتماعي، 158692 وحدة في مجال البناء الذاتي، 107257 وحدة متعلقة بالسكن الاجتماعي التساهمي، 40278 مسكن منجز من طرف المرقين العقاريين، 138986 إعانة للسكن الريفي و55000 وحدة صيغة البيع بالإيجار.
- **وخلال المخطط الخماسي الأول 2005/ 2009**: خصص له 396 مليار دج لإنجاز مليون وحدة سكنية منها: 120000 سكنا اجتماعيا، 215000 سكنا اجتماعيا تساهميا، 275000 سكنا ريفيا، 80000 سكن موجه للبيع بالإيجار، 310000 سكنا ترقويا وبناءا ذاتيا.
- **أما خلال المخطط الخماسي الثاني 2010/ 2014**: خصص له 3700 مليار دج، أي ما يعادل 50 مليار دولار، وهو يشكل 17.4٪ من الميزانية الوطنية، وتعهدت الدولة من خلال هذا المخطط انجاز مليوني وحدة سكنية منها 500000 وحدة للإيجار، 300000 وحدة في إطار القضاء على المساكن الهشة، 700000 وحدة في إطار السكن الريفي. إضافة إلى صيغ أخرى مستحدثة كعودة صيغة البيع بالإيجار،

(1) مجلخ سليم، (2013): فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط وإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، **مجلة الاقتصادي** العددان (6 و7)، جامعة عدن، مدينة الشعب، اليمن، ص 471/ 476..

(2) لورانك راكيل، (2011): تقرير المقررة الخاصة بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، بعثة مجلس حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة إلى الجزائر، 26 ديسمبر 2011، الجزائر.

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

واستبدال السكن التساهمي بصيغة الترقوي المدعم، واستحداث صيغة الترقوي العمومي للفئة متوسطة الدخل العالي.

وقد ساهمت المخططات السابقة الذكر في تطوير حظيرة السكن في الجزائر والجدول رقم 57 يبين تطور السكنات في الجزائر بمختلف صيغها خلال الفترة 2005/ 2012.

الجدول رقم (57): تطور السكنات المنجزة في الجزائر بمختلف صيغها خلال الفترة 2005/2012

الوحدة: وحدة سكنية

السنوات	السكن العمومي الإيجاري	السكن الاجتماعي التساهمي	تخصيص قطع أرضية للبناء	التعاونيات السكنية	البناء الذاتي (الشخصي)	مجموع المساكن الحضرية	السكن الريفي	الإجمالي الكلي الوطني
2005	25834	15787	12350	8027	27574	89572	42907	132479
2006	43527	23769	7128	8435	18630	101489	76287	177776
2007	44079	19325	8491	5028	14671	91594	88336	179930
2008	57657	37123	1827	4070	15176	115853	104968	220821
2009	55550	37924	9043	5644	18142	126303	91492	217795
2010	61316	28889	7777	4891	11761	114634	76239	190873
2011	74317	28114	6816	6061	30836	146144	66521	212665
2012	66259	24732	2422	5454	14750	113617	65562	199179
المجموع	428539	216663	55854	47610	151540	899206	632312	1531518

Sources: Le ministère du Logement et de l'Urbanisme, disponible sur: www.mhu.gov.dz, consulté en: (25/06/2013).

من خلال الجدول نلاحظ تواجد عدة صيغ للسكن كما نلاحظ تراجع السكن الاجتماعي الموجه للطبقة المحرومة خلال سنة 2012 إلى 66259 وحدة سكنية بعد أن بلغ 74317 وحدة سكنية خلال سنة 2011 أي بنسبة 12.16٪، أما السكن الاجتماعي التساهمي الموجه للشريحة متوسطة الدخل فقد أخذ في التراجع خلال الفترة 2010/ 2012 نتيجة استبداله بصيغة جديدة (صيغة الترقوي المدعم)، كما نلاحظ تراجع في جميع الصيغ الأخرى خلال الفترة 2010/ 2012، أما على المستوى الكلي فهناك تذبذبا بين الارتفاع والتراجع في عدد السكنات المنجزة، والملاحظ

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أن هذه المخططات لم تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي عرفها العالم، بسبب وفرة الاحتياطات المالية، والتأخيرات التي مست انجاز بعض المشاريع فهي ترجع لأسباب أخرى كتأخر المرقين العقاريين في الإنجاز، نقص في بعض مواد البناء كالإسمنت والحديد نتيجة الطلب الكبير، ارتفاع أسعار مواد البناء بسبب المضاربة عليها، نقص في الأوعية العقارية، قلة اليد العاملة، كثافة المشاريع حيث لم يسبق للجزائر وأن برمجت مثل هذا الكم الهائل من المشاريع التي تعد بمثابة ثورة في قطاع السكن، إضافة إلى عدم كفاية الإمكانات المحلية مما سمح بفتح المجال أمام الشركات الأجنبية خاصة في مجال السكن الترقوي العمومي والبيع بالإيجار.

2-3- أثر الأزمة على نمو السكان في الجزائر: تشير الإحصائيات إلى انخفاض معدل نمو السكان في الجزائر وهذا راجع إلى جملة من الأسباب أهمها: انخفاض معدلات الزواج وتأخره، وتراجع معدلات الإنجاب، وارتفاع تكاليف المعيشة...الخ، حيث انتقل إجمالي عدد السكان من 33.960.903 نسمة خلال سنة 2005 إلى 37062820 نسمة في سنة 2010، ليبلغ 38481705 نسمة سنة 2012 [1]، فبالإضافة إلى الأسباب الرئيسية سابقة الذكر هناك تأثيرات أخرى متعلقة بالآثار السلبية غير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والمتعلقة بـ: فقدان العديد من مناصب الشغل خاصة بالنسبة للعاملين في الخارج، ارتفاع معدلات التضخم وبلوغها مستويات قياسية ومن ثم تآكل الرواتب والأجور وتراجع مستوى المعيشة... الخ، كما أشرنا لها سابقا.

الفرع الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على العمل والتشغيل، المداخيل والأجور، الهجرة الخارجية في الجزائر:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على العمل والتشغيل، الأجور والمداخيل والهجرة الخارجية.

(1) البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL، تم الاطلاع على المقال في: 19/ 02/ 2014.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1- أثر الأزمة على العمل والتشغيل في الجزائر: تبذل الجزائر مجهودات جبارة لخلق مناصب شغل وذلك من خلال تبني سياسة إنفاقية موسعة امتدت من سنة 2001 عبر مجموعة من المخططات، حيث سمح المخطط الثلاثي 2001/ 2004 بخلق 619534 منصب شغل[1]، كما استحدث المخطط الخماسي الأول 5031692 منصب شغل خلال الفترة 2005/ 2009 وهي نتيجة تفوق النتائج المتوقعة والمستهدفة 2 مليون منصب شغل[2]، ويطمح المخطط الخماسي الثاني 2010/ 2014 إلى تحقيق 3 ملايين منصب شغل من خلال ضخ 350 مليار دج، وقد حقق هذا البرنامج 1248819 منصب شغل إلى غاية جوان 2012 ورغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلا أن الجزائر لم تحقق مثل هذه النتائج سابقا، لكن الملاحظ والمدقق في هذه النتائج يلاحظ أن جزءا كبيرا من هذه الوظائف المستحدثة غير دائم وينتهي بمجرد نهاية فترة البرنامج، وقد سمحت هذه الثورة في عالم الشغل برفع نسبة الشغل من السكان المشتغلون إلى فئة السكان أكبر من 15 سنة من 34.7٪ خلال سنتي 2004 و2005 إلى 37.6٪ سنة 2011 [3]، كما سمحت بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 10٪ كما أشرنا له سابقا. ومما سبق نستنتج أن قطاع التشغيل والعمل في الجزائر لم يتأثر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

2- أثر الأزمة على المداخيل والأجور ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر:

2-1- أثر الأزمة على المداخيل والأجور في الجزائر: عرف قطاع الأجور والمداخيل في الجزائر تغيرا كبيرا خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل الأجر الوطني الأدنى المضمون من 10000 دج إلى 12000 دج إلى 15000 دج إلى 18000 دج، خلال سنوات:

(1) مسعودي زكرياء، (2013): سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 19.

(2) مسعودي زكرياء، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(3) www.ons.dz, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

(2004، 2007، 2010، 2012)على التوالي [1]، كما عرفت الأجور ارتفاعات بداية من سنة 2008 وبالنسبة لجميع القطاعات، لكنها لم تؤدي إلى تحسين وضعية المستخدمين بسبب ارتفاع معدلات التضخم (4.6٪ إلى 8.89٪ خلال سنتي 2007/ 2012) وانخفاض قيمة العملة الوطنية بـ 10٪ (كما أشرنا لها سابقا)، وانعكس هذا التغير على نسبة أجور العاملين إلى إجمالي النفقات العامة حيث ارتفعت هذه النسبة (من 27.83٪ إلى 31.067٪ خلال سنتي 2006/ 2008 ومن 33.655٪ إلى 40.234٪ خلال سنتي 2009/ 2011) [2]. ويمكن تفسير هذا التغير في الأجور والمداخيل بالتأثير الايجابي المباشر للأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال سياسة الدولة لشراء السلم الاجتماعي لتفادي الوقوع في متاهات واحتجاجات كما حدث في بعض الدول المجاورة نتيجة للآثار الاجتماعية السلبية القاسية للأزمة أو ما يعرف بـالربيع العربي هذا من جهة ومن جهة أخرى أثرت الأزمة بصفة غير مباشرة سلبا على هذه الزيادة المسجلة في الأجور والمداخيل من خلال تأثيرها السلبي على معدلات التضخم والأسعار وتراجع قيمة العملة الوطنية الأمر الذي أدى إلى تآكل هذه الزيادات وانخفاض مستوى المعيشة والقدرة الشرائية للجزائريين.

2-2- أثر الأزمة على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام هو حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام على عدد السكان، والجدول رقم 58 يبين تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.

(1) Idem.

(2) La Banque Mondiale, données, Politique économique et dette, disponible sur: http://donnees.banquemondiale.org/theme/politique-economique-et-dette, consulté en: (11/06/2013).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (58): تطور نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2004/2011

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نصيب الفرد العامل من إجمالي الناتج المحلي (دولار)	10.784	11.068	11.035	11.094	11.128	11.159	11.225	11.285	11.394

Sources: La Banque Mondiale, données, Travail et protection sociale, disponible sur http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD, consulté en: (11/06/2013).

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاعا طفيفا في نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على طول الفترة، وهذا يعني عدم تأثر نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

3- **أثر الأزمة على الهجرة الخارجية في الجزائر**: نتيجة للظروف الاجتماعية الصعبة السائدة، وانسداد الطريق أمام الشباب البطال في الحصول على منصب عمل وانخفاض أجور الكثير من العاملين تصبح الهجرة بالنسبة إلى هؤلاء لا مفر منها، ولا تقتصر عملية الهجرة على الأشخاص ذوي الدخل المحدود بل تتعداه إلى الأدمغة الذين يفضلون الهجرة إلى الخارج على البقاء في الجزائر مهمشين، حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع طفيف في عدد المهاجرين من 242446 شخص إلى 242324 شخص خلال سنتي 2005 و2010 أي بنسبتي 0.737٪ و0.683٪ على التوالي خلال الفترة 2005/ 2010 [1]، ويرجع سبب هذا التراجع إلى عدم توفر مناصب عمل في الدول الأوروبية التي يفضلها المهاجرون وخاصة غير الشرعيين الذين يستعملون الزوارق في الوصول إلى الضفة الأخرى، ويرجع ذلك إلى الركود الاقتصادي الذي أصاب الدول الأوروبية جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تحولت إلى أزمة بطالة وعصفت بملايين مناصب العمل في هذه الدول مما أدى إلى رجوع العديد من المغتربين إلى أرض الوطن.

(1) La Banque Mondiale, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الفقر، مستوى المعيشة والقدرة الشرائية في الجزائر:

يعتبر ثالوث الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتراجع القدرة الشرائية من أهم المشكلات التي تعاني منها الدول النامية ونتعرض من خلال هذا الفرع لآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الفقر ومستوى المعيشة، القدرة الشرائية والمعونة في الجزائر.

1- **أثر الأزمة على الفقر ومستوى المعيشة في الجزائر**: تضافرت السياسات التي تعمل على الحد من تدني مستوى المعيشة بسبب الآثار غير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي أدت إلى:

- تخفيض أو إلغاء الدعم الحكومي على بعض المواد والمنتجات، زيادة الضرائب؛
- التقليل من إنشاء المرافق العمومية ذات الطابع الاجتماعي؛
- ارتفاع معدلات التضخم والأسعار التي أدت إلى تآكل الأجور على الرغم من زيادتها؛
- تدني الخدمات المقدمة بسبب تراجع الإنفاق عليها.

ورغم الظروف سابقة الذكر إلا أن معدلات ومؤشرات الفقر تراجعت في الجزائر من 18.5٪ سنة 2004 إلى 17.5٪ سنة 2007 وصولا إلى 8.8٪ سنة 2009 [1]، ويفسر هذا التراجع رغم الإفرازات والآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى فعالية الدولة في حماية الفئات الهشة والفقيرة والتي تسعى إلى زيادة أشكال الدعم الموجهة إليها سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة على الرغم من الشروط القاسية التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر حتى يتسنى للجزائر الدخول فيها ففي المخطط الخماسي الثاني تم تخصيص 1908.5 مليار دج أي بنسبة 45.5٪ من إجمالي المبالغ الموجة للبرنامج من أجل تحسين مستوى معيشة السكان [2].

(1) العوفي حكيمة وبصدار زليخة، (2013): علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي، **الملتقى العلمي الوطني: ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع، رؤية اقتصادية إسلامية** المنعقد يومي 17 و 18 سبتمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

(2) محمادي وليد، مصدر سبق ذكره، ص 8.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2- **أثر الأزمة على المعونة والقدرة الشرائية في الجزائر**: تأثرت القدرة الشرائية للجزائريين بالآثار السلبية غير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث تراجعت القدرة الشرائية خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع مستويات الأسعار إلى مستويات قياسية، حيث تغير متوسط أسعار المواد الغذائية والمشروبات الكحولية من 4.22٪ خلال سنة 2011 إلى 12.22٪ خلال سنة 2012 أي بزيادة 8٪ في الفارق، أما نفقات السكن فقد ارتفعت أسعارها خلال نفس الفترة من 1.38٪ إلى 4.52٪، أما أسعار الألبسة والأحذية فقد قفزت من 3.68٪ إلى 5.78٪ خلال الفترة 2011/ 2012[1]، أما المعونة فلا تزال الدولة تقوم بدعم مجموعة من المواد الغذائية (كالحليب، الخبز، السكر....الخ) رغم سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي تفرض عليها ضرورة تحرير الأسعار، حيث تم تخصيص 150 مليار دج خلال الفترة 2000/ 2010 لتدعيم هذه المواد[2]، إضافة إلى الزيادات المتتالية للمنح والتعويضات والأجور والتي تم تناولها سابقا.

(1) www.ons.dz, op-cit.

(2) بن عيسى كمال الدين، (2013): أثر الإنفاق العام على الدخل والتوضيف، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 15.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الثالث
أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008
على القطاعات والأسواق الجزائرية

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي توليها الدولة اهتماما كبيرا خاصة وأنها المحرك والممول لمختلف المشاريع التنموية خاصة في ظل غياب تفعيل للسوق المالي في الجزائر، هذا من جهة وانتهاج الجزائر لسياسة التمويل الداخلي عن طريق سياسة التخطيط من جهة ثانية، كما يعد قطاعي الفلاحة والصناعة من أهم القطاعات التي تسعى الدول للنهوض بهما إضافة إلى قطاع السياحة ومن أجل إنتاج سلع وخدمات تلبي السوق المحلي والبحث عن أسواق أجنبية مستقبلا مما يساهم في توفير واستحداث مناصب عمل جديدة، ونوضح من خلال هذا المبحث وعبر ثلاث مطالب أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاعات ولأسواق ومختلف المجاميع المتعلقة: (بالإنتاج، الناتج، الدخل...الخ).

- **المطلب الأول**: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القطاعات في الجزائر؛
- **المطلب الثاني**: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الأسواق الجزائرية؛
- **المطلب الثالث**: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على مجاميع المحاسبة الوطنية في الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على القطاعات في الجزائر:

يعتبر القطاع المصرفي القطاع الممول لمختلف القطاعات الأخرى خاصة المنتجة كالقطاعين الفلاحي والصناعي، كما يعتبر القطاع السياحي من القطاعات الخدمية المنتجة، الدائمة والمدرة للعملة الصعبة، ونبحث من خلال هذا المطلب حول أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاع المصرفي، قطاع الزراعة والصناعة والقطاع السياحي.

الفرع الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاع المصرفي الجزائري:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تؤثر وتتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى هيكل القطاع المصرفي الجزائري وأثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عليه.

1- **هيكل النظام المصرفي الجزائري**: يتشكل الجهاز المصرفي الجزائري من مجموعة من البنوك العمومية والخاصة والمؤسسات المالية إضافة إلى مكاتب التمثيل، والشكل رقم 14 يبين تطور هيكل الجهاز المصرفي الجزائري خلال سنة 2012.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الشكل رقم (14): هيكل النظام المصرفي الجزائري خلال سنة 2012

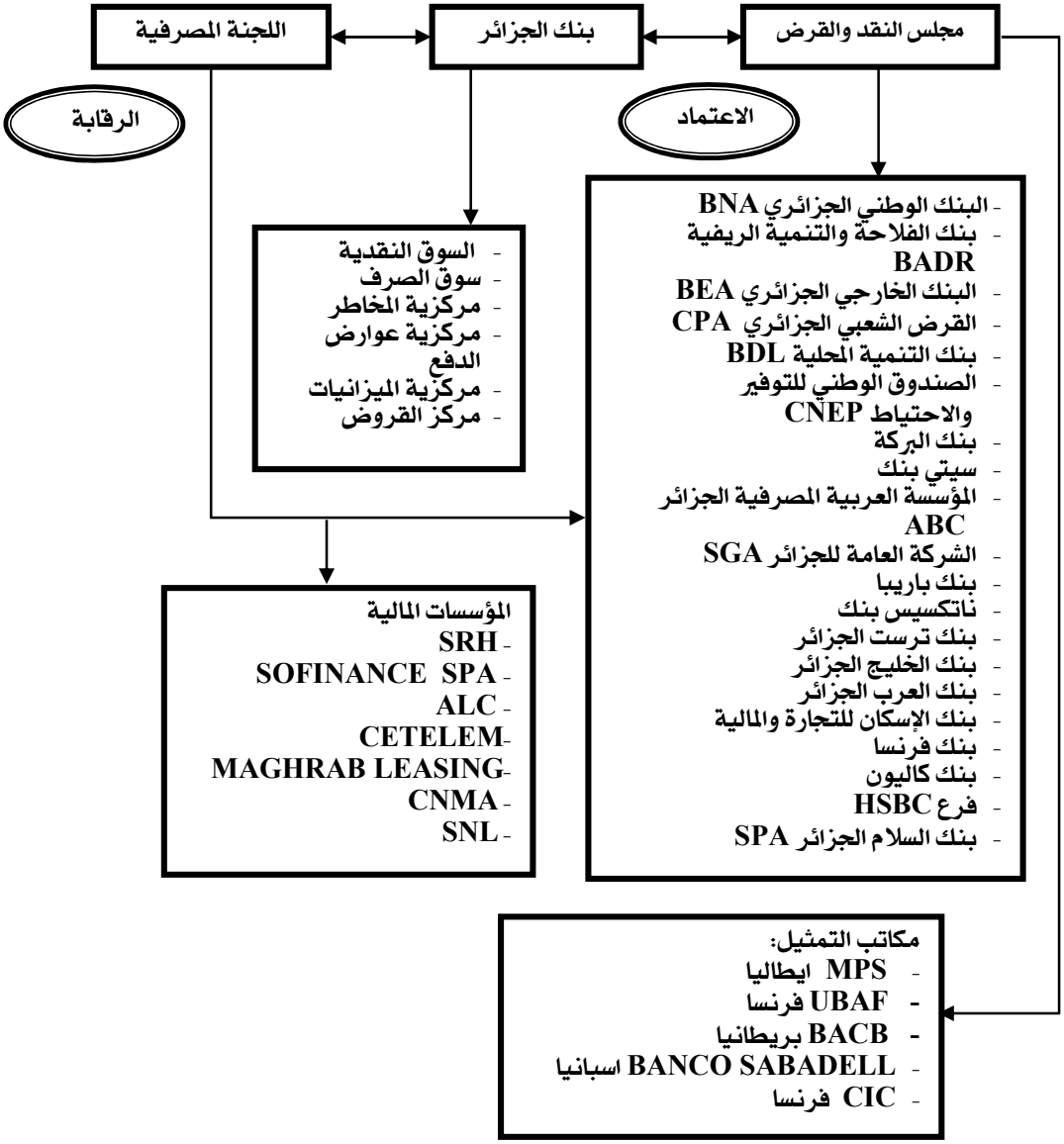

Sources: Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, (2012): P 32, disponible sur: http://www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Guide%20banque.pdf, consulté en: (05/06/2013).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ومن خلال الشكل نلاحظ:

- يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من 6 بنوك عمومية و14 بنكا خاصا، و7 مؤسسات مالية، و5 مكاتب تشغيل؛
- تتكون المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي الجزائري من البنك المركزي، مجلس النقد والقرض، اللجنة المركزية؛
- تتمثل وظائف المؤسسات المكونة للجهاز المصرفي الجزائري من: قيام البنك المركزي بمهام متعددة نظرا لاستقلاليته، قيام مجلس النقد والقرض بمنح القروض، وقيام اللجنة المصرفية بدور الرقابة.

2- مكونات الجهاز المصرفي الجزائري خلال سنة 2012: من خلال الشكل رقم 14 نلاحظ أن الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من بنوك، مؤسسات مالية ومكاتب تمثيل.

2-1- البنوك: هناك 6 بنوك عمومية و 14 خاصة متمثلة في:

2-1-1- البنوك العمومية:

- البنك الوطني الجزائري BNA يتكون من 197 وكالة موزعة وطنيا. أنشأ في سنة 1966؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يتكون من 290 وكالة وهو الشبكة الأكثر انتشارا، أنشأ في سنة 1982؛
- البنك الخارجي الجزائري BEA يتكون من 91 وكالة تتوزع عبر التراب الوطني، أنشأ في سنة 1967؛
- القرض الشعبي الجزائري CPA يتكون من 139 وكالة، أنشأ في سنة 1967؛
- بنك التنمية المحلية BDL يتكون من 148 وكالة، أنشأ في سنة 1982؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP يتشكل من 223 وكالة، أنشأ في سنة 1964.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-1-2- البنوك الخاصة:

- Al Baraka Bank Algérie: بنك البركة ويتكون من 25 وكالة، بدأ نشاطه في سنة 1991؛
- Citibank Algérie سيتي بنك الجزائر يتكون من 4 وكالات، تم فتح أول فرع له في الجزائر في سنة 1998؛
- Arab Banking Corporation-Algeria (ABC-Algeria) المؤسسة العربية المصرفية الجزائر تتكون من 18 وكالة، تم فتح مكتب اتصال لها في سنة 1995؛
- Société Générale Algérie الشركة العامة للجزائر، أنشأت في سنة 2000؛
- BNP Paribas Al Djazaïr بنك باريبا يتكون من 58 وكالة موزعة عبر أكبر المدن الجزائرية، أنشأ في سنة 2002؛
- Natixis Algérie ناتكسيس الجزائر يشمل 12 وكالة موزعة عبر أكبر المدن، أنشأ في سنة 2000؛
- Trust Bank Algeria بنك ترست الجزائر يشمل 12 وكالة، أنشأ في سنة 2002؛
- Gulf Bank Algeria بنك الخليج الجزائر يتشكل من 24 وكالة أنشأ سنة 2004؛
- Arab Bank PLC-Algeria بنك العرب الجزائر يشمل 4 وكالات، أنشأ في سنة 2001؛
- The Housing Bank for Trade and Finance-Algeria بنك الإسكان للتجارة والمالية يتكون من 5 وكالات، أنشأ في سنة 2003؛
- Fransabank El-Djazaïr SPA بنك فرنسا الجزائر يتكون من وكالتين في وهران، أنشأ في سنة 2006؛
- Calyon Algérie بنك كاليون يشمل وكالة واحدة، أنشأ في سنة 2007؛
- HSBC Algérie (Succursale) فرع الجزائر HSBC يتكون من وكالتين، أنشأ في سنة 2008؛
- Al Salam Bank-Algeria بنك السلام الجزائر SPA يتكون من وكالتين، أنشأ في سنة 2008.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-2- المؤسسات المالية: توجد سبع مؤسسات مالية وهي:

- La Société de Refinancement Hypothécaire (SRH) مؤسسة إعادة التمويل الرهني تم اعتمادها سنة 1997؛
- La Société Financière d'Investissement, de Participation et de Placement (SPA) تم اعتماده في سنة 2001 ولا يشمل وكالات؛
- ALC Arab Leasing Corporation أنشأت في سنة 2001 وهي أول شبكة للقرض الإيجاري اعتمدت في الجزائر تتكون من 3 وكالات؛
- Cetelem Algérie اعتمدت في سنة 2006؛
- Maghreb Leasing Algérie (MLA Leasing) توجد بها 5 وكالات، أنشأت في سنة 2006؛
- La Caisse Nationale de Mutualité Agricole « Etablissement financier » (CNMA) الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تمت إعادة هيكلته في جانفي 2009 للعمل كمؤسسة مالية؛
- La société Nationale de Leasing SPA (SNL) أنشأت في سنة 2011.

2-3- مكاتب التمثيل

- Monte Pashi de Sienne (Italie) (MPS) ايطالي؛
- Union des Banques Arabes et Françaises (France) (UBAF) فرنسا؛
- Banco Sabadell (Espagne) اسبانيا؛
- Crédit Industriel et Commercial (France) (CIC) فرنسا.
- British Arab Commercial Bank (Grande Bretagne) (BACB) بريطانيا.

3- الآثار المصرفية للأزمة على الجزائر: يعتبر قطاع المصارف من أهم القطاعات عرضة للأزمات خاصة المالية منها.

3-1- أثر الأزمة على هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004/ 2011:

هيكل الودائع يتشكل من ودائع جارية وودائع لآجل وكل منهما تابعة إما للقطاع العام أو الخاص، والجدول رقم 59 يبين تطور هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (59): تطور هيكل الودائع للجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2004/2012

الوحدة: مليار دج

السنوات / الودائع	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ودائع جارية	971.3	1095.2	1606.3	2395	2777.2	2330.4	2591.4	3045	2896.1
القطاع العام	697.42	773.9	1163.9	1831.7	2056.4	1426.8	1680.7	2005.3	1667.7
القطاع الخاص	273.9	321.3	442.42	563.3	720.8	903.6	910.7	1039.7	1228.4
ودائع لأجل	1443.3	1598.6	1635.8	1746.6	1966.9	2221.8	2515	2777.9	3087
القطاع العام	254.1	365.82	364.45	350.7	394	499.2	579.5	625.6	763.4
القطاع الخاص	1189.2	1232.8	1271.4	1395.9	1572.9	1722.6	1935.5	2152.3	2323.6
إجمالي الودائع	2414.6	2693.8	3442.2	4141.9	4744.1	4552.2	5106.4	5822.9	5983.1
نسبة تغير اجمال الودائع٪	/	5.46	9.24	12.2	6.8	2.6-	5.7	6.55	1.35

Sources: Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm, consulté en: (05/06/2013).

من خلال الجدول نلاحظ أن: إجمالي الودائع الجارية يرتفع من سنة إلى أخرى حيث انتقلت من 971.3 مليار دج سنة 2004 إلى 2330.4 مليار دج سنة 2009 بعد أن بلغت 2777.2 مليار دج سنة 2008، لتتراجع سنة 2012 إلى 2896.1 مليار دج، بعد أن ارتفعت سنة 2011 إلى 3045 مليار دج، وتغير الودائع الجارية للقطاع العام يتماشى مع تغير إجمالي الودائع الجارية، وعلى عكس الودائع الجارية الخاصة بالقطاع العام فإن الودائع الجارية الخاصة بالقطاع الخاص ترتفع من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، ومما سبق يمكن القول أن تغير إجمالي الودائع الجارية ناتج عن تغير الودائع الجارية العامة.

أما إجمالي الودائع لآجل بما فيها ودائع لآجل الخاصة فقد أخذت في الارتفاع على طول فترة الدراسة، أما ودائع لآجل الخاصة بالقطاع العام فقد تراجعت تراجعا طفيفا خلال سنتي 2006/ 2007 وهذا بسبب ذعر وخوف المودعين من أثار الأزمة على المديين المتوسط والطويل لكنها واصلت الارتفاع في ما تبقى من فترة الدراسة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ونتيجة لما سبق تراجع إجمالي الودائع إلى 4552.2 مليار دج سنة 2009 بعد أن بلغ 4744.1 مليار دج سنة 2008، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الودائع قيمة سالبة خلال هذه السنة – 2.6٪. ومما سبق نستنتج أن إجمالي الودائع تأثر تأثرا غير مباشر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال تراجع إجمالي الودائع الجارية، الناتج عن تراجع الودائع الجارية للقطاع العام والمحصلة من قطاع المحروقات (قطاع المحروقات مرتبط بالمؤسسات العمومية وبالتالي فالودائع التي يقوم بتجميعها تذهب إلى البنوك العمومية) [1]، وتراجع مداخيل المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى تراجع ودائع قطاع المحروقات ومنه تراجع الودائع الجارية للقطاع العام وتراجع إجمالي الودائع الجارية مما تسبب في تراجع إجمالي الودائع.

3-2- أثر الأزمة على هيكل القروض الممنوحة خلال الفترة 2004/ 2012: تختلف القروض الممنوحة وفقا لاختلاف آجالها واختلاف القطاعات الممنوحة لها.

3-2-1- أثر الأزمة على هيكل القروض الممنوحة وفقا لآجالها: تنقسم القروض الممنوحة وفقا لآجالها إلى قروض قصيرة الآجل وقروض متوسطة وطويلة الآجل والجدول رقم 60 يبين تطور القروض الممنوحة وفقا لآجالها خلال الفترة 2004/ 2012.

(1) حبار عبد الرزاق، (ديسمبر 2011): تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** (العدد 10)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 29.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (60): تطور القروض الممنوحة في الجزائر وفقا لآجالها خلال الفترة 2004/2012

الوحدة: مليار دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قروض قصيرة الآجل (ق.ق.أ)	828.3	923.3	915.7	1026.1	1189.4	1319.7	1311	1363	1394.5
نسبة ق.ق.أ إلى إجمالي القروض[1]	53.98	51.88	48.16	46.53	45.47	42.76	40.11	36.58	34.64
قروض متوسطة وطويلة الآجل (ق.م.و.ط.أ)	706.1	856.4	987.7	1179.1	1426.1	1766.8	1957.1	2363.5	2631.3
نسبة ق.م.و.ط.أ إلى إجمالي القروض[2]	46.02	48.12	51.84	53.47	54.53	57.24	59.89	63.42	65.36
إجمالي القروض	1534.4	1779.8	1905.4	2205.2	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5	4025.8

Sources: - Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2009, P 12, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_06.pdf, consulté en: (05/06/2013).

- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 21, mars 2013, P 12, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_21f.pdf, consulté en: (05/06/2013).

- 1، 2 من إعداد الباحث.

من خلال الجدول نلاحظ:

- إجمالي القروض وق.م.و.ط.أ ترتفع من سنة إلى أخرى في حين أن ق.ق.أ الأجل ترتفع من سنة إلى أخرى مع تراجعات طفيفة خلال سنتي 2006 و2010.
- نسبة ق.م.و.ط.أ إلى إجمالي القروض في تطور مستمر وهذا يفسر الجهود المبذولة في جانب الاستثمار من خلال تقديم قروض استثمارية إنتاجية على الرغم من كونها تمول جانب الطلب في الاقتصاد وليس العكس حيث جزء كبير منها موجه (كقروض رهنية وقروض استهلاكية للأسر)[(1)]. ومما سبق يمكن القول أن تطور القروض وفقا لآجالها لم تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

(1) رايس فضيل، مصدر سبق ذكره، ص 186.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

3-2-2- أثر الأزمة على هيكل القروض الممنوحة وفقا لطبيعة القطاع: تنقسم القروض الممنوحة وفقا لطبيعة القطاع إلى قروض القطاع العام وقروض القطاع الخاص وقروض الإدارة المحلية، والجدول رقم 61 يبين تطور القروض الممنوحة وفقا لطبيعة القطاع خلال الفترة 2004/ 2012.

الجدول رقم (61): تطور القروض الممنوحة في الجزائر حسب طبيعة القطاع الممنوحة إليه خلال الفترة 2004/2012

الوحدة: مليار دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
(ق.ق.ع) قروض قصيرة عامة	859.3	882.4	847	988.9	1201.9	1485.2	1460.6	1742.4	1875.2
(ق.ق.خ) قروض قصيرة خاصة	675.4	897.3	1057	1216	1413.3	1600.6	1806.7	1983.5	2108.6
قروض الإدارة المحلية	0.1	0.1	1.4	0.3	0.3	0.8	0.8	0.7	0.4
الإجمالي	834.15	.81779	05.419	05.222	2615.5	3086.5	3268.1	3726.5	3984.2
نسبة ق.ق.ع٪	55.99	49.58	44.45	44.84	45.95	48.12	44.69	46.76	47.07
نسبة ق.ق.خ٪	44	50.41	55.48	55.15	54.04	51.85	55.28	53.22	52.92
نسبة قروض الإدارة المحلية٪	0.01	0.01	0.02	0.01	0.01	0.0.3	0.03	0.02	0.01

Sources : - Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2009, op-cit, P 13.
- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2013, op-cit, P 13.

من خلال الجدول نلاحظ أن ق.ق.ع ترتفع من سنة إلى أخرى مع تراجع طفيف خلال سنتي 2006 و2010، أما ق.ق.خ وإجمالي القروض فهي ترتفع على طول فترة الدراسة في حين قروض الإدارة المحلية هي قيم ضئيلة ومتذبذبة بين الزيادة والنقصان، كما نلاحظ أن نسبة قروض القطاع الخاص تجاوزت نسبة قروض القطاع العام بداية من سنة 2005 ويفسر ذلك بتوجهات الدولة نحو تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة [1]. ومما سبق يمكن القول

(1) حبار عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص 31.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أن تطور القروض الممنوحة سواء حسب أجالها أو حسب طبيعة القطاع لم تتأثر إلا بعض التأثيرات غير المباشرة الطفيفة كزيادة الرقابة وتشديدها في منح القروض وذلك من خلال[1]: الزيادة في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية، تدعيم تقارير الأدوات المالية للمصارف والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر. إضافة إلى التعديل الذي أدخل على قانون النقد والقرض سنة 2009 والذي يقضي إلى إشراك البنوك بـ 25٪ في رأس مال الشركات وهو إجراء يحسن على منح القروض [2].

3-3- أثر الأزمة على أدوات السياسة النقدية في الجزائر: تستخدم السياسة النقدية في حالة الأزمات أدوات هي: (الاحتياطي الإجباري، سعر إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة).

3-3-1- أثر الأزمة على الاحتياطي القانوني في الجزائر: الاحتياطي القانوني (الإجباري) هو تلك النسبة من الأموال التي يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بها والجدول رقم 62 يبين تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2012.

الجدول رقم (62): تطور معدل الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/2012

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
م الاحتياطي القانوني ٪	6.25	6.25	6.5	6.5	8	8	9	9	11

Sources: Banque d'Algérie, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/, consulté en: (052 /06 /013).

(1) تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مصدر سبق ذكره.

(2) قانه زكي، (جوان 2011): تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** (العدد 09)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 176.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل الاحتياطي القانوني كان ثابتا في بداية الفترة 2004/ 2005 في حدود 6.25٪ لكن وبداية مع سنة 2006 أخذ في الارتفاع من 6.5٪ إلى 11٪ في سنة 2012، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى رغبة البنك المركزي في التأثير على سيولة البنوك التجارية من خلال احتفاظها بأكبر قدر ممكن من الاحتياطات لمواجهة إفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أدت إلى زيادة الذعر والخوف لدى المودعين مما دفعهم إلى زيادة الطلب على السيولة، ومن ثم تشديد السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية التي ارتفعت (من 157.3 مليار دينار في 2004 إلى 537.6 مليار دج في سنة 2011)[1]، وعليه نستنتج أن الاحتياطي الإجباري تأثر بصفة غير مباشرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمة من خلال ارتفاع قيمه.

3-3-2- أثر الأزمة على معدل إعادة الخصم في الجزائر: يعتبر معدل إعادة الخصم إحدى السياسات التي يستخدمها البنك المركزي من خلال إعادة خصم الأوراق المالية بالنسبة للبنوك قبل تاريخ استحقاقها. وقد تم تثبيت سعر إعادة الخصم عند معدل 4٪ في الجزائر[2]، وبالتالي فهو لم يتأثر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

3-3-3- أثر الأزمة على سوق ما بين البنوك في الجزائر: يتدخل البنك المركزي إلى السوق المفتوحة كبائع أو كمشتري حسب الحالة والجدول رقم 63 يبين تطور المعدل السنوي النقدي لسوق ما بين البنوك في الجزائر.

(1) رايس فضيل ، مصدر سبق ذكره، ص 200.

(2) Banque d'Algérie, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/, consulté en: (05-06-2013).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (63): تطور المعدل السنوي النقدي الجزائري خلال الفترة 2004/2012

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل السنوي النقدي٪	2.8	1.17	1.14	0.73	0.43	0.23	1.1	1.09	0.58

Sources - Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2009, op-cit, P 17.
- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2013, op-cit, P 17.

من خلال الجدول نلاحظ أن المعدل السنوي النقدي في تراجع خلال الفترة 2004/ 2009 ثم ارتفع سنة 2010 لتراجع بعد ذلك خلال سنتي 2011 و2012 ويعود سبب هذا التذبذب في التغيرات التي أفرزتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

3-4- أثر الأزمة على الكتلة النقدية، الاحتياطات والديون في الجزائر:

3-4-1- أثر الأزمة على الكتلة النقدية في الجزائر: الجدول رقم 64 يبين تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع والنقود وأشباه النقود في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (64): تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع والنقود وأشباه النقود في الجزائر
خلال الفترة 2011/2004

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعروض النقدي بمعناه الواسع (الأسعار الجارية للعملة المحلية) بالتريليون دج	3.486	3.794	4.534	5.616	6.496	6.719	7.545	8.895
المعروض النقدي بمعناه الواسع (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	56.898	50.599	53.269	59.680	58.826	66.960	62.621	64.635
نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات	1.057	0.875	0.766	0.705	0.679	0.597	0.595	0.637
نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع (٪ سنويا).	9.991	8.847	19.498	23.857	15.673	3.428	12.300	17.890
نقود وأشباه نقود M2 (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	3.485	3.494	4.534	5.616	6.496	6.719	7.445	8.895
نقود وأشباه نقود M2 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	64.636	62.622	66.961	58.826	59.680	53.268	50.599	56.898
نسبة نقود وأشباه نقود M2 إلى إجمالي الاحتياطات	0.637	0.595	0.596	0.679	0.705	0.766	0.875	1.058
نقود وأشباه نقود M2 (٪ سنويا)	17.890	12.300	3.428	15.674	23.875	19.499	8.847	9.991
سعر الفائدة على الودائع (٪)	1.646	1.937	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75
سعر الفائدة على الإقراض	8	8	8	8	8	8	8	8

Sources: La Banque Mondiale, données, secteur financer, disponible sur: http://data. albankaldawli.org/topic/financial-sector, consulté en: (10/06/2013).

من خلال الجدول نلاحظ:

- المعروض النقدي بمعناه الواسع يرتفع من سنة إلى أخرى؛ وكذا المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أخذ في الارتفاع على طول فترة الدراسة؛
- نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات أخذ في الانخفاض من بداية فترة الدراسة إلى سنة 2010 ليرتفع سنة 2011 ومرد ذلك هو ارتفاع إجمالي حجم الاحتياطات في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2010، وتقلصها خلال سنة 2011. وبالتالي فقد تأثرت نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع إلى إجمالي الاحتياطات بصفة غير مباشرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية من خلال تأثيرها على إجمالي الاحتياطات الوطنية؛
- نسبة نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع تراجعت بصفة كبيرة خلال سنة 2009 (3.428٪) بعد أن بلغت 15.673٪ سنة 2008 وهذا راجع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على حجم السيولة؛
- لم تتأثر M2 بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلا بشكل طفيف من خلال التراجع الطفيف في نسبتها خلال الفترة 2010/ 2011؛
- سعر الفائدة على الودائع وعلى الإقراض مثبتين وبالتالي فهما لم يتأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

3-4-2- أثر الأزمة على الاحتياطات الدولية الجزائرية: تتشكل الاحتياطات الدولية من احتياطات بدون ذهب واحتياطات مع الذهب، والجدول رقم 65 يبين تطور الاحتياطات الدولية في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (65): تطور الاحتياطات الدولية بالذهب وبدون ذهب في الجزائر
خلال الفترة 2004/2011

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاحتياطات بما فيها الذهب	45.692	59.167	81.463	114.972	148.099	155.112	170.461	191.369	200.587	/
الاحتياطات بدون الذهب	43.246	56.303	77.914	110.318	143.243	149.041	162.614	182.822	190.66	196

Sources: La Banque Mondiale, données, secteur financer, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاعا في حجم الاحتياطات الدولية بالذهب وبدون ذهب خلال فترة الدراسة من سنة إلى أخرى، إلا أن وتيرة الزيادة في الاحتياطات بدون ذهب قد انخفضت سنة 2009 بنسبة 3.89٪ بعد أن بلغت 22.98٪ سنة 2008، ويفسر هذا التراجع في الاحتياطات بدون ذهب والذي أثر في الاحتياطات مع ذهب إلى تراجع مداخيل الجزائر من المحروقات نتيجة تراجع أسعارها (99.33 إلى 66.63 دولار للبرميل خلال الفترة 2008/ 2009) [1] أي بنسبة تراجع قدرها 58.6٪، متأثرة بالركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

3-4-3- أثر الأزمة على الديون القصيرة والمتوسطة والطويلة الآجل: تتشكل الديون من جانبين ديون قصيرة الأجل "د.ق.أ" وهي تنتج عن قروض ممنوحة عادة من قبل FMI وديون متوسطة وطويلة الأجل "د.م.و.ط.أ" وهي تنتج عن قروض ممنوحة من قبل BM، والجدول رقم 66 يبين تطور حجم الديون القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل خلال الفترة 2004/ 2012.

(1) OPEC, op-cit, 2013, p 22.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (66): تطور الديون القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في الجزائر
خلال الفترة 2004/2012

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
د.م.و.ط.أ	21.411	16.484	5.062	4.889	4.282	3.921	3.279	2.831	2.116
د.ق.أ	0.410	0.707	0.541	0.717	1.303	1.492	1.778	1.142	1.158
إعانات المؤسسات الأم لفروعها في الجزائر	-	-	-	-	-	-	0.503	0.432	0.363
إجمالي الديون	21.821	17.191	5.603	5.606	5.585	5.413	5.560	4.405	3.637

Sources : - Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 11, septembre 2010, P 16, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_11a.pdf , consulté en: (05/06/2013).

- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 21, mars 2013, op-cit, P 16,

من خلال الجدول نلاحظ تراجعا في د.م.و.ط.أ على طول فترة الدراسة، أما د.ق.أ فقد كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث أنها ارتفعت خلال الفترة 2007/ 2010 متأثرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أما إجمالي الديون فقد تراجع بين سنتي 2004/ 2009 لترتفع قيمه سنة 2010 متأثرة بزيادة د.ق.أ، لتتراجع في بقية فترة الدراسة. ومما سبق نستنتج أن سياسة الجزائر لتسديد ديونها مسبقا بداية من سنة 2004 جنبتها أثار وخيمة خاصة مع ارتفاع معدلات الإقراض وخدماتها في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتشير الإحصائيات إلى تسديد ما قيمته 117.9 مليار دولار على مدار 20 سنة (1995/ 2006) منها 84 مليار دولار فوائد القروض [1]، ومن ثم فالجزائر لم تتأثر مديونيتها الخارجية بهذه الأزمة.

3-5- أثر الأزمة على سعر صرف الدينار الجزائري: سعر الصرف هو السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملات دول أخرى والجدول رقم 67 يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار.

(1) قانه زكي، مصدر سبق ذكره، ص 172.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (67): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار
خلال الفترة 2004/2013

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	72.0659	73.3627	72.6464	69.3656	64.5684	72.6460	74.4041	72.8537	77.5519	79.38
سعر صرف الدينار مقابل اليورو	89.6423	91.3014	91.2447	94.9973	94.8622	101.2990	99.1927	102.2154	102.1627	105.44

Sources : - Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2009, op-cit, P 20.
- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 21, mars 2013, op-cit, P 20.

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار قد انخفض خلال الفترة 2006/ 2008 نتيجة انخفاض الدولار وتدهور قيمته بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ظهرت في و.م.أ، كما تراجع سعر صرف الدينار مقابل اليورو تراجعا طفيفا نتيجة لتراجع سعر صرف اليورو خلال سنة 2010 متأثرا بالأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الأوروبي وأدخلته مرحلة الركود الاقتصادي[1]، إلا أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملتين قد ارتفع سنة 2013 نتيجة تخفيض الدينار بـ 9٪ [2] للتحكم في معدلات التضخم المرتفعة المتأثرة بالأزمة، ومما سبق يمكن القول أن سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار مر بمرحلتين مرحلة التأثر الايجابي للدينار بالأزمة نتيجة لتراجع كل من العملتين وتأثرهما بالأزمة، ومرحلة التأثر السلبي غير المباشر للدينار بالأزمة نتيجة تخفيض العملة الوطنية.

الفرع الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على القطاع الزراعي والصناعي الجزائري:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أهم القطاعات المنتجة (الزراعي والصناعي).

1- **أثار الأزمة على القطاعين الزراعي والغذائي في الجزائر:** تأثر القطاع الزراعي بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تأثرا مبشرا وغير مباشر من خلال ارتفاع الأسعار والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل رقم 15.

(1) شبكة النبأ المعلوماتية، منطقة اليور أزمة مالية شبه مستديمة، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=60494:2013-12-16-21-02-06&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27، تم الاطلاع على المقال في: (22/ 02/ 2014).

(2) جودي كريم، التوجه نحو خفض العملة الوطنية، جريدة النصر، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=60494:2013-12-16-21-02-06&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27 تم الاطلاع على المقال في: (22/ 02/ 2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الشكل رقم (15): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أسعار القطاعين الزراعي والغذائي في الجزائر

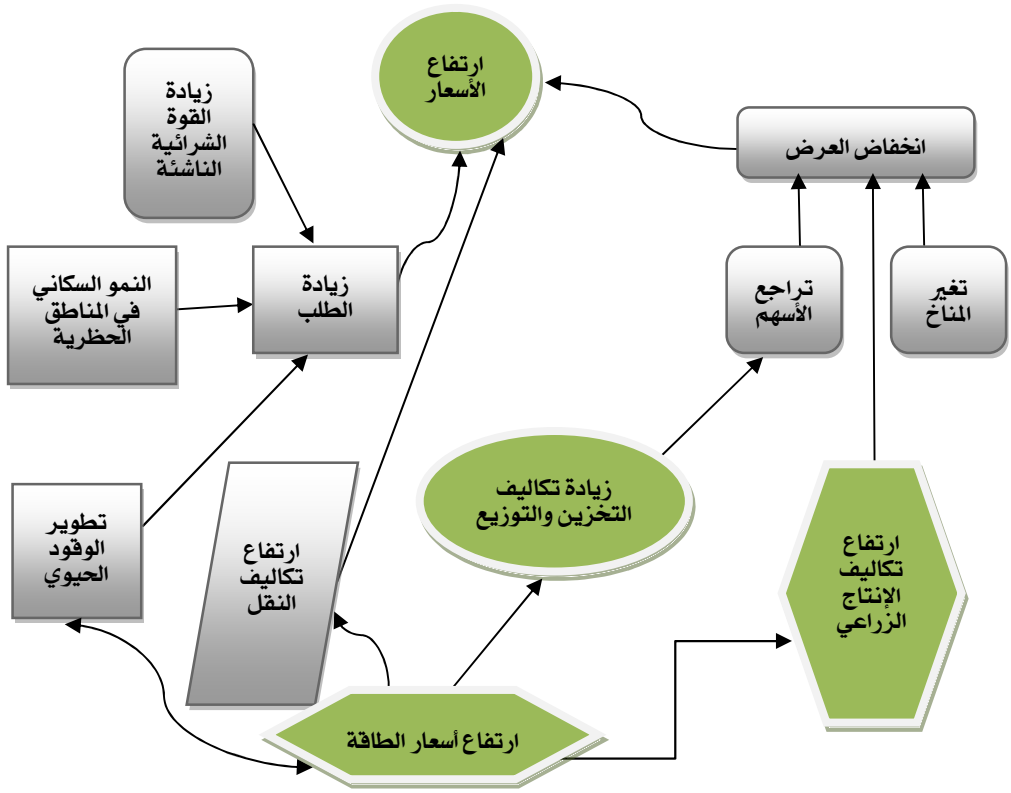

Sources: Impacts de la crise mondiale sur le secteur agricole et agroalimentaire en Algérie, disponible sur: http://www.apn-dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/journee_30_06_09/Recommandations.htm, consulté en: (17/02/2014)

من خلال الشكل نلاحظ ارتفاعا في أسعار المواد الزراعية والغذائية نتيجة لجملة من الأسباب غير المباشرة المرتبطة بالفترة التي سبقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث كان لارتفاع أسعار المحروقات الأثر على ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعية وزيادة تكاليف التخزين والتوزيع، ارتفاع تكاليف النقل، إضافة إلى أسباب مباشرة تمثلت في زيادة الطلب نتيجة زيادة النمو السكاني في المناطق الحضرية وزيادة القدرة الشرائية، انخفاض العرض

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

نتيجة زيادة التكاليف وتغير المناخ، وقد ساهم هذا الارتفاع في أسعار المواد الزراعية والغذائية في ارتفاع واردات الجزائر المتعلقة بالتغذية خلال الفترة 2002/ 2008 كما يلي: (الحبوب من 1282.6 إلى 4016، الحليب ومشتقاته من 492.4 إلى 1275.7، الزيوت من 276.3 إلى 764.6، السكر من 267.9 إلى 433.7، النباتات من 160.8 إلى 290.8، الوحدة: بالمليون دولار)[1].

ويمكن تفسير تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قطاع الزراعة والتغذية في الجزائر من خلال ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاع أسعار الاستيراد للمواد (الغذائية والإنتاجية) نتيجة التضخم المستورد، مما يؤثر على الميزان التجاري الزراعي ومن ثم يضعف ميزان المدفوعات. هذا على المستوى الخارجي أما محليا فارتفاع تكاليف الاستيراد (المواد الخام والمعدات يؤثر على أسعار المنتج النهائي).

2- **أثر الأزمة على القطاع الصناعي الجزائري**: يعتبر القطاع الصناعي في الجزائر من القطاعات التي توليها الدولة اهتماما كبيرا إلا أن نتائجه تبقى ضعيفة خارج قطاع المحروقات وينقسم القطاع الصناعي في الجزائر إلى عام وخاص والجدول رقم 68 يبين نسبة تطور القطاع الصناعي بالنسبة للقطاعين العام والخاص خلال الفترة 2004/ 2011.

الجدول رقم (68): تطور نسبة نمو القطاع الصناعي الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة 2004/2011

الوحدة:٪

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العام	4.8	4.5	2.7	4.2	5.7	3.4	3.1	2.2
القطاع الخاص	1.4	2.2	1.9	2	1.5	1.3	1.5	1

Sources: www.ons.dz, op-cit.

(1) Impacts de la crise mondiale sur le secteur agricole et agroalimentaire en Algérie, disponible sur: http://www.apn-dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/journee_30_06_09/Recommandations.htm, consulté en: (17/02/2014)

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن نمو القطاع الصناعي العام تراجع خلال الفترة 2005/ 2007 نتيجة تراجع الصناعات المصنعة من 4.8٪ إلى 4.2٪ خلال الفترة 2004/ 2007، وكذا تراجع صناعة المواد البلاستيكية من 2.6٪ إلى 1.3٪، الصناعات الغذائية والفلاحية من 4٪ إلى 2.5٪، الصناعات النسيجية من 2.7٪ إلى – 1.3٪ صناعات الجلود والأحذية من 1.6٪ إلى – 2.2٪ وصناعة الخشب والورق من 8.5٪ إلى 2٪ خلال الفترة 2004/ 2007[1]، ليحقق القطاع الصناعي العام رقم قياسي في سنة 2008 نتيجة ارتفاع الصناعات الغذائية والفلاحية إلى 8٪ وصناعة الخشب والورق إلى 12.9٪ إضافة إلى ارتفاع الصناعات المختلفة بـ 12.5٪[2]، وليتراجع مجددا في الفترة المتبقية نتيجة لتراجع الصناعات السابقة، أما القطاع الصناعي الخاص فقد تراوح بين الارتفاع والتراجع خلال فترة الدراسة وقيمه تبقى ضئيلة وهو رهن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما سبق نستنتج أن القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر يبقى ضعيفا وهشا ومساهمته ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي وفي سوق العمل (1061 إلى 1028 إلى 1967 عامل خلال سنوات 2004/ 2007، 2011) [3]. ومن ثم فتأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قطاع الصناعة في الجزائر اقتصر على صناعة المحروقات.

الفرع الثالث: أثر الأزمة على القطاع السياحي الجزائري:

يكتسي القطاع السياحي أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر فهو من القطاعات البديلة الدائمة لقطاع المحروقات الزائل. حيث تطورت السياحة الخارجية في الجزائر من حيث عدد الوافدين أو المغادرين وكذا من حيث إيراداتها ونفقاتها، والجدول رقم 69 يبين تطور السياحة الدولية في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.

(1) www.ons.dz, op-cit.
(2) idem.
(3) www.ons.dz, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (69): تطور السياحة الدولية بالجزائر خلال الفترة 2004/2011

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السياحة الدولية عدد الوافدين	1234000	1443000	1638000	1743000	1772000	1912000	2070000	2395000
السياحة الدولية عدد المغادرين	141700	1513000	1349000	1499000	1539000	1677000	1757000	1715000
السياحة الدولية ايرادات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	178000000	477000000	393000000	332000000	474000000	381000000	323000000	302000000
السياحة الدولية ايرادات ٪ من اجمالي الصادرات	/	0.977	0.686	0.523	0.577	0.791	0.532	0.395
السياحة الدولية نفقات٪ من اجمالي الواردات	/	2.678	1.633	1.519	1.255	1.169	1.451	0.995

Sources: La Banque Mondiale, données, Secteur privé, disponible sur: http://donnees.banquemondiale.org/theme/secteur-prive, consulté en: (11/06/2013).

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- عدد السياح الوافدين إلى الجزائر في ارتفاع مستمر نتيجة الأحداث العالمية الأخيرة (الثورات العربية في كل من تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن، السودان) وكذا الاستقرار السياسي والأمني في الجزائر الأمر الذي دفع إلى ارتفاع عدد السياح الوافدين؛
- عدد السياح المغادرين من الجزائر في ارتفاع مع تراجع طفيف خلال سنتي 2006 و2011 ويفسر هذا الارتفاع إلى جملة من الأسباب (ارتفاع الأجور والمداخيل، تحسن مستوى المعيشة والقدرة الشرائية كما أشرنا لها سابقا)، أما التراجع المسجل فهو ظرفي راجع لرغبات استهلاكية معينة على حساب السياحة؛
- بلغت الإيرادات السياحية أقصى قيمة لها سنة 2005 إلا أنها تراجعت خلال الفترة 2006/ 2007 فترة بداية الأزمة لترتفع مجددا خلال سنة 2008 وتراجعت خلال بقية الفترة ويفسر هذا التراجع بالآثار السلبية غير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الإيرادات السياحية نتيجة تقلص عدد السياح بسبب تأثرهم بالأزمة؛
- تذبذب في قيمة الإيرادات والنفقات السياحية كنسبة من إجمالي الصادرات والواردات؛

ولم تتأثر التخصيصات الموجهة لتنمية السياحة في الجزائر حيث ارتفعت من 6.9 مليار دولار أمريكي في المخطط الثلاثي، إلى 150 مليار دولار في المخطط الخماسي الأول إلى 286 مليار دولار في المخطط الخماسي الثاني[1].

(1) لحول سامية، (2013): تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010/ 2014،، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 20.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على الأسواق الجزائرية:

نبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على أسواق: (المال، السلع، الخدمات والعمل).

الفرع الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سوق الأموال في الجزائر:

حسب ما ورد عن وزير المالية[1]: القطاع المالي الجزائري لم يتأثر بصفة مباشرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية كون الاقتصاد الجزائري غير مندمج في النظام العالمي وكذلك:

- سيطرة القطاع العام على النظام المالي من جهة والإدارة الحريصة على الاحتياطات الدولية في البلاد من جهة أخرى؛
- إن السياسة المالية المنتهجة من قبل البلاد والمتمثلة في التسديد المسبق للديون الخارجية، جنبت وحصنت البلاد من التعرض لصدمات مالية خارجية، خاصة بعد أن تقلصت التمويلات الخارجية وارتفعت معدلات الإقراض وتعددت شروطها في ظل الأزمة؛
- تثبيت سعر صرف الدينار على أساس سلة من العملات العالمية مثل الدولار، اليورو والين، على عكس دول أخرى التي ربطت مصيرها بالدولار فقط؛
- عدم تواجد الجزائر في الأسواق المالية المثيرة للجدل، التي ترتفع فيها المخاطر والأرباح؛
- سوق بورصة القيم المنقولة في الجزائر هي سوق غير ناضج، جاء للتحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوق الحر (الذي يتطلب سوق مالي يعمل على تمويل المؤسسات في نفس البيئة)، وتأثير الأزمة عليها وعلى الاستثمار فيها فهو لا أثر له بسبب انغلاق السوق المالي على العالم الخارجي من جهة، كما أنها لا تجذب المستثمرين من جهة أخرى بسبب عدم توافرها على عدد كبير من الأوراق المالية تمكن المستثمرين المفاضلة بينها، كما أن الشركات التي لديها أوراق مالية في بورصة الجزائر ليس لها استثمارات في الخارج ما عدا

(1) هادف حيزية، مصدر سبق ذكره، ص 342.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

شركة سوناطراك ولكن لها عقود شراكة مضمونة وليس عقود تسويق مما لا يحفز المستثمرين الأجانب في الاكتتاب فيها، طالما أنها لا تتعرض للتقلبات الدولية.

مما سبق نستنتج أن بورصة الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

الفرع الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سوق السلع والخدمات الجزائرية:

نلخصها في النقاط الآتية:

- تأثرت صادرات الجزائر من البترول نتيجة لتراجع أسعاره بسبب الركود الاقتصادي العالمي حسب الجدول رقم (53)؛
- صادرات الجزائر خارج المحروقات تمثل 2.48٪ من إجمالي الصادرات وهو يعتبر رقما مهما بسبب المنافسة من الدول المتقدمة وإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث ارتفع حجم الصادرات خارج المحروقات من 1.330 مليار دولار في سنة 2007 إلى 1.890 مليار دولار في سنة 2008 أي بزيادة قدرها 42٪ [1].
- على الرغم من ارتفاع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها تبقى غير كافية لتغطية واردات الجزائر التي عرفت ارتفاعا من 27 مليار دولار إلى 39 مليار دولار خلال سنتي 2007، 2008.

مما سبق نستنتج أن قطاع الإنتاج الحقيقي تأثر سلبا في جانب صادرات المحروقات وإيجابا في جانب الصادرات خارج المحروقات على الرغم من أن قيمها هامشية، وعليه لا بد من تبني سياسة اقتصادية تقوم على تنويع مداخيل البلاد وترقيتها, والجدول رقم 70 يبين تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2013.

(1) هادف حيزية، مصدر سبق ذكره، ص 344.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (70): تطور أسعار البترول الجزائري خلال الفترة 2004/2013

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأسعار	38.53	54.87	66.31	74.16	99.33	62.63	80.34	112.26	111.18	109.08

Sources: OPEC, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار البترول أخذت في الارتفاع خلال الفترة 2004/ 2008 قبل أن تنهار سنة 2009 متأثرة بالركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أن قيمه أخذت في الانتعاش في بقية الفترة نتيجة التحسن الاقتصادي العالمي وخروجه التدريجي من مرحلة الركود.

الفرع الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سوق العمل في الجزائر:

يعتبر سوق العمل وتوفير مناصب شغل من أولويات الدولة وشغلها الشاغل، حيث خصصت لأجل ذلك مبالغ مالية ضخمة تهدف من ورائها إلى خلق الملايين من مناصب الشعل وذلك من خلال[1]: بالنسبة للمخطط الثلاثي 2001/ 2004 خصص لبرنامج التشغيل والحماية الاجتماعية مبلغ 17 مليار دج موجهة إلى تمويل مشاريع المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية وقد حقق هذا البرنامج 619534 منصب شغل منها 42٪ منصب شغل دائم، أما المخطط الخماسي الأول فقد حقق 5166374 منصب شغل منها 70٪ تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية، أما 30٪ المتبقية استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العامية الكثيفة، أما المخطط الخماسي الثاني يهدف إلى استحداث 3 ملايين وظيفة. والجدول رقم 71 يبين تطور نسبة السكان المشتغلون إلى نسبة السكان أكبر من 15 سنة.

(1) مسعودي زكرياء، مصدر سبق ذكره، ص ص 18/ 27.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (71): تطور نسبة السكان المشتغلون إلى نسبة السكان أكبر من 15 سنة في الجزائر خلال الفترة 2004/2011

السنوات	2004	2005	2006	2007	2088	2009	2010	2011
النسبة٪	34.7	34.7	37.2	35.3	37	37.2	37.6	36

Sources: www.ons.dz, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة السكان المشتغلون إلى نسبة السكان أكبر من 15 سنة خلال الفترة 2004/ 2006، والفترة 2008/ 2010، مع تراجع النسبة خلال سنتي 2007 و2011 ليبلغ عدد الأفراد النشطين 11964000 سنة 2013، أي بزيادة 4.7٪ مقارنة بسنة 2012، أما عدد المشتغلين فعليا هو 10788000 فرد، أي بنسبة عمالة قدرها 39٪ على المستوى الوطني (السكان المشتغلين على إجمالي عدد السكان البالغين 15 سنة فما فوق) [1].

المطلب الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على مجاميع المحاسبة الوطنية في الجزائر:

تختلف الأنظمة المحاسبية الوطنية بصفة أساسية في تعريفها لفضاء الإنتاج، فالمجمع الممثل للإنتاج النهائي في نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (SCEA) هو الإنتاج المحلي الخام La PIB، أما بالنسبة لنظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة فالمجمع النهائي للإنتاج هو الناتج المحلي الخام (Le PIB). ويعتبر نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية (حقل الإنتاج) ضمن الأنشطة المنتجة للقطاعات الآتية:

- الفلاحة (بما في ذلك استغلال الغابات والصيد البحري ... الخ)؛
- الصناعة (بما في ذلك قطاع المحروقات)؛
- البناء والأشغال العمومية؛
- الخدمات الإنتاجية المادية وغير المادية (التجارة والنقل... الخ).

(1) Document N°609, disponible sur: www.ons.dz, consulté en: (30/07/2013).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الأول: أثار الأزمة المالية والاقتصادية على الإنتاج المحلي الخام في الجزائر بالطرق الثلاث:

نتعرض من خلال هذا الفرع لأثر الأزمة المالية العالمية على الإنتاج المحلي الخام ومكوناته بالطرق الثلاث: (الإنتاج، الإنفاق والدخل).

1- **أثر الأزمة على الإنتاج المحلي الخام في الجزائر بطريقة الإنتاج**: الجدول رقم 72 يبين تطور الإنتاج المحلي الخام بطريقة الإنتاج.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (72): تطور الإنتاج المحلي الخام بطريقة الإنتاج في الجزائر
خلال الفترة 2004/2011

الوحدة: مليون دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المجموع الفرعي للقيم المضافة الخامة	5099672.7	6436135.1	7345467.5	8035491.6	9348415.7	8093796.7	9699617.3	11302904.8
الضريبة على القيمة المضافة	307340.8	350130.2	376685.6	399328.0	489047.0	545593.1	565823.6	596171.8
حقوق الجمارك	138838.0	143888.0	114849.0	133126.0	164882.0	170231.0	181865.0	210427.0
الإنتاج المحلي الخام	5545851.5	6930153.4	7837002.1	8567945.6	10002344.7	8809620.8	10447305.9	12109503.6
استهلاكات منتجة	2203733.8	2436874.8	2849625.1	3225965.8	3526506.3	4003041.8	4200660.7	4697456.2
الإنتاج الكلي الخام	7749585.3	9367028.2	10686627.2	11793911.4	13528850.8	12812662.6	14647966.6	16806559.8

Sources: Document N ° 609, disponible sur: www.ons.dz, consulté en: (30/07/2013).

من خلال الجدول نلاحظ أن الإنتاج المحلي الخام (هو مجموع القيم المضافة الخام مضافا اليها مجموع الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك) [1] يرتفع من سنة إلى أخرى، إلا أنه تراجع سنة 2009 إلى 8809620.8 مليون دج بعد أن كان 10002344.7 مليون دج سنة 2008، أي بنسبة تراجع 8.8٪، ونفس الملاحظ بالنسبة للإنتاج الكلي الخام (هو الإنتاج المحلي الخام مضافا إليه الاستهلاكيات المنتجة) [2]، وسبب هذا التراجع يعود إلى الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أدت إلى الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على البترول مما أدى إلى التقلص في المجموع الفرعي للقيم المضافة للجزائر، التي تراجعت خلال سنة 2009 إلى 8093796.7 مليون دج بعد أن كانت 9348415.7 مليون دج خلال سنة 2008.

2- **أثر الأزمة على الإنتاج المحلي الخام في الجزائر بطريقة الإنفاق**: الإنتاج المحلي الخام بطريقة الإنفاق هو مجموع الاستهلاك النهائي والتراكم الخام للأصول الثابتة والتغير في المخزون والصادرات مطروحا منهم الواردات[3]، والجدول رقم 73 يبين تطور الإنتاج المحلي الخام بطريقة الإنفاق.

(1) Document N°609, op-cit.
(2) idem.
(3) idem..

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (73): تطور الإنتاج المحلي الخام بطريقة الإنفاق في الجزائر
خلال الفترة 2004/2011

الوحدة مليون دينار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستهلاك النهائي الفردي للأسر المعيشية	218.52333	10479.425	047004.726	08907.029	274309.93	560.63677	043142.14	5513.7447
الاستهلاك النهائي للإدارة العمومية	0310.726	1126.925	672.9299	08436.93	7321.839	4.145999	6508.059	44172.29
الإستهلاك النهائي للشؤون العقارية	6.0247	24.328	158.43	205.13	14.644	13.357	417.17	56.799
الإستهلاك النهائي للمؤسسات المالية	650.318	47.2226	0.32277	53.2336	1989.44	0468.35	100.155	28..8577
التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة	6902.4147	1640.3169	69457.919	2124.4246	228343.23	11419.138	350922.34	17702.846
تغير المخزون	511.4568	02212.67	08732.26	5446.577	28709.19	62382.38	2116.635	519.8488
صادرات السلع والخدمات	2919.6246	649.33569	149706.94	02231.844	298031.05	25855.135	10102.546	30649.356
واردات السلع والخدمات	137.71577	20427.118	63501.318	26059.423	170777.23	3772.0358	68002.937	114739.84
الإنتاج المحلي الخام	45851.555	30153.469	37002.178	567945.68	0002344.71	09620.888	0447305.91	109503.612

Sources: Document N ° 609, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ تراجعا في الإنتاج المحلي الخام سنة 2009 المحسوب بطريقة الإنفاق، ويعود ذلك إلى تراجع صادرات السلع والخدمات إلى 25855.135 مليون دج سنة 2009 بعد أن كانت 298031.05 مليون دج سنة 2008 نتيجة تراجع الطلب العالمي على الصادرات من المحروقات بسبب الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن إفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وكذا التغير في المخزون الذي تراجع من 28709.19 مليون دج إلى 62382.38 مليون دج خلال الفترة 2008/ 2009.

3- **أثار الأزمة على الإنتاج المحلي الخام بطريقة الدخل**: الإنتاج المحلي الخام بطريقة الدخل هو مجموع تعويضات الأجراء للفروع الإنتاجية، استهلاك رؤوس الأموال الثابتة، الضريبة المتعلقة بالإنتاج وفائض الاستغلال الصافي، والجدول رقم 74 يبين تطور الإنتاج المحلي الخام بطريقة الدخل.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (74): تطور الإنتاج المحلي الخام بطريقة الدخل في الجزائر
خلال الفترة 2011/2004

الوحدة مليون دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تعويضات الأجراء	680523.4	729855.7	816070.3	911184.3	1040012.3	1130973.2	7290138.4	1403549.6
استهلاك رؤوس الأموال الثابتة	391275.0	454756.2	485338.6	565980.6	632720.7	706801.1	731414.6	787595.6
الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات	1062054.6	1282579.9	1333434.7	1443920.1	1790872.7	1535384.9	1739492.5	2013950.8
فائض الإستغلال الصافي	1411998.4	4466961.6	3202158.4	5646861.1	6538739.0	5436461.5	6686260.4	7904407.6
الإنتاج المحلي الخام	5545851.5	6930153.4	7837002.1	8567945.6	10002344.7	8809620.8	10447305.9	12109503.6

Sources: Document N ° 609, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإنتاج الداخلي الخام المحسوب بطريقة الدخل تراجع سنة 2009 كما تمت الإشارة إليه سابقا بسبب أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على فائض الاستغلال الصافي الذي تراجع من 6538739.0 مليون دج إلى 5436461.5 مليون دج خلال الفترة 2008/ 2009، وكذا تراجع الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات.

الفرع الثاني: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على PIB (نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة) ومجمعات الدخل في الجزائر:

ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الناتج المحلي الخام وعلى مجمعات الدخل.

1- أثر الأزمة على PIB (نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة) وصافي الادخار في الجزائر:

الجدول رقم 75 يبين تطور الناتج المحلي الخام وصافي الادخار في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (75): تطور الناتج المحلي الخام وصافي الادخار في الجزائر
خلال الفترة 2013/2004

الوحدة مليون دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإنتاج المحلي الخام	5545851.5	6930153.4	7837002.1	8567945.6	10002344.7	8809620.8	10447305.9	12109503.6
القيمة المضافة للخدمات غير المنتجة	761934.3	822271.4	947197.6	1187746.1	1573288.9	1723742.7	2119897.0	2919122.3
(-) مشتريات الخدمات غير المنتجة	51992.0	57511.0	66044.0	74726.5	97063.0	112183.5	126634.7	138245.8
تسوية الخدمات البنكية المقتطعة	106677.1-	132929.4-	203312.4-	314399.3-	401431.2-	404340.3-	406151.2-	409372.2-
الناتج المحلي الخام	6149116.7	7561984.3	8514843.3	9366565.9	11077139.4	10006839.7	12034399.0	14481007.8
صافي الادخار	2512236.3	3568431.6	7208780.0	4814661.3	5774999.0	4038375.6	5222039.2	5930543.2

Sources: Document N ° 609, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الخام أخد في الارتفاع خلال الفترة 2004/ 2008 إلا أنه تراجع سنة 2009 إلى 10006839.7 مليون دج متأثرا بالآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت بصفة غير مباشرة على الإنتاج المحلي الخام. أما صافي الادخار فقد كانت قيمه متذبذبة حيث أخذ في الارتفاع خلال الفترة 2004/ 2006 ليتراجع سنة 2007 إلى 4814661.3 مليون دج، ليرتفع مجددا خلال سنة 2008 إلى 5774999.0 مليون دج لينهار سنة 2009 إلى 4038375.6 مليون دج، ومرد ذلك هو الآثار الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية بصفة مباشرة وغير مباشرة على موارد البلاد، والجدول رقم 76 يبين تطور الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية وحسب القطاعات خلال الفترة 2004/ 2011.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (76): تطور الناتج الداخلي الخام "ن.د.خ" بالأسعار الجارية وحسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2004/2011

الوحدة: مليار دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المحروقات	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	4997.6	3109.1	4180.4	5242.1
النسبة من ن.د.خ.٪	37.8	44.4	45.6	43.7	45.0	31.0	34.7	36.7
التغير.٪	24.1	44.5	15.8	5.3	22.2	37.8-	34.5	25.4
الفلاحة	580.6	581.6	641.3	708.1	727.4	931.3	1015.3	1173.4
النسبة من ن.د.خ.٪	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4	8.1
التغير.٪	12.3	0.2	10.3	10.4	2.7	28.0	9.0	15.6
الصناعة	390.5	420.1	449.5	479.8	519.5	577	616.7	663.3
النسبة من ن.د.خ.٪	6.3	5.6	5.3	5.1	4.7	5.8	5.1	4.6
التغير.٪	9.9	7.6	7.5	6.7	8.3	11.1	6.9	7.5
بناء وأشغال عمومية	508.0	564.4	674.3	625.1	956.7	1094.8	1257.4	1333.3
النسبة من ن.د.خ.٪	8.3	7.5	7.9	8.8	8.6	10.9	10.4	9.2

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التغير٪	14.1	11.1	19.5	22.4	16.0	14.4	16.9	6.0
خدمات خارج الإدارة العمومية	1302.2	1518.7	1698.1	1933.2	2147.2	2381.5	2629.9	2890.6
النسبة من ن.د.خ٪	21.2	20.1	19.9	20.6	19.4	23.8	21.9	20.0
التغير٪	17.1	16.6	11.8	13.8	11.1	10.9	10.4	9.9
خدمات الإدارة العمومية	603.2	631.9	677.8	798.6	1074.8	1197.2	1587.1	2351.5
النسبة	9.8	8.4	8.0	8.5	9.7	12.0	13.2	16.4
التغير٪	9.2	4.8	7.3	17.8	34.6	11.4	32.6	49.4
حقوق ورسوم على الواردات	446.2	494.0	491.5	532.5	653.9	715.8	747.7	806.6
النسبة	7.3	6.5	5.8	5.7	5.9	7.2	6.2	5.6
التغير٪	10.7	10.7	10.5	8.3	22.8	9.5	4.5	7.9
الناتج د خ	6150.4	7563.6	8514.8	9366.6	11077.1	10006.7	12034.5	14480.7
التغير٪	17.1	23.0	12.6	10.0	18.3	9.7-	20.3	20.3

Sources : - Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 11, septembre 2010, op-cit, P 26.
- Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 21, mars 2013, op-cit, P 26

من خلال الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الخام حسب القطاعات يتشكل من المحروقات، الفلاحة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، خدمات خارج الإدارة العمومية، خدمات الإدارة العمومية، حقوق ورسوم على الواردات، وأن التغير والتراجع المسجل على الناتج المحلي الخام المشار إليه سابقا راجع إلى تراجع المحروقات بـ 37.8٪ خلال سنة 2009 بسبب انخفاض أسعارها كنتيجة لتراجع الطلب العالمي على المحروقات بسبب الركود الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وعلى عكس قطاع المحروقات فإن باقي القطاعات الأخرى لم تتأثر بل واصلت زياداتها وارتفاعاتها وبنسب مختلفة.

2- **أثار الأزمة على مجمعات الدخل**: الجدول رقم 77 يبين تطور مجمعات الدخل في الجزائر خلال الفترة 2004/ 2011.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (77): تطور مجمعات الدخل في الجزائر خلال الفترة 2011/2004

الوحدة: مليون دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تعويضات الأجراء	680523.4	729855.7	816070.3	911184.3	1040012.3	1130973.2	7290138.4	1403549.6
الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات	1062054.6	1282579.9	1333434.7	1443920.1	1790872.7	1535384.9	1739492.5	2013950.8
فائض الاستغلال الصافي	3411998.4	4462961.6	5202158.4	5646861.1	6538739.0	5436461.5	6686260.4	7904407.6
الدخل المحلي (RI)	5154576.4	6475397.2	7351663.4	8001965.5	9369624.0	8102819.7	9715891.3	11321908.0
صافي تعويضات الأجراء مع العالم الخارجي	00	00	00	4285.5	3823.1	4347.4	9589.4	10608.8
صافي دخل الملكية والمؤسسة	253259.9-	336127.4-	321273.2-	123511.0-	83602.8 -	88191.0-	15686.7 -	137687.6 -
الدخل الوطني (RN)	4901316.5	6139269.8	7030390.3	7882740.1	9289844.3	8018974.1	9709794.0	11194829.1
التحويلات الأخرى الجارية	236320	227627.7	164712.7	19963.5	226522.9	240493.3	241934.0	245833.9
الدخل الوطني المتاح (RND)	5137636.6	6366897.5	7195103.0	8082403.6	9516367.3	8259467.4	9951728.0	11440663.0
الدخل النقدي الوطني (RMN)	5493837.0	6759713.2	7694514.7	8667820.3	10340272.2	9186865.4	11265930.6	13537861.8
الدخل النقدي الوطني المتاح (RMND)	5730157.1	6987340.9	7859227.4	8867483.8	10566795.1	9427358.7	11507864.6	13783695.7

Sources : Document N ° 609, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن: الدخل المحلي هو مجموع (تعويضات الأجراء، الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات، فائض الاستغلال الصافي) [1] تراجع سنة 2009 إلى 8102819.7 مليون دج بعد أن أخذ في الارتفاع خلال الفترة 2000/ 2008 وبلغ 9289844.3 مليون دينار خلال سنة 2008، متأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت على الإنتاج الداخلي الخام كما سبق الإشارة إليه سابقا. كما نلاحظ تراجع كل من الدخل الوطني (مجموع كل من الدخل المحلي وصافي تعويضات الأجراء مع العالم الخارجي وصافي دخل الملكية والمؤسسة) [2]، الدخل الوطني المتاح (مجموع كل من الدخل الوطني والتحويلات الجارية الأخرى) [3]، الدخل النقدي الوطني، الدخل النقدي الوطني المتاح كنتيجة لتراجع الدخل المحلي سنة 2009.

الفرع الثالث: أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مختلف التراكيب القانونية المرتبطة بالإنتاج في الجزائر:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مختلف التراكيب القانونية المرتبطة بالإنتاج.

1- **أثر الأزمة على تركيبة الإنتاج الخام حسب القطاع القانوني٪**: تتشكل تركيبة الإنتاج المحلي الخام من قطاعين عمومي وخاص والجدول رقم 78 يبين تطور تركيبة الإنتاج الخام حسب القطاع القانوني.

(1) Document N°609, op.cit.
(2) Idem.
(3) I Document N°609, op.cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (78): تطور تركيبة الإنتاج الخام حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/2011

الوحدة: مليون دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العمومي	52.6	55.6	55.7	55.4	56.4	46.3	46.9	49.3
القطاع الخاص	47.4	44.4	44.3	44.6	43.6	53.7	53.1	50.7

Sources: Document N ° 609, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ تأثر تركيبة الإنتاج الخام للقطاع الحكومي بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت على إنتاج المحروقات، حيث أخذت نسبة تركيبة الإنتاج الخام للقطاع العام ترتفع من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2004/ 2008 لتتراجع سنة 2009 إلى 46.3٪ على عكس القطاع الخاص الذي أخذ في الارتفاع على طول فترة الدراسة مع تراجع طفيف سنة 2008.

2- أثر الأزمة على تركيبة القيمة المضافة حسب القطاع القانوني في الجزائر: والجدول رقم 79 يبين تطور تركيبة القيمة المضافة حسب القطاع القانوني.

الجدول رقم (79): تطور تركيبة القيمة المضافة حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/2011

الوحدة: مليون دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العمومي	53.5	57.3	57.2	57.2	58.6	45.3	48.5	51.8
القطاع الخاص	46.5	42.8	42.8	42.8	41.4	54.7	51.5	48.2

Sources: Document N ° 609, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن تركيبة القيمة المضافة للقطاع العمومي قد تأثرت بصفة غير مباشرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية حيث تراجعت سنة 2009 إلى 45.3٪ بعد أن كانت 58.6٪ سنة 2008 ونتيجة تأثر قطاع المحروقات.

3- أثر الأزمة على تركيبة استهلاك الأموال الثابتة المتعلقة بالإنتاج حسب القطاع القانوني في الجزائر: والجدول رقم 80 يبين تطور تركيبة استهلاك الأموال الثابتة المتعلقة بالإنتاج.

الجدول رقم (80): تطور تركيبة القيمة المضافة المتعلقة بالإنتاج حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/2011

الوحدة مليون دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العمومي	71.6	70.6	67.8	69.4	69.4	67.9	64.1	66.9
القطاع الخاص	28.4	20.4	32.2	30.6	30.6	32.1	35.9	33.1

Sources: Document N ° 609, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ تراجعا في تطور تركيبة القيمة المضافة المتعلقة بالإنتاج للقطاع العام خلال سنتي 2009 و2010 متأثرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية تأثيرا غير مباشرا ناتجا عن تراجع أسعار البترول نتيجة لتراجع الطلب العالمي عليه.

4- أثر الأزمة على تركيبة الضرائب المتعلقة بالإنتاج حسب القطاع القانوني في الجزائر: والجدول رقم 81 يبين تطور تركيبة الضرائب حسب القطاع القانوني:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (81): تطور تركيبة الضرائب المتعلقة بالإنتاج حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/2011

الوحدة: مليون دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العمومي	76.3	79.3	80.4	83.0	84.2	76.8	78.7	81.5
القطاع الخاص	23.7	20.7	19.6	17.0	17.0	23.2	21.3	18.5

Sources: Document N ° 609, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن تركيبة الضرائب للقطاع العام قد تراجعت سنة 2009 بفارق 7.4٪ عن سنة 2008 وهذا راجع إلى الآثار غير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الضرائب المتعلقة بالإنتاج لتشجيع الاستثمار لمواجهة الركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة.

5- أثر الأزمة على تركيبة تعويضات الأجراء حسب القطاع القانوني في الجزائر: الجدول رقم 82 يبين تطور تركيبة تعويضات الأجراء حسب القطاع القانوني.

الجدول رقم (82): تطور تركيبة تعويضات الأجراء حسب القطاع القانوني في الجزائر خلا ل الفترة 2004/2011

الوحدة: مليون دج

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العمومي	42.3	40.4	38.9	37.2	38.2	35.5	37.3	40.5
القطاع الخاص	57.7	59.6	61.1	62.8	61.8	64.5	62.7	59.5

Sources: Document N ° 609, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الجدول نلاحظ أن تركيبة تعويضات الأجراء للقطاع العام أخذت في التراجع خلال الفترة 2004/ 2009، لترتفع سنة 2010، على عكس القطاع الخاص الذي ارتفعت قيمه مع تراجع خلال سنة 2010.

6- أثر الأزمة على تركيبة فائض الاستغلال الصافي حسب القطاع القانوني في الجزائر:

والجدول رقم 83 يبين تطور تركيبة فائض الاستغلال حسب القطاع القانوني.

الجدول رقم (83): تطور فائض الاستغلال الصافي حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة 2004/2011

الوحدة:٪

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع العمومي	49.6	54.8	55.3	55.0	56.4	39.6	44.5	47.8
القطاع الخاص	50.4	45.2	44.7	45.0	43.6	60.4	55.5	52.2

Sources: Document N ° 609, op-cit.

من خلال الجدول نلاحظ أن تركيبة فائض الاستغلال الصافي للقطاع العمومي قد تراجعت بفارق 16.8٪ عن سنة 2009 متأثرا بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

ومما سبق نستنتج أن مختلف التراكيب القانونية المرتبطة بالإنتاج قد تأثرت بصفة غير مباشرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بصورة غير مباشرة نتيجة تأثيرها على المحروقات التي تراجعت أسعارها في الأسواق العالمية بسبب تراجع الطلب العالمي عليها.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

خلاصة: الفصل الثالث

ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في ترك بصماتها على الدول العربية بدرجات مختلفة لاختلاف الدول العربية من حيث خصائصها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية... الخ، حيث تأثرت أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي وتراجعت مداخيل الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات، كما تراجعت: (تدفقات الإعانات، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، توافد السياح للدول العربية)، لتبرز مجموعة من المظاهرات والاحتجاجات التي سرعان ما تحولت إلى ثورات وإلى حروب دامية كالذي حدث في ليبيا وسوريا، وصولا إلى الخسائر المالية التي تكبدتها صناديق الثروة السيادية العربية.

كما تأثرت الجزائر بالآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية بصفة غير مباشرة من خلال تراجع مواردها نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى تراجع الطلب على النفط، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية فساهمت في تخفيض سعر صرف العملة الوطنية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفصل الرابع

إجراءات مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والحلول المقترحة لها

ويشتمل هذا الفصل على النقاط التالية:

- الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- المبحث الثاني: دور المنظمات المالية الدولية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والحلول المقترحة لها؛
- المبحث الثالث: النموذج الإسلامي كحل للأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفصل الرابع

إجراءات مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والحلول المقترحة لها

مقدمة الفصل الرابع

انتشرت وانتقلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عبر جميع دول العالم، واختلفت حدة وشدة تأثيرها من إقليم إلى أخر، من قارة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى حسب درجة تفتح وارتباط اقتصاد كل دولة بالاقتصاد العالمي والأمريكي، كما اختلفت الإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الأزمة سواء على المستوى: العالمي أو الإقليمي أو القاري والدولي، ونتيجة لكل هذا توجب إيجاد حلول جذرية وشاملة من أجل منع تكرار مثل هذه الأزمات أو على الأقل التقليل منها والتنبؤ بها قبل حدوثها، وقد اختلفت الحلول المقترحة واختلفت معها الأطراف المقترحة من منظمات ومؤسسات دولية، حكومات، زعماء واقتصاديين وبين هذا وذاك أثبت النظام الاقتصادي الرأسمالي فشله، بعد أن فشل قبله النظام الاشتراكي ليبرز النظام الاقتصادي الإسلامي كبديل حقيقي، وكحل دائم لجميع المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، حيث تعالت أصوات عبر جميع دول العالم داعية إلى تبني هذا النظام، خاصة في ظل النجاحات

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التي حققها هذا النظام على مستوى البنوك، المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية التي لم تتأثر بإفرازات الأزمة إلا تأثرا ضئيلا مقارنة بدرجة تأثر البنوك والأسواق المالية التقليدية، وللتوضيح أكثر نتناول هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث الآتية:

- **المبحث الأول: الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛**
- **المبحث الثاني: دور المنظمات المالية الدولية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والحلول المقترحة لها؛**
- **المبحث الثالث: النموذج الإسلامي كحل للأزمات المالية والاقتصادية العالمية.**

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الأول

الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008

مع بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وسرعة تحولها من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية عالمية، طرحت العديد من أساليب المواجهة والمعالجة لاحتواء الأضرار، ومحاولة إعادة الأنظمة المنهارة أو المهددة بالانهيار إلى أوضاعها السابقة، وتعتبر هذه الإجراءات من أهم المراحل لإدارة الأزمات، وقد اختلفت إجراءات مواجهة الأزمة بين إجراءات دولية، إقليمية، قارية وإجراءات فردية، كما اختلفت الإجراءات من حيث الخطط الموضوعة والمنتهجة وكذلك من حيث المبالغ المالية المرصدة لها. وللتوضيح أكثر نتناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب نعرض من خلالها كل ما يتعلق بالإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سواء ما تعلق بالإجراءات الدولية، الإقليمية، القارية والقمم المنعقدة وصولا إلى الإجراءات والخطط الفردية لكل دولة، إضافة إلى إجراءات أخرى.

- **المطلب الأول**: الإجراءات الدولية المتخذة والقمم المنعقدة لاحتواء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- **المطلب الثاني**: الإجراءات المتخذة على مستوى الدول منفردة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- **المطلب الثالث**: إجراءات أخرى للتصدي لإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الأول: الإجراءات الدولية المتخذة والقمم المنعقدة لاحتواء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

مع بروز الأزمة وبداية انتشارها، تسارعت وتزاحمت الخطط، المؤتمرات والقمم سواء على المستوى الدولي أو القاري أو الإقليمي حول هدف واحد هو احتواء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتقليل من أثارها وانتشارها، حيث نبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول أهم الإجراءات المتخذة على المستوى الدولي، الإقليمي، القاري وكذا أهم القمم المنعقدة حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

الفرع الأول: الإجراءات المتخذة دوليا، إقليميا، قاريا وعربيا لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

تعددت الإجراءات واختلفت الاقتراحات حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث عرف قادة العالم مجموعة من المشاورات من أجل الخروج بتدابير مشتركة لتجاوز الأزمة، حيث نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أهم التدابير المتخذة عالميا، إفريقيا، وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي والدول العربية للخروج من الأزمة.

1- **الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي 2008 بداقوس**: حيث تم مناقشة المشكلة المتعلقة بالأزمة لاتخاذ القرارات الصحيحة لإنعاش الاقتصاد العالمي، حيث يعتبر هذا المنتدى مؤسسة غير حكومية فهو يوفر ساحة يجرى من خلالها مناقشات هامة بشأن القضايا العالمية، تاركا اتخاذ القرارات والإجراءات لزعماء العالم، وقد توصل المجتمعون في هذا المنتدى إلى[1]: الحاجة إلى التعاون الدولي في معالجة الأزمة التي أثرت على الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، إصلاح شامل للنظام المالي العالمي وإقامة أنظمة اقتصادية جديدة ذات لوائح دولية ومكافحة الحمائية.

2- **تدابير مواجهة الأزمة إفريقيا**: التقى وزراء المالية والتخطيط الأفارقة ومحافضي البنوك المركزية في تونس في 12/ 11/ 2008 لتحديد تأثير الأزمة على إفريقيا واتخاذ إجراءات

(1) العمواسي مصطفى، زهدي أحمد وأبو صيام تيسير، مصدر سبق ذكره، ص 190.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مناسبة، كما ضم الاجتماع كل من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، بنك التنمية الإفريقية، مفوضية الاتحاد الإفريقي، وقد شدد البيان الختامي على ضرورة اتخاذ تدابير جذرية وجريئة للتخفيف من أثار الأزمة على الاقتصاديات الإفريقية وأوصى بـ [1]:

- استعراض شامل لأنظمة التنظيم والرقابة؛
- تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية؛
- تدابير للحد قدر الإمكان من الآثار الاجتماعية للأزمة في البلدان الفقيرة؛
- زيادة المساعدات الإنمائية العامة وفقا لالتزامات المانحين في قمة G7 إضافة إلى روسيا؛
- دعم البحوث من قبل اللجنة الإفريقية (ECA) التي توفر التكنولوجيات والبحوث للبلدان الإفريقية منذ بداية الأزمة؛
- توفير السيولة على الرغم من صعوبة ذلك بسبب أزمة الائتمان وارتفاع علاوات المخاطر، حيث تم وضع صندوق طوارئ بـ 1.5 مليار دولار لتوفير السيولة بسرعة وتقديم الدعم في الوقت المناسب للبلدان، إضافة إلى إجراءات على المدى القصير كإعادة هيكلة محافظ وسائل الدفع لتسريع المدفوعات، التمويل المشترك، إعادة صياغة الصناديق الاستثمارية لضمان وصول الموارد للبلدان التي هي في حاجة إليها.

3- **آليات مواجهة الأزمة على مستوى الاتحاد الأوربي**: قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الفائدة وضمان عملية الإقراض بين البنوك من أجل تجنب دخول الاقتصاد في حالة ركود، كما أقرت الدول الأوربية خطة إنقاذ تتضمن تقديم 1.7 تريليون أورو (2.3 تريليون دولار) لمساعدة القطاع المالي ومساعدة البنوك على مواجهة الأزمة المالية، حيث تعهدت فرنسا بضخ 491 مليار أورو، اسبانيا 135 مليار دولار، هولندا 272 مليار أورو، البرتغال

(1) La Crise Financière Mondiale: Son Impact Sur L'Afrique, Les Mesures À Prendre et la voie À SUIVRE, Réunion du Comité d'experts de la deuxième réunion annuelle conjointe de la Conférence des ministres de l'économie et des finances de l'UA et de la Conférence des ministres africains des finances, de la planification et du développement économique de la CEA, Le Caire (Égypte), 2/5 juin 2009, pp 10/11, disponible sur: http://www.uneca.org/sites/default/files /page_ attachments/com2009_financialcrisis_regcomm_fr.pdf, consulté en: (25/10/2014)

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

27 مليار أورو، ألمانيا 670 مليار أورو من أجل مساعدة الاقتصاد، إنقاذ القطاع المالي ودعم البنوك المتعثرة، وتقوم هذه الخطة على توصيات نوجزها فيما يلي[1]:

- تذليل الصعوبات أمام المعاملات المالية بين البنوك من أجل الحد من الارتفاع المستمر لأسعار الفائدة في المعاملات ما بين البنوك وذلك بالتزام الحكومات بتوفير الضمانات الضرورية لتلك القروض على امتداد 5 سنوات بداية من سنة 2009؛
- التزام الحكومات بدعم أموال البنوك حتى تقوم بدورها في تمويل الاقتصاد بتقديم القروض للعائلات والشركات وهذا بشراء الأصول المتعثرة لهذه البنوك أو امتلاك أسهم في رؤوس أموالها؛
- العمل على منع إفلاس المؤسسات المالية التي يؤدي إفلاسها إلى إفلاس مؤسسات أخرى بتقديم المساعدات لها؛
- التخلي عن التعامل بالقيمة العادلة في إطار المعايير المحاسبية الدولية والتقييم بالقيمة التاريخية باعتبار أن التعامل بالقيمة العادلة يعتبر من أسباب الأزمة؛
- تعزيز علاقات التعاون بين بلدان الاتحاد الأوروبي في مجال معالجة تداعيات الأزمة المالية الراهنة.

4- أساليب مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الاقتصاديات العربية: باشرت الاقتصاديات العربية في اتخاذ إجراءات وتدابير لتحصين أسواقها المالية ودعم استقرارها من خلال ما يلي [2] [3]:

---

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 203/ 204.

(2) Christina Behrendt, Tariq Haq and Noura Kamel April 2009, the impact of the financial and economic crisis on Arab states: consideration on employment and social protection policy responses, at: http://www.ilo.org/public/english/support/lib/financialcrisis/download/impact_english.pdf, retrieved: (25/10/2014).

(3) علوان فؤاد، (2012): دور نظام الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية – دراسة تطبيقية على أسواق المال العربية –، بدون رقم طبعة، دار الفكر والقانون: المنصورة، مصر، ص 179.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- مراجعة التشريعات التي تحكم السوق والعمل على تحديثها ووضع آليات للرقابة على المخاطر مع استحداث آليات وأدوات مالية إسلامية جديدة؛
- أصدرت بعض الأسواق أطر تنظيمية وإشرافية لتنظيم عمل صفقات الاستحواذ والتملك وإعادة شراء الأسهم؛
- طورت بعض الأسواق أنظمة التداول، كما حسنت في قواعد قيد الشركات المدرجة وإقرار ضوابط لعمل شركات الوساطة المالية وشركات الاستشارات المالية،
- كما تم اتخاذ إجراءات متعلقة بالجوانب الاجتماعية كتوسيع التغطية الاجتماعية وتحسين آليات رصد سوق العمل.

كما اتخذت الاقتصاديات العربية إجراءات لمواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصادياتها المحلية، كل حسب أوضاعها الاقتصادية وكل حسب كيفية وحجم تلك التداعيات وعلى العموم تبنت الدول العربية سياسات مالية ومصرفية نقدية تحفيزية للتقليل من الآثار السلبية للأزمة، حيث ركزت على دعم الطلب الكلي إما مباشرة أو عن طريق تبني سياسة مالية توسعية، أو بشكل غير مباشر من خلال التخفيف الضريبي ودعم السيولة المصرفية.

وقد اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي جملة من الإجراءات التي تمس القطاع المالي والحقيقي بصفة سريعة لدعم استقرار قطاعاتها المالية والمصرفية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 84.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (84): أهم الإجراءات المتخذة في دول مجلس التعاون الخليجي لدعم الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008

الدول	ضمان الودائع المصرفي	توفير المصرف المركزي للسيولة	وضع ودائع حكومية لآجل الطويل	ضخ إلى رأس مال المصارف	شراء محافظ استثمارية لدى المصارف	شراء أسهم المصارف المتداولة أسهمها في السوق	تيسير السياسة النقدية
الامارات	❊	❊	❊	❊			❊
البحرين		❊	❊				❊
السعودية	❊	❊	❊				❊
عمان		❊	❊			❊	❊
قطر	❊	❊	❊	❊	❊	❊	❊
الكويت	❊	❊	❊	❊		❊	❊

المصدر: علوان فؤاد، (2012): دور نظام الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية – دراسة تطبيقية على أسواق المال العربية –، بدون رقم طبعة، دار الفكر والقانون: المنصورة، مصر، 2012، ص 181.

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي اعتمدت على الإجراءات المتعلقة بوضع ودائع حكومية لآجل طويل، توفير السيولة حتى تتفادى حالات الهلع والخوف وتحقق استقرار السوق وتجنب إفلاس البنوك والمؤسسات المالية وكذا إجراء إدارة السياسة النقدية من خلال الاعتماد على أدواتها التقليدية (سياسة السوق المفتوحة، سياسة إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري) أو الحديثة (سياسة استهداف تحجيم التضخم)، على عكس الإجراءات الأخرى التي اختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة من قبل الدول النامية:

تختلف وضعيات وإمكانيات الدول النامية من دولة إلى أخرى، فبعضها لديها احتياطات ضخمة من العملة الصعبة، والبعض الأخر لديها أسواق محلية كبيرة، وقد اختلف تأثرها بالأزمة كما أشرنا له سابقا، كما اختلفت إجراءات مواجهة الدول النامية للأزمة من دولة إلى

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أخرى، وذلك ما نتعرض له من خلال هذا الفرع حسب الآتي[1]:

1- **التحفيز المالي**: فمثلا الصين سارت على خطى الدول الكبرى لما لها من احتياطات ضخمة من النقد الأجنبي وانخفاض في عجز الموازنة العامة، وقد أشارت منظمة اليونسكو في هذا الشأن أن 43 دولة منخفضة الدخل من أصل 48 دولة مسها المسح ليس لها الوسائل اللازمة لتحقيق مشاريع التحفيز الاقتصادي للفقراء، في حين الدول المتبقية (الفلبين، جنوب أفريقا، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلنديا) يمكنها تمويل مشاريع التحفيز الاقتصادي على عكس الدول الأخرى.

2- **السياسة النقدية**: هناك 23 دولة نامية على الرغم من امتلاكها احتياطات ضخمة إلا أنها لا ترغب في الاعتماد عليها من خلال إنفاق مبالغ ضخمة كالهند التي اعتمدت على تحفيز للمزارعين من خلال تخفيض معدلات الإقراض وهي حالات قليلة جدا بالنسبة للدول النامية الأخرى، ومن بين الإجراءات المحدودة المتخذة من قبل هذه الدول إجراء تخفيضات مستهدفة لزيادة الصادرات وتخفيض القيود التجارية على بعض السلع الكمالية.

3- **تكثيف التعاون بين دول الجنوب**: كالتمديد المتعدد الأطراف (شيانغماي) بين رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) حيث زادت من حجم الاتفاقية إلى 120 مليار دولار أمريكي في فيفري 2009، بعد اجتماع وزراء هذه دول، كما قامت كل من: الأرجنتين، البرازيل، الإكوادور، الباراغواي، الأورغواي، بوليفيا في 27 ماي 2009 على الاتفاق من أجل توفير 7 مليار دولار لتمويل مشاريع التنمية كما تم اقتراح توسيع التعاون ليشمل اتحاد العملة أو صندوقا لاستقرار العملة. إضافة إلى الجهود الدولية من قبل هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسسات بروتن وودز... الخ.

4- **الإجراءات المتخذة من قبل الدول الإفريقية**: اتخذت البلدان الإفريقية تدابير مختلفة من بلد إلى آخر حسب القدرة المالية، ومستوى التعرض للأزمة لكل بلد، فالدول الإفريقية

(1) Gartner Bruno, La crise économico-financière et les pays en développement, P 7/9, available: http://poldev.revues.org/131, consulté en: (04/08/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المصدرة للنفط لها مرونة أكبر تسمح لها بتنفيذ السياسات الدورية خاصة مع تراكم احتياطات النقد الأجنبي بفعل ارتفاع أسعار البترول، وقد وضعت بعض الدول فرق عمل أو لجان لتقديم المشورة للحكومة حول كيفية الاستجابة للأزمة كما هو الحال في: رواندا، كينيا، نيجيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد مست التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الدول الإفريقية النقاط الآتية [1]:

4-1- التغيرات في أسعار الفائدة: لجأت بعض الدول الإفريقية لتخفيض معدلات الفائدة للتصدي لإفرازات الأزمة كاليستوانا في 27 ديسمبر 2008 بـ 50 نقطة، مصر في 27 فيفري 2009، نيجيريا في 26 مارس 2009 تم تخفيض سعر الفائدة من 10.25٪ إلى 9.25٪، كما انتهجت دول أخرى نفس الإجراء مثل: كينيا، موريشيوس، أعضاء بنك وسط إفريقيا، ناميبيا، سوازيلاند، جمهورية الكونغو الديمقراطية وتونس.

4-2- السيولة: عملت بعض الدول الإفريقية على ضخ السيولة في النظام المصرفي مثل: بوركينافاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، توغو، البنك المركزي المشترك (بروندي)، أما في الكاميرون وليبيريا تم إنشاء صندوق لدعم ضمان الشركات وفي تونس تم خلق نظام جديد للإيداع والائتمان لزيادة التدفقات المالية والسيولة في النظام المصرفي.

4-3- إعادة رسملة البنوك والإصلاح التنظيمي: اتخذت بعض البلدان الإفريقية تدابير خاصة بإعادة رسملة البنوك ففي مالي قامت الحكومة بإعادة رسملة بنك الإسكان المالي (BHM)، في تونس قام البنك المركزي التونسي بمضاعفة رأس مال الشركات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستثمار في الداخل، أما في الجزائر أعطى مجلس المال والائتمان تعليمات للبنوك التجارية لزيادة رؤوس أموالها بنسبة 2.5 إلى 10 مليار دج (142 مليون دولار) خلال سنة، كما أطلق المجلس سلسلة من الاصطلاحات المصرفية لتعزيز النظام المالي، من جهتها الحكومة الكينية سنت قانون يحدد الحد

(1) La Crise Financière Mondiale: Son Impact Sur L'Afrique, op-cit, p p 8/10.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الأدنى لمبلغ تسهيلات رأس مال البنوك بين 250 و1 مليار شلن في غضون سنة 2012.

4-4 سياسات المالية العامة: تم إجراء التحفيز المالي للتخفيف من أثار الأزمة وتعزيز النمو في الرأس الأخضر، كما وفرت الميزانية المصرية لسنة 2009 زيادة بنسبة 17٪ في الإنفاق العام لإنعاش الاقتصاد، كما أعلنت كل من: جنوب إفريقيا، الغابون، المغرب، نيجيريا، ناميبيا، ساوت ومي، برينسيبي وتونس عن إجراءات للتحفيز والتي ركزت على مشاريع البنية التحتية على خلاف دول أخرى كناميبيا التي اتخذت إجراء زيادة بـ 24٪ في رواتب الخدمة العامة، ووضعت جنوب إفريقيا خطة تحفيز بـ 69.4 مليون دولار خصصت للتوظيف في القطاع العام، زيادة الإنفاق الاجتماعي والمساعدات للقطاع الخاص، أما خطة الإنعاش التي اعتمدها المغرب تهدف إلى زيادة فرص الحصول على الائتمان، وضع حوافز ضريبية، مبادرات التدريب أثناء العمل، مكافحة البيروقراطية والفساد، في حين عملت دول افريقية أخرى على تخفيض الإنفاق العام في الميزانية مثل كينيا التي خفضته بـ 25 مليار شلن، تخفيض الدعم على البترول والغذاء المستورد في البنين، في حين فرضت بوتسوانا قيودا على نفقات السفر وشراء المركبات.

5-4- السياسة التجارية: سعت الدول الإفريقية لإنعاش التجارة باعتبارها عنصرا هاما عبر العديد من الخطط، حيث خفضت وألغت الكاميرون رسوم استيراد المعدات والأدوات المستعملة في البحث والتنقيب عن البترول، في ليبيريا أعلن الرئيس عن تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على التجارة من دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، كما سعت تونس لاتخاذ إجراءات لتحفيز صادراتها، وتم في مدغشقر تخفيض قيمة العملة لتحفيز الصادرات.

6-4- تعبئة الموارد المحلية: اتجهت بعض البلدان الإفريقية للإصلاح في هذا الجانب لضمان تعبئة أفضل لمواردها المحلية، ففي بوركينافاسو قامت الحكومة بتوسيع القاعدة الضريبية لزيادة الإيرادات الضريبية، واتخذت كل من: جنوب إفريقيا، الرأس

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الأخضر والستغال تدابير لزيادة الإجراءات الضريبية وقامت كينيا بخصخصة بعض المؤسسات العامة فأصدرت سندات بـ 18.5 مليون شلن كيني في السوق المالي لتمويل العمل في البنية التحتية.

الفرع الثالث: أهم القمم المنعقدة للتحكم في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

اتجهت دول العالم إلى تشكيل مجموعات تعاون اقتصادية من أجل حفظ مصالحها والتعاون فيما بينها في وقت الأزمات، حيث اتخذت هذه المجموعات عدة إجراءات مشتركة بين الدول المنتمية إليها، لمواجهة تداعيات الأزمة. والتي نذكر منها ومن خلال هذا الفرع:

1- **قمة باريس**: انعقدت في 04 أكتوبر 2008 وضمت كل من فرنسا، ألمانيا، بريطانيا وايطاليا، واعتمدت خطة مستعجلة تقدم إلى الدول الأوروبية الأخرى، كما أبدت هذه الدول تخوفها من مواجهة الأزمة وعدم استقرار بنوك الدول الأوروبية والتخوف من التكاليف الباهظة لانقاض البنوك.

2- **قمة مجموعة السبع G7 بواشنطن**: وتضم مجموعة السبع كل من: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، ايطاليا، والو.م.أ، اليابان وكندا. وهي الدول الصناعية الكبرى في العالم وفي 11 أكتوبر 2008 انعقدت هذه القمة باجتماع وزراء مالية هذه الدول السبع في واشنطن [1] وتم اتخاذ مجموعة من القرارات [2] [3] [4]:

اتخاذ دول المجموعة إجراءات حاسمة، وأن تستخدم كل الآليات المتاحة من أجل دعم المؤسسات المالية الحيوية ومنع انهيارها؛

- اتخاذ مجموعة الخطوات الضرورية الكفيلة بسلامة أسواق المال والاقتراض وضمان حصول

(1) الموسوي ضياء مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 67.

(2) لطفي علي، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(3) العمواسي مصطفى، زهدي أحمد وأبو صيام تيسير، مصدر سبق ذكره ، ص 140.

(4) مصطفى حسني مصطفى، (2009): الأزمة المالية العالمية أسبابها وأثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد 01 (عدد خاص)، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 676/ 677.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المصارف وغيرها من المؤسسات المالية على السيولة النقدية التي تحتاجها؛

- ضمان قدرة المصارف والمؤسسات على الحصول على الأموال من المصادر العامة والخاصة وبكميات كافية لإعادة الثقة بالأسواق، وللسماح لها بمواصلة الإقراض؛
- تمنح البرامج الخاصة بضمان سلامة الودائع بالقوة الكافية لإشاعة جو من الثقة في أوساط المودعين بسلامة ودائعهم، التحرك عندما يكون ذلك مناسبا لتفعيل الأسواق الثانوية للرهون العقارية وغيرها من القروض المضمونة؛
- أن تتخذ هذه الإجراءات بطرق تحمي دافعي الضرائب وتتجنب وقوع تأثيرات ضارة بالدول الأخرى، مع استخدام الأدوات العمومية المتاحة عند الحاجة وبالطرق المناسبة؛
- دعم الدور الحيوي الذي يقوم به FMI في مساعدة الدول التي تأثرت بهذه الأزمة، والإسراع في التطبيق الكامل لقراراته وتوصياته، مع التأكيد على الحاجة العامة لإصلاح النظام المالي العالمي؛
- تعزيز التعاون فيما بين دول المجموعة ومع الدول الأخرى لتطبيق هذه الخطة.

3- قمم مجموعة العشرين (G20): وتضم مجموعة العشرين كل من دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى وروسيا، الصين، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، الهند، اندونيسيا، المكسيك، السعودية، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا والاتحاد الأوربي ممثلا في بنكه المركزي ورئيس الاتحاد، أما قمم هذه المجموعة حول الأزمة تمثلت في:

3-1- قمة واشنطن: انعقدت هذه القمة في 15/ 11/ 2008 بواشنطن وحضرها رؤساء الحكومات والدول المشاركة في القمة، وتوصل البيان الختامي للقمة إلى ست نقاط أساسية لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تمثلت في [1]:

- إصلاح المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها FMI؛
- التوصل إلى اتفاق في نهاية سنة 2008 يمهد لاتفاق عالمي للتجارة الحرة وفقا

(1) مصطفى حسني مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 680.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

لأجندة الدوحة؛

- تطبيق الشفافية في أسواق المال العالمية وضمان الإفصاح الكامل عن الوضع المالي للشركات المدرجة على أن توضع إجراءات تحسين أداء أسواق المال قبل 31 مارس 2009.
- ضمان عدم دخول المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في عمليات خطيرة وشديدة المجازفة؛
- وضع قوائم بالمؤسسات المالية التي يمكن أن يعرض انهيارها النظام الاقتصادي العالمي لأخطار كبيرة؛
- تحسين نظام المراقبة المالية في كل دولة على حدى.

3-2- قمة لندن: انعقدت هذه القمة في 02 أفريل 2009 وضمت هذه القمة خطة إنقاذ تتضمن العناصر الآتية [1]:

- ضخ 1.1 تريليون دولار في الاقتصاد للتصدي لتداعيات الأزمة مع الالتزام بتقديم 5 تريليون دولار مع نهاية سنة 2010 والتعهد بتسديد الفوائد المالية لمنع تكرار الأزمة؛
- زيادة موارد FMI بـ 500 مليار دولار، وتقديم 250 مليار دولار للبنك الدولي لتنشيط التجارة العالمية و100 مليار دولار لمساعدة بنوك التنمية في العالم لإقراض الدول الفقيرة؛
- فرض رقابة صارمة على المرتبات، والحوافز والمكافآت التي يتقاضاها كبار المديرين في القطاع المصرفي والمالي مع إقامة مجلس عالمي للاستقرار المالي يعمل بجانب FMI يكون مسؤولا عن سلامة العمليات المالية بين الدول عبر الحدود، مع تشديد الرقابة على الصناديق السيادية ومؤسسات الائتمان؛
- العمل على عودة تدفق القروض إلى طبيعتها في النظام المالي وعودة النمو

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 201/ 202.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الاقتصادي مع ضمان حماية المؤسسات الكبرى التي تكتسي أهمية كبرى في استقرار النظام المالي من الإفلاس؛

- عدم اللجوء إلى تخفيض أسعار العملات من أجل المحافظة على المنافسة؛
- العمل على إضفاء المزيد من الملائمة بين قوانينها المالية الوطنية والمعايير المالية الدولية لاسيما من أجل تفادي المخاطرة المفرطة في مجال الاستثمار والتوظيف المالي؛
- فرض عقوبات شديدة على الجناة الضريبية وعدم القبول بالسرية المصرفية وممارسة رقابة صارمة على المؤسسات المالية في العالم؛
- تحسين قواعد المحاسبة وتشديد معايير التقييم في وكالات التصنيف الائتماني بهدف تجنب حصول تضارب غير مقبول في المصالح على وجه الخصوص؛
- تعزيز (الشفافية والمساءلة، النزاهة في الأسواق المالية والتعاون الدولي) [1].

وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- إعادة إرساء الثقة مع رفع معدلات النمو وإيجاد فرص العمل؛
- إصلاح النظام المالي لإعادة إطلاق سوق القروض؛
- تشديد ضوابط النظام المالي لتعزيز الثقة؛
- تمويل وإصلاح المؤسسات المالية لتجاوز هذه الأزمة والحيلولة دون حصول أزمات أخرى؛
- تعزيز التجارة العالمية والاستثمار ورفض الحمائية؛
- إرساء نهوض اقتصادي دائم مع الحفاظ على البيئة.

3-3- قمة بيتسبرغ: وهو ثالث اجتماع لمجموعة العشرين انعقد في 24/ 25 سبتمبر 2009، في خضم مرحلة انتقالية حرجة من الأزمة أثر التعافي الاقتصادي وهذا

(1) La crise financière – réforme et stratégies de sortie -,(2010): OCDE, P 30, disponible sur: http://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/la-crise-financiere_9789264073050-fr, consulté en: (25/07/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

بعد اجتماعهم في أفريل وجاء هذا الاجتماع على أثر تقلص الإنتاج العالمي، تراجع التجارة وارتفاع البطالة فأصبح الاقتصاد العالمي على حافة الكساد، وتعهد قادة المجموعة خلال هذه القمة على الاستمرار في تطبيق الخطة التحفيزية لتأمين التعافي مع تجنب الانسحاب المبكر من تقديم هذه الحوافز، وعلى هذا الأساس تبنت القمة مجموعة من التدابير والقواعد الضرورية [1].

- إقامة نموذج نمو أكثر توازنا في مختلف البلدان مع الانتقال من المصادر العامة إلى المصادر الخاصة للطلب، وتعهدهم بتجنب زعزعة الاستقرار والازدهار في أسعار الأصول مع اعتماد سياسات الاقتصاد الكلي بما يتفق مع استقرار الأسعار وتعزيز الطلب العالمي؛
- التأكد من أن أنظمة ضبط البنوك والمؤسسات المالية لا تحتوي على التجاوزات السابقة التي أدت إلى الأزمة، بحيث لا يتم السماح بعودة الممارسات البنكية السابقة من سلوك متهور وغياب المسؤولية؛
- الالتزام برفع معايير رأس المال مع وضع معايير دولية صارمة فيما يخص التعويضات الرامية إلى وضع حد للممارسات التي أدت إلى الإفراط في المخاطر، مع تحسين سوق المشتقات المالية بالتراضي وإنشاء أدوات مالية تهدف إلى تحميل الشركات الكبرى مسؤولية المخاطر التي تتخذها؛
- الاتفاق على تقديم المزيد من الأهمية للبلدان الناشئة والنامية فيما يتعلق باتخاذ القرار وهذا عن طريق نقل 5٪ من الحصص في FMI إلى الدول النامية والناشئة؛
- اتخاذ إجراءات جديدة لإغاثة أفقر دول العالم وهذا عن طريق رفع حصصهم للحصول على الغذاء، الوقود، التسهيلات المالية والعمل على تسريع التقارب بين مستويات المعيشة والإنتاجية في البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة إلى

(1) Leaders statement the Pittsburg summit 24-25/09/2009, at: http://www.g20.org/Documents/pittsburgh_summit_leaders_statement_250909.pdf, retrieved: (01/05/2012).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مستويات الاقتصاديات المتقدمة، هذا من خلال الدعوة إلى إنشاء صندوق ائتماني في BM لتمويل الاستثمارات في الأمن الغذائي؛

وفضلا عن هذه العناصر فقد وضح البيان التقدم الكبير الذي أحرزته السياسات المتبعة من قبل.

3-4- قمة كندا: اجتمع قادة مجموعة العشرين للمرة الرابعة في 26/ 27 جوان 2010، حيث اتفق الأعضاء على مجموعة من الخطوات بهدف العودة الكاملة لمستويات النمو والوظائف والوصول إلى نمو عالمي كامل ومتوازن وتوصلت القمة إلى [1]:

- اتفقت المجموعة على وضع خطة عمل شاملة لدعم النمو وتشجيع تعاف قوي ومستدام؛
- الإشارة إلى الانتهاء من نتائج التقييم المتبادل وتوقعات FMI وBM والمتوصلة إلى إمكانية تحقيق مجموعة من النتائج في حالة اختيار مسار إصلاح طموح،
- إمكانية تجاوز الناتج العالمي 4 تريليون دولار مستقبلا مع خلق عشرات الملايين من الوظائف؛
- تخفيض الإختلالات العالمية بشكل ملحوظ وتقليص عدد الفقراء؛

كما ركزت القمة على مجموعة من الأولويات [2]:

- تقليص العجز الحكومي حيث تم دعوة البلدان المتقدمة التي تعاني عجزا في ميزانياتها إلى زيادة المدخرات الوطنية مع المحافظة على فتح الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات؛
- وجوب تنفيذ التدابير على المستوى الوطني والتي يجب أن تتناسب وفقا لظروف

(1) The G 20 Toronto summit, declaration June 26-27/2010, at: http://www.g20.org/Documents/g20_declaration_en.pdf, retrieved: (01/05/2012).

(2) The G20 Toronto summit, op-cit.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

كل بلد؛

- أما فيما يخص إصلاح النظام المالي فيتوجب بناء نظم أكثر مرونة يخدم احتياجات اقتصاديات الدول، وتقلل من المخاطر النظامية وتدعم النمو الاقتصادي وتعزز النظام المالي عن طريق تحصين الرقابة الاحترازية وتحسين إدارة المخاطر مع تعزيز التعاون الدولي؛
- أما فيما يخص فرض ضريبة خاصة بالقطاع المصرفي والتي دعا إليها الأوروبيون في طليعتهم فرنسا، بريطانيا وألمانيا فقد ترك القرار لكل دولة.

4- **قمة دول منطقة اليورو**: عقدت تلك القمة في باريس في 12/ 10/ 2008 بباريس، حيث أبدت دول منطقة اليورو استعدادها لضمان عمليات إعادة تمويل البنوك حتى نهاية سنة 2009، وجاء في البيان الصادر عن تلك القمة أن الدول الأوروبية ستحول دون إفلاس البنوك المتعثرة عبر الوسائل المناسبة بما فيها إعادة التمويل، وتطبيقا لخطة العمل التي تبنتها القمة الأوروبية بدأت كل من الدول الأعضاء بصورة متزامنة في إعلان خططها لإنقاذ نظامها المالي والمصرفي، والملاحظ على منطقة اليورو أنها أقرت ما يسمى بالتأميم الجزئي كأحد السبل الضرورية والمؤقتة لعلاج الأزمة المالية وتداعياتها من خلال ما يسمى ببرنامج شراء الأصول لحين استقرار الأوضاع المصرفية وأوضاع الشركات المتعثرة وإعادة بيع هذه الأصول أو الأسهم في البورصة [1] [2].

5- **اجتماع مجموعة G15**: عقدت مجموعة الـ 15 التي تضم 15 دولة نامية اجتماعا في نيودلهي في منتصف شهر أكتوبر 2008 لبحث تأثير الأزمة على الغذاء والطاقة، وأكدت من خلال هذا الاجتماع على الحاجة إلى إجراء تعديلات في أيديولوجيات وهياكل المؤسسات العالمية المشكلة لمنظومة العولمة الحديثة وعلى رأسها هيكل النظام المالي العالمي والضوابط اللازمة لدعم أيديولوجية السوق الحرة، كما أكدت على أهمية قيام المؤسسات الاقتصادية العالمية

(1) مصطفى حسني مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 679.

(2) عبد الحميد عبد المطلب مصدر سبق ذكره.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

بلعب دور أكبر تشارك فيه مجموعة من الدول تمثل مختلف الاقتصاديات المتطورة والناشئة والنامية [1].

6- **القمة الأسيوية الأوروبية**: اجتمعت القمة الأسيوية الأوروبية في 25/ 10/ 2008 في بكين وبحضور ممثلي 43 دولة من القارتين[2]، تحت مبدأ التعاون والثقة بين القارتين العملاقتين وقد اتفقت القمة على المسؤولية التضامنية لكل الأطراف في مواجهة الأزمة العالمية، حيث أن الكل سيتضرر أكثر إن لم يكن هناك تعاون وتآزر وثقة، وأن إعادة هيكلة المؤسسات المالية والنقدية الدولية وإعادة توزيع الأدوار أصبحت أكثر من ضرورية[3]، كما اتفق المجتمعون على الدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في حل الأزمة من خلال إدخال مئات الملايين من المستهلكين الجدد إلى السوق العالمية حيث يتولون إنعاش الاقتصاد العالمي. بشروط معينة منها [4]: أن تكف و.م.أ ودول الأوربية عن اتهام الصين بعدم مراعاة حقوق الإنسان، والكف عن الحديث الدائم عن عمالة الأطفال والمساجين في الصين وغيرها من الشروط الأخرى وقد خرج الاجتماع بـ 14 وصية[5]:

- تنظيم وتأطير عملية التسنيد؛
- إخضاع الأسواق التلقائية الحرة إلى دفع ضريبة نوعية؛
- تحسين التشريعات الخاصة بتقديم الائتمان؛
- تقنين أموال المضاربة ورأس المال المستثمر؛
- جعل الرقابة الداخلية عملية مربحة،
- الحد والتقليص من الأجور والمكافآت الذهبية؛
- إعادة النظر في القواعد المحاسبية غير الشفافة؛

(1) مصطفى حسني مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 680..

(2) حسين عدنان السيد، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(3) مصطفى حسني مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 680..

(4) عبد الحميد عبد المطلب، مصدر سبق ذكره، ص 348.

(5) بوعشة مبارك، مصدر سق ذكره، ص 15.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- مكافحة التضخم العقاري وفي البورصات المالية؛
- منع المضاربة لدى بنوك ومصارف الإيداع؛
- دعم FMI؛
- وضع حد لتبخر النقود والعملة؛
- تقوية سلطة المؤسسات التظبيطية أو التعديلية؛
- تشجيع التعاون بين المراكز المالية غير المقيمة في البلدان؛
- تأطير وكالات التأشير أو الترقيم.

7- قمم الاتحاد الأوربي: انعقدت قمتان هما:

7-1- قمة لكسمبورغ: انعقدت في 07 أكتوبر 2008 وضمت 27 دولة أوروبية من أجل وضع إستراتيجية لحل الأزمة ودعم البنوك الأوروبية. حيث وافق المجتمعون على توفير ضمانات لحساب التوفير، حيث استجابت أسواق المال الأوروبية بشكل ايجابي لهذه القرارات التي أعلنها ممثلوا الاتحاد الأوروبي لحماية إيداعات البنوك، كما أعلن البنك المركزي الأوروبي على تخفيض أسعار الفائدة إلى 0.05٪[1] ووافقت المجموعة على خطة تتضمن 1.7 تريليون أورو لمساعدة القطاع المالي والبنوك في مواجهتها للأزمة[2].

7-2- قمة بروكسل: انعقدت في 16 أكتوبر 2008 ببروكسل وأكدت القمة على الاتفاق على وضع خطة مشتركة لمكافحة الأزمة وعلى ضرورة العمل على إجراء قمة اقتصادية دولية لإصلاح النظام المالي العالمي [3]. كما تم وضع نظام للمراقبة المالية على مستوى الاتحاد الأوربي في إدارة الأزمة، كما تمت الدعوة إلى التعاون

(1) الموسوي ضياء مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 76.

(2) Fréderic Mishkin, et autres, (2010): banques et marchés financiers, 9eme édition, sans l'éditeur: Pearson, France, p 448.

(3) الرملاوي محمد سعيد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 199.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

والتكامل من أجل إصلاح الرأسمالية [1].

8- **قمة الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز**: أكدت الدورة على أن الدول النامية بما فيها دول عدم الانحياز هي الدول الأكثر تضررا من الأزمة وحثوا على بناء هيكل مالي جديد، يكون فيه للبلدان النامية دور وصوت، كما دعوا إلى اتخاذ كل الإجراءات والسبل لمواجهة الأزمة، كما نبهوا الدول المتطورة على اتخاذ إجراءات قد تضر بالدول النامية [2].

9- **قمة الكويت**: تجسدت المواجهة العربية المشتركة للأزمة من خلال قمة الكويت في 19/ 01/ 2009 ومن نتائج هذه القمة ما يلي [3]:

- التأكيد على مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها؛
- ممارسة الدول العربية دورا أكثر فعالية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي؛
- قيام محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية؛
- التأكيد على استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فعال في زيادة التدفقات المالية العربية والاستثمارات العربية البينية وعلى الأخص المشاريع التكاملية العربية، ومساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار؛
- اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية وتقديم بدائل لسبل

(1) الموسوي ضياء مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 75.

(2) الرملاوي محمد سعيد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 200.

(3) القمة الاقتصادية أضخم حدث في العلاقات الاقتصادية العربية، الكويت، نقلا عن الموقع http://classic.aawsat.com/details.asp?section=6&article=502926&issueno=11006#.VA1rT8J5PGA تم الاطلاع على المقال في: 06/ 09/ 2014

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مواجهة ذلك؛

- التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية مما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين؛
- زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية وتكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك.

مع بداية الأزمة اتجهت الدول إلى اتخاذ إجراءات منفردة لمواجهة تداعياتها، لكن مع انتشارها عبر جميع دول العالم، وزيادة حدة أثارها اتجهت الدول إلى مواجهتها مجتمعة في شكل اتحادات، قارات، أقاليم،...الخ، واختلفت هذه الإجراءات من منطقة إلى أخرى بحسب الآثار الناجمة عن الأزمة وحسب المصير المشترك للمجموعة، فتعددت بذلك الاجتماعات والقمم بين قمم مجموعة السبع، مجموعة العشرين والخمسة عشر، منطقة اليورو، الاتحاد الأوروبي، الدول الإفريقية، دول آسيا وأوروبا ودول حركة عدم الانحياز، وعلى الرغم من اختلاف الإجراءات والقمم إلا أن الهدف كان واحدا هو إيقاف، تقليل والتحكم في الأزمة.

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على مستوى الدول منفردة:

من الطبيعي أن يكون الإجراء الأول والأسرع الذي تتخذه الدول وتلجأ له الحكومات لاحتواء الأزمة هو ضخ الأموال على نطاق واسع، لمواجهة والتحكم في نقص السيولة، وهو ما يعرف باسم برنامج الإنقاذ المالي. حيث نبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول أهم الإجراءات المتخذة على المستوى الفردي في كل من و.م.أ والدول المتطورة والناشئة، وعلى مستوى الدول العربية والجزائر.

الفرع الأول: الإجراءات المتخذة على مستوى و.م.أ والدول المتطورة والناشئة:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أهم الإجراءات وخطط الإنقاذ المتخذة من قبل و.م.أ والدول الأوربية والأسيوية.

1- **الإجراءات المتخذة من قبل و.م.أ:** كانت و.م.أ من أكثر الدول تأثرا بالأزمة كونها بؤرة الأزمة ومنشأها، لذلك عملت منذ بروز الأزمة على اتخاذ إجراءات، حيث أعلن الرئيس

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الأمريكي جورج بوش في 15/ 09/ 2008 أن إدارته تعمل على التخفيف من الأزمة [1] ووضع خطط للخروج من الأزمة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1- خطة الإنقاذ الأولى: وضعت و.م.أ في 27/ 09/ 2008 خطة إنقاذ بـ 700 مليار $ لشراء أصول الشركات المتعثرة المتعلقة بالرهن العقاري، وتمتد هذه الخطة إلى 31 ديسمبر 2009. وتمثلت بنود الخطة في [2] [3]:

1-1-1- الضمانات لدافعي الضرائب: قدمت الحكومة عدة ضمانات للمكلفين بالضرائب منها:

- تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول متعثرة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في المرحلة الأولى مع إمكانية رفع المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس ولأعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ؛
- تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف السوق؛
- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات النقدية والبنوك المركزية لدول أخرى لإقرار خطط مماثلة؛
- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 إلى 250 ألف دولار لعام واحد؛
- منح إعفاءات ضريبية تبلغ حوالي 100 مليار دولار للطبقة المتوسطة والشركات.

1-1-2- التعامل مع العلاوات والتعويضات المقدمة لرؤساء الشركات: أقرت

(1) الخوري طارق موسى، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(2) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 192/ 194.

(3) صلاح زين الدين، مصدر سبق ذكره ، ص ص 135/ 136.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الخطة جملة من الشروط المتعلقة بها:

- منع دفع تعويضات كبيرة لرؤساء ومدراء الشركات الذين يتم تسريحهم؛
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها؛
- استعادة العلاوات الممنوحة على توقعات أرباح لم تتحقق.

1-1-3- المراقبة والشفافية: تضمنت الخطة برنامج للإشراف على الخطة ومراقبة صرفها حتى تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها ومن بين هذه الأهداف [1]:

- إشراف مجلس الرقابة على تطبيق الخطة، والذي يضم رئيس الاحتياطي الاتحادي، وزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة؛
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات؛
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة؛
- تكفل القضاء بدراسة القرارات التي يتخذها وزير الخزانة؛
- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات؛
- إجراء حماية للمالكين المهددين بمصادرة مساكنهم؛
- السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدينين الذين يواجهون صعوبات؛
- مساعدة المصارف المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري.

1-2- خطة الإنقاذ الثانية: وضعت الإدارة الجديدة بقيادة أوباما مجموعة من التحفيزات لإنعاش الاقتصاد تمثلت في ضخ 787 مليار دولار تمتد على 18 شهرا بداية من فيفري 2009 [2].

(1) عبد الحميد عبد المطلب، مصدر سبق ذكره، ص ص 339/ 340.

(2) Mauro F. Guillén, The Global Economic & Financial Crisis: A Timeline, at: http://lauder.wharton.upenn.edu/pages/pdf/class_info/Chronology_Economic_Financial_Crisis.pdf , retrieved: (01/05/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1-2-1- عناصر الخطة: تتوزع الأموال المرصدة في الخطة على عدة مجالات نذكرها فيما يلي:

1-1-2-1- البنية التحتية: تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي في البنية التحتية لتحفيز الاقتصاد الأمريكي وتوفير فرص عمل جديدة وذلك عن طريق:

- تخصيص 27.5 مليار دولار لبناء الجسور ومد الطرقات السريعة والسكك الحديدية؛
- تخصيص 7 مليار دولار لزيادة وتحسين الأنترنات و11 مليار لإدخال تحسينات على شبكة الكهرباء؛
- رصد 116 مليار دولار للرعاية الصحية، بما فيها 87 مليار دولار لدعم ميزانية الصحة كما تخصص 19 مليار دولار لتقنية المعلومات الصحية، 10 مليار دولار لأبحاث الطب الحيوي وتحديث منشآت الرعاية الصحية الحكومية؛
- تحسين وتحديث التعليم بتكلفة 141 مليار دولار، بما في ذلك تطوير التعليم في المقاطعات ومنع تقليصه، كما تخصص منها 6 مليارات لتحديث برامج التعليم العالي؛
- مضاعفة إنتاج الطاقة البديلة على مدى 3 سنوات بتكلفة تصل إلى 54 مليار دولار.

2-1-2-1- التخفيضات الضريبية: وضعت الخطة تخفيضات ضريبية كبيرة للطبقتين الوسطى والفقيرة، كما تمس التخفيضات التي توفر فرص عمل جديدة وتعتمد بصفة أساسية على العمالة الأمريكية، كما تتضمن تخفيضات للمشروعات الصغيرة لتشجيعها على الاستثمار وتوفير مناصب الشغل ويمكن إيجاز هذه التخفيضات في:

- تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة عدة مرات حيث بلغ 1٪

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

في نهاية أكتوبر 2008 ليبلغ في ديسمبر بين 0.25 و 0٪؛

- تقديم مساعدات مالية للمؤسسات المالية والعقارية لتجنب إفلاسها؛
- تقديم مساعدة بـ 50 مليار دولار لصناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد وتراجعت قيمة أسهمها بشكل كبير وهذا من أجل استرجاع الثقة في الأسواق المالية والنقدية؛
- لجأت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية على حظر بيع الأوراق المستأجرة لـ 799 سهم بالقطاع المالي، بهدف استعادة قيمة الأسهم المتدنية [1].

2- **الإجراءات المتخذة من قبل الدول الأوربية:** تعتبر الدول الأوربية الأكثر تضررا من الأزمة بعد و.م.أ لذا فقد سعت هذه الدول مجتمعة ومنفردة لاتخاذ إجراءات من أجل الخروج من الأزمة.

2-1- **الإجراءات المتخذة في بريطانيا:** قام البنك المركزي البريطاني بتوسع كبير في نطاق الضمانات الإضافية المقبولة، ونطاق المقترضين المسموح لهم الوصول إلى أموال البنك المركزي، كما قام مع البنك الفدرالي الأمريكي بتخفيض نسب الفائدة إلى مستويات دنيا، وقدمت السلطات البريطانية ضمانا كاملا للودائع كي تساعد على استرداد ثقة المودعين بعد إفلاس شركات الرهن العقاري، إضافة إلى إقرار خطة من قبل الحكومة البريطانية يمكن تلخيصها فيما يلي [2]:

- ضخ 250 جنيه إسترليني، أي ما يعادل 450 مليار دولار أمريكي لإنقاذ البنوك من تداعيات الأزمة؛
- عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها،

(1) العمواسي مصطفى، زهدي أحمد وأبو صيام تيسير، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(2) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 203.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.

2-2- الإجراءات المتخذة في ألمانيا: مع بداية الأزمة قدمت ألمانيا خطتين لاحتواء الأزمة الأولى بـ 23 مليار دولار والثانية بـ 67 مليار دولار وتهدفان إلى تحفيز وتنشيط الاقتصاد الألماني وتضمنت الخطة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والإعفاءات الضريبية [1]. ليتم وضع خطة أخرى بـ 500 مليار يورو منها 400 مليار يورو ضمانات مصرفية والباقي لإعادة رسملة المؤسسات المصرفية [2].

2-3- الإجراءات المتخذة في فرنسا[3]: أعلنت فرنسا عن وضع خطتين لمساعدة بنوكها من أجل التغلب على الأزمة:

- الأولى بـ 300 مليار يورو كضمانات للقروض المشتركة بين المؤسسات والأخرى بـ 40 مليار يورو للحصول على حصص في الشركات والمؤسسات المالية المتعثرة؛
- فضلا عن إنشاء صندوق سيادي لمصلحة الشركات الإستراتيجية التي تواجه صعوبات مالية؛
- ومع نهاية سنة 2008 تم الإعلان عن خطة جديدة لمساعدة قطاعي الإسكان والسيارات بقيمة 26 مليار يورو.

---

(1) صلاح زين الدين، مصدر سبق ذكره، ص 85.

(2) سبع فاطمة الوهراء، (2012/ 2013): **أفاق التمويل الإسلامي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، ص 78.

(3) بندي عبد الله عبد السلام، تسونامي الرهن العقاري أزمة مالية عالمية إلى أين؟ وإلى متى؟، ص 20، نقلا عن الرابط الالكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/Baroudi-Naima.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 04/ 08/ 2014.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-4- الإجراءات المتخذة في الدول الأوروبية الأخرى[1]: اختلفت الإجراءات من دولة إلى أخرى:

- في اسبانيا أقرت الحكومة قانونا يضمن الديون حتى نهاية سنة 2009 بقيمة 100 مليار يورو كحد أقصى، كما أعلنت عن إمكانية شراء أسهم في مؤسسات مالية في إطار الإجراءات المتخذة من قبل الدول الأوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي لدعم قطاع البنوك؛
- في ايطاليا حاولت السلطات الايطالية ومديرو البنوك تهدئة الأسواق من خلال إطلاق تصريحات مفادها أن المخاطر التي تتعرض لها ايطاليا جراء الأزمة ضعيفة كون ممارسات الإقراض منخفضة، كما تم الإعلان عن خطة استهداف الأسواق كإجراء احترازي لإنقاذ البنوك والودائع البنكية حتى لا تتعرض للإفلاس بتوفير تمويل إنقاذ بقيمة 20 مليار يورو لقطاع البنوك؛
- في الدانمارك أقرت حزمة من إجراءات لتأمين ضمانات المودعين لدى جميع البنوك الدانماركية بهدف استعادة الثقة في القطاع المصرفي؛
- في هولندا قررت الحكومة توفير مبلغ 20 مليار يورو للمؤسسات المالية الهولندية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين لتفادي المزيد من عدم الاستقرار في القطاع المالي؛
- في نيوزيلندا أعلنت الحكومة ضمانا لودائع العملاء في جميع البنوك وكذا في جميع المؤسسات المالية الأخرى بهدف تعزيز الثقة في نظامها المالي؛
- وتدخلت الحكومة الأسترالية بطريقة مماثلة من خلال إعلانها ضمانا لكافة الودائع لدى البنوك ولمدة 3 سنوات وضمان تمويل البنوك الأسترالية بمعدلات فائدة منخفضة وبمبالغ كبيرة.

(1) بندي عبد الله عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 21.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

3- **الإجراءات المتخذة من قبل الدول الأسيوية**: انتقلت عدوى الأزمة إلى الدول الأسيوية بسبب العولمة المالية والترابط بين الأسواق المالية مما دفعها إلى وضع برامج إنقاذ من خلال ضخ أموال في الأسواق المالية لاسترجاع الثقة فيها والحد من انتشار تداعيات الأزمة.

3-1- **الإجراءات المتخذة في اليابان**: أقرت الحكومة اليابانية خطة إنقاذ بقيمة 27 تريليون ين في أكتوبر 2008، من خلال تقديم قروض للشركات الصغيرة مع مساعدة مالية للأسر لتحفيز الإنفاق، إلى جانب إقرارها خطة تحفيز اقتصادية قوامها 23 تريليون ين (255 مليار دولار) لإنعاش الاقتصاد الياباني في بداية سنة 2009 تتضمن حزمة من الإجراءات لزيادة فرص العمل وتشجيع الإقراض مع ضخ الأموال في النظام المصرفي بهدف تحقيق استقرار النظام الاقتصادي الياباني وتتضمن الخطة ما يلي [1]:

- عشرة تريليون ين (111 مليار دولار) على شكل إعفاءات ضريبية وتمويلات حكومية؛
- 13 تريليون ين (144 مليار دولار) لمعالجة مشكلة الائتمان بما في ذلك ضخ الأموال في البنوك وغيرها من المؤسسات المالية.

وفي ظل تواصل تداعيات الأزمة على الاقتصاد الياباني تم إقرار حزمة أخرى من التحفيزات بـ 15.4 تريليون ين في 10 أفريل 2009 ليصل مجموع الإنفاق إلى حوالي 56.8 تريليون ين من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2٪ وتوفير من 0.4 إلى 0.5 مليون وظيفة، ويمكن تلخيص بنود الخطة كالآتي:

- **المبدأ الأساسي الأول**: الإجراءات التعاونية على الصعيد الوطني بحيث تجاوزت هذه الأزمة سبيقاتها في العمق والتأثير مما يستدعي التعاون الجماعي من أجل تجاوز التحديات التي تنطوي عليها؛
- **المبدأ الأساسي الثاني**: الإجراءات الاقتصادية وتكون على ثلاث مراحل كالأتي: (إتباع كل

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 204/ 206.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الإجراءات الضرورية لإخراج الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها، ضمان عودة الاقتصاد إلى حالة النمو بداية من النصف الثاني من سنة 2009 وبداية النصف الأول من سنة 2010 من خلال الاستثمار في البنية التحتية، العودة إلى مستويات النمو المرتفعة بداية من النصف الثاني من سنة 2010 من خلال تنشيط الطلب المحلي وتحفيز الصادرات)؛

- **المبدأ الأساسي الثالث**: اتخاذ نهج إصلاحي شامل يمتد على ثلاث سنوات من أجل الوصول إلى الأهداف السابقة عن طريق تشجيع القطاع الخاص، الاستثمار في الموارد البشرية والبحث العلمي من خلال: (دعم العمالة بتوفير فرص عمل جديدة، تعزيز الاستقرار المالي، دعم توليد الطاقة الشمسية وإدخالها في المباني العامة، تنشيط الخدمات الصحية ودعم الطفولة، تقديم 36 ألف ين لكل طفل ما بين 3 و 5 سنوات، تشجيع الزراعة، الصيد البحري وحماية الغابات، تطوير تكنولوجيا المعلومات وإصلاح النظام الضريبي).

3-2- الإجراءات المتخذة في روسيا: أقرت الحكومة الروسية جملة من الإجراءات لتنشيط اقتصادها وتجاوز الأزمة التي تأثرت بها أسواق المال الروسية بشدة، وتشمل الخطة على ضخ 10 تريليون روبل (340 مليار دولار أمريكي) ما يعادل الميزانية السنوية للبلاد لدعم الأسواق المالية الروسية، وتشمل الخطة تقديم 92 مليار روبل كمساعدات للمؤسسات الأساسية و200 مليار روبل كضمانات حكومية، ويتحصل على هذه المساعدات 295 شركة تنشط في قطاعات: النقل، الطاقة، الغاز، الاتصالات والإعلام، إضافة إلى استخدام عشر الاحتياطات من الذهب والنقد الأجنبي للمحافظة على قيمة العملة، مع الموافقة على إصدار البنك المركزي الروسي قروضا بلا ضمانات لصالح البنوك الكبيرة المتضررة في روسيا [1].

3-3- الإجراءات المتخذة في الصين: اتخذت الصين مجموعة من الإجراءات لمجابهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وحماية اقتصادها الوطني ومن بين هذه الإجراءات نذكر [1] [2]:

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 207.

(2) Qing Ping Ma, current financial crisis, impact of rescue measures and policy ==

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- طرح برنامج تحفيزي قيمته 586 مليار دولار يركز على مشروعات البنية الرئيسية لتعزيز الطلب المحلي وخفض اعتماد الاقتصاد على الصادرات المتهاوية؛
- تخفيض سعر الفائدة عدة مرات؛
- تقديم تسهيلات من طرف البنوك للشركات الصغيرة كما قامت بزيادة المعروض النقدي بنسبة 17٪ بهدف تحفيز إنفاق المستهلكين؛
- زيادة القروض إلى البنوك بمقدار 100 مليار يوان، مع تعليق وخفض بيع بعض السندات الحكومية؛
- إصلاح طريقة حساب ضريبة القيمة المضافة، مما يساهم في خفض إجمالي ضرائب الشركات بمقدار 120 مليار يوان سنويا؛
- ضمان مستوى معيشي يضمن ويعزز الانسجام الاجتماعي.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة على المستوى العربي لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى بعض الإجراءات المتخذة في كل من مصر، السعودية، قطر، الكويت، الإمارات البحرين والمغرب.

1- الإجراءات المتخذة في مصر: وضعت الحكومة المصرية جملة من الإجراءات لمواجهة الأزمة تمثلت في الآتي [2] [3]:

==

choice for CHINA, (2008): centre for global finance, at: http://www.nottingham.edu.cn/en/gfc/documents/research/gfcresearch/2008/gfcworkingpaper200806qingpingma.pdf, retrieved: (06/11/2014).

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 207/ 208.

(2) الأسرج حسين عبد المطلب، (2009/ 2010): تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** العددان (48 و 49)، القاهرة، مصر، ص ص 70/ 71.

(3) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 2009/ 2010.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1-1- **زيادة الإنفاق العام**: عمدت الحكومة المصرية على زيادة الإنفاق العام بحوالي 15 مليار جنيه خلال ست أشهر الأولى من سنة 2009 في مجالات الاستثمارات العامة ودعم الأنشطة الاقتصادية، بهدف توفير مناصب عمل وتنشيط الاستهلاك من خلال:

- توجيه 10.5 مليار جنيه لزيادة الاستثمارات العامة في مجالات مختلفة (7.5 مليار جنيه لمجالات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، مليار جنيه لمشروعات الطرق الكبرى، 600 مليون جنيه لرفع كفاءة خطوط السكك الحديدية وتطوير البنية التحتية، 900 مليون جنيه لبناء الوحدات الصحية الأساسية وبناء المدارس ورفع كفاءة أجهزة الإطفاء، 800 مليون جنيه للتنمية المحلية في المحافظات؛
- تخصيص 2.8 مليار جنيه لدعم الصناعة والصادرات منها 2.2 مليار جنيه لدعم الصادرات المصرية وزيادة قدرتها التنافسية و600 مليون جنيه لدعم المناطق الصناعية والبنية الأساسية للتجارة الداخلية.

2-1- **التخفيضات الجمركية**: إجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية على سلع وسيطة ورأسمالية تقدر تكلفتها بنحو 4.5 إلى 1.7 مليار جنيه، مما يساعد المنشآت على المنافسة في الخارج ويشجع الاستثمار وتوفير مناصب الشغل.

3-1- **تحفيزات ضريبية**: تتولى الحكومة تحمل تكلفة ضريبة المبيعات على السلع الرأسمالية بحيث لا يتحملها المستثمر عن أي استثمار ينشأ خلال سنة.

4-1- **إجراءات أخرى**: إضافة إلى إقرار الحكومة المصرية عدة ترتيبات أخرى لتحفيز الاقتصاد وتجنب تأثره بالأزمة نذكر منها:

- تنفيذ استثمارات في حدود 15 مليار جنيه في مشروعات مزدوجة عامة وخاصة؛
- الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية؛
- تحقيق التوازن والاستقرار في أسعار الطاقة لأغراض الصناعة؛
- دعم ومساندة القطاعات التصديرية والإنتاجية؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- توفير الائتمان اللازم لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على التوسع.

2- **الإجراءات المتخذة في السعودية:** قامت الحكومة السعودية بضخ نحو 3 مليار دولار في 21 أكتوبر 2008 وخفض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية [1]، إلى جانب قرارات أخرى تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني السعودي في ظل الأزمة ومن بين هذه القرارات نذكر [2]:

- تحويل البنك الزراعي السعودي إلى صندوق للتنمية الزراعية برأسمال قدره 20 مليار ريال يهدف إلى تمويل المشاريع الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتساهم في دعم الشركات الزراعية التي يتم تداول العديد منها في السوق المالية لتعويضها عن الخسائر التي ستلحق بها؛
- تغيير سياسات صندوق الاستثمارات العامة بهدف دعم تنفيذ المشاريع التي تتعثر بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتتمثل التغييرات في رفع نسبة التمويل لأي مشروع إلى 40٪ بدلا من 30٪ وتمديد فترة السداد إلى 20 سنة بدلا من 15 سنة مع فترات سماح بـ 5 سنوات، كما تم رفع الحد الأقصى لتمويل أي مشروع بحسب حجمه إلى ما يقارب 6 مليارات ريال بدلا من 1.5 مليار ريال سابقا؛
- كما اتخذت مؤسسة النقد السعودي مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتخفيض الاحتياطي الإجباري لدى البنوك التجارية من 13٪ إلى 10٪، مما ساعد على توفير 10 مليار ريال سيولة للبنوك ليتم تخفيضه في مرحلة لاحقة إلى 7٪ [3]؛
- أما الشركات العاملة في السعودية والمدرجة أسهمها في سوق الأسهم فقد اتخذت جملة من الإجراءات تمثلت في [4]: تسريح العمال خاصة في الشركات العاملة في مجال البناء،

(1) هادف حيزيه، مصدر سبق ذكره، ص 321.

(2) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره ، ص 211.

(3) هادف حيزيه، مصدر سبق ذكره، ص 321.

(4) المصدر نفسه، ص 322.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التشييد والقطاع المالي بغية ترشيد النفقات حيث بلغت 3000 منصب عمل ضائع خلال الأشهر الأولى من سنة 2009، تأخير آجال تسليم المشروعات التي لم تسلم أو التنازل عنها خاصة في المجال العقاري، القيام بعمليات إدماج بغية تكوين كيانات كبيرة ذات ملاءة مالية عالية، القيام بتوزيعات مالية معتبرة تفوق في بعض الأحيان سعر الفائدة على الودائع لدى البنوك التجارية كخطوة لتحفيز المستثمرين على الاحتفاظ بأسهمهم أو تشجعهم على شراء المزيد من هذه الأسهم، فوفق هذه الخطوة أصبح الاستثمار في الأسهم والسندات يدر عائدا أعلى من الاستثمار في شكل ودائع بنكية لدى البنوك السعودية.

3- **الإجراءات المتخذة في الكويت، قطر، الإمارات والبحرين**[1]: قامت الحكومة الكويتية بضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق، كما أظهر البنك المركزي الكويتي قدرته على توفير السيولة للبنوك بعد تراجع البورصة قصد تخفيض أسعار الفائدة ما بين البنوك، مع تأكيد الحكومة على قدرتها على ضخ المزيد من السيولة إذا تطلب الأمر رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

أما في الإمارات فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة 50 مليار درهم (13.6 مليار دولار) كما خصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية تهدف إلى تخفيف التوترات في القطاع المصرفي.

وفي قطر اتخذت هيئة الاستثمار قرار شراء ما بين (10 و20)٪ من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق ويهدف هذا الإجراء إلى زيادة قدرة البنوك على تمويل مشروعات التنمية بشكل أوسع. وفي البحرين حسب محافظ بنكها المركزي

(1) بن يخلف آسيا، (2009/ 2010): الأزمات **المالية وكيفية التصدي لها وإدارتها (مع الإشارة إلى الأزمة المالية الراهنة 2008/ 2009)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص ص 141/ 142.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الذي صرح أن بنوكها تستثمر في منطقة الخليج المنتعشة اقتصاديا وليس في الأدوات المالية المشتقة، الأمر الذي قلل من خطورة تعرضها للأزمة، كما أشارت الحكومة البحرينية إلى عدم تعرضها للأزمة وأنها قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة لمعالجة أي أثار محتملة للأزمة.

4- **الإجراءات المتخذة في المغرب**: عند اجتماع لجنة الاستخبارات الإستراتيجية تم وضع خطة طوارئ في جانفي 2009، وتم التوقيع على النسخة النهائية للمشروع في فيفري من سنة 2009 وقد شملت الخطة قطاعين فقط هما: المنتجات والجلود، والصناعات ولا توجد خطة واضحة عن أسباب استبعاد باقي الصناعات من الخطة، وتنفذ هذه الخطة في مدة 6 أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة، وترتكز الخطة على ثلاث محاور: اجتماعية، مالية وتجارية، فمن الناحية الاجتماعية تهدف الخطة إلى الحفاظ على فرص العمل والتغطية الاجتماعية للعاملين في نفس مستوى سنة 2008، وفي الجانب المالي وبهدف الحصول على التمويل تستفيد بعض الشركات من دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي 100٪ من قبل الحكومة، أما في الجانب التجاري فتقرر تدعيم جهود تسويق من خلال تنفيذ حملة إعلامية تستهدف الأسواق التقليدية في المغرب مع تحمل الحكومة 80٪ من نفقات التسويق، إضافة إلى زيادة حصة الصادرات من المخاطر المؤمن عليها من 50٪ إلى 80٪ [1].

الفرع الثالث: الإجراءات المتخذة في الجزائر لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي عرفها العالم بداية من سنة 2008 أعاقت مسار التطور الكبير الذي عرفه الاقتصاد الوطني، مما تطلب اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث أكدت السلطات الوطنية أن الصحة الاقتصادية والمالية للجزائر لا تدعو للقلق على المدى القصير، في حين بدأت تداعياتها تظهر على العديد من الاقتصاديات، حيث قررت السلطات المالية في الجزائر تشكيل لجنة خبراء لمتابعة ومراقبة تداعيات الأزمة العالمية مع مراقبة الأوضاع ومن ثم وضع الاقتراحات، وقد ساهمت بعض التدابير والإجراءات المتخذة في السابق التقليل من أثار الأزمة والمشار إليها من قبل رئيس الحكومة والتي نذكر منها:

(1) هادف حيزية، مصدر سبق ذكره، ص ص 339/ 340.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- التخلص من الأعباء الثقيلة للمديونية، بفضل قرار التسديد المسبق للمديونية والتي تم تسديد منها 16 مليار دولار في ظرف سنة واحدة ومن ثم توفير 2 مليار دولار كانت ستذهب في شكل أعباء ديون؛
- قرار وقف خوصصة البنوك العمومية في سنة 2007 على خلفية ظهور أزمة القروض الرهنية في و.م.أ؛
- التخلي عن إدخال العملة الوطنية في وضعية الصرف الكلي للعملة الصعبة؛
- عدم الدخول في مغامرة الصناديق السيادية المستثمرة في الخارج.

ومن بين الإجراءات المتخذة في الجزائر نذكر:

1- **السياسة النقدية**: من بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال توجيه القروض نحو القطاع العقاري [1]:

- منح القرض عن طريق الخزينة بنسبة 1٪ للموظفين من أجل اقتناء أو بناء سكنات أو توسيعها؛
- إعفاء المداخيل الناتجة عن كراء السكنات الصغيرة.

إضافة إلى:

- الزيادة الجوهرية في متطلبات رأس المال الأدنى للمصارف والمؤسسات المالية، حيث قرر بنك الجزائر رفع رأسمال البنوك الناشطة في الجزائر إلى 10 مليار دج بعدما كانت 2.5 مليار دج والمؤسسات المصرفية من 0.5 مليار دج إلى 3.5 مليار دج، وحددت الآجال الممنوحة من أجل التكيف مع القرار الجديد بسنة كاملة، ويأتي هذا القرار من أجل تعزيز الصحة المالية للبنوك والمؤسسات المصرفية في مواجهتها للأزمة المالية العالمية؛

(1) طالبي صلاح الدين، (2009/ 2010): **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها – حالة الجزائر–)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص 208.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- مرافقة المؤسسات المذكورة بعمليات خاصة بالتقييم، التحسين، التسيير والتحكم في أخطار القروض، مما يساهم في تحصين الاستقرار المالي؛
- العمل على آليات جديدة تتمثل في وضع نظام التنقيط البنكي حسب المعايير الدولية؛
- تدعيم أدوات التقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر؛
- قام بنك الجزائر بإنشاء لجنتين الأولى هي لجنة الاستقرار المالي، والثانية هي لجنة الإدارة المكلفة بمتابعة إعداد الإطار التنظيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في المصارف والمؤسسات المالية؛
- تكليف متابعة المخاطر المصرفية من طرف بنك الجزائر لاسيما في مجال تركيز مخاطر القرض؛
- توسيع عمليات الرقابة البعدية على الصرف بشكل كبير.

2- **السياسة المالية**: برزت الإجراءات المالية المتخذة في الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وقانون المالية لسنة 2010، حيث تم مراجعة بعض المؤشرات كما يلي:

- انتقال سعر الصرف من 65 دينار للدولار إلى 73 دينار للدولار الأمريكي في قانون المالية التكميلي؛
- قدر متوسط سعر السوق لصادرات المحروقات بـ 45 دولار أمريكي للبرميل وقدر هذا السعر بـ 100 دولار في قانون المالية لسنة 2009؛
- ارتفاع واردات السلع بنسبة 4٪ مقارنة مع السداسي الأول لسنة 2008 أي من 3.2 مليار دولار شهريا إلى 3.3 مليار دولار. والشكل رقم 16 يبين الخلفية النظرية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الشكل رقم (16): الخلفية النظرية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 في الجزائر

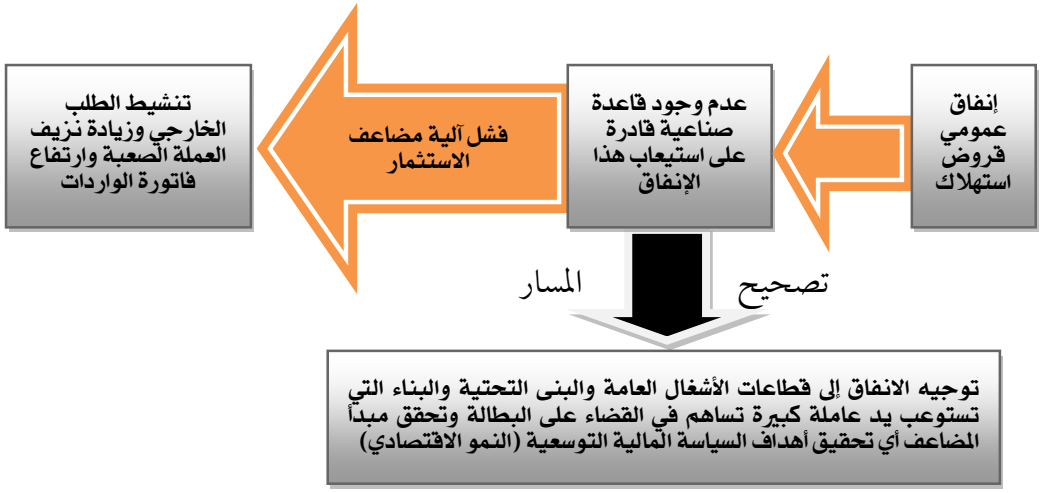

المصدر: طالبي صلاح الدين، مصدر سبق ذكره، ص 205.

من خلال الشكل نلاحظ أن الحكومة الجزائرية اعتمدت على النظرية الكنزية من خلال زيادة الإنفاق والتوسع فيه إلا أن هذه النظرية لم تنجح طالما أن هناك ضعف وقصور في الجهاز الإنتاجي، وأن زيادة الإنفاق ساهمت في زيادة حجم الواردات من خلال زيادة فاتورة الاستيراد، ومن ثم فشل آلية المضاعف الكنزي، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى تصحيح هذا المسار من خلال الاستثمار في قطاعات البناء والأشغال العمومية والبنية التحية من أجل تنشيط قطاع التشغيل والتنمية ومن ثم تحقيق دفع للنمو الاقتصادي.

إلى جانب الإجراءات السابقة تم اتخاذ إجراءات أخرى تمس جانب ترقية الشغل من خلال[1]:

- تمديد فترة الإعفاء الجنائي لصالح المستثمرين المعتمدين من طرف الوكالة الوطنية لتدعيم

(1) طالبي صلاح الدين، مصدر سبق ذكره، ص 205.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

تشغيل الشباب إذ التزموا بتشغيل 3 أشخاص على الأقل بصفة دائمة، وبإحداث 100 منصب عمل على الأقل عند بداية النشاط بالنسبة للمستثمرين المعتمدين من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث تقدر فترة الإعفاء من 3 إلى 5 سنوات في مجال الضريبة على أرباح الشركات، مع مساعدة الدولة في مجال الضمان الاجتماعي لصالح المستخدمين الجدد؛

- رفع مستوى تأمين قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 50 إلى 250 مليون دينار جزائري وتعديل المادة الرابعة من قانون النقد والقرض قصد السماح للبنوك بمنح قروض للمؤسسات التي تمثل الشركاء؛
- زيادة الإنفاق العمومي بإطلاق مشاريع عامة والتوسع القوي في نفقات الميزانية لاسيما نفقات التجهيز والتحويلات الجارية، حيث تساهم هذه الأخيرة في رفع مداخيل الأسر؛
- زيادة الأجور والرواتب عموما وزيادة الحد الأدنى للأجور من 12000 دج إلى 15000 دج إلى 18000 دج؛
- تشجيع نشاطات القطاع السياحي من خلال تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة من 17٪ إلى 7٪ ولمدة 10 سنوات.

3- **السياسة التجارية**: ففي ما يخص تخفيض الواردات والتحويلات التجارية نذكر ما يلي[1]:

- لا يمكن انجاز استثمارات أجنبية إلا في إطار تمثل فيها مساهمة وطنية مقيمة بنسبة 51٪ على الأقل؛
- توسيع ميزانية إعادة الاستثمار، والمتمثل في الإعفاءات في كل ضريبة من رسوم جمركية ورسوم شبه جبائية ورسوم أخرى ممنوحة في إطار أنظمة ذات أفضلية؛
- توسيع ميزانية إعادة الاستثمار والمتمثل في الإعفاءات في كل ضريبية من رسوم جمركية ورسوم شبه جمركية ورسوم أخرى ممنوحة في إطار أنظمة ذات أفضلية؛
- توسيع مجال تطبيق رسم التوطين البنكي على عمليات استيراد الخدمات؛

(1) طالبي صلاح الدين، مصدر سبق ذكره، ص 208.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- إمكانية لجوء إدارة الجمارك إلى شركات معتمدة ومختصة للقيام بمراقبة البضائع قبل شحنها إلى الإقليم الجمركي؛
- منع استيراد الأجهزة المستعملة؛
- تسديد إجباري للواردات عن طريق القرض المستندي.
- منح إعفاءات ضريبية على المنتجات المصنعة محليا؛
- منع العمليات التجارية الخارجية على المتعاملين الذين لا يملكون رقم التعريف الجبائي؛

إضافة إلى الإجراءات المتخذة في المجالات المالية، النقدية والتجارية تم وضع مجموعة من القوانين التي نذكر منها [1]:

- تسهيل وتنسيق النظام الجبائي؛
- متابعة تخفيض الضغط الجبائي على المداخيل؛
- تعزيز الحماية الاجتماعية وتخفيض كلفة القروض العقارية؛
- مطالبة الشركات الأجنبية بتمويل مشاريعها بموارد داخلية للتمكن من امتصاص فائض السيولة وعدم تجدد المديونية الخارجية والتي زالت بفضل سياسة التسديد المسبق للديون؛
- تفضيل الإنتاج على الاستيراد بهدف الاعتماد على قطاع الإنتاج خارج المحروقات في تكوين الثروة؛
- تشجيع الإنتاج والاستثمار في قطاعي الفلاحة والسياحة.

عملت جميع دول العالم على ضخ الأموال بنطاق واسع من أجل التحكم في السيولة وهو ما يعرف ببرنامج الإنقاذ المالي، وقد اختلف هذا الإجراء من دولة إلى أخرى حسب إمكانيات كل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، وإضافة إلى هذا الإجراء المشترك بين جميع الدول اختلفت الإجراءات الأخرى المكملة، باختلاف الدول واختلاف الآثار الناجمة عن الأزمة.

(1) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الثالث: إجراءات أخرى للتصدي لإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

إضافة إلى الإجراءات السالفة الذكر هناك إجراءات أخرى، حيث نبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول أهم الإجراءات الضرورية لإدارة الأزمة، أهم الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمة اليونانية المنبثقة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصولا إلى إجراءات التمويل المسبق وامتصاص الصدمات المالية.

الفرع الأول: الإجراءات الضرورية لإدارة الأزمات:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى دور التعاون الإقليمي في التصدي للأزمات وضبط حركة رؤوس الأموال عن طريق رسم توبين.

1- **دور التعاون الإقليمي في التصدي للأزمات المالية:** إن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة الأزمات تمر عبر أربع مراحل: إجراءات محلية وطنية، إجراءات إقليمية لتجنب انتقال الأزمة إلى المناطق المجاورة، إجراءات دولية للتعاون الفعال في مجال منع الأزمات وإدارتها وكذلك تقوية الرقابة والقواعد الاحترازية، وأهم ما يبرر الاعتماد على الإجراءات الإقليمية هو التقارب في وجهات النظر بين الحكومات على المستوى الإقليمي فهي لها القدرة على إنشاء آليات لمواجهة عدم الاستقرار العالمي وانتشار عدوى الاضطرابات المالية، ويمكن أن يشمل التعاون الإقليمي في المجال النقدي والمالي: ترتيبات أسعار الصرف، تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، الرقابة الإقليمية، القواعد والتنظيمات المتعلقة بالتدفقات المالية والآليات الإقليمية لتقديم السيولة العالمية يمكن أن يكون بديلا أكثر سيولة للتحقق ويمكن حصر دور التعاون الإقليمي في [1] [2]:

- عرف العالم بروز ظاهرة التكتل الإقليمي والتي زادت قوتها وانتشارها بسرعة عبر

(1) Shazia Ghani, (28/03/2013): La crise financière de 2007 Analyse des origines et impacts macroéconomiques sur les économies émergentes, Thèse PHD, spécialité: sciences économique, Université de Grenoble, France, p 338.

(2) بن يخيف آسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص 185/ 187.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

جميع القارات مما ساهم في زيادة التشابك والترابط بين مختلف الأقاليم وفي داخل كل إقليم، مما ساهم في تقوية الآثار الناجمة عن الأزمات المالية، الأمر الذي حتم زيادة الاهتمام بالمؤسسات الإقليمية والفرعية لتكملة دور الترتيبات الوطنية والدولية وصناديق الاحتياطي الإقليمية يمكن أن تدفع جزئيا هجمات المضاربين وتحول بينهم وبين الهجوم على العملات المختلفة داخل الإقليم، وبالتالي تمنع الآثار الأخرى العكسية على التجارة الإقليمية والعلاقات المالية، كما يمكن أن تكون عنصرا مكملا للمساهمات المالية التي تأتي من المؤسسات الدولية وبالأخص FMI وبالتالي تقلل من حجم دعمها؛

- يمكن لمؤسسات إقليمية وشبه إقليمية أن تلعب دورا مهما من حيث زيادة استقرار النظام المالي العالمي وتحقيق توازنا أفضل للقوى على المستوى الدولي خاصة في مجالي إدارة الأزمات وتمويل التنمية؛
- من المهم أن تعتمد الدول وخاصة النامية على الترتيبات الإقليمية كخط دفاع أولي لمواجهة الأزمات المالية بدل اللجوء في كل مرة ومنذ البداية إلى التسهيلات الدولية والمؤسسات المالية الدولية؛
- إن الدول النامية ليست لديها القدرة على مواجهة الأزمات المالية بمفردها ولذلك فإن الطريق الوحيد لمواجهتها للأزمة هو اللجوء إلى اتحاد الآليات الإقليمية التي يكون لها فيها دور ونفوذ، وفي نفس الوقت يفرض عليها إجراءات تصحيحية في صالحها وصالح دول الإقليم؛
- أغلب المؤسسات الإقليمية القائمة هي صغيرة الحجم وبالتالي فدورها محدود ولا شك أن دعمها سيؤتي نتائجه على المدى الطويل، وعليه وجب دعم إنشاء مثل هذه المؤسسات الإقليمية والتي يكون لها دور أفضل في عمليات الرقابة بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية وتأثيرها على عمليات الرقابة، المتابعة والإشراف على السياسات المالية والمصرفية.

ومن صيغ التعاون الإقليمي نجد [1]:

(1) بن يخيف آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 188.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- القدرة على الرقابة والإنذار المبكر، مصحوبة بقدرة مؤسسية تمكن المجموعة من مزاولة الضغط على الأعضاء للتحفيز على القيام بالتغييرات الأساسية في السياسات وتصحيح اتجاهاتها بسرعة وفعالية؛
- القدرة على تفادي حدوث وتكرار عمليات التخفيض التنافسي للعملات في البلاد المجاورة ومنع البلاد من تبني سياسات إفقار الجار كوسيلة للخروج من الأزمة يتوقع أن تشمل الإقليم كله؛
- القدرة الكافية على التدخل في أسواق العملات والأسواق المالية وذلك للتمكين من استرجاع الثقة ومنع إمكانية تدهور قيمة العملات وانهيار الأسواق؛
- القدرة على تقديم سيولة كافية في فترة ما بعد تحقيق الاستقرار المالي وتمويل طويل الأجل يصاحب التمويل الذي تقدمه المؤسسات الإنمائية الإقليمية والدولية، وذلك لمنع اضطراب الأنظمة المالية وعرقلة النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي أثناء المراحل الحرجة لإعادة الاستقرار والتصحيح؛
- القدرة الجماعية للتحفيز على القيام بالتغييرات الهيكلية الأساسية الأطول أجلا في الأسواق والمؤسسات المالية، وكذا تنمية قدرة أكبر للرقابة الذاتية والسلوك الاحترازي من جانب مؤسسات القطاع الخاص وكذا السلطات الوطنية التي تتولى عملية الرقابة المالية والتشريع.

2- ضبط حركة رؤوس الأموال الدولية عن طريق الرسم على المعاملات النقدية الدولية أو رسم توبين: إن أهم ما جاءت به العولمة المالية هو إزالة الحواجز البينية الأمر الذي سمح بزيادة تدفقات وتحركات رؤوس الأموال والتي من شأنها الرفع من تقلبات أسعار الصرف مما يؤدي إلى تخفيض سيولة السوق الذي تغادره رؤوس الأموال وهو ما يسبب أزمات مالية دولية، ولذلك تم إنشاء رسم توبين لإعاقة حركة رؤوس الأموال الدولية ذات الأهداف المضاربة [1].

(1) بن يخلف آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 184.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمة اليونانية:

تعتبر الأزمة اليونانية امتدادا للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي انتقلت شرارتها إلى دول أوروبا ومنها اليونان، ففي 23/ 04/ 2010 تقدمت الحكومة اليونانية رسميا بطلب مساعدة مالية من FMI والدول الأخرى في منطقة اليورو والمفوضية الأوروبية، وتم قبول تقديم المساعدة في أواخر شهر أفريل من سنة 2010، حيث تقدم البنك المركزي الأوروبي بإعانة مالية قدرها 30 مليار أورو لمدة 3 سنوات وبمعدل فائدة 5٪ [1]، كما اتفق الاتحاد الأوروبي وFMI على خطة إنقاذ قوامها 110 مليار يورو تنفذ على مدى 3 سنوات، إلا أن هذه المساعدات لم تكن كافية فانتشرت الأزمة في بقية الدول الأوروبية المرتفعة الدين العمومي كالبرتغال واسبانيا، وقد وضعت الحكومة اليونانية هدفا واضحا لا بد منه وهو خفض العجز الميزاني بحوالي 4٪ من إجمالي الناتج القومي أي خفض العجز بأكثر من 8 مليارات يورو من خلال خفض هدر المال العام وتخفيض النفقات، ولعل أهم ما خرجت به اليونان من هذه الأزمة هو مناقشتها لعيوبها بكل شفافية وواقعية، حيث وضح رئيس حكومتها أنه لا بد من التوجه نحو نموذج جديد للتنمية، لكن ينبغي ترتيب أوضاع المنزل من الداخل وذلك بمعالجة المشاكل البنيوية الأخيرة التي أفرزت اقتصادا غير منتج ودولة مبددة وغير فاعلة [2].
وفيما يلي أهم العناصر المتعلقة بالإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية [3]:

- فيما يتعلق بسياسات المالية العامة تم ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار 3 سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3٪ بحلول سنة 2014 (13.6٪ عجز سنة 2009)؛

(1) Nelson. Rebecca M and Belkin Paul and Mix Derek E, (2010): Greece's Debt Crisis: Overview Policy Responses and Implications, Congressional Research Service, USA. p 3/4.

(2) علي أحمد السيد، (2010): أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، **مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)** (العدد 41)، السعودية، ص ص 21/ 23.

(3) : At : www.imf.dzretrieved (21/11/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- فيما يتعلق بالإنفاق العام من المنتظر أن تحقق التدابير المتخذة في هذا المجال 5.25٪ من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية سنة 2013 مع تخفيض الأجور والمعاشات وتجميدها لمدة 3 سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور؛
- فيما يتعلق بإيرادات الحكومة من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى 4٪ من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية سنة 2013 عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة والضرائب على السلع الكمالية والتبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى؛
- أما فيما يخص إدارة الإيرادات وضبط النفقات عملت الحكومة اليونانية على زيادة التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيبا عادلا من العبء الضريبي مع الحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الزيادة في الإيرادات والوفرات في الإنفاق نتيجة هذه الإصلاحات 1.8٪ من إجمالي الناتج المحلي بالتدريج خلال فترة البرنامج؛
- أما في جانب الاستقرار المالي تم وضع إنشاء صندوق للاستقرار المالي يمول من البرنامج التمويلي الخارجي لتمويل مستوى كاف من رأس المال المصرفي؛
- أما برنامج المستحقات تم تقليص برامج المستحقات الحكومية حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح الاجتماعية؛
- إصلاح نظام التقاعد هناك اقتراح لإصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض مخصصات التقاعد المبكر؛
- وفيما يتعلق بالسياسات الهيكلية تعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين مناخ الأعمال وخصخصة المؤسسات العامة؛
- أما فيما يخص الإنفاق العسكري تتوخى الخطة خفضا محسوسا في الإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثالث: إجراءات التمويل المسبق وامتصاص الصدمات المالية:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى إجراءين مرتبطين بالتمويل المسبق وامتصاص الصدمات المالية.

1- **إجراءات التمويل المسبق لتسوية الأزمات في المستقبل**: نتناول الإجراءات المتخذة من قبل كل من ألمانيا والسويد وكذلك المفوضية الأوروبية وFMI والجدول رقم 85 يوضح ويلخص ذلك.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (85): أمثلة لمقترحات التمويل المسبق لتسوية الأزمات في المستقبل

	ألمانيا	السويد	المفوضية الأوروبية	FMI
اسم الحالة	صندوق إعادة الهيكلية تمت موافقة مجلس الوزراء في 25 أوت 2010	صندوق الاستقرار نشط بداية من 1 أوت 2009	صندوق قرار البنك مقترح في 26 ماي 2010	الاستقرار المالي مقترح في جوان 2010
تغطية	البنوك	البنوك	البنوك وشركات الاستثمار	جميع المؤسسات المالية
معدل	0.02٪ إلى 0.04٪ حسب حجم البنك مع 0.00015٪ على قيمة المشتقات المحتفظ بها خارج الميزانية	0.036٪	غير محدد	أقل من 0.2٪
المخاطر المرجحة	نعم تقدر مساهمة المخاطر النظامية	ليس في البداية نعم في المستقبل	من حيث المبدأ لكن التفاصيل لا نقاش فيها	ليس من الضروري في البداية نعم في المستقبل
قاعدة	اجمالي المطلوبات والمطلوبات المستحقة للعملاء	المطلوبات غير المؤمن عليها	يفضل أن تكون على أساس الالتزامات ولكن لا تزال اللجة تدرس	المطلوبات غير المؤمن عليها بما في ذلك خارج الميزانية العمومية
حجم	جمع حوالي 1.2 مليار سنويا أي أقل من 0.05٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنويا	2.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.	غير محدد	من 2 إلى 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي المستهدف
الفترة لسداد الأموال	غير محدد	15 سنة	غير محدد	حوالي 15 سنة
استخدام	قرار	تمويل التدابير الحكومية قبل ضخ رأس المال والقروض والضمانات لدعم النظام المالي ومن المتوقع أن يتم دمجها مع التأمين على الودائع في المستقبل	لتسهيل حل منتظم (حينما يكون ذلك ممكنا للتنسيق مع ايداع المحليين، صندوق الضمان تمويل كلي أو جزئي للأصول أو نقل المسؤولية التكاليف الإدارية وأتعاب الاستثمارات).	توفير تكاليف مالية صافية قدرها الدعم السائر للقطاع المالي
استثمارات	غير محدد	حساب الحكومة	محفظة متنوعة بشكل جيد من الأصول غير المصرفية عالية السيولة مع انخفاض مخاطر الائتمان لدعم الاقتصاد الحقيقي	غير محدد من المفترض أن تستثمر في الأوراق المالية الحكومية
مساندة حكومية	غير محدد	غير محدد	غير محدد	ستكون هناك الحاجة إلى خط ائتماني احتياطي من قبل الحكومة وفي هذه الحالة لا بد من رسم إضافي منفصل

Source: Sebastian. Schich and Byoung-Hwan Kim, (2010): Systemic Financial Crises How to Fund Resolution, OECD Journal: Financial Market Trends v 02, pp 103/104, At: http://dx.doi.org/10.1787/fmt-2010-5kgk9qpnblxw, Retrieved: (10/10/2014).

2- **إجراءات امتصاص الصدمات المالية**: تم وضع إجراء من أجل امتصاص والتخفيف من حجم الصدمات المالية والشكل رقم 17 يوضح ذلك.

الشكل رقم (17): نطاق الترتيبات المالية اللازمة لامتصاص الصدمات المالية

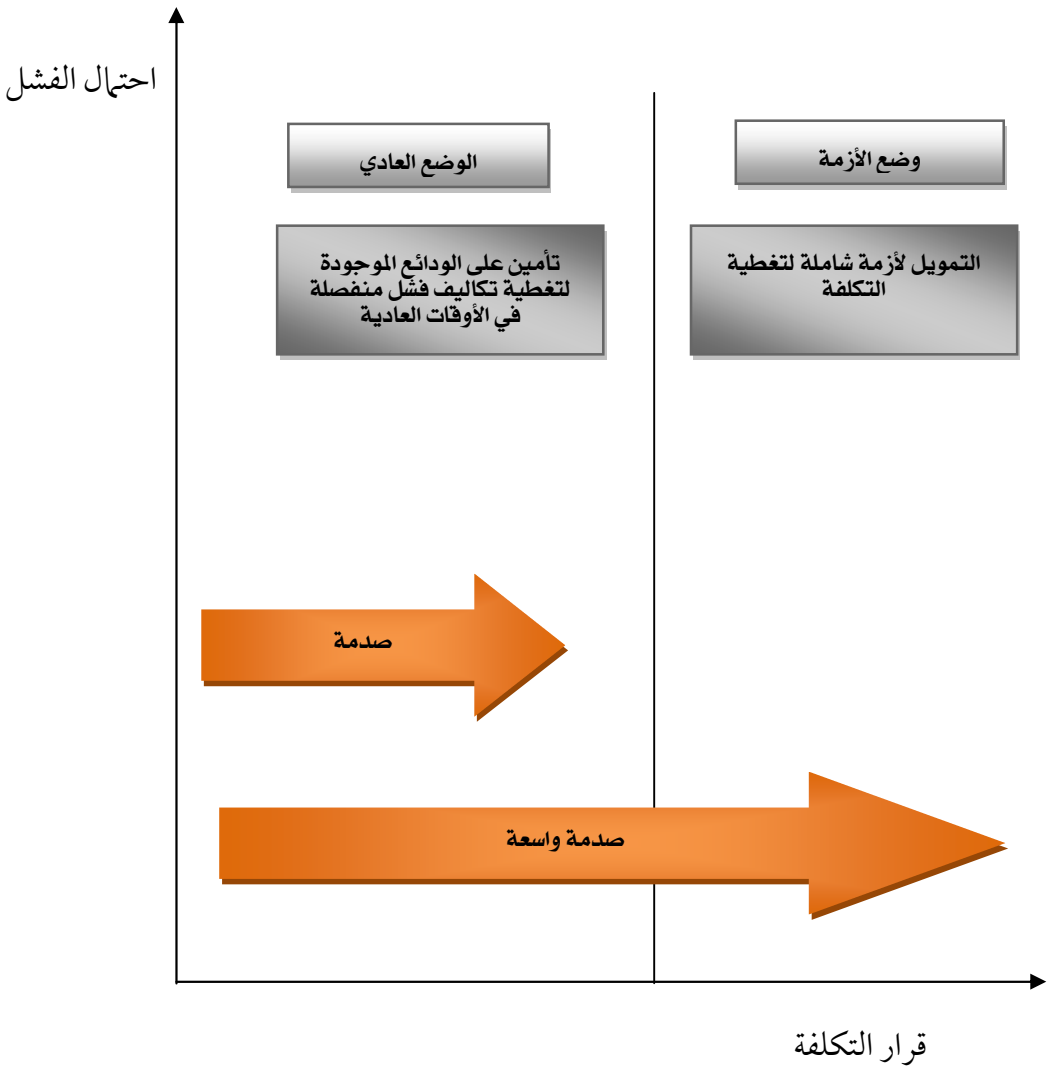

Source: Sebastian. Schich and Byoung-Hwan Kim, op-cit, p 79.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الشكل نلاحظ أنه يوجد وضعين وضعية عادية ووضعية في حالة الأزمة، حيث تم وضع نظام يشمل التأمين على الودائع وهي عبارة عن ترتيبات لتقاسم الأعباء في حالة الفشل من قبل المؤسسات التي تقبل الودائع الفردية والهدف الرئيسي من ذلك هو منع انتقال المشاكل (العدوى) من بنك إلى بنوك أخرى، مما يقلل من حدوث سلسلة من ردود الفعل داخل النظام المصرفي ككل، إضافة إلى هذا النظام (التأمين على الودائع) يعطي هذا النظام للسلطات سياسة حرية أكبر في التعامل مع إمكانات فشل البنوك في حالة أزمة شاملة.

إضافة إلى الإجراءات الفردية الخاصة بكل دولة، هناك إجراءات أخرى تمة الدعوة إلى تبنيها من أجل التحكم الأفضل في الأزمة كرسم توبين من أجل التحكم في حركة رؤوس الأموال، إجراءات التمويل المسبق وامتصاص الصدمات والتعاون الإقليمي في التصدي للأزمة، وتعتبر هذه الإجراءات غير كافية طالما أنها لم تحقق النتائج المطلوبة من خلال التحكم والتعافي التام من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

رغم اعتماد دول العالم منفردة أو مجتمعة على سلسة من الإجراءات التحفيزية والإصلاحية للتقليل والتخفيف من الآثار المحتملة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أنها تبقى إجراءات غير كافية وكفيلة من أجل القضاء على هذه الأزمة والتحكم فيها، طالما أنها إجراءات في معظمها ترقيعية وظرفية منعزلة عن بعضها البعض، تراعي مصلحة كل دولة أو منطقة فقط دون مراعاة المصلحة العامة العالمية، كما أن هذه الإجراءات لا تراعي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الأزمة من خلال محاولة معالجتها أو إصلاح مواطن الخلل فيها، كما نجد أن القمم التي انعقدت لمعالجة الأزمة سارت في نفس الطريق حيث أنها كانت تبحث عن إجراءات الخروج المبكر من الأزمة دون أن تبحث عن حلول جذرية دائمة تأخذ بعين الاعتبار الأسباب والمسببات الحقيقية لهذه الأزمات ومن ثم منع تكرار مثلها في المستقبل.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الثاني
دور المنظمات المالية الدولية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 والحلول المقترحة لها

بعد التعرض لأهم الإجراءات المتخذة للتحكم في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سواء على المستوى المحلي والدولي، أو على المستوى القاري والإقليمي وصولا إلى المستوى العالمي من خلال المبحث الأول، نتعرض من خلال هذا المبحث لدور المؤسسات المالية والنقدية الدولية العالمية الممثلة في FMI وBM وكذلك هيئة الأمم المتحدة في التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتقليل من مخاطرها من خلال مساعدة الدول والأقاليم عن طريق منح التمويلات، المساعدات والمشورات، التدريب...الخ.

لقد أثبتت السياسات والخطط العلاجية المنتهجة للتصدي للأزمات المالية والاقتصادية العالمية عدم قدرتها على توقيف الأزمات والتحكم فيها أو حتى التنبؤ بها، لذا وجب ضرورة البحث عن حلول جذرية تكون أكثر فاعلية في التنبؤ ومعالجة الأزمات ولا يكون ذلك إلا من خلال إدخال مجموعة من التغييرات والإصلاحات الجذرية، وعلى جميع الأصعدة وفي جميع المجالات الحياتية، وذلك من خلال إشراك جميع الدول سواء المتقدمة، النامية أو المتخلفة ومعالجة جميع المقترحات مع مراعاة مصالح جميع الدول، ونتناول هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب الآتية:

- **المطلب الأول**: دور المؤسسات المالية الدولية في احتواء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- **المطلب الثاني**: الحلول المطروحة لمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية
- **المطلب الثالث**: حلول ومقترحات أخرى لمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المطلب الأول: دور المؤسسات المالية الدولية في احتواء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

لعبت المؤسسات المالية الدولية دورا هاما في معالجة الأزمة من خلال توفير سبل التمويل، المشورة، الإعانات والمساعدات، ونبحث من خلال هذا المطلب حول دور المؤسسات المالية والنقدية الدولية الممثلة في FMI وBM، إضافة إلى هيئة الأمم المتحدة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

الفرع الأول: دور FMI في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

يعتبر FMI عنصرا مهما في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية باعتباره ضلعا من أضلاع العولمة المختص في الجانب النقدي، حيث نتعرض من خلال هذا الفرع إلى رأيه في الأزمة ودوره فيها وأشكال المساعدات التي يقدمها وصولا إلى تقييم أدائه ومقترحات إصلاحه.

1- رأي FMI في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأشكال المساعدات التي يروج لها: لقد عمل FMI منذ بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على إبداء رأيه بشأن الأزمة سواء من خلال رئيسه أو نشراته وتقاريره عبر موقعه الرسمي، كما عمل على تقديم يد المساعدة للدول المتضررة من خلال مجموعة من الأشكال وذلك كالآتي:

1-1- رأي FMI في الأزمة: أصدر FMI مع بداية سنة 2009 تقريرين حول الأزمة الأول بعنوان الركود الاقتصادي العالمي يفرض تحديات على السياسات، وأشار من خلاله الصندوق إلى تراجع معدل النمو العالمي نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، هذا على الرغم من اتخاذ إجراءات واسعة النطاق إلا أن الضغوط المالية لا تزال على حدتها مما يساهم في استمرار هبوط الاقتصاد العالمي، كما حذر التقرير عن الوضع في إفريقيا نتيجة ارتفاع معدلات الفقر فيها خاصة بعد تراجع أسعار المواد الأولية نتيجة أثار الأزمة والركود الاقتصادي العالمي، أما التقرير الثاني الصادر تحت عنوان الاستقرار المالي العالمي ومستجدات الأسواق المالية، فقد أشار إلى أنه بالرغم من ضخ السيولة من قبل البنوك المركزية وتخفيض أسعار الفائدة فإن أسعار الإقراض بين البنوك تتجه إلى الهبوط نتيجة انعدام الثقة، كما

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أظهر التقرير استمرار انخفاض قيم الأصول، كما حذر الصندوق من إمكانية وقوع أزمة إنسانية في المناطق الأكثر فقرا [1] [2].

2-1- أشكال المساعدات التي يروج لها FMI: يساعد FMI الدول الأعضاء عن طريق استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها مع تقديم المشورة للأعضاء بشأن سياستهم الاقتصادية، إقراض الأعضاء بالعملات الصعبة لدعم سياستهم المعنية بالتعديل والاصطلاح، تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية مع توفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية في مجال اختصاص الصندوق وخبرائه وذلك من خلال [3]:

- تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي من خلال ثلاث طرق: الرقابة القطرية (مشاورات شاملة ومنتظمة)، الرقابة العالمية (استعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية)، الرقابة الإقليمية (دراسة السياسات المتبعة وفقا لاتفاقيات إقليمية)؛
- الإقراض لمساعدة الدول المتضررة والمتعثرة من خلال البرامج المدعمة بموارد FMI كتسهيلات الإقراض (اتفاقات الاستعداد الائتماني، تسهيل الصندوق الممدد، تسهيل النمو والحد من الفقر، تسهيل الاحتياطي التكميلي، خطوط الائتمان الطارئ، مساعدات الطوارئ)؛
- المساعدة الفنية والتدريب من خلال أربع مجالات أساسية تتمثل في دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق (تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة إضافة إلى

(1) يوسف حسن يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ص 106/ 108.

(2) لطفي علي، مصدر سبق ذكره، ص ص 31/ 33.

(3) يوسف حسن يوسف، (2012): تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، الطبعة 01، المركز القومي للإصدارات القانونية: القاهرة، مصر، ص ص 27/ 42.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

هياكل البنوك المركزية وتطويرها)، مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية من خلال (ضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، وضع الميزانية، إدارة الإنفاق، تصميم شبكات الأمان الاجتماعي، إدارة الدين الداخلي والخارجي)، إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها، صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها؛

- المساعدات المالية ومن أهمها الشريحة الاحتياطية Resserre tranche، الشرائح الائتمانية؛
- التسهيلات التمويلية وتضم التسهيل التمويلي الممدد EFF، التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي SAF، التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي EASF، التسهيل التمويلي التعويضي والطارئ CCFF، التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية والتسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية.

كما يروج FMI في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة لمجموعة من الإصلاحات والإجراءات المتمثلة في [1]:

- مزيد من الشفافية في منتجات الدين وأهمها المشتقات؛
- مزيد من التنظيم والرقابة؛
- وضع قواعد حسابية جديدة لتقويم الأصول لا تسمح بتضخيمها وبالتالي تضخيم الاستدانة عليها؛
- مكافحة فساد مؤسسات التقييم؛
- العودة إلى قواعد التسليف المصرفي التقليدي أي لا يتم الإقراض أكثر مما يمكن تسديده؛
- ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب التي استعملت لإنقاذ البنوك.

(1) المصدر نفسه، ص ص 128/ 129.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

3-1- FMI والجزائر: بعد أن كانت الجزائر قبل أقل من عشرين سنة دولة مدينة وملزمة بتنفيذ مخطط صارم لإعادة الهيكلة ضمن برامج FMI لإعادة جدولة ديونها الخارجية، تمكنت من التسديد المسبق لديونها الخارجية بسبب ارتفاع المداخيل النفطية نتيجة للثورة التي عرفتها أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة، الأمر الذي مكنها من الانتقال من بلد مدين إلى بلد دائن خاصة بعد موافقتها على طلب FMI المتعلق بإقراضه حيث منحته مبلغ 5 مليار دولار[1]. يأتي هذا الحدث في ظل إفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي، وبهذا الانجاز تكون الجزائر قد ساهمت في حل هذه الأزمة من خلال القرض الممنوح لصندوق الذي يسمح بزيادة قدراته التمويلية للدول المتضررة من الأزمة. وقد تم استخدام هذا المبلغ في شراء سندات محررة على شكل وحدات حقوق سحب خاصة التي طرحها FMI للاكتتاب (476.8 مليار وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 750 مليار دولار) وبهذا تكون سنة 2012 سنة التحاق الجزائر بنادي الدول الدائنة [2].

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر صنفت من قبل FMI كثاني دولة بعد السعودية من حيث احتياطي صرفها ضمن 20 دولة الأقل دينا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [3].

---

(1) بوابة المواطن، مع القرض الممنوح لصندوق النقد الدولي تلتحق الجزائر بنادي الدول الدائنة، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.elmouwatin.dz/?%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9، تم الإطلاع على المقال في: 08/ 10/ 2014.

(2) البوابة الرسمية لخمسينية استقلال الجزائر، سنة 2012 تميزت بالتحاق الجزائر بنادي الدول الدائنة، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.djazair50.dz/?2012-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%AA، تم الإطلاع على المقال في: 08/ 10/ 2014.

(3) الجزائر تقرض صندوق النقد الدولي 5 مليارات دولار، جريدة الشروق اليومي، 11/ 10/ 2012، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/144273.html، تم الإطلاع على المقال في: 08/ 10/ 2014.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2- **دور FMI في خلق وحل الأزمات**: لقد لعب FMI دورا مزدوجا بالنسبة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية كمتسبب فيها وكمساهم في حلها وذلك من خلال:

2-1- **دور FMI في خلق الأزمات**: لقد لعب FMI دورا مهما في بروز الأزمة الأخيرة من خلال:

- أصبح الصندوق أداة في يد الدول الغربية المتطورة لتنفيذ قراراتها مما أثر على دوره كقطب عالمي حيادي يعمل لمصلحة الاقتصاد العالمي ككل وهذا ما ساهم في بروز الأزمة الأخيرة من خلال تخلي الصندوق عن الدور الذي يلعبه؛
- عدم قدرة الصندوق على التنبؤ بالأزمة ومن ثم إنذار الدول باقتراب حدوث أزمة مالية قل وقوعها [1].

2-2- **دور FMI في حل الأزمات**: يستخدم FMI في حل الأزمات مجموعة من الآليات نذكر منها [2] [3] [4]:

- بناء نظام مالي عالمي قوي: تعتبر الثغرات الموجودة في النظام المالي العالمي من بين أسباب نشوء الأزمات، لذا يسعى FMI إلى تقوية النظامين المالي والنقدي الدوليين، من أجل تفادي تكرار حدوث الأزمات وضمان إمكانية سرعة التدخل لحلها من خلال التنسيق مع حكومات الدول الأعضاء، المنظمات الدولية، الهيئات الدولية الأخرى والقطاع الخاص؛
- تقوية القطاعات المالية: بداية من سنة 1999 بدأ كل من FMI وBM في القيام بتقييم مشترك للقطاعات المالية للبلدان الأعضاء من أجل مساعدتها على تحديد جوانب الضعف الفعلية والمحتملة ومنذ ذلك الوقت أصبحت هاتين الهيئتين

(1) لطفي علي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(2) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 121/ 124.

(3) الحضري طارق فاروق، (2010): الاقتصاد الدولي، الطبعة 01، المكتبة المصرية: المنصورة، مصر، ص 151.

(4) بن يخلف آسيا، مصدر سبق ذكره، ص ص 166/ 168.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

إلى جانب خبراء في الميدان يقومون بتقييم النظم المالية للبلدان الأعضاء من أجل أن تكون مرشدا لها فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات تصحيحية في نظمها المالي، إضافة إلى قيام FMI بمهام أخرى:

- تقوية الأطر القانونية، التنظيمية والرقابية للبنوك؛
- مراجعة الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي لدى البنوك والمؤسسات المالية؛
- تجنيب نظم أسعار الصرف الحساسة لأي هجوم؛
- ضمان تدقيق البيانات المالية في الأسواق بحرية أكبر وفي الوقت المناسب؛
- وضع مجموعة من المبادئ الأساسية لتحسين التنظيم والإدارة في قطاع الشركات؛
- التعاون مع لجنة بازل للرقابة المصرفية من أجل تحسين المعايير التنظيمية.

- تشجيع الانفتاح ونشر المعلومات: من أجل ضمان كفاءة عمل الأسواق المالية وتوفير شروط ملائمة للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية يجب توفر معلومات صحيحة وحديثة في الوقت المناسب، وهذا ما يتطلب نظام نشر معلومات فعال، حيث يلزم FMI نشر بيانات مالية واقتصادية مفصلة؛
- الشفافية والمساءلة في FMI: إن الشفافية سواء بالنسبة إلى الدول الأعضاء في FMI أو في FMI نفسه تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي، وتزيد من مصداقية السياسات المنتهجة وتجعل للأسواق تعمل في أكثر فعالية وكفاءة، كما أن زيادة الانفتاح والوضوح من قبل FMI فيما يتعلق بسياساته والمشورة التي يقدمها لأعضائه من شأنها أن تساهم في تحقيق فهم أفضل لسياساته، وترتقي بمستوى التحليل لديه، حيث أصبحت جميع المعلومات التي ينشئها حول البلدان وسياساته منشورة على موقعه في الأنترنات؛
- ويستهدف FMI منع وقوع الأزمات في النظام النقدي الدولي عن طريق تشجيع الدول على إتباع سياساته ومنحه القروض اللازمة لمعالجة الاختلالات على مستوى موازين المدفوعات.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

– وفيما يخص الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة أعلن FMI استعداده لتقديم 200 مليار دولار قروضا فورية وميسرة للدول أكثر احتياجا وتضررا من الأزمة هذا على هامش اجتماع مجموعة 43 التي تضم الدول الأوربية والأسيوية في أكتوبر 2008، حيث دعا زعماء هذه الدول FMI إلى لعب دورا فعالا في مساعدة الدول المتضررة بشدة من الأزمة، كما أعلن FMI تخفيفه لبعض الشروط الخاصة بمنح القروض[1]. حيث شكل FMI آلية طوارئ مالية خاصة لمساعدة الدول المتضررة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من أجل التدخل بسرعة لمساعدة الدول المتأثرة خاصة فيما تعلق بنقص السيولة النقدية [2].

3- تقييم أداء FMI في ظل الأزمة وإجراءات إصلاحه: إن تراجع النظام الرأسمالي في مرحلة الأزمة ساهم في انهيار الدور القديم لـ FMI فأصبح هذا الأخير مضطرا إلى التكييف مع الواقع الجديد، من خلال التوسع في نطاق مهامه واختصاصاته، فأصبح يحل محل الحكومات في صياغة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأنظمة الحكم والتأثير في مستويات الأسعار والتكاليف والدخل القومي على الرغم من دخول هذه الأمور ضمن السيادة الوطنية.

3-1- تقييم أداء FMI في ظل الأزمة: رغم الجهود التي يبذلها FMI في حل الأزمات المالية إلى أنه لم يسلم من الانتقادات الموجهة له والتي نذكر منها[3]:

- اعتبارا من أن الأسواق المالية قادرة وحدها على تصحيح الإختلالات الناجمة عن التمويل الدولي والصندوق حيادي في ذلك، إلا أن الأزمة الأخيرة بينت الدور الذي يمكن أن يلعبه FMI للقيام بدور المقرض الأخير؛
- عدم كفاءة بعض برامج FMI؛
- يتهم FMI وضعه لبرامج متطرفة وصعبة التطبيق في البلدان الموجهة إليها؛

(1) جريدة الأهرام، (25–10–2008): 200 مليار دولار من صندوق النقد الدولي للدول المتضررة، العدد 44518، مصر،

(2) محمود رمزي، مصدر سبق ذكره، ص 87

(3) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سابق، ص ص 125/ 126.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- المخاطر المعنوية الناجمة عن تطبيق برامج الصندوق كالتقشف وتجميد الأجور.

وتقييم دور الصندوق في الأزمة يمر عبر تقييم تدخلاته من خلال آلياته المتاحة له من أجل التقليل من الأزمة، التحكم فيها ومساعدته للدول الأعضاء، وذلك من خلال [1]:

- دور FMI في الرقابة والإشراف قبل الأزمة: تم إلقاء اللوم على FMI لعدم تنبئه بالأزمة على الرغم من اعتباره المشرف على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء مجتمعة ومنفصلة، وعلى الرغم من وجود العديد من المؤشرات الدالة على اقتراب حدوث أزمة كارتفاع أسعار الصرف الحقيقية، ارتفاع العجز في الحساب الجاري للدول، التوسع في الائتمان المحلي، الزيادة في العرض النقدي بمعناه الواسع، ارتفاع المديونية الأجنبية، ارتفاع حصة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل نحو الداخل، هبوط معدل النمو الاقتصادي، التقلب في أسعار الفائدة الدولية هي في الغالب مؤشرات تدل على تعرض البلدان إلى أزمة مالية؛
- المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء لمجابهة الأزمة: على الرغم من اهتمام خبراء الصندوق بتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عبر إجراء الزيارات والمشاورات مع الدول الأعضاء، وسعيهم الدائم إلى تقديم التوجيهات الفنية والإرشادات اللازمة للدول الأعضاء فيما يتعلق بسبل إدارة اقتصادياتهم، إلا أن هذه المساعدات الفنية من FMI لم تلق على الدوام التشجيع والترحيب من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين المتابعين والمعنيين، فقد أشارت بعض الدراسات ولازالت تشير إلى أن هذه الإرشادات الفنية المقدمة من FMI وبرامجه الإصلاحية المقترحة على وجه الخصوص إلى بعض دول الأعضاء لم تحقق أي نتائج ملموسة، بل بالعكس أدت إلى وقوعها في فخ المديونية وأحدثت اضطرابات اقتصادية داخلية قادتها إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية؛
- المساعدات المالية التي قدمها FMI للدول الأعضاء لمجابهة الأزمة: لقد مارس FMI دوره

(1) رياض عمر عبد الله مها، (2012): تقييم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، **ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي** المنعقد في 1 و 2 ديسمبر، **جامعة العلوم الإسلامية العالمية**، عمان، الأردن، ص ص 5/ 11.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التقليدي في شأن تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء أيان الأزمة المعاصرة بالقدر الذي كان لازما أن يقوم به ولو بالنسبة لعدد من الاقتصاديات، فقدم قروضا أو تمويلات عاجلة لبعض الدول في حدود إمكاناته؛

- فشل FMI في وضع إستراتيجية متكاملة للتصدي للأزمة، حيث لعبت حكومات وخبراء حكومات مجموعة العشرين دورا هاما في صياغة التوصيات المقررة للتصدي للأزمة وانحصر دوره في تنفيذ التوصيات وكأنه واحدا من هذه الحكومات وليس جهة قيادية موجهة لتسيير الاقتصاد العالمي، كما وجهت له انتقادات من قبل الدول النامية بشأن كون الصندوق أداة في يد بعض الدول المتطورة ومن ثم عمد إلى تنفيذ سياسات هذه الدول[1].

3-2- إصلاح FMI: نتيجة الانتقادات المتزايدة التي تعرض لها FMI أصبح من الضروري إجراء إصلاحات بناء على تلك الانتقادات المتزايدة من أجل تأهيله كمحارب للأزمات، ويتمثل جوهر هذه الإصلاحات في[2]:

- تركيز مشورة السياسات والمساعدات الفنية بشكل أكثر انتظاما على مساعدة البلدان لمواجهة الأزمات والاستجابة لها، ويجري ذلك باتخاذ خطوات لكي يقوم الصندوق بالتركيز على الإعداد لمواجهة الكوارث بشكل أكثر انتظاما؛
- تقديم مساعدات لميزان المدفوعات بشكل أكثر تواصلا للبلدان منخفضة الدخل التي تعاني من الصدمات الخارجة؛
- تحديد البلدان التي تحتاج إلى تمويل أكبر من المانحين حيث أن التركيز المنضم على الصدمات الخارجية سيساعد الصندوق على التعرف على احتياجات التمويل التي لم تتم مواجهتها.

---

(1) بن يخلف آسيا، مصدر سبق ذكره، ص 170.

(2) سماي علي، (2007/ 2008): **مكانة صندوق النقد الدول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 338.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ويتعين على FMI التكيف لمواجهة سبع تحديات اقتصادية والتي غيرت الخريطة الاقتصادية العالمية ومراكز القوى فيه وهي [1]:

- التكنولوجيات الحديثة وظهور الاقتصاد المبني على المعرفة؛
- تدفقات رأس المال الخاص، وسيطرتها على تدفقات رأس المال في الاقتصاد العالمي حاليا؛
- تغير التوازن الديمغرافي وتوفر اليد العاملة في البلدان النامية؛
- نفوذ اقتصاديات الأسواق الناشئة وارتفاع نصيبها في التجارة العالمية بشكل كبير؛
- ارتفاع مكانة قارة آسيا في الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاديات الصين، الهند واليابان؛
- تنامي النزعة الإقليمية وإثارة حوار جديد يؤيد الترتيبات النقدية الإقليمية؛
- المطالبة بالمزيد من الشفافية والخضوع للمساءلة في الحكومات والمؤسسات الدولية.

وبناء على التغييرات السالفة الذكر وجب إجراء تغييرات جذرية على FMI في المجالات الآتية[2] [3]:

3-2-1- قاعدة رأس المال: إن تقوية قاعدة رأس المال لـ FMI تعد ضئيلة جدا مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مستويات التجارة العالمية، تدفقات رأس المال الدولي وأي مؤشرات أخرى مماثلة للسيولة العالمية، وتقوية قاعدة رأس مال FMI تهدف إلى جعله القوة الموازنة المطلوبة عند حدوث أزمات ويتم ذلك من خلال زيادة قاعدة موارده والحصص المخصصة لتصدي للأزمات، إضافة إلى إنشاء

(1) سماي علي، مصدر سبق ذكره، ص 339.

(2) المصدر نفسه، ص ص 339/ 343.

(3) Stephany Griffith-Jones and José antonio ocampo, (2009): the financial crisis and its impact on developing countries, pp 12/14, quoting link: http://www.ipc-undp.org/pub/IPCWorkingPaper53.pdf, consulté en: (08/10/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

حقوق سحب خاصة مؤقتة ذاتية التسيير لمواجهة احتياجات السيولة ويقترن ذلك بسياسته لتوفير موارد الإقراض، تدعيم الإشراف الثنائي ومتعدد الأطراف. ومن أجل ذلك يعكف FMI لزيادة موارده عن طريق التوسع في الاتفاقيات الجديدة للاقتراض وتحديثها إضافة إلى زيادة وحدات حقوق السحب الخاصة.

3-2-2-حقوق التصويت: ينبغي كذلك إصلاح جوانب التمثيل القطري وقوة التصويت، إذ أن الحصص هي التي تحدد قوة التصويت لبلد ما في المجلس التنفيذي، ويحصل كل عضو من أعضاء الصندوق على 250 صوتا أساسيا، إضافة إلى صوت واحد لكل حصة بمبلغ 100 ألف وحدة سحب خاصة، والصوت الأساسي مصمم لحماية مصالح الدول الأصغر ولكن الزيادات العامة المتتابعة في الحصص أنقصت نصيب الأصوات الأساسية إلى 2٪ بعدما كانت 11.3٪ سنة 1945 وعليقتيو ح تصحيح يعيد الأصوات الأساسية لمستواها السابق، ويعيد قوة التصويت من خلال مجموعة من المتوسطات المرجحة للناتج المحلي الإجمالي مقيما بتفاعل القوة الشرائية 88.7٪ والأصوات الأساسية 11.3٪ وهذه الطريقة تعكس النتائج بشكل ملائم للثقل الاقتصادي للبلدان النامية وقد تم الموافقة في سنة 2008 على مراجعة وإصلاح نظام الحصص والأصوات وهو ما يساهم في زيادة الأسهم المانحة لحقوق التصويت للأسواق الصاعدة الديناميكية، ومنح قوة تصويتية أكبر للبلدان منخفضة الدخل، وتشمل عملية الإصلاح زيادة مخصصة لما يصل 54 بلدا عضوا مع تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق لزيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف، ووضع آلية للحفاظ على حصة الأصوات الأساسية في مجموع الأصوات، وقد وافق في أفريل من سنة 2009 (21 بلدا) من البلدان الأعضاء المؤهلة وهي 54 بلدا على الزيادات المخصصة في حصصها وهو يوافق موافقة خمس الأعضاء الذين يمثلون 85٪ من مجموع القوة التصويتية، كما وافق على التعديل 19 بلدا عضوا يمثلون 24.1٪ من القوة التصويتية.

3-2-3- إصلاح نظام الإقراض الحالي: بعد الأزمة العالمية الأخيرة عمل الصندوق على

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

زيادة طاقته الإقراضية في إطار إجراءاته المتخذة لحماية البلدان الأعضاء، حيث أقر عملية إصلاح شامل لكيفية الإقراض من موارده تقوم على زيادة حجم القروض وتطويع شروطها حسب قوة كل بلد، وفي إطار هذا الإصلاح يتمكن FMI من مساعدة الدول المتضررة من الأزمة بسهولة وفي أقل وقت ممكن.

3-2-4- إعادة هيكلة المجلس التنفيذي: قدمت الدول النامية مجموعة من المقترحات الخاصة بإعادة هيكلة المجلس التنفيذي لـ FMI تمثلت في:

- زيادة أصوات الدول النامية في FMI لاختراق السيطرة الاحتكارية الموجودة فيه من قبل فئة من الدول المتقدمة تجسيدا لمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء؛
- ما زالت حصص البلدان الأعضاء لا تعكس قوتها الاقتصادية، والأصل أن كل بلد عضو ترتبط حصته بمكانته الاقتصادية التي يمكن تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الدولية...الخ، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في حصص الأعضاء؛
- تعديل سياسات وشروط الإمداد بقروض عاجلة إلى الدول التي ضربتها الأزمات المالية والاقتصادية العالمية بهدف دعم وتحفيز استرداد وضعها الاقتصادي والاستمرارية في عملية التنمية وأن لا يتم فرض قيود التقشف مثل تخفيض العملة عليها؛
- إصدار جديد من حقوق السحب الخاصة مما يساعد على انتعاش الاقتصاد العالمي، مع ضرورة الارتقاء بهذه الوحدات لتصبح عملة عالمية ليست مرتبطة بالعملات الرئيسية في السوق النقدية الدولية؛
- العودة إلى أسعار الصرف الثابتة نسبيا لأنه لا يوجد ما يدل على كفاءة أسعار الصرف العائمة الحالية في جميع الأوضاع والحالات؛
- يجب أن تتحول سياسات FMI فيما يخص السياسات القائمة على إدارة الطلب والسياسات الانكماشية إلى السياسات التوسعية لتعزيز النمو الاقتصادي، العمالة والتنمية البشرية؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- زيادة وتطوير القروض المدعومة التي ترمي إلى القضاء على أثار التذبذب في التصدير وبهذا تحصل الدول النامية على التعويض الضروري عندما يتراجع التصدير وتسوء شروط التجارة الخارجية؛
- ضرورة إخضاع FMI لرقابة دولية وضرورة برمجة أنشطته ضمن إطار مناسب وعملي لسياسات مالية نقدية تضمن مشاركة الدول الغنية في عبء الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

الفرع الثاني: دور BM في احتواء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

BM هو مؤسسة عالمية وضلع من أضلاع العولمة متخصص في الجانب المالي من خلال إقراضه لحكومات الدول على المدين المتوسط والطويل، وهو يعمل على الترويج لنفسه وللاقتصاديين العاملين به والحكومات المساهمة فيه بأنه منظمة حسنة النوايا وإنسانية تهدف إلى مساعدة الدول الفقيرة على محاربة الفقر والنهوض باقتصادياتها من خلال جعلها أكثر فاعلية وتطورا، ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى رأي BM في الأزمة وأشكال المساعدات التي يروج لها في ظل الأزمة وصولا إلى توجهاته فيما بعد الأزمة.

1- رأي BM في الأزمة: يمكن النظر إلى رأي BM في الأزمة من خلال رأيي كل من رئيس البنك ونائبه [1]:

- صرح رئيس BM في غمرة الحديث عن الأزمة التي تعصف بدول العالم وخاصة الاقتصاديات النامية أن الدول النامية مقبلة على فترة عصيبة، حيث حثها على الاستعداد من خلال الاعتماد على النفس، والعمل على تطوير ذاتها دون انتصار مساعدات كبيرة من الخارج وأضاف أن الدول الأكثر فقرا هي التي ستعاني على المدى البعيد من إفرازات الأزمة ومن ثم لا يمكننا أن نطلب من هذه الدول أن تدفع ثمنا أكبر.
- وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية صرح نائب رئيس BM وكبير الاقتصاديين

(1) محمود رمزي، مصدر سبق ذكره، ص ص 85/ 86.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أن الدول النامية هي التي واجهت مشكلات رئيسية خلال سنة 2008 مما أدخل عددا منها في دائرة الخطر الاقتصادي، حيث وضح أن النمو الاقتصادي في الدول النامية قد تراجع من 7.8٪ سنتي 2007 و 2008 إلى 4.5٪ سنة 2009، كما وضح أن انخفاض النمو الاقتصادي بـ 1٪ يعني بطالة 20 مليون شخص.

2- **التدابير وأشكال المساعدات التي يقدمها BM**: واجهت البلدان النامية تحديا جديدا نشأ عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وعمل BM على المساعدة في إنقاذ الأوضاع المالية، وضرورة مواصلة تركيزه على إنقاذ الأوضاع الإنسانية للملايين ممن تخلفوا عن الركب. وقد أدت أزمتا المواد الغذائية والوقود اللتان وقعتا في الفترة الأخيرة إلى إعادة الملايين من البشر إلى الفقر والجوع. ومن المرجح أن يؤدي التضييق الائتماني الشديد وانخفاض معدلات النمو إلى تقليص إيرادات الحكومات وقدرتها على الاستثمار من أجل الوفاء باحتياجات الأهداف والغايات الموضوعة لقطاعي التعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين، فضلا عن الإنفاق على البنية الأساسية اللازمة لاستدامة تحقيق النمو. وشكلت الأزمة المالية خطرا داهما أدى إلى تقليص قدرة الأسواق الصاعدة على اللجوء إلى أسواق التجارة والحصول على الاستثمار ويتعين أن تفي الحكومات بالتزاماتها اتجاه زيادة المعونات إلى الأشخاص الأكثر معاناة وتتمثل أشكال المساعدات التي يقدمها BM في [1]:

2-1- التمويل: يعمل BM في ظل الأزمة على زيادة القدرة التمويلية للبلدان المتضررة خاصة النامية منها من خلال:

- رفع BM مساعداته إلى الدول النامية في ظل اشتداد الأزمة إلى 100 مليار دولار خلال ثلاث سنوات قادمة، حيث زاد من حجم قروضه ثلاث أضعاف لتصل إلى 35 مليار دولار سنة 2008 مقارنة مع 13.5 مليار دولار سنة 2007 [2].

(1) التدابير التي يقوم بها البنك الدولي، نقلا عن موقع البنك الدولي للإنشاء والتعمير: http://www.albankaldawli.org/financialcrisis/ ، تم الإطلاع على المقال في 09/ 10/ 2014

(2) محمود رمزي، مصدر سبق ذكره، ص 85.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

وذلك لتلبية الطلبات الجديدة من الشركاء من البلدان النامية. ومن خلال التجديد الخامس عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية "IDA" التي تمثل ذراع BM والتي تضطلع لمساعدة البلدان الأشد فقرا في العالم [1]، حيث أتيح لها نحو 42 مليار دولار من المقرر إنفاقها على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وقد عمل BM مع أشد البلدان فقرا على تعجيل تخطى تلك المساندة حسب الضرورة، ولاسيما في البلدان التي كانت لديها خطط للدخول إلى أسواق رأس المال أو التي تعاني من ضغوط نتيجة لهبوط أسعار المواد الأولية أو تباطؤ الطلب على صادراتها أو انخفاض التحويلات الموجهة لها.

- تتمثل أشكال التمويل التي يقدمها BM في: قروض المشروعات، قروض البرامج وقروض التكيف الهيكلي [2]؛
- ومن خلال IDA يقوم BM بزيادة المساندة التي يقدمها إلى القطاع الخاص عن طريق إطلاق أو توسيع أربع مبادرات، من المتوقع أن تبلغ في مجملها حوالي 30 مليار دولار خلال السنوات الثلاث القادمة.
- برنامج تمويل التجارة الموسع: عملت IDA على مضاعفة حجم برنامج تمويل التجارة العالمية من 1.5 مليار دولار إلى 3 مليارات دولار.
- صندوق إعادة رسملة البنوك: أطلقت IDA صندوقا عالميا للاستثمار في أسهم رأس المال بغية إعادة رسملة البنوك الواقعة تحت ضغوط مالية، حيث تتوقع استثمار مبلغ مليار دولار في السنوات الثلاث القادمة مع ما لا يقل عن ملياري دولار يقوم بإتاحتها مستثمرون آخرون. وتقوم اليابان حاليا باستثمار مبلغ ملياري دولار في هذا الصندوق.

---

(1) المؤسسة الدولية للتنمية، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:21215992~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html، تم الإطلاع على المقال في: 09/ 10/ 2014

(2) الحصري طارق فاروق، مصدر سبق ذكره، ص 180.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- تسهيل التصدي لأزمات البنية الأساسية: من شأن هذا البرنامج الجديد إتاحة تمويل متجدد والمساعدة في إعادة رسملة مشروعات البنية الأساسية الحالية السليمة التي يمولها القطاع الخاص والواقعة تحت ضغوط مالية وتتوقع المؤسسة أن تستثمر كحد أدنى في فترة السنوات الثلاث مبلغ 300 مليون دولار أمريكي من مواردها الذاتية وأن تعبئ ما بين 1.5 مليار دولار و10 مليارات دولار من مصادر أخرى.
- برنامج IDA للخدمات الاستشارية: إعادة تركيز برامج الخدمات الاستشارية الحالية بغية تحسين استعدادات المؤسسة لمساعدة المتعاملين معها في الأزمة الحالية. وتبلغ التقديرات التي وضعتها المؤسسة بالاحتياجات التمويلية للسنوات الثلاث القادمة 40 مليون دولار أمريكي على الأقل.

وتتيح الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات للبنوك الأجنبية للمساعدة في ضخ السيولة وتعزيز الثقة في النظامين الماليين في أكرانيا وروسيا. ومن المتوقع تقديم ضمانات مماثلة بشأن بلدان في أوروبا الشرقية وأفريقيا.

2-2- المشورة: يقف BM على أهبة الاستعداد للدخول في شراكات مع البلدان عن طريق تقديم خدمات التحليل الفني والمشورة. فعلى سبيل المثال، تتوافر لدى BM أدوات تشخيصية لمساعدة البلدان على سرعة اتخاذ التدابير إذا واجهت أجهزتها المصرفية مشاكل طارئة.

ويقوم BM بتنفيذ مشورات تمارين على التأهب لمواجهة الأزمات للمعنيين من المسؤولين في الأسواق الناشئة التي قد تتأثر من جراء الاضطرابات المالية.

وفي البلدان الأشد احتياجا للمساعدة، واصل BM تقديم المساعدة من خلال برنامج الاستجابة لأزمة الغذاء العالمية، كما يعكف حاليا على إعداد مبادرة الطاقة من أجل الفقراء.

2-3- الشراكات: يتعاون BM مع FMI وغيره من الوكالات على مساعدة الحكومات والقطاع الخاص من خلال القروض، والاستثمارات في أسهم رأس المال، والأدوات

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبتكرة، وبرامج شبكات الأمان. ويجري حاليا إعداد مجموعة من المشاريع لدعم السياسات في هنغاريا، حيث يقف البنك على أهبة الاستعداد لتقديم مبلغ مليار يورو في إطار برنامج يحظى بمساندة الاتحاد الأوروبي وFMI.

لم تعد مجموعة السبع كافية، ويقترح BM مجموعة توجيهية جديدة أوسع نطاقا للتصدي للتحديات الاقتصادية الكبرى كما يسعى BM إلى تدعيم أواصر التعاون فيما بين مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف بغرض مساندة النمو الطويل الأجل الذي يتناسب مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

3- **توجهات BM فيما بعد الأزمة**: تتمثل التحديات التي تنتظر BM بعد الأزمة في الآتي [1]:

- التصدي لتحديات المتجددة في الوقت الحقيقي؛
- التصدي لارتفاع أسعار الغذاء؛
- الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية؛
- تحسين إدارة المخاطر والتصدي للكوارث والتعافي منها؛
- التصدي لمشكلة البطالة بين الشباب؛
- الحد من التكاليف البشرية والمادية للكوارث الطبيعية؛
- الاهتمام بالتعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية والعمل.

الفرع الثالث: دور هيئة الأمم المتحدة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

يمكن النظر إلى دور الأمم المتحدة من خلال هدا الفرع عبر النقاط الآتية:

1- **رأي هيئة الأمم المتحدة في الأزمة**: أولت الأمم المتحدة اهتماما كبيرا الأزمة حيث دعت إلى عقد قمة عالمية (صيف 2009) لبحث تداعيات الأزمة خاصة على الدول الأكثر فقرا، كما حذرت الأمم المتحدة من مخاطر تزايد الجوع في العالم بسبب ارتفاع أسعار الحبوب، ولا يفوت الأمين العام للأمم المتحدة الفرصة من خلال الاجتماعات التي يحظرها حتى

(1) البنك الدولي، نقلا عن الموقع الالكتروني للبنك الدولي: http://www.albankaldawli.org/ ، تم الإطلاع على المقال في 09/ 10/ 2014.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

يحذر من مخاطر الأزمة على أفقر فقراء العالم وكذلك مخاطر ضياع جميع جهود وانجازات الأمم المتحدة في القضاء على الفقر، المرض ومكافحة التغير المناخي وتشجيع التنمية حتى يكون لكل الناس طعام كاف كما أشار الأمين العام في اجتماع حضره رؤساء BM وFMI أن الأزمة ضاعفت من أزمة الغذاء، الطاقة والتنمية في إفريقيا[1].

2- **دور هيئة الأمم المتحدة في الأزمة:** دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تخصيص 300 مليار دولار على الأقل لمساعدة الدول النامية من الميزانية التحفيزية التي وافق عليها قادة مجموعة العشرين في 2/ 4/ 2009 وقدرها 1.1 تريليون دولار، كما أكد على ضرورة تحويل التعهدات الدولية إلى عمل واقعي[2].

لقد اختلفت أراء ونظرة المؤسسات المالية والنقدية العالمية الممثلة في FMI الممثل النقدي العالمي، BM الممثل المالي الدولي وهيئة الأمم المتحدة الإطار الشرعي العالمي، كما اختلفت السياسات الموصوفة والمنتهجة من قبل هذه الهيئات، إلا أنها اجتمعت حول سياسة واحدة تتمثل في تقديم المساعدات المالية والفنية، ورغم الجهود المبذولة من قبل هذه الهيئات إلا أنها لم تسلم من الانتقادات الموجهة لها والداعية إلى إصلاح هذه الهيئات وتكييفها مع الواقع الدولي الجديد، وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال اتهامها كمتسبب في الأزمة.

المطلب الثاني: الحلول المطروحة لمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية:

لقد سمح تكرار الأزمات وخاصة المالية والاقتصادية منها البحث عن حلول ووسائل لمعالجتها، تجنبها والتنبؤ بها، ونبحث من خلال هذا المطلب حول الوسائل التي من شأنها أن تساهم في معالجة الأزمات والحد منها، وكذلك الإجراءات الوقائية والاحترازية التي من شأنها أن تتنبأ بالأزمات قبل حدوثها إضافة إلى ضرورة إصلاح النظام المالي والنقدي العالمي الحالي وإعادة وضع وتثبيت آليات جديدة أكثر كفاءة وفعالية في التصدي للأزمات وذلك من خلال الفروع الآتية:

(1) محمود رمزي، مصدر سبق ذكره، ص ص 83/ 84.

(2) المصدر نفسه، ص ص 83.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الأول: الوسائل الخاصة بمعالجة الأزمة ووسائل الحد من تأثيراتها:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى أهم الوسائل الخاصة بمعالجة الأزمات ووسائل الحد منها وخاصة في الدول النامية والعربية.

1- بعض الحلول المقترحة لإدارة الأزمات[1]: يمكن حصرها في النقاط الآتية:

- الحد من زيادة الاستهلاك ومحاربة التبذير والإشراف والإعلام الجيد؛
- إلغاء الشراء بالهامش وإلغاء البيع على المكشوف، فعالية الرقابة وتقوية سوق رأس المال؛
- استكمال هيكل السوق وعلى وجه الخصوص صانعو السوق؛
- عدم خروج المستثمرين الأجانب من سوق الأوراق المالية إلا بعد مرور فترة، أو فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية متصاعدة حسب طول المدة المستثمر فيها الأموال؛
- الرقابة الرشيدة على استثمار أموال الجهاز المصرفي في الخارج؛
- تقييد الائتمان بالتجزئة وتشجيع البنوك على تنفيذ الاستثمارات الكبيرة في الصناعة والزراعة المفيدة للاقتصاد؛
- الرقابة على الرهن العقاري ومنع الإعلانات التي قد تورط في زيادة الاستدانة مع تشجيع البناء لمحدودي الدخل؛
- زيادة دور الدولة في الاستثمار الصناعي والزراعي لزيادة نمو الاقتصاد القومي؛
- دعوة المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في نمو الأصول التمويلية وقواعد بازل لزيادة الاستقرار في الاقتصاد العالمي؛
- دعوة المجتمع الدولي لإعادة النظر في النظام التمويلي الدولي بأكمله مما يتناسب وتحقيق مكاسب أكثر للدول النامية؛

(1) محارب عبد العزيز قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ص 253/ 254.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- اعتماد المكاشفة وعدم إخفاء الحقائق والتخلي عن الخطابات الانجازية في إدارة الأزمات المالية والاقتصادية؛
- ضمان أكبر مشاركة شعبية في إدارة الأزمات من خلال تفعيل دور الأحزاب والمجتمع الأهلي ونشر الوعي العام بقضايا الأمة؛
- تحديث فرق إدارة الأزمات.

2- الحلول المقترحة على مستوى الدول النامية: يمكن حصرها في النقاط الآتية [1]:

- على الدول النامية أن تعمل على تنويع أسواق الصادرات وتكثيف التجارة فيما بينها ومحاولة تأسيس أسواق إقليمية مشتركة، إضافة إلى انتهاج سياسات وطنية وإقليمية تخفف من الارتباط والتبعية للأسواق المالية العالمية و FMI؛
- حث البنوك المركزية على اعتماد إجراءات نقدية أكثر مرونة بتسهيل شروط منح القروض من خلال تخفيض أسعار الفائدة وتقليص الاحتياطي الإلزامي المودع لديها من أجل الرفع من سيولة البنوك؛
- تقديم مساعدات نقدية للشركات والقطاعات المتضررة من الأزمة، إضافة إلى تقديم تسهيلات ضريبية للمنتجين من أجل مساعدتهم على تجاوز الأزمة؛
- توفير المناخ التشريعي والضريبي الملائم لجذب الاستثمارات وزيادة الإنتاج وتطويره باستمرار؛
- الاهتمام بتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور هام في زيادة فرص العمل والحد من البطالة وتقليل الفقر والخروج من حالة الركود الاقتصادي؛
- تحديث وإصلاح النظم المصرفية بشكل يؤهلها إلى أن تلعب دورها الحيوي في دفع عجلة الاقتصاد ومواجهة التحديات التي تخلفها الأزمة.

3- **الحلول على مستوى الدول العربية**: إن الحلول المقترحة أمام الدول العربية من أجل

(1) مصطفى حسن مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ص 682/ 684.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الخروج من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تمثلت في[1] [2]:

- قيام كل دولة عربية بزيادة الإنفاق العام وبصفة خاصة الإنفاق العام الاستثماري، لاسيما في مشاريع البنية التحتية لتنشيط الطلب الفعلي وتعويض الوظائف المفقودة؛
- المسارعة في تقوية بنوكها المركزية وإعطائها أكثر استقلالية حتى تتمكن من فرض رقابة شديدة على جميع البنوك ولاسيما فيما يتعلق بمنح الائتمان؛
- إعادة النظر في العلاقات التجارية والاقتصادية مع الخارج والتوجه نحو الاستفادة من الأسواق الآمنة الجديدة في العالم، لاسيما التي لم تتأثر نسبيا بالأزمة كالصين والهند والبرازيل...الخ؛
- الاستفادة من الأزمة من خلال إعادة النظر في التعاون العربي خاصة في مجالي الاستثمار والتجارة الخارجية؛
- دعم التعاون العربي والإسلامي في المجالات العينية والتمويلية بما يحصن ضد مخاطر الأزمة؛
- مضاعفة حجم التجارة العربية البينية من 10٪ من إجمالي التجارة وهو ما يساوي 100 مليار دولار إلى 20٪ أو ما يساوي 200 مليار دولار عن طريق إزالة المعيقات الفنية غير الجمركية؛
- تدعيم أسطول النقل بين الدول العربية؛
- يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي في وقت قصير حيث يستورد العرب 50 مليون طن حبوب سنويا نصفها من القمح.

(1) لطفي علي، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(2) محارب عبد العزيز قاسم، مصدر سبق ذكره، ص 154.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الثاني: الإجراءات الوقائية الاحترازية من الأزمات المالية والاقتصادية:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى بعض الإجراءات الاحترازية لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية وإدارتها.

1- الإجراءات الضرورية للإدارة الحقيقية للأزمة: سعت الدول منفردة أو مجتمعة في ظل الأزمة إلى انتهاج سياسات علاجية تهدف إلى وقف الأزمة والتحكم فيها، لكن من الضروري تبني سياسات علاجية دائمة تمنع حدوث مثل هذه الأزمات وذلك من خلال:

1-1- استعادة الثقة في الأسواق العالمية: من أجل استعادة الثقة للأسواق المالية وجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتمثلة في [1]:

- الحد من المضاربات: من خلال البحث عن أنجع الآليات لإعاقة تحركات رؤوس الأموال ولعل أهم حل هو اعتماد ضريبة توبين؛
- أخلقة المعاملات الاقتصادية: من خلال إدراج العنصر الأخلاقي كأحد المتغيرات في التحليل الاقتصادي من أجل رفع نسبة الأداء الاقتصادي، كما يحسن آليات إنتاج وتوزيع الثروة، ويخفف من حدة الاختلالات الاجتماعية، ويحاصر ظاهرة الفقر والمجاعة ويقلل من الجريمة الاقتصادية ومن ثم تتحول العلانية الاقتصادية إلى سلوك اقتصادي مأخلق؛
- العودة إلى الاقتصاد الحقيقي: من خلال ربط الاقتصاد الحقيقي (توفير السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من خلال وظائف اقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك والتوزيع) بالاقتصاد المالي (والاقتصاد المالي يسعى إلى توفير التمويل من خلال أسواق المال والبنوك...الخ لتسهيل عملية التبادل) لكن تخلي الاقتصاد المالي عن وظيفته الأساسية ودخوله في عمليات معقدة كالتعامل في بيع

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 222/ 228.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الديون مما ساهم في إضعاف قدرات التمويل الموجهة للاقتصاد الحقيقي، مما ساهم في اختلال التوازن بين القطاعين، لذلك وجب تصحيح هذا الخلل من خلال العودة إلى الأسس.

2- **اقتراح جوزيف ستيفليتز لحل الأزمة:** قدم هذا الخبير الاقتصادي جملة من الاقتراحات لحل الأزمة الحالية والأزمات المشابهة لها من خلال خمس نقاط [1]:

- إعادة رسملة البنوك؛
- وقف مصادرة الملكيات المرهونة؛
- إقرار حوافز فعالة؛
- إعادة الثقة في الأسواق؛
- وضع نظام مالي جديد.

الفرع الثالث: إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وإعادة تثبيت آليات التصدي للأزمة:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى مقترح إصلاح النظام المالي والنقدي العالمي كحل للأزمات المالية والاقتصادية العالمية مع وضع آليات للتصدي للأزمة.

1- إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي: من أجل الإدارة الجيدة للأزمات لا بد من وضع نظام مالي ونقدي مبني على أسس متينة ومن ثم فأهم الإصلاحات الواجب إدخالها على النظام القديم تتمثل في [2]:

- مقرض الملاذ الأخير: من الضروري الرفع من سيولة النظام المالي بهدف تفادي ظهور الأزمات المالية وكما هو معلوم فهذا الدور تلعبه على المستوى المحلي البنوك المركزية في الدول ولكن بعد فشلها في حل المشكلة يأتي دور مقرض الملاذ الأخير على المستوى

(1) بلطاس عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص ص 87/ 88.

(2) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره ، ص ص 229/ 238.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

العالمي، والذي من المفروض أن يقوم بتوفير السيولة وضخها لكي لا تحدث أزمات أو تسييرها في حالة ظهورها، ويتم ذلك وفقا لشروط ومبادئ تحكمه، لكن هناك اختلاف عالمي حول الهيئة التي يمكنها أن تلعب هذا الدور فهناك من يرى أنه يمكن إسناد هذا الدور إلى مجموعة من البنوك المركزية، وهناك من يرى أنه يمكن إسنادها إلى مجموعة من البنوك المركزية حسب المنطقة من خلال العملات الأكثر استعمالا؛

- إصلاح FMI وقد تم التعرض له سابقا؛
- إجراءات أخرى لإصلاح النظام المالي والنقدي متمثلة في :

- **الرقابة الوقائية:** من خلال استخدام أفضل الطرق في رقابة البنوك التجارية من أجل أمن وسلامة الأصول المصرفية وزيادة القدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، من أجل التحكم فيها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى، ولا يتحقق هذا إلا من خلال: تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية بما يتفق مع مقترحات لجنة بازل، تطبيق نسبة السيولة الإجبارية، التحفظ على القروض الرديئة من خلال تصنيف القروض حسب جودتها بشكل جيد مع فرض احتياطي أكبر على القروض العالية المخاطر، تدخل السلطات النقدية في عمليات توزيع الأرباح مما يضمن سلامة أصول البنك وأعماله وكذا حقوق مساهميه، زيادة الشفافية والإصلاح في كل المعلومات، تعيين مدققي حسابات خارجيين، منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني بوضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك، استخدام نظام تأمين الودائع؛
- **تحسين أداء وكالات التصنيف الائتماني:** إعطاء استقلالية أكبر لهذه الوكالات من أجل الحصول على تقييمات حقيقية في صالح الاقتصاد العام؛
- **فرض الرقابة على صناديق التحوط:** توسيع رقابة البنوك المركزية على هذه الصناديق من خلال متابعة جميع عملياتها وتعاملاتها؛
- **مراجعة نظام مكافأة المسيرين:** من خلال حصرها في حدود معقولة وبنائها على شروط معقولة وربطها بالمردودية والمخاطر؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- **التعامل بسلة من العملات:** من خلال تحرير المعاملات من العملة الواحدة الدولار وإيجاد البديل من خلال عملة دولية أو سلة عملات.

يعتبر العلاج الأمثل للأزمات المالية والاقتصادية العالمية هو اتخاذ إجراءات تصحيحية عميقة ممزوجة بإجراءات وقائية، مبنية على الأسباب والمسببات الحقيقية للأزمات، حيث ينبغي على الدول النامية بما فيها الدول العربية أن تكون أكثر تضامنا فيما بينها من أجل التغلب على جميع الصعوبات المرتبطة بالأزمات خاصة منها المالية والاقتصادية، ولا يكون ذلك إلا من خلال انتهاج سياسة أكثر فاعلية في إدارة الأزمات، ولعل من أهم الحلول المطروحة حاليا وعلى مستوى العالم بأسره هي إعادة النظر وتصحيح الاختلالات الموجودة ضمن النظام المالي والنقدي العالمي الحالي الذي أصبح يتسم بضعفه وهشاشته.

المطلب الثالث: حلول ومقترحات أخرى لمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية:

إضافة إلى الحلول التي تم التعرض لها في المطلب الثاني نبحث من خلال هذا المطلب حول حلول ومقترحات أخرى لمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية والتنبؤ بها، حيث نجد مقترح نظام الإنذار المبكر كأسلوب فعال مستخدم في التنبؤ بالأزمات بالإضافة إلى المؤشرات التقليدية الخاصة بالتنبؤ بالأزمات، وصولا إلى آليات الرقابة الواجب توافرها وحلول استكهولم وذلك من خلال الفروع الثلاث الآتية.

الفرع الأول: نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات:

يعتبر تطوير نظام الإنذار المبكر من الحول المقترحة لإدارة الأزمات، حيث يهدف هذا النظام إلى تدارك أو تجنب الأزمات من خلال وضع سياسات الاستجابة السريعة إضافة إلى كونه وسيلة لمعالجة الأحداث الطارئة قبل حدوث الأزمة[1] ومن ثم تجنب التكاليف الناتجة عنها وبالتالي فهو وسيلة للحماية والوقاية التي تمكن من تطبيق السياسات في المراحل الأولى قبل تطور الأزمات.

(1) Bruce. Mary and Bridgeland John M, (2011): The Use of Early Warning Indicator and Intervention Systems to Build a Grad Natio, P 11, at: http://www.civicenterprises.net/MediaLibrary/Docs/on_track_for_success.pdf, Retrieved: (07/11/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1- **أهمية نظام الإنذار المبكر**: يمكن تلخيص أهمية هذا النظام في النقاط الآتية[1]:

- التقييم المستمر للمؤسسات البنكية من خلال وضع إطار أو هيكل رسمي لتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص؛
- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو التي يحتمل وقوعها في المستقل؛
- المساعدة في تحديد أولوية التخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

2- **النماذج الخاصة بنظم الإنذار المبكر**: قد تم وضع عدد من النماذج التي تساعد صانعي القرار على التنبؤ بالأزمات المستقبلية ولكنها حققت نتائج متباينة ومن أهم هذه النماذج نذكر [2]:

- على أساس البيانات والفترة الزمنية التي صممت لأجلها (وهو ما يسمى بالأداء داخل العينة)؛
- على أساس البيانات والفترة الزمنية التي لم تصمم لأجلها بالتحديد (وهو ما يسمى بالأداء خارج العينة). ويعتبر النموذج الثاني أكثر كفاءة في التنبؤ بالأزمات.

3- **نتائج أنظمة الإنذار المبكر**: تعمل أنظمة الإنذار المبكر وفقا لأربع احتمالات كما يلي: التوفيق، الفشل، الإنذار الكاذب، الرفض الصحيح وهذا ما يوضحه الجدول رقم 86.

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 239/ 241.

(2) المصدر نفسه، ص ص 240/ 241.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجدول رقم (86): مصفوفة إشارات الإنذار المبكر

لا يتم حدوث الأزمة خلال الفترة القادمة	حدوث الأزمة خلال الفترة القادمة	
الإنذار الكاذب	التوفيق	توجد إشارات الإنذار
الرفض الصحيح	الفشل	لا توجد إشارات الإنذار

المصدر: فؤاد علوان، مصدر سبق ذكره، ص 231.

من خلال الشكل نلاحظ أن المصفوفة أعلاه تعمل من خلال:

- في حالة التوفيق يعني وجود إشارات الإنذار وهناك حدوث لأزمة خلال الفترة القادمة؛
- في حالة الفشل يعني لا توجد إشارات للإنذار وهناك حدوث لأزمة خلال الفترة القادمة؛
- في حالة الإنذار الكاذب يعني وجود إشارات الإنذار لكن لن تحدث أزمة خلال الفترة القادمة؛
- في حالة الرفض الصريح يعني لا توجد إشارات الإنذار ولن تحدث أزمة خلال الفترة القادمة.

5- **مراحل إدارة الأزمة وفق آلية الإنذار المبكر**: تقوم نظم الإنذار المبكر بمهمة غاية في الأهمية وهي اكتشاف إشارات الإنذار بوقوع أزمة مالية، التي تعد المرحلة الأولى في إدارة الأزمات والتي يمكن إيضاحها من خلال الشكل رقم 18.

الشكل رقم (18): مراحل إدارة الأزمات

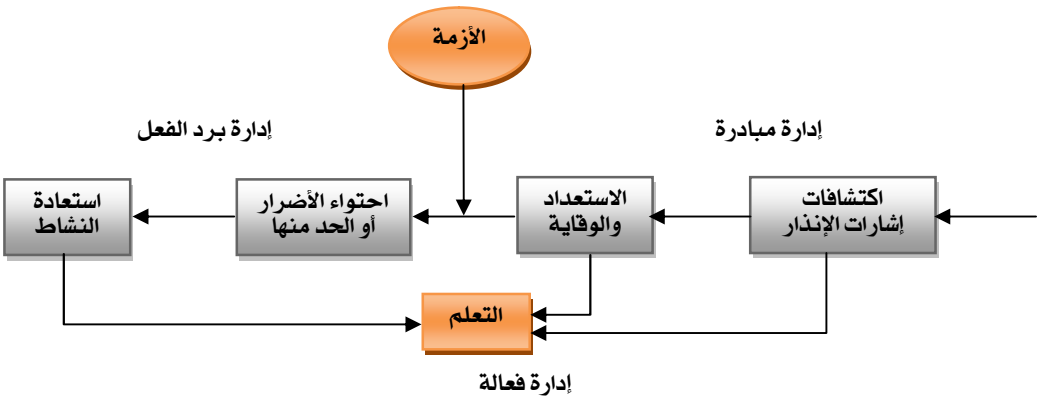

المصدر: علوان فؤاد، مصدر سبق ذكره، ص 233.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

من خلال الشكل نلاحظ أنه قبل وقوع الأزمة بفترة يتم رصد مجموعة من إشارات: الإنذار المبكر، حيث أنه من الصعب منع وقوع شيء دون التنبؤ به وباحتمال وقوعه لذا فلا يمكن مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية دون الاستعداد لها، ومن ثم فنظام الإنذار المبكر هو أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار، وواضعي السياسات، فمن خلال هذه الإشارات يتم الاستعداد والوقاية من الأزمة ومن ثم إدارتها إدارة فعالة وفي حالة وقوع الأزمة فانه يتم احتواء الأخطار والتقليل والحد منها من أجل استعادة النشاط في فترة وجيزة.

الفرع الثاني: المؤشرات التقليدية على إمكانية التعرض للأزمات المالية والاقتصادية:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى المؤشرات التقليدية الخاصة بإمكانية التعرض للأزمات والتي يمكن تصنيفها في أسواق الأوراق المالية والأسهم أو أسواق العملات إلى صنفين: التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية التي تهز ثقة المستثمرين والخصائص الهيكلية للسوق أو خصائص التركيب التي تجعله عرضة لأن يفقد المستثمرون الثقة فيه. والجدول رقم 87 يبين قائمة لهذه المؤشرات.

الجدول رقم (87): المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنيوية
• ارتفاع معدل التضخم؛ • نمو سريع في التدفق النقدي؛ • انخفاض حقيقي لمعدل نمو الصادرات؛ • عجز مالي متزايد؛ • ارتفاع معدل التبادل بالنسبة للاتجاه السائد؛ • النمو السريع في الاعتمادات المالية المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛	• نظام جمود معدلات التبادل؛ • إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات؛ • قطاع التصدير أكثر تركيزا؛ • ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية؛ • ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل؛ • تحرير سوق رأس المال؛ • إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنضيمها؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنيوية
• ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة بالنسبة إلى إجمالي القروض؛ • ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي؛ • نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية؛ • انخفاض الاحتياطي العالمي؛ • انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي؛ • ارتفاع الأسعار والأرباح؛ • ارتفاع معدلات الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة.	• أسواق الائتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية؛ • انخفاض الاكتتاب قي سوق الأسهم؛ • سيطرة عض المؤسسات على سوق الأسهم؛ • الرقابة على دخول السوق والخروج منه؛

المصدر: الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، مصدر سبق ذكره، مصر، ص 39.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشرات التقليدية في جانب الاقتصاد الكلي تعتمد على جميع المؤشرات الاقتصادية المرتبطة باقتصاد دولة أو إقليم ما، أما المؤشرات التقليدية في جانب الخصائص الهيكلية أو البنيوية فهو مرتبط بحالة الأسواق المالية.

الفرع الثالث: آليات الرقابة وحلول استكهولم للأزمات المالية والاقتصادية:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى آليات الرقابة في الأسواق المالية وحلول استكهولم للأزمة.

1- آليات الرقابة: ينبغي التفرقة ما بين ثلاثة أصناف من آليات الرقابة:

1-1- آليات رقابة تتعلق بالتنظيم الداخلي للأسواق المالية: ومنها:

- وضع نظام ناجع لتبادل المعلومات حول "المخاطر" فيما بين كافة المتدخلين الرئيسيين صلب السوق المالية؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- ضمان نجاعة "المراقبة" صلب السوق المالية؛
- تدعيم أنظمة استشعار المخاطر؛
- وضع خطة تصرف خاصة بالأزمات حين تشكلها؛
- خلق وبعث "منظمة عالمية" تختص بالبحث والتقصي في وضعيات استغلال النفوذ التهرب المالي والجرائم الاقتصادية؛
- هياكل عملية تهتم بتأطير العمليات المالية المجراة في الأسواق المالية الموازية وغير الرسمية.

1-2- آليات الرقابة ذات الطبيعة المحاسبية: ومنها:

- تحسين شفافية آليات " التسنيد" وضبط المعايير المحاسبية المنطبقة عليها؛
- تدعيم طرق التعامل والمسك المحاسبي للوسائط الخارجية عن الموازنة؛
- تثمين الأصول المالية غير الجارية؛
- ضرورة ضبط توازن ما بين المعايير المحاسبية والمعايير الوقائية ووجوب تقديرهما بصفة مشتركة.

1-3- آليات الرقابة ذات الطبيعة الاقتصادية العامة: ومنها:

- ضبط حدود دنيا لرأس مال المؤسسات المالية والبنكية؛
- وضع آليات تصرف صارمة بالنسبة للسيولة المالية وكذلك "المخاطر"؛
- إعادة تقدير سياسة الأجور والحوافز بالنسبة لمجمل "الصناعة المالية العالمية"؛
- ضمان حوكمة المؤسسات الاقتصادية العلمية.

إضافة إلى:

- تنشيط الإطار التنظيمي والتأكيد على العمل الاحترازي وتعزيز الحوافز للقيام بهذا الدور والتدقيق [1]؛

(1) Réforme et stratégies de sortie, disponible sur: http://browse.oecdbookshop.org/oecd/pdfs/free/2109032E.PDF , consulté en : (18/10/2014).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- تعزيز جهات المراقبة: من خلال ضمان أفضل ملاءة مالية للبنوك لضمان سلامة النظام المالي وهذا ينطبق فقط على البنوك وشركات التأمين من أجل منع المخاطر النظامية من خلال اعتماد طرق داخلية للقياس، إدارة ومراقبة المخاطر من أجل وضع إحترازات أكثر فعالية [1].

2- **حلول استكهولم**: بالمقارنة بالأزمات السالفة والأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 نلاحظ أن هناك تشابه في العديد من الملامح بين هذه الأزمات، حيث أنها تتفاقم من خلال ارتفاع درجة التعاقد في الصكوك المالية والترتيبات المؤسسية، ومن خلال الروابط الوثيقة بين الأسواق محليا وعبر الحدود على حد سواء. ومن ثم فإن أي أزمة لا يمكن حلها إلا من خلال [2]:

- استعادة الثقة والشفافية هي المفتاح: إن استعادة الثقة في الأسواق تكون من خلال توافر قدر من المسؤولية والشفافية من خلال إفصاح المؤسسات التي تحوز أصولا تحتوي على مخاطر وعن القيمة الحقيقية لتلك الأصول.
- مواجهة النفور من تحمل المخاطر: في ظل الأزمات يكون هناك نفور من تحمل المخاطر فصناع السياسات لا يمكنهم الاعتماد على القطاع الخاص أو الأسواق وحدهما لحل مشاكل النظم المصرفية بل يجب تدخل الدولة من خلال الضمان الحكومي الشامل لاستعادة الثقة.

يعتبر تطوير نظام الإنذار المبكر أمرا ملحا من أجل التصدي للأزمات والتنبؤ بها قبل حدوثها، ومن ثم الاستعداد لها والتقليل من أثارها في حالة حدوثها من أجل التعافي السريع منها، كما يمكن الاعتماد على المؤشرات التقليدية لرصد الأزمات والتنبؤ بها، إضافة إلى فعالية جهاز الرقابة (المالية، المحاسبية والاقتصادية) في التقليل من الأزمات والاحتراز منها.

(1) Christian de Boissieu, Comprendre les crises financières, Éditions Eyrolles, Paris, disponible sur: http://www.eyrolles.com/Chapitres/9782212543223/Chap-1_ Lacoste.pdf, consulté en : (18/10/2014).

(2) Stefan Ingves and Göran Lind, (December 2008): Las soluciones deEstocolmo, Journal of Finance and Development V45, N4, p p 21/23.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

على الرغم من الدور الفعال الذي لعبته وتلعبه المؤسسات المالية والنقدية العالمية الممثلة في FMI وBM وهيئة الأمم المتحدة، من خلال تقديم المساعدات المادية المتمثلة في التمويل والإعانات...الخ، والفنية كالتدريب للدول المتأثرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلا أن دورها يبقى أقل فاعلية من الدور المنتظر منها نتيجة لانخفاض حجم المساعدات المالية والتمويلية الممنوحة من جهة، وإلى انحيازها للدول الأعضاء الرئيسية من جهة أخرى في اتخاذ القرارات، الأمر الذي فتح عليها باب الانتقاد وزيادة الدعوة إلى إدخال إصلاحات جذرية عليها حتى تكون أكثر تطلعا وأكثر فاعلية في القيام بالأدوار المنوهة لها من خلال أكثر شفافية وأكثر انحياز. يعتبر نظام الإنذار المبكر من أهم الوسائل للتنبؤ بالأزمات ولكن لا بد من إدخال عليه مجموعة من التعديلات حتى يكون أكثر ملائمة للدور المرجو منه، وأكثر فاعلية في الرصد والتنبؤ بالأزمات المالية والاقتصادية المستقبلية، كما تعتبر الرقابة بأنواعها المختلفة وسيلة فاعلية لمنع التجاوزات والأخطاء التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات، وبالتالي الاحتياط منها من خلال التنبؤ بها ومحاولة علاجها قبل بدايتها أو التقليل والتعافي السريع منها في حالة حدوثها.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المبحث الثالث

النموذج الإسلامي كحل للأزمات المالية والاقتصادية العالمية

أدت التعاملات العالمية إلى انعدام الأخلاق الاقتصادية في كل التعاملات المالية والاقتصادية، مما ساهم في انتشار الجشع والمضاربة والبحث عن المنافع الخاصة الضيقة ولو على حساب المصالح العامة، وهذه الصفات كلها من مبادئ الرأسمالية، وهو ما ساهم في الدعوة إلى تعدد الأنظمة الاقتصادية، التي من شأنها أن تساهم في الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الأنظمة على الإطلاق نجد النظام الاقتصادي الإسلامي المستند في مبادئه إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ونتناول من خلال هذا المبحث ومن خلال ثلاث مطالب موقف الاقتصاد الإسلامي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كيفية علاجها والوقاية منها وكذلك أهم صيغ وأساليب التمويل الإسلامي.

- **المطلب الأول:** موقف الإسلام من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008؛
- **المطلب الثاني:** علاج الأزمات المالية والاقتصادية من منظور إسلامي والإجراءات الوقائية والعلاجية منها؛
- **المطلب الثالث:** صيغ وأساليب التمويل الإسلامي.

المطلب الأول: موقف الإسلام من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008:

ينظر النظام الإسلامي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة نظرة مغايرة لنظرة النظام التقليدي الرأسمالي الذي يرى أن الأزمة هي مسألة تعثر الشركات نتيجة نقص السيولة بسبب عدم تحصيل القروض وفوائدها نتيجة تعثرها في الجانب العقاري، بينما يربط الاقتصاد الإسلامي الأزمة بالتعاملات لا شرعية التي لها انعكاسات سلبية على الأداء الاقتصادي ونبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول آلية النظام المالي والاقتصادي الإسلامي، موقف الاقتصاد الإسلامي من أسباب الأزمة وأخيرا الضوابط الأخرى من منظور إسلامي.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الأول: مدخل إلى النظام المالي والاقتصادي الإسلامي:

بعد فشل النظام الرأسمالي ومن قبله النظام الاشتراكي في تحقيق الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد من الأزمات، أصبح تطبيق النظام المالي الإسلامي أمرا ملحا، ومطلبا ليس عربيا وإسلاميا فقط، بل أصبح مطلبا عالميا ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى أهم مميزات النظام المالي والاقتصادي الإسلامي (1) (2):

- نظام يقوم على مبدأ الاستخلاف في رأس المال وهو أن المال لله ولا يملك البشر إلا حق الانتفاع به؛
- نظام يقوم على استبعاد فكرة الفائدة والتعامل بها فهو يحرم الربا في جميع التعاملات؛
- نظام يقوم على الاستثمار في المجالات الحلال وذلك انطلاقا من قاعدة الحلال والحرام في الإسلام، مما يترتب عليه:
  - القيام بالاستثمار في المجالات التي تشبع رغبات واحتياجات الإنسان المسلم؛
  - حصر العمليات الإنتاجية السلعية والخدمية في دائرة الحلال؛
  - مراعاة حاجة المجتمع والشعب ككل في العملية الإنتاجية قبل حاجة الفرد، أي المصلحة الجماعية قبل المصلحة الفردية، فهو يوازن بين حاجة المجتمع والفرد؛
- نظام يراعي الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يهتم بالجانب الروحي والمادي لدى الإنسان من خلال ربط الاقتصاد بالأخلاق؛
- نظام يقوم على تحريم الاحتكار والقضاء عليه ويحارب المحتكرين؛
- نظام يقوم على القيم والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية؛

(1) Saad Allah Ridha, Le financement islamique: Concept et principes généraux, introduction aux techniques de financement, institut islamique de recherche et de formation, banque islamique de développement, Djeddah, Arabie saoudite, Actes de séminaire, No. 37, p 20 disponible sur: http://www.irtipms.org/PubText/105.pdf, consulté en: (08/112014),

(2) الرملاوي محمد سعيد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 229/ 231.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- نظام يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأسواق والموجودات في ضوء الضوابط الشرعية؛
- نظام يقوم على الاعتدال والتوسط في الإنفاق ويحرم الإسراف والتبذير؛
- نظام يقوم على تحريم الاكتناز، ويعد احتباس المال جريمة تستوجب العقوبة ويحث على توجيه المال للاستثمار والإنتاج؛
- نظام يقوم على الواقعية فهو يستهدف الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية بطبيعتها وخصائصها العامة.

الاقتصاد الإسلامي هو علم استخدام الإنسان لما استخلف فيه لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لمنهج شرعي محدد [1].

الفرع الثاني: موقف الاقتصاد الإسلامي من أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

نتعرض من خلال هذا الفرع إلى موقف الاقتصاد الإسلامي من التعامل بالفائدة، المتاجرة بالديون والمضاربة في الأسواق المالية.

1- **موقف الاقتصاد الإسلامي من التعامل بالفائدة:** إن الفائدة تصنف تحت باب ربا النسيئة أو ربا الجاهلية وهي محرمة تحريما قطعيا بالقرآن الكريم، وبالتالي يحرم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء في جميع المعاملات. وقد ورد في تحريم الربا العديد من الآيات القرآنية التي والتي نذكر منها:

قال الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [2].

(1) كردودي صبرينة، (2007): تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية: الجزائر، ص 14.

(2) القران الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

وقوله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[2].

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[4]. وقوله سبحانه: ﴿ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴾[5].

2- موقف الاقتصاد الإسلامي من المتاجرة بالديون[6]: إن لبيع الدين بالدين نماذج كثيرة كبيع الكالئ بالكالئ محرم بالإجماع لنهي ﷺ عنه فهو بيع دين مؤخر سابق التقرر في الذمة بدين مثله لشخص ثالث على المديين نفسه سواء اتحد أجل الدينين وجنسهما وقدرهما أو اختلف واحد عن الآخر، أو بدين جديد مؤجل إلى أجل آخر من غير جنسه مع الزيادة في القدر للمدين نفسه أو لغيره، وكذا بيع دين مؤخر لم يكن ثابتا في الذمة بدين مؤخر كذلك، أما سبب تحريمه هو خلو الفائدة الشرعية منه فور صدوره فهو ذريعة إلى ربا النسيئة وكذا إفضائه للخصومة والنزاع كما يقضي إلى تعاظم الغرر في العقد.

(1) القران الكريم، سورة البقرة، الآية 276.

(2) القران الكريم، سورة البقرة، الآية 278.

(3) القران الكريم، سورة آل عمران، الآية 130.

(4) القران الكريم، سورة النساء، الآية 161.

(5) القران الكريم، سورة الروم، الآية 39.

(6) الحلاق سعيد سامي والعلوم عامر يوسف، (2010): الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، رقم 476، القاهرة، مصر، ص 80/ 83.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

3- **موقف الاقتصاد الإسلامي من المضاربة في الأسواق المالية**: المضاربة في الاقتصاد الإسلامي تختلف عنها في الاقتصاد التقليدي القائم على العقود الآجلة، عقود الخيارات والمستقبليات[1]:

- العقود الآجلة والمستقبلية هي غير جائزة شرعا لأنها تنطوي على بيع شيء مؤجل بمقابل مؤجل، حيث حرم مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي التعامل الآجل في السوق المالي لأنه لا تنطبق عليه أحكام السلم بسبب تأجيل دفع الثمن، كما أن السلعة تباع قبل حيازتها عدة مرات وهذا ما يدخلها في باب المقامرة؛
- عقد الخيار يختلف عقد الخيار الإسلامي عن التقليدي الذي حرمه مجمع الفقه الإسلامي لأنه لا يجوز أن يكون محل التعاقد فانه لا فرق في الحكم بين خيارات العملات أو السلع أو الأوراق المالية؛
- أما البيع على المكشوف الذي يتم من خلاله بيع أشياء لا يملكها صاحبها عن طريق اقتراضها من آخرين سواء كانوا من السماسرة أو البنوك مقابل الالتزام بإعادة شرائها، وإعادة تسليمها للسمسار أو البنك في وقت محدد، والالتزام برهن المبلغ الذي باع به ما اقترضه إلى السمسار أو البنك حتى يسدد الشخص القرض وبناء على ذلك فهو محرم، ذلك أن الهدف ليس البيع وإنما المقامرة وكذا بيع شيء لا يملكه البائع ولا يتحقق فيه التقابض ولا فرق في ذلك بين بيع عملة أو ورقة أو سلعة.

الفرع الثالث: الضوابط الأخرى للأزمة من منظور إسلامي:

إن الرؤية الإسلامية في حل الأزمة المالية لا يمكن عزلها عن بقية الضوابط الأخرى المهمة في الاقتصاد الإسلامي والتي نذكر منها من خلال هذا الفرع [2]:

- ضبط الإنفاق الاستهلاكي؛
- الاعتماد على أسلوب المشاركة في التمويل؛

(1) الحلاق سعيد سامي والعلوم عامر يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ص 83/ 86.

(2) المصدر نفسه، ص ص 81/ 82.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- ضبط قدرة المصارف في خلق الائتمان؛
- توجيه الاستثمار والتمويل نحو دائرة المشاريع المباحة والامتناع عن التمويل أو الاستثمار في أي من المشاريع المحرمة كإنتاج الخمور أو السجائر؛
- الالتزام بالقيم الإسلامية الداعية للخير مع الالتزام بالأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي كالتوظيف الكامل للموارد، الاستقرار الاقتصادي، التوزيع العادل للدخل والثروة والنمو؛
- الالتزام بالمبادئ العامة للاقتصاد الإسلامي.
- مبدأ الاستخلاف (إن المال مال الله والإنسان مستخلف فيه)؛
- احترام الملكية الخاصة؛
- الحرية الاقتصادية المقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ترشيد الإنفاق والاستهلاك؛
- ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع.

إن موقف الاقتصاد الإسلامي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 واضح، فهو مرتبط بمجموعة من الأسباب التي ساهمت في بروز الأزمة وكذا أزمات سابقة، وأزمات لاحقة إن لم يتم معالجة هذه الأسباب والتخلي عنها ومن أهم هذه الأسباب التعامل بالفائدة وبيع الدين بالدين، وكذلك الابتعاد عن المبادئ السامية المرتبطة بالأخلاق والاهتمام بالنفس ولو على حساب غيرهم، وهذه الأسباب كلها من مبادئ الاقتصاد الرأسمالي المتوحش المبني على الجشع والاستغلال إلى أقصى حد ممكن.

المطلب الثاني: علاج الأزمات المالية والاقتصادية العالمية من منظور إسلامي والإجراءات الوقائية والعلاجية منها:

يضع الاقتصاد الإسلامي أساليب وسياسات علاجية ووقائية للأزمات يمكن من خلالها إدارة الأزمات والوقاية منها، الأمر الذي ساهم في تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي وتزايد الدعوة إلى اعتماده وتطبيق مختلف صيغه الشرعية، ونبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول علاج الأزمة، إدارتها والوقاية منها من منظور إسلامي، الأسواق الإسلامية وتزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي وتزايد الدعوة للاعتماد عليه وأخيرا الهندسة المالية الإسلامية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الفرع الأول: علاج الأزمة، إدارتها والوقاية منها من منظور إسلامي:

يعتبر الاقتصاد الإسلامي الدواء الشافي من جميع الأمراض التي تعاني منها المجتمعات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو في شتى المجالات الحياتية الأخرى، ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى علاج الأزمة وإدارتها من منظور إسلامي شرعي وكذلك أهم الإجراءات اللازمة للوقاية منها.

1- **علاج الأزمة وإدارتها من منظور إسلامي**: يقدم الاقتصاد الإسلامي بدائل لإدارة هذه الأزمة تتمثل في[1] [2] [3] [4]:

- تحريم التعاملات الربوية: باعتبارها سببا في عجز المدينين عن تسديد ديونهم وكذا كونها سببا في عجز العائلات عن تسديد أقساط الديون العقارية التي ساهمت في انفجار الأزمة العقارية لسنة 2007 في و.م.أ؛
- تبني الأخلاق الإسلامية في المعاملات المالية: لأن الأزمة هي أزمة أخلاقية اقتصادية وذلك من خلال:
  - محاربة كل أنواع الغش؛
  - منع التدليس: والتدليس هو إخفاء العيب؛
  - منع النجش: وهو الزيادة في ثمن السلعة دون قصد شرائها إنما يقصد ترويجها؛
  - منع استقبال الجلب: ومعناه شراء السلعة من الجاهل بسعرها في السوق بثمن بخس؛

---

(1) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص ص 265/ 269.

(2) مصطفى حسني مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ص 688/ 689.

(3) ابراهيم بن ناصر الجمود، (2009): الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد الثاني (عدد خاص)، **كلية الحقوق**، جامعة المنصورة، مصر، ص 1187.

(4) الروبي رمضان محمد أحمد، (2009): الأزمة المالية العالمية، حقائقها وسبل الخروج منها، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد الثاني (عدد خاص)، **كلية الحقوق**، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 1244/ 1245.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- منع بيع الدين بالدين؛
- منع بيع الحصاة: وهو البيع بإلقاء الحجر؛
- منع بيع العينة: وهو البيع بثمن مؤجل يسلمه إلى المشتري ثم يشتريه بائعه من قبل قبض الثمن منه بثمن نقدا أقل من ذلك القدر وهو طريقة من طرق التحايل على الربا؛
- منع بيع الغرر: وهو الجهالة في أي من عناصر البيع؛
- منع الاحتكار: وهو الامتناع عن بيع ما يحتاجه الناس خلال مدة بغرض ارتفاع سعرها؛
- تطهير السوق: من الكسب غير المشروع أو ما يطلق عليه بتبييض الأموال.

- تعديل أسلوب التمويل العقاري: ليكون عن طريق إحدى الطرق الإسلامية اللاحقة الذكر؛
- ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس للديون وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في شكل صكوك؛
- تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال:
  - ضخ السيولة في الاقتصاد لمقابلة سحب ودائع المودعين وتوفير التمويل اللازم للدورة الإنتاجية؛
  - فرض الرقابة على معاملات البنوك والتعاملات في الأسواق المالية من خلال تفعيل رقابة البنوك المركزية على البنوك التجارية مع إيجاد جهاز رقابي فاعل لمراقبة الأسواق؛
  - فرض سياسة ضريبية عادلة تفرض على القادرين وتساهم في تحريك النشاط الاقتصادي؛
  - إنشاء نظام متكامل للمعلومات يسهر على تطبيقه أصحاب الخبرة والأخلاق؛
- نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي لدى القطاع الخاص من خلال:
  - المستثمر يجب أن يلتزم بالضوابط الشرعية في الاستثمار من خلال عدم الاستثمار في المجالات غير الجائزة شرعا مع تجنب التعامل بالربا والاحتكار؛
  - المستهلك يتجنب التبذير والربا، مع شراء السلع التي تتناسب مع الدخل المتاح؛
  - المدخر: للمدخر كذلك دور في إدارة الأزمة من خلال أداء الزكاة وتوسيع نطاق الوقف، استثمار أمواله في المشاريع المشروعة والتعامل بالقرض الحسن.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- ضبط الإنفاق الاستهلاكي من خلال عدم استهلاك السلع المحرمة والاعتدال في الاستهلاك من خلال تجنب الإسراف، تجنب الاستهلاك لغاية التفاخر والتعالي على الناس ومراعاة سلم الأولويات في الإنفاق والبعد الأخروي [1].
- ضرورة التعامل مع الأزمات من منظور حقيقي فعلي يلتزم فيها كل طرف بالتزاماته بحيث تنتقل الملكية إلى المشتري بالفعل ويتحصل البائع على الثمن بالفعل.

2- **الإجراءات الوقائية من الأزمات من منظور إسلامي**: تتمثل الإجراءات الوقائية من الأزمات ومن منظور إسلامي في:
- تحريم التعامل بالفائدة وكل ما يؤول إليها؛
- التركيز على أساليب المشاركة في التمويل؛
- الاهتمام بالاستثمار الحقيقي؛
- التوزيع العادل للثروة.

الفرع الثاني: الأسواق الإسلامية وتزايد الاهتمام بالنظام الإسلامي والدعوة له:

تعتبر الأسواق الإسلامية بديلا للأسواق المالية التقليدية التي تتعامل بالربا ومع اشتداد أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة ازداد الاهتمام والدعوة إليها ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى الأسواق المالية الإسلامية، مبادئها، خصائصها وتزايد الاهتمام بها.

1- **الأسواق المالية الإسلامية**: السوق هي وسيلة تجمع بين الناس البائعين والمشترين لغرض انتقال السلع والخدمات من طرف إلى أخر، أما السوق المالية هي إحدى أجهزة الوساطة المالية الهامة في الاقتصاديات المعاصرة، أما السوق المالي الإسلامي هو ذلك الإطار أو المجال الشرعي الذي يتم فيه إصدار الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من طرف أصحاب العجز واقتناؤها وتداولها عبر قنوات إيصال فعالة بين أصحاب الفائض بصورة منظمة ومراقبة من طرف الهيئة المشرعة للسوق وذلك من أجل تثمير الأموال في

(1) الحلاق سعيد سامي والعلوم عامر يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ص 95/ 103.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

إطار شرعي [1].

1-1- مبادئ السوق المالية الإسلامية: وتقوم السوق المالية الإسلامية على المبادئ الآتية[2]:

- الالتزام بالضوابط الأخلاقية والشرعية؛
- الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي؛
- المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية.

2-1- خصائص ومميزات السوق المالي الإسلامي: تتمثل خصائص السوق المالي الإسلامي في[3]:

- هي سوق تقل فيها المضاربة على أسعار الأوراق المالية بدرجة كبيرة جراء حضر الشريعة لكثير من المعاملات التي تعتبر محلا لعملية المضاربة؛
- هي سوق مرتبطة بالسوقين الأولية والثانوية بشكل متكافئ لما في الأول من متابعة لضوابط الإصدار ولما في الثاني من متابعة لضوابط التداول؛
- سوق لا تتحكم فيها الرشاوى والاحتكارات ولا المعلومات المضللة والهامشية في تحديد أسعار الأوراق فيها؛
- تعتبر متنفس إسلامي لأصحاب الفائض من الأموال من أفراد ومؤسسات، مما تحقق لهم من تثمير لأموالهم بطرق شرعية؛
- وللسوق المالية الإسلامية أهمية كبيرة فهي تمثل فرصة هامة جدا لكل مستثمر مسلم حيث يتمكن من تقليل خسائره ومخاطره وزيادة عائداته، ذلك من

---

(1) بن الضيف محمد عدنان وربيع مسعود، (2011): أدوات الدين وبدائلها الشرعية والأسواق المالية الإسلامية، **الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهنات المستقبل** المنعقد في: 18/ 02/ 2011، **معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، ص 13.

(2) الرملاوي محمد سعيد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 278/ 279.

(3) سفر أحمد، (بدون تاريخ نشر): المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، بدون رقم للطبعة، المؤسسة الحديثة للكتاب: طرابلس، لبنان، ص ص 151/ 152.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

خلال تنويع محفظته المالية واختيار الأدوات الأقوى والأكثر نجاحا ومشروعية، كما تعد هذه السوق وسيلة هامة لضخ الأموال الحلال في مشروعات بناءة وناجحة.

2- **تزايد الاهتمام بالنظام الإسلامي والدعوة إليه:** مع اشتداد تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ازداد الاهتمام بالنظام الاقتصادي الإسلامي وازدادت معه الدعوة إلى تبنيه، وفي نفس الوقت اتسعت نشاطات البنوك الإسلامية وعدد المتعاملين معها حيث نجد[1] [2][3]:

- تساءل تقرير اقتصادي لراديو هولندا عن إمكانية أن يكون القطاع المصرفي الإسلامي هو البديل المؤهل عن القطاع المصرفي التقليدي الذي فقد مصداقيته، وجاء ردا على هذا التساؤل في التقرير أن قطاع المصارف الإسلامية يقوم بعمله دون صعوبات في ظل الأزمة وفي الوقت الذي تتوالى فيه ضربات الأزمة بشدة على الآخرين، استطاعت المصارف الإسلامية زيادة رأس مالها، واستقطاب المزيد من العملاء، كما تم الإشارة إلى أنه رغم القيود المفروضة على البنوك الإسلامية في انجلترا إلا أن عددها زاد في لندن التي تعتبر مركز البنوك الإسلامية في غرب أوروبا؛
- صرح مدير مركز الأبحاث الإسلامية أن تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية سلبيا ضئيلة جدا مقارنة مع تأثيراتها على البنوك التقليدية؛
- أشار رودني ولسون الباحث في الشؤون الإسلامية إلى أن النظام المصرفي الإسلامي قائم على العدل وأن المعاملات المصرفية يجب أن تكون نزيهة وتوصل إلى حقيقة التعامل بالفائدة من المحرمات، وسار في نفس الاتجاه الأستاذ هانس فيشر؛
- اعتراف فرنسي بأهمية النظام المصرفي الإسلامي في جويلية 2008 حيث صدر عن مجلس الشيوخ الفرنسي تقرير عن النظام الإسلامي وإمكانية ولوج هذا النظام إلى فرنسا

(1) محمود رمزي، مصدر سبق ذكره، ص ص 244/ 245.

(2) الحلاق سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 104.

(3) محارب عبد العزيز قاسم، مصدر سبق ذكره، ص 139.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

خاصة في ظل الازدهار الذي يعرفه هذا النظام؛

- مناداة الغرب إلى تطبيق النظام الإسلامي في المعاملات الاقتصادية حيث أشاد به كل من الباحثة الايطالية لوريتا نابليوني والاقتصادي الفرنسي الحاصل على جائزة نوبل موريس آلي ورئيس وزراء اسبانيا إضافة إلى اللورد نيكولاس فليبس كبير قضاة بريطانيا.
- جاء في مقال ضمن مجلة Le journal de finance الفرنسية وعلى لسان رئيسها أنه حان الوقت لاعتماد النظام الاقتصادي الإسلامي، كما جاء في مجلة challenger وهي من أكبر الصحف الاقتصادية في أوروبا في مقال لرئيس تحريرها تحت عنوان البابا أو القرآن، حيث أشار من خلال هذا المقال أننا في ظل الأزمة في حاجة إلى قراءة القران، كما جاء على لسان وزير الخزانة البريطانية أنه لا يمكن معالجة عجز الموازنة العامة دون الاستعانة بالصكوك الإسلامية [1].

الفرع الثالث: الهندسة المالية الإسلامية:

تعتبر الهندسة المالية الإسلامية حديثة العهد في الصناعة المالية العالمية، حيث نتعرض من خلال هذا الفرع إلى: مفهومها، خصائصها وأهميتها.

1- تعريف الهندسة المالية الإسلامية: هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم، التطوير والتنفيذ لكل العمليات والأدوات المالية المبتكرة وما يلزم ذلك من صياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل في إطار محددات وموجهات الشرع الإسلامي الحنيف. ويشير التعريف السابق إلى [2]:

- ابتكار أدوات مالية واليات تمويلية جديدة؛
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة أو الديون؛

(1) الرملاوي محمد سعيد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 223/ 225.

(2) بن علي بلعزوز وقندوز عبد الكريم، (2007): استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، **الملتقى الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة** المنعقد يومي 16 و 18 أفريل 2007، **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة الزيتونة، الأردن، ص 03.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- أن تكون الابتكارات موافقة لشرع الإسلامي مع الابتعاد عن الاختلافات الفقهية أي بأن تتميز بالمصداقية الشرعية.

2- **خصائص الهندسة المالية الإسلامية:** تتميز الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الهندسة المالية التقليدية والمتمثلة في [1]:

- ترمي الهندسة المالية الإسلامية إلى إيجاد بدائل للهندسة المالية التقليدية تتوافق مع الشريعة الإسلامية بمعنى أنها تطبيق الاقتصاد الإسلامي؛
- بساطة أدوات الهندسة المالية الإسلامية، نظرا لمحدوديتها وتقيدها بمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- كل أداة من أدوات الشريعة الإسلامية مستقلة عن بقية الأدوات فتنوعها تنوع حقيقي وليس صوري،
- تقوم الهندسة المالية الإسلامية على مبدأ المشاركة في المخاطر فكلا الطرفين يتحملان الربح أو الخسارة؛
- الهدف الأساسي للهندسة المالية هو إدارة السيولة من خلال استخدام الأموال في عمليات التمويل بدلا من الاستثمار لأن هذه العملية أقل مخاطرة.

3- **أهمية الهندسة المالية الإسلامية:** يمكن تقسيمها إلى أهمية علمية وأخرى عملية:

3-1- الأهمية العلمية للهندسة المالية الإسلامية: يمكن إيجازها في النقاط الآتية [2]:

---

(1) جباري شوقي وخميلي فريد، (2010): دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، الملتقى الدولي **حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي** المنعقد يومي 1 و 2 ديسمبر 2009، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، ص 14.

(2) خضيرات عمر ياسين محمود، (2011): دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، الملتقى الدولي **الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ... ورهونات المستقبل** المنعقد يومي 23/ 24 نوفمبر 2011، **معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، ص 17.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- يؤدي البحث والتطوير اللذان هما موضوع الهندسة المالية الإسلامية إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة في العلوم المالية؛
- إن الأصل في المعاملات الإباحة فلا يجوز المسارعة إلى تحريم صورة من صور المعاملات المستحدثة حتى يتبين أن الشريعة قد حرمتها؛
- إن العبرة من المعاملات المالية للعلل والمقاصد حيث أن أحكام فقه المعاملات معللة وعللها مرتبطة بالحكم الشرعي؛
- الإسلام لم ينشأ عقود مالية وإنما وجهها للوجه الصحيح عن طريق تنقيتها من المحرمات وتشريع الأحكام العامة وتقرير القواعد الكلية المنظمة لها.

2-3- الأهمية العملية للهندسة المالية الإسلامية: يمكن إيجازها في الآتي[1]:

- الاستفادة من التطورات التي تشهدها الأسواق العالمية ومحاولة الاستفادة منها بدلا من اتخاذ مواقف حيادية اتجاهها،
- ضمان استمرارية النظام المالي الإسلامي ككل مع استفادة كل أجزائه، مع الحفاظ في ذات الوقت على أصالته من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية التي يقوم عليها؛
- إذا اعتبرنا التكييف الفقهي جزء من الهندسة المالية فانه قد يكون أساسا لتطوير كثير من العقود المالية وذلك للابتعاد عما لا يجوز في الشريعة الإسلامية؛
- طبيعة عمل المؤسسات التي تقوم بإجراء العقود المالية وخاصة العمل المصرفي الذي يعمل وفق نموذج الوساطة المالية بآلياتها المختلفة تستوجب استحداث مستجدات ملحقة لها أو أفكارا جديدة تمكنها من أن تكون قابلة للتطبيق على اعتبار أن الكثير من العقود المالية التقليدية لا يمكن للمصارف التعامل معها؛

(1) الضويحكي أحمد عبد الله بن محمد، (2005): ضوابط الاجتهاد في المعاملات المالية، **الملتقى الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية** المنعقد في مارس 2005، **كلية الشريعة والقانون**، جامعة الإمارات، الإمارات، ص ص 33/ 34.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- رفع الحرج والشفعة عن المتعاملين من المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستحدثاتها الحديثة ولكي يكون للفقه الإسلامي حضور قوي على الساحة الاقتصادية.

جاء الاقتصاد الإسلامي بحلول لمختلف الأزمات سواء كانت مالية أو اقتصادية، وذلك من خلال إتباع أحكامه وقواعده الشرعية المستمدة والمستنبطة من القرآن الكريم، السنة النبوية وإجماع الفقهاء وتعتبر السوق الإسلامية ذلك المكان الخصب للتعامل الحلال المبني على النزاهة والشفافية، وبما أن الاقتصاد الإسلامي هو دين يسر وليس دين عسر فإن علماء الفقه حاولوا تكييف مختلف التعاملات المالية مع الشرعية من أجل عدم التضييق على المسلمين وتسهيل تعاملاتهم الشرعية وتعتبر الهندسة المالية أهم هذه البدائل.

المطلب الثالث: صيغ وأساليب التمويل الإسلامي:

يعتبر التمويل عصب الاقتصاد ومحركه، من خلال تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية من إنتاج، استهلاك وتجارة وهناك العديد من الصيغ والأساليب التي تعمل على القيام بدور التمويل والتي تختلف بين التمويل التقليدي القائم على نظام الفائدة والربا، والتمويل الإسلامي القائم على أساليب تمويلية مستندة إلى أحكام الشريعة الإسلامية ونبحث من خلال هذا المطلب وعبر ثلاث فروع حول الأساليب التمويلية المستندة للمشاركة في الأرباح والخسائر، صيغ التمويل غير المستندة للمشاركة في الأرباح والخسائر وصولا إلى أدوات الهندسة المالية الإسلامية والتي تعتبر كبديل لأدوات الهندسة المالية التقليدية.

الفرع الأول: الأساليب التمويلية المستندة للمشاركة في الأرباح والخسائر:

تتعدد عقود المشاركات في الفقه الإسلامي ويمكن تقسيمها وفقا لما يلي: خلط مال وعمل من جهة بمال وعمل من جهة أخرى، خلط عمل من جهة بعمل من جهة أخرى، خلط مال من جهة بعمل من جهة أخرى، خلط مال من جهة بمال وعمل من جهة أخرى، ونتعرض من خلال هذا الفرع إلى مختلف صيغ المشاركات (المضاربة، المشاركة، الاستثمار المباشر، المزارعة، المساقاة والمغارسة).

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1- **المضاربة**[1]: هي نوع من المشاركة وتعرف على أنها عقد بين طرفين أو أكثر يشارك أحدهما بالمال والآخر يشارك بجهده على أن يتم الاتفاق على نصيب كل طرف من الأطراف من الربح بنسبة معلومة من الإيراد، ويشترط أن تتوفر فيها العناصر الآتية [2]:

- اتفاق بين شخصين؛
- يقدم أحدهما المال (رب المال) ويقوم الآخر بالعمل (المضارب)؛
- موضوع المضاربة هو استثمار المال؛
- غاية المضاربة تحقيق ربح.

1-1- حكم مشروعيتها: بالقرآن لقوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ [3]. وفي السنة حيث أقرها الرسول ﷺ في الإسلام بدليل خروجه للتجارة بأموال السيدة خديجة.

1-2- أحكامها: عند صياغة عقد المضاربة لا بد من مراعاة الشروط الآتية [4] [5]:

1-2-1- شروط المتعاقدين: نلخصها في النقاط الآتية:

- أن يكون المتعاقدين متمتعين بالأهلية القانونية من حيث السن والعقل في حال كونهم أصلاء في العقود أو أن يكون مفوضين عن سواهم تفويضا قانونيا سليما بموجب وكالة؛
- يشترط في عقد المضاربة ما يدل على انعقاد شركة المضاربة أي الإيجاب والقبول؛

(1) محمود رمزي ، مصدر سبق ذكره، ص 224.

(2) الحلاق سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 82.

(3) القرآن الكريم، الآية 20 من سورة المزمل.

(4) الحلاق سعيد، مصدر سابق، ص 83.

(5) رزيق كمال وعقون عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص 271.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- الأصل في عقد المضاربة أنه عقد غير لازم إذ يجوز لأي طرف فسخ العقد متى شاء شريطة إعلام بقية الشركاء تفاديا لوقوع الأضرار بالآخرين.

- **1-2-2- الشروط الخاصة برأس المال**: نلخصها في النقاط الآتية:

- أن يكون رأس المال من النقود المضروبة من الدراهم والدنانير وهو اشتراط عامة الفقهاء؛

ألا يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب؛

أن يتم تسليم رأس المال للمضارب.

1-2-3- الشروط الخاصة بالربح: نلخصها في النقاط الآتية:

- أن تكون حصة كلا الطرفين من الربح معلومة؛
- أن تكون حصة كل منهما من الربح شائعة كالنصف أو الثلث مثلا (ليس مبلغ مقطوعا)؛
- في حال عدم تحقيق أرباح أو خسائر يتحمل صاحب رأس المال الخسائر ويتحمل الشريك العامل جهده فقط ولا يمكن مطالبته بدفع خسائر ما لم تكن ناتجة عن إهمال متعمد، أو سوء نية (يتحمل المضارب الخسارة في حالة وجود ما يدل على التعدي والتقصير من قبله)؛
- لا يتم توزيع الربح إلا بعد استرداد رأس المال وإخراج المصاريف عملا بالقاعدة (الربح وقاية لرأس المال)؛
- إذا فسد عقد المضاربة (لاختلال صحة شروطها) يكون للمضارب أجرا ويكون الربح إذا تحقق لرب العمل.

1-2-4- الشروط الخاصة بالعمل: نلخصها في النقاط الآتية:

- أن يختص العامل بالعمل دون رب المال؛
- أن لا يضيق رب المال على العامل في العمل؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- مجال العمل في السابق كان في مجال التجارة ولكن في الوقت الحالي أجاز الفقهاء بأن تشمل المضاربة كافة القطاعات الأخرى.

1-2-5- أنوع المضاربة: للمضاربة عدة أنوع تتمثل في الآتي [1]:

- **حسب حرية التصرف في المضاربة**: المضاربة المطلقة وهي دفع المال للمضارب من غير تعيين: العمل، المكان، الزمان وصفة العمل (إعطاء المضارب الحرية في الاستثمار في أي نوع من الأنشطة الاستثمارية) وبالتالي فالمضارب لا يرجع رأس المال لرب العمل إلا عند انتهاء المضاربة، وبالنسبة للمصارف الإسلامية هذه الصيغة تجيز للمضارب ممارسة النشاط الذي يراه مناسبا وتجيز له أيضا أن يدفع المال لغيره ليضارب به. والمضاربة المقيدة وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله (كتحديد مجال النشاط للمضارب) وهذا النوع من المضاربة جائز؛
- **حسب عدد أطراف المضاربة**: وتقسم إلى المضاربة الجماعية أو المشتركة أو المتعددة وتكون عندما يأخذ صاحب العمل المال من صاحب رأس المال ويعطيه إلى صاحب عمل أخر، فيكون صاحب العمل الأول مالك لرأس المال بالنسبة لصاحب العمل الثاني. والمضاربة المفردة والتي تكون عندما يكون هناك فرد واحد يقدم ماله لفرد واحد؛
- **حسب توقيت المحاسبة على الربح**: يمكن أن تكون مضاربة منتهية يتفق فيها على توزيع الأرباح عند التصفية في نهاية المضارة. ومضاربة مستمرة وهي التي يتم فيها التحاسب على الأرباح دوريا وقبل التصفية.

(1) علي أحمد شعبان محمد، (2010): البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر، ص 110.

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

2- **المشاركة**[1]: يقصد بها لغويا المخالطة، أما اصطلاحا فيقصد بها اشتراك اثنين أو أكثر بحصة معينة في رأس المال يتجران به كلاهما والربح يوزع على حسب أموالهما أو على نسبة يتفق عليها في العقد، وبالتالي فهي صورة قريبة من المضاربة، فالفرق بينهما في المضاربة يقدم رأس المال للمضارب للمضاربة به، أما في المشاركة يتم دفع رأس المال من قبل الطرفين. والمشاركة تعتبر من أساليب التمويل المتميزة من حيث ملاءمتها لطبيعة المصارف الإسلامية، حيث يمكن استخدامها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتتم من خلال اشتراك المصرف الإسلامي مع طرف آخر لإنشاء مشروع استثماري يشترك الطرفان في إدارته وتمويله ويشتركان في أرباحه وخسائره بنسب متفقة مع حصة المشاركة في رأس المال. ومن خصائصها [2]:

- حشد الموارد الاقتصادية وتأسيس المشروعات الإنتاجية وارتفاع فرص التشغيل مما يساهم في معالجة الأمراض الاقتصادية (الركود، التضخم وسوء التوزيع للثروة، ...الخ)؛
- توفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء؛
- عدالة توزيع العائد وزيادة عدد الملاك؛
- توزيع المخاطر بين الممولين.

2-1- حكم مشروعيتها: لقوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ ﴾ [3].

(1) الحلاق سعيد سامي والعتوم عامر يوسف، مصدر سبق ذكره، ص 169.

(2) الريحان شفيق شاكر بكر وعبد القادر محمد، (2009): استراتيجيات المصارف الإسلامية لتفادي الأزمات المالية، **ملتقى الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والأفاق المستقبلية)** المنعقد يومي 28 و 29 أفريل 2009، **كلية العلوم الإدارية والمالية**، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، ص 22.

(3) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 12.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

2-2- أحكامها: وضع الفقهاء مجموعة من القواعد التي تضبط التمويل عن طريق المشاركة وهي [1] [2]:

- أن يكون رأس المال من النقود والأثمان وأجاز بعض الفقهاء أن يكون عروضا (بضاعة)؛
- أن يكون رأس المال معلوما وموجودا يمكن التصرف فيه؛
- لا يشترط تساوي رأس المال لكل شريك بل يمكن أن تتفاوت الحصص؛
- يكون الربح بينهم على حسب ما اشترطوا بنسبة شائعة معلومة، فإن لم يشترطوا يكون حسب نسبة رأس المال لكل منهم إلى رأس مال المشاركة؛
- كون الخسارة توزع حسب نسبة رأس مال كل شريك فقط؛
- يجوز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل ويشتركوا في الربح بنسب متساوية؛
- في حالة عمل كل الشركاء في إدارة الشركة يجوز أن تكون حصص بعضهم في الربح أكبر من نسب حصصهم في رأس المال نظرا لأن الربح في شركات العنان هو عائد رأس المال والعمل مما يجوز التفاوت فيه.

2-3- أنوعها في الفقه الإسلامي: تقسم المشاركة في الفقه الإسلامي إلى [3] [4]:

2-1-3- حسب الملكية: تقسم المشاركة حسب الملكية إلى:

---

(1) Bendjillali Boualem, La moucharaka ou mode de financement de la participation, introduction aux techniques de financement, institut islamique de recherche et de formation, banque islamique de developpement, djeddah, arabie saoudite, Actes de séminaire, No. 37, p 34/35, disponible sur: http://www.irtipms.org/PubText/105.pdf, consulté en: (08/112014).

(2) سعيفان خالد أمين عبد الله سعيد، (2008)، العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة 01، دار وائل: عمان، الأردن، ص 174.

(3) علي أحمد شعبان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 106/ 108.

(4) سحنون محمود والمنسف عبلة، (2009)، التمويل بالمشاركة كبديل عن التمويل الربوي، **ملتقى أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 5 و 6 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ص ص 3/ 6.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- **شركات الأملاك**: وهو اشتراك شخصين أو أكثر في ملك عين معينة ذات قيمة مالية وهي نوعان ملك جبريا (كالميراث بين اثنين) وملك اختياري (اشتراك في شراء قطعة أرض مثلا)؛
- **شركات العقود**: وهي عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال والأرباح الناتجة عن استثماره وتقسم شركات العقود إلى: شركات عقود بالأموال وتضم شركات العنان وهي أحد أنواع شركات العقود التي تم الاتفاق فيها بين الأطراف المتشاركة على عدم تصرف أي شريك إلا بإذن صاحبه وشركة أموال المفاوضة وهي الشركة التي يتساوى فيها الشركاء في كل شيء، وتعتبر شركة العنان من أهم صيغ المشاركة في البنوك الإسلامية مثل المشاركة الدائمة والمشاركة المنتهية بالتمليك. شركات عقود بالأبدان (الأعمال، الصنائع، التقبل، التضامن) هي اتفاق بين صانعين أو أكثر (نجار وحداد مثلا) على أن يشتركا في غير مال على أن يتقبلا الأعمال ويكون المكسب بينهما حسب الاتفاق وينقسم بدوره إلى شركة أعمال مفاوضة وشركة أعمال عنان. شركة عقود بالوجوه وهي أن يشترك اثنان أو أكثر بلا مال ولا عمل ليشتريا بوجههما بضاعة ببيعها نقدا ويكون الربح بينهما، وسميت بهذا الاسم لأن الطرفين لديهما وجاهة عند الناس ترحب الثقة بهما وتنقسم بدورها إلى شركة وجوه مفاوضة وشركة وجوه عنان.

2-3-2- حسب أسلوب المشاركة في المصارف الإسلامية: تقسم المشاركة حسب أسلوبها إلى:

- المشاركة الثابتة (المستمرة)؛
- المشاركة المتناقصة؛
- المشاركة المتغيرة.

3-3-2- حسب المدة: تنقسم المشاركة حسب مدتها إلى:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- المشاركة طويلة الآجل والتي تأخذ شكلا قانونيا كشركة تضامن أو شركة توصية؛
- المشاركة متوسطة الآجل كالمشاركة المنتهية بالتمليك؛
- المشاركة قصيرة الآجل كالاعتمادات المستندية.

3- **الاستثمار المباشر**: يمكن للمصرف الإسلامي أن يقوم باستثمار أموال المودعين بنفسه أو عن طريق المتعاملين معه بتمويله لعملياتهم الاستثمارية فإذا قام المصرف بتمويل مشروعات المتعاملين فهو في هذه الحالة رب المال والمتعاملين هم المضاربين ويسمى ذلك استثمار غير مباشر، وفي حالة قيام المصرف باستثمار الأموال بنفسه فهو في هذه الحالة مضاربا والمودعين هم أرباب الأموال وذلك طبقا لعقد المضاربة بينهم، ويسمى الاستثمار في هذه الحالة استثمار مباشرا، فالاستثمار المباشر هو الاستثمار الذي يعمل فيه المصرف المشروع من خلال تأسيسه وإدارته[1].

ويجب أن تتوافر لدى المصارف خبراء ومهنيين الذين يمكنوها من إدارة المشروعات فإن لم يوجدوا يمكن استئجار من يعينها في إدارة هذه المشاريع (عمال، خبراء، فنيين ... الخ).

4- **المزارعة، المساقاة والمغارسة**: وهي صيغ تتعلق كلها بالأرض.

4-1- **المزارعة**: المزارعة لغة هي من الزرع والإنبات، أما اصطلاحا هي دفع أرض وزرع لمن يزرعه ويقوم عليه بجزء مشاع من المتحصل ويلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة والزرع وزيادتها من السقي والحرث والآلة...الخ [2]. أو هي عقد شركة على زراعة أرض زراعية صالحة للزرع وفيها طرفان صاحب الأرض وصاحب العمل أو المزارع الذي يعمل بجهده وخبرته وقد يتفق الطرفان على تقديم ما تبقى من عناصر الزراعة الأخرى بينهما على أن يتم تقاسم الغلة حسب الاتفاق [3].

(1) ديش فاطمة الزهراء، مصدر سبق ذكره، ص 313.

(2) يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، مصدر سبق ذكره، ص 240.

(3) علي أحمد شعبان محمد، مصدر سبق ذكره، ص 111.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

4-1-1- دليل مشروعية المزارعة: مشروعة بالسنة فقد ورد عن ابن عمر ﷺ أن النبي ﷺ (عامل أهل خبير بثلث ما يخرج منها من ثمر أو زرع).

4-1-2- شروط المزارعة: يشترط في المزارعة بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين ما يلي[1]:

- تحديد الأرض محل الزراعة وتسليمها لمن عليه واجب العمل؛
- أن يكون البذر من صاحب العمل حتى يكون رأس المال كله من أحدهما قياسا على المضاربة؛
- الاتفاق على الشيء المزروع ما لم يفوض المزارع تفويض شاملا وهذا قياسا على المضاربة؛
- الاتفاق على كيفية توزيع العائد وأن يكون نصيب كل منهما شائعا من الغلة كالنصف أو الثلث أو الربع؛
- الاتفاق على أجل انتهاء العقد أي مدة المزارعة.

4-1-3- صور المزارعة الجائزة في الفقه الإسلامي[2]: تتمثل صور المزارعة الجائزة في:

- أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الطرف الآخر بالعمل؛
- أن تكون الأرض وحدها على أحد الطرفين على أن يقوم الطرف الآخر بكل العمل؛
- أن تكون الأرض والعمل من طرف والمدخلات من طرف أخر؛

(1) يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، مصدر سبق ذكره، ص 241.

(2) المصدر نفسه، ص 241.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- الاشتراك في الأرض والمدخلات والعمل؛
- من الملاحظ أنه في البلاد الإسلامية الفلاح البسيط يملك الأرض وما ينقصه غالبا هو التمويل اللازم لشراء البذور والأسمدة، جلب المياه... الخ.

2-4- المساقاة: لغة هي منبثقة من سقي الثمرة واصطلاحا هي نوع من الشراكات التي تقوم على الجهد من العمل في رعاية الأشجار المثمرة بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع العائد بينهما من الثمار بنسبة متفقا عليها؛

1-2-4- دليل مشروعيتها: هو نفسه دليل المزارعة بالإجماع حيث روى البخاري عن عمر ﷺ عن أهل خبير برواية أخرى، هي أن الرسول ﷺ ساقاهم على نصف ما تخرجه الأرض والثمرة [1].

2-2-4- شروط المساقاة: يشترط الفقهاء إضافة إلى أهلية المتعاقدين ما يلي[2]:

- أن يكون العمل معلوما كإصلاح السواقي والسقي...الخ وإحضارا لما يحتاجه في عمله إن لم يكن موجودا في الحقل؛
- الاتفاق على كيفية تقديم الناتج وأن يكون نصيب كل منهما شائعا كالنصف أو الثلث أو الربع ولا تصح أن تكون الأجرة من غير الثمر؛
- أن يكون الأصل مثمرا أي مما يجني ثماره،
- أن يعقد العقد قبل البدء وصلاح الثمر؛
- الاتفاق على المدة إذ لا يجوز أن تبقى مجهولة منعا للغرر.

3-4- المغارسة: هي دفع الأرض الصالحة للزراعة إلى شخص أخر لكي يغرس فيها شجرا

(1) رواه البخاري.

(2) يوسف حسن يوسف، تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، مصدر سبق ذكره، ص 243.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

على أن يتم اقتسام الشجر والأرض حسب الاتفاق، وهي جائزة وفق رأي المالكية بشروط منها أن يغرس فيها أشجار ثابتة، أن لا يكون آجلها إلى سنين كثيرة ونصيب العامل من الأرض والشجر معا [1].

الفرع الثاني: صيغ التمويل غير المستندة في المشاركة في الأرباح والخسائر:

وتنقسم بدورها إلى قسمين صيغ تمويل بعقود المعاوضات وصيغ التمويل بعقود التبرعات وهذا ما نتعرض له من خلال هذا الفرع.

1- صيغ التمويل بالمداينات (المعاوضات): وتنقسم بدورها إلى قسمين عقود معاوضات مالية، وتكون من خلال مبادلة مال بمال (بيع المرابحة، بيع السلم، بيع الاستصناع) وعقود معاوضات غير مالية وتكون من خلال مبادلة مال بمنفعة (الإجارة).

1-1- بيع المرابحة: هي البيع بالثمن الذي اشتريت به السلعة مع ربح معلوم، أو هي بيع بثمن سابق وزيادة[2]:

1-1-1- شروط المرابحة: تتمثل شروط المرابحة في [3]:

- أن يكون ثمن السلعة معلوما؛
- أن يكون الربح معلوما للبائع والمشتري؛
- أن يكون المبيع عرضا فلا يصح بيع النقود مرابحة؛
- أن يكون العقد الأول صحيحا فلو كان فاسدا فلا تصح لأنها بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح.

1-1-2- حكم مشروعيتها: البيع جائز بأدلة من القران والسنة.

---

(1) علي أحمد شعبان محمد، مصدر سبق ذكره، ص 111.

(2) ملحم أحمد سالم، (2005): بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، الطبعة 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 26.

(3) ديش فاطمة الزهراء، مصدر سبق ذكره، ص 308.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [1].

وقوله ﷺ: (أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور).

2-1- بيع الاستصناع: في اللغة هو من الاستفحال وهو عمل طلب الصنعة من الصانع فيما يصنعه، وفي الاصطلاح هو طلب صنعة محددة الجنس والصفات على أن تكون الموارد من عند الصانع مقابل مبلغ معين عند التسليم أو عند أجل معين ويقبل الصانع بذلك.

1-2-1- حكم مشروعيته: أجاز عقد الاستصناع مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي حيث جاء في قراره ما يلي:

- عقد الاستصناع هو عقد وارد على العمل والعين في الذمة ملزم الطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط؛
- يشترط في عقد الاستصناع ما يلي: بيان جنس المستصنع وقدره وأوصافه المطلوبة وأن يحدد فيه الأجل؛
- يجوز في الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط محددة ومعلومة الآجل؛
- يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان ما لم تكن هناك ظروف قاهرة وقد شرع الاستصناع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم.

2-2-1- خصائص عقد الاستصناع عن باقي البيوع الأخرى: يتميز عقد الاستصناع عن سائر العقود بخصائص نذكر منها [2] [3]:

(1) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

(2) علي أحمد شعبان محمد، مصدر سبق ذكره، ص 118.

(3) Abou Hamden Malek, (16/09/2013), Produits dérivés risques de marché et "Gharar": recherche d'une alternative islamique, Thèse PHD, spécialité: sciences économique, Université Paris II Panthéon-Assas, paris, France, pp 84/86.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- هو عقد وليس مواعدة؛
- المبيع ليس شئ معينا بالذات موجودا لدى البائع عند التعاقد، بل هو دين في ذمة البائع محدد بأوصاف معينة ويلتزم إحضاره بتلك الصفات في موعد التسلم فيما بعد؛
- المادة الخام التي يصنع بها المبيع تكون على الصانع سواء كانت من عنده أو يشتريها فإن كانت من عند المستصنع فهي إجارة لا استصناعا؛
- الثمن قد يدفع دفعة واحدة (حالا أو مؤجلا) أو مقسطا؛
- العمل على الصانع سواء قام به بنفسه أو كلف به غيره بأجر من عنده لأن المبيع يجب أن يكون موصوفا في الذمة دون شرط تعيين العامل أو المادة التي تصنع منها البضاعة.

3-1- بيع السلم: السلم لغة مصدر لأسلم ومعناه استعجال الشيء وتقديمه، ويقال للسلم "سلف"، الأول لغة أهل الحجاز والثاني لغة أهل العراق. ولكن السلف أعم من السلم ذلك أنه يطلق على القرض الحسن أيضا. والسلم في تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالآجل هو السلعة المبيعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن. السلم عكس البيع الآجل، ففي الأول يتم تعجيل الثمن ويؤجل المثمن، أما في الثاني فيعجل المثمن ويؤجل الثمن [1].

1-3-1- أركان عقد السلم: العاقدان:

- "المسلم": وهو المشتري للسلعة؛

(1) عمر محمد عبد الحليم، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم، الطبعة 03، البنك الإسلامي للتنمية، ص 13، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.irtipms.org/PubText/155.pdf، تم الاطلاع على المقال في 02/ 11/ 2014.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- المسلم إليه "البائع": وهو البائع الذي يقبض الثمن؛
- المعقود عليه: رأس مال السلم "الثمن"؛
- المسلم فيه: وهو السلعة أو المبيع.
- والصيغة: وهي الإيجاب والقبول. بكل ما يدل على العقد من الألفاظ.

1-3-2- دليل مشروعيته: السلم مشروع بالكتاب والسنة والإجماع.

- بالكتاب: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ ..... ﴾[1].
- والسنة: قوله ﷺ: (من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم).
- والإجماع: قال ابن المنذر (أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز).

1-3-3- حكمة مشروعية: شرع عقد السلم لسد حاجه الناس إلى المال بطريقة تجنبهم الوقوع في الربا، ويحقق بيع السلم مصلحة لكلا الطرفين [2]:

- **البائع: وهو المسلم إليه**: يحصل عاجلا على ما يريده من مال مقابل التزامه بالوفاء بالمسلم فيه آجلا، فهو يستفيد من ذلك بتغطية حاجته المالية سواء كانت تخص نفقته الشخصية هو وعياله، أم كانت لغرض نشاطه الإنتاجي. كما يوفر السلم على البائع الجهد والوقت في تسويق إنتاجه لأنه قد باعه مقدما ويقلل تكاليف المشروع لأنه ليس بحاجه إلى تخزين البضاعة.

(1) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 282.

(2) حمزة محمود جلال، (2008): بيع السلم دراسة موازنة بين الفقه والقانون، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية** المجلد 11 (العدد 1)، عمان، الأردن، ص 21.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- **المشتري: وهو المسلم (وهو هنا الممول)**: يحصل على السلعة التي يريد المتاجرة بها في الوقت الذي يريده، فتنشغل بها ذمة البائع الذي يجب عليه الوفاء بما التزم به، كما أن المسلم يستفيد من رخص السعر إذ أن بيع السلم أرخص من بيع الحاضر غالبا فيؤمن بذلك تقلب الأسعار.

1-3-4- شروط المسلم فيه[1]: نوجزها في الآتي:

- معلوم المقدار: منعا للجهالة المؤدية للنزاع؛
- منضبط الصفة: لأن معلومية المبيع تتحقق بالرؤية أو بضبط الصفة والرؤية هنا متعذرة؛
- دينا في الذمة؛
- مؤجلا معلوم الأجل؛
- القدرة على تسليمه (أن يغلب على الظن وجوده عند حلول الأجل).

1-3-5- شروط رأس المال[2]: نوجزها في الآتي:

- معلوم المقدار؛
- التعجيل (تسليم الثمن في مجلس العقد): كي لا يكون من بيع الدين بالدين المنهي عنه. حيث أجاز المالكية التأخير إلى ثلاثة أيام؛
- ألا يكون دينا في ذمة المسلم إليه كي لا يكون من بيع الدين بالدين.

1-3-6- كفاءة عقد السلم: نوجزها في الآتي:

- بهذا العقد يتم استخدام المال في وظيفته الطبيعية بتوجيهه لعملية

(1) أحمد عثمان بابكر تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، البنك الإسلامي للتنمية، ص 19، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.irtipms.org/PubText/161.pdf، تم الاطلاع على المقال في 02/ 11/ 2014.

(2) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

للإنتاج ومن ثم تحقيق التنمية؛

- على خلاف المشاركات التي هي عقود أمانة يمكن للممول في السلم الحصول على ضمانات الوفاء؛
- يتفوق هذا العقد على عقود الضمان الأخرى (القرض بفائدة، المرابحة للآمر بالشراء ...) كونه يجنب الاقتصاد مشكلة التضخم السريع؛
- يتيح هذا العقد للبنك الإسلامي إمكانية الحصول على عائد يزيد عن العائد الذي يحصل عليه البنك الربوي؛
- إن استثناء بيع السلم من بيع محرم هو بيع شيء لم يدخل في ملكية البائع، إلى جانب إحاطته بالضمانات اللازمة لتقليص الغرر إلى أقصى ما يمكن وذلك بالوصف الدقيق للمبيع (طبيعة وكما ونوعا ...) كل ذلك الغرض منه توفير التسهيلات الائتمانية للإنتاج الزراعي والحرفي وهذه الوسيلة مفيدة لكلا الطرفين؛
- يتمثل العائد الذي يحققه الممول (المشتري) من عملية التمويل في السلم في الفرق بين سعر السلعة سلما وسعر السلعة عند حلول أجل السداد، وهو عائد احتمالي بطبيعته لا يتحقق إلا إذا كان سعر السلعة عند حلول أجل السداد أعلى من سعرها المدفوع فيها سلما؛
- ويساعد على الثقة بالربح أن عائد التمويل وهو الفرق بين ثمن الشراء المدفوع نقدا وثمن البضاعة المؤجلة لا يقل في الظروف العادية عن عائد الفائدة بل يدخل عند حساب الفرق المذكور ما يوفره البائع المنتج من نفقات التخزين والتسويق.

4-1- الإجارة: وهي من عقود المعاوضات غير المالية فهي عقد لازم على منفعة مقصودة، بمعنى هي تمليك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكها (المؤجر)

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

لطرف أخر (المستأجر) مقابل عوض (أجر) معلوم لمدة معلومة [1]، وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع.

- من الكتاب لقوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [2].
- ومن السنة لقوله ﷺ (من استأجر أجيرا فليعلمه أجره)، وقوله: (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه).
- كما أجمع الفقهاء على مشروعية الإجارة لأنها وسيلة للتيسير على الناس في الحصول على المنافع التي لا يقدرون على تملك أعيانها.

1-4-1- أحكام وشروط الإجارة: فهي كأي عقد لها ثلاث أركان: الصيغة، العاقدان وشروطهما مثل شروط أي عقد والاختلاف هنا في محل العقد من حيث الآتي [3]:

- أن يكون مباحا الانتفاع به شرعا؛
- أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة؛
- أن تكون المنفعة معلومة إما بالتعيين أو الوصف علما نافيا للجهالة؛
- أن يكون الثمن: معلوما جنسا ونوعا وصفة؛
- أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل؛
- القدرة على استبقاء المنفعة؛
- أن لا يتعلق بالمنفعة حق للغير؛
- أن يكون الأصل (العين) محل التأجير من الأصول التي ينتفع بها مع بقاء عينها نسبيا ولا يكون في استيفاء المنفعة هلاك للعين؛
- لا يجوز إجارة المال أو طعام للأكل.

(1) علي أحمد شعبان محمد، مصدر سبق ذكره، ص 119.

(2) القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 77.

(3) علي أحمد شعبان محمد، مصدر سبق ذكره، ص 119.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

• وتنقسم الإجازة في البنوك الإسلامية إلى قسمين [1]:

1-4-2- التأجير التشغيلي: علاقة تعاقدية قصيرة الأجل تعطي الحق للمستأجر في إلغاء عقد الإيجار في أي وقت خلال فترة سريانه، نظرا لكون فترة التأجير غالبا ما تقل بكثير عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصل. وفي مقابل الانتفاع بخدمات الأصل يدفع المستأجر مدفوعات إيجار لا تغطي في مجملها التكلفة الكلية للأصل وهذا يعني أن على المؤجر كي يسترد مجمل قيمة الأصل أن يعيد تأجيره بعد نهاية مدة العقد إلى مؤسسات أخرى، أو أن يبيع الأصل ذاته.

1-4-3- التأجير التمويلي: التأجير التمويلي هو عقد (اتفاق) يمكن المؤسسة المستفيدة (المستأجر) من الانتفاع الكامل بالخدمات الإنتاجية لأصل رأسمالي (أصل إنتاجي) مملوك لمؤسسة مالية متخصصة (المؤجر) خلال مدة الإيجار، مقابل دفع المؤسسة المستفيدة لسلسلة من الأقساط السنوية كمدفوعات إيجار، على أن تظل ملكية الأصل للمؤسسة الممولة طوال مدة الإيجار المتفق عليها. وبانتهاء مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار بين أن يشتري الأصول الرأسمالية وتؤول ملكيتها له، أو يستغني عن ذلك، وفي الحالات التي لا تتطابق فيها مدة الإيجار مع العمر الإنتاجي للأصل يكون للمستأجر الخيار بين أن يشتري الأصل أو يعيد استئجاره مرة ثانية أو يمتنع عن ذلك. وهناك اختلاف بين الفقهاء في ذلك.

1-5- التورق المصرفي: يكون التوريق المالي الإسلامي من خلال ربطه بسلعة أو خدمة يكون ثمنها هو الدين الذي يورق وهذا هو ما أجازه مجمع الفقه الإسلامي في

(1) بوفليح نبيل والحرنسي حميد عبد الله، (2009): التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية، **ملتقى الدولي حول أزمة النظام المصرفي والمالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 6 و 7 أفريل 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، ص 15.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

دورته 16[1].

2- صيغ التمويل القائمة على البر والإحسان: وتتمثل في:

2-1- القرض الحسن: وهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما[2] أو هو إتاحة المصرف أو المؤسسة المالية مبلغا محددا لفرد من الأفراد أو لأحد عملائه حيث يضمن سداد القرض الحسن دون تحميل هذا الفرد أو العميل أية أعباء أو عمولات أو مطالبته بفوائد وعائد استثمار هذا المبلغ أو مطالبته بأي زيادة من أي نوع بل يكفي استرداد أصل القرض، وعملية التمويل عن طريق القرض الحسن صيغة تعتمد عليها المصارف الإسلامية لتمويل مشاريع إنمائية هامة جوهرها تمويل أصحاب السمعة الحسنة حتى لا يتعرضوا للبطالة إذ كانوا في عسرة من أمرهم كي يستمر إنتاجهم فالقرض الحسن إذن هو عبارة عن قرض خال من الفائدة يمنح للمستحقين من أفراد المجتمع على أن يرد المقترض المال المقرض له بعد تحسن أحواله [3].

2-2- صندوق الزكاة: يمكن اعتبار صندوق الزكاة أداة مالية لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية ويتوقف ذلك الدور على طرق استعمال هذه الأداة المالية أثناء تحصيل الإيرادات من أوعية الزكاة المتنوعة، سواء كانت أصولا رأسمالية أو دخولا متنوعة، متولدة عن استغلال هذه الأموال فالتحكم في طريقة جمع وتحصيل وإنفاق هذه الحصيلة له تأثيرات إيجابية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة، كما أن لصندوق

(1) إبراهيم صبري عبد العزيز، مصدر سبق ذكره، ص 1287.

(2) سلمان مصطفى حسين، (1990): المعاملات المالية في الإسلام، بدون رقم للطبعة، دار المستقبل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 51.

(3) بوفليح نبيل والحرنسي حميد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 15.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الزكاة دورا استثماريا يتمثل في استثمار جزء من أصوله في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ومتجدد لمستحقيها، كما يساهم صندوق الزكاة في زيادة الإنفاق الاستهلاكي للبلد من خلال توزيع الزكاة على فئات عريضة من المجتمع بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع مستويات الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد ما يؤدي في النهاية على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض مستويات البطالة[1].

2-3- **الهبات، الصدقات**: وهي التبرعات المالية التي يتم منحها بدون مقابل.

2-4- **الوقف**: لا يكتفي الاقتصاد الإسلامي بالقطاعين العام والخاص فقط بل يزيدهما تميزا بوجود قطاع كامل له مميزاته وأهدافه ومنهجية تسييره ويطبع الجميع بهذا المميز الأخلاقي والإنساني الرفيع فقطاع الوقف ليس بديلا إنما هو قطاع إنساني قائم بذاته له خصائصه الذاتية ويتعايش مع القطاعات السابقة ويتنافس معها لإسعاد الفرد والجماعة [2].

الفرع الثالث: الأدوات المالية الإسلامية المبتكرة التي يمكن تداولها كبديل لأدوات الهندسة المالية التقليدية في ظل الأزمة:

إن تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية كان أقل بكثير من البنوك التقليدية كونها لا تتعامل بالديون. وقد استطاع علماء الشريعة والهندسة المالية الإسلامية تطوير أدوات مالية (الصكوك الإسلامية) بما يتفق مع الشريعة الإسلامية والتي تعتبر بديلا للأدوات المالية التقليدية التي يجري التعامل بها في الأسواق المالية المعاصرة، وفيما يلي نتعرض من خلال هذا الفرع لأهم الصكوك التي يتم تداولها في الاقتصاد الإسلامي [3] [4] [5] [1]:

(1) المصدر نفسه، ص 16.

(2) سيد أحمد سيد أحمد مصطفى نوره، (2009): مصدر سبق ذكره، ص 1347.

(3) الحلاق سعيد سامي والعتزم عامر يوسف ، مصدر سبق ذكره، ص 205.

(4) الغزاوي محمد عبد الوهاب ومحمد عبد السلام خيضر، مصدر سبق ذكره، ص 204/ 209.

(5) الرملاوي محمد سعيد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 245/ 257.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

1- **صكوك الصناديق الاستثمارية:** يعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع للأموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معروف بدقة في نشرة الإصدار، وتتعدد مجالات استخدامها، حيث يمكن أن تشمل جميع فروع الاقتصاد ومنها المجالات المالية، تصدر صناديق الاستثمار بآجال وأحجام معينة (الصناديق المغلقة)، أو آجال وأحجام غير محددة (الصناديق المفتوحة)، وتكيف شرعا على أساس صيغة المضاربة المقيدة، وتعتبر هذه الصناديق الصيغة الأم لكل أنواع الصكوك الأخرى التي يتم تداولها في سوق النقد الإسلامي.

2- **صكوك الإجارة:** عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر ممثلة لقيمة العين المؤجرة تتيح لحاملها فرص الحصول على دخل الإيجار بمقدار المساهمة التي دفعها حامل الصك قياسا على نظرائه الآخرين وهي أقل خطورة مقارنة مع بقية أدوات الملكية الأخرى كالأسهم مثلا لأنه يمكن التنبؤ بدقة بعوائد الورقة المالية محل الإجارة، وذلك لسهولة معرفة إيرادات ومصروفات العين المؤجرة فمثلا يمكن أن تكون في مجال صناعة الطائرات أو العقارات السكنية أو المصانع أو أنواع المنقولات المختلفة أو غيرها.

3- **صكوك المقارضة (المضاربة):** هي عبارة عن تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية وبدلا من أن يقدم بواسطة طرف واحد يتعدد مقدموه، وتتمثل خصائص صكوك المضاربة في:

- تعتبر أداة مناسبة لاستدرار المال قائمة على تقسيم رأس مال المضاربة إلى حصص متساوية تسجل بأسماء مالكيها لتمويل مشروع استثماري معرف بوضوح في نشرة الإصدار؛
- تمثل صكوك المقارضة حصصا شائعة في رأس مال المضاربة تتيح لحاملها فرصة الحصول على أرباح المشروع (إن وجدت) وبصورة غير محددة وبحسب مساهمات حملة الصكوك المختلفة؛
- قابلة للتداول طالما هي تمثل محلا لأصل معروف يعمل في نشاط معلوم غير مناف للشرع وتطبق عند التداول الأحكام التالية:

==

(1) Malek Abou Hamden, op-cit, p p 97/99.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- إذا كان مال المضاربة المتجمع بعد الاكتتاب لا يزال نقودا فإن تداول صكوك المضاربة تعتبر مبادلة نقدا بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف؛
- إذا أصبح مال المضاربة ديونا تطبق على تداول الصكوك أحكام التعامل بالديون؛
- إذا صار مال المضاربة موجودات مختلطة من النقود والمنافع فإنه يجوز تداول صكوك المضاربة وفقا للسعر المتفق عليه.

4- **صكوك المشاركة**: تعتمد على عقد المشاركة الجائز شرعا وهي مشابهة لصكوك المقارضة أو المضاربة السابق شرحها لكن الاختلاف الأساسي يكمن في أن صكوك المضاربة يكون المال كله من طرف أو مجموعة أطراف، بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة التي تصدر الصكوك للمستثمرين تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة. وتقوم صكوك المشاركة على المبادئ الآتية:

- مراعاة الضوابط الشرعية، حيث تمثل كل شهادة قيمة مالية بعملة البلد مكان الإصدار وتعكس نصيبا من صافي ملكية الحكومة في الشركات المخصصة للإصدار؛
- لا ضرر ولا ضرار في المشاركة وذلك بالموازاة مع مصلحة المصرف ومصلحة المجتمع، على العكس من الصكوك التقليدية التي يراعي فيها مصلحة طرف على مصلحة طرف آخر؛
- اختيار أرشد السبل وأحسنها في استثمار المال وتشغيله؛
- تجنب أي نشاطات أو تداول لسلع أو خدمات محرمة شرعا؛
- ترشيد الإنفاق فلا إسراف ولا تقتير، للنهي عنها شرعا؛
- مراعاة الأولويات والضروريات في المشاركة.

5- **صكوك السلم**: وهي عبارة عن صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية لأنها موصوفة في الذمة (لا تزال في ذمة البائع) لذا تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو التداول في حالة إصدار الصك من قبل

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أحد الطرفين البائع أو المشتري، فهي من الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

وعليه فصيغ التمويل الإسلامي تنقسم إلى ثلاث صيغ تمويلية: صيغ التمويل بالمشاركات في الربح والخسارة (المشاركة، المضاربة، الاستثمار المباشر، المزارعة والمساقاة والمغارسة)، صيغ التمويل بالمعاوضات (بيع المرابحة، بيع السلم، بيع الاستصناع، الإجارة) وصيغ التمويل بالبر والإحسان (صندوق الزكاة، الوقف، الهبات والمساعدات)، إضافة إلى الأدوات المالية المبتكرة الممثلة في الصكوك (صكوك الصناديق الاستثمارية، صكوك الإجارة، صكوك المرابحة، صكوك المشاركة، صكوك السلم،...الخ) والتي جاءت بها الهندسة المالية الإسلامية والتي تعتبر بديلا للأدوات المالية التي جاءت بها الهندسة المالية التقليدية. وقد أثبتت هذه الأدوات والصيغ نجاعتها الكبيرة في التمويل الأمر الذي يؤهلها لأن تكون البديل العالمي الملائم والحل الدائم للصيغ والأدوات التقليدية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

خلاصة : الفصل الرابع

بعد تنوع واختلاف الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بالنسبة للدول منفردة ومجتمعة واختلاف الحلول المقترحة لها وللأزمات اللاحقة في المستقبل من خلال تعدد القمم والتظاهرات والمناقشات، واختلاف المقترحين من (رؤساء ومدراء هيئات اقتصادية نقدية ومالية عالمية، اقتصاديين، زعماء ورؤساء الدول والاتحادات ورؤساء البنوك المركزية، ...الخ)، تم التوصل إلى محدودية النظام الرأسمالي الحالي وعدم قدرته على ضمان بيئة مالية واقتصادية عالمية خالية من الأزمات. فبعد جميع المحاولات التي قامت بها الدول لاحتواء الأزمة والتي كانت غير كافية لاستئصال جذور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في وقت قصير، حيث اعتبرت الخطط والإجراءات المتبعة غير كفيلة وغير ناجعة لاحتواء الأزمة، فالاقتصاد الحقيقي يحتاج إلى تكامل وتوازن بين مختلف الأسواق وهو ما يصعب تحقيقه في ظل النظام الرأسمالي القائم الذي أثبت محدوديته، وقبله النظام الاشتراكي، وأصبح لزاما على دول العالم تبني نظام أكثر فاعلية وملائمة

وفي نفس الوقت شهدت وتشهد سوق التمويل الإسلامي صعودا متزايدا في العالم من خلال ارتفاع حجم معاملاتها وعدد المتعاملين معها، خاصة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 التي عصفت بدول العالم، وبروز النظام الاقتصادي الإسلامي الذي لم يتأثر بإفرازات الأزمة كنظام متكامل ومتجانس وبديل ملائم للنظام القائم، وفي ظل كل هذه الظروف أصبحت هناك مطالب عالمية لتبني هذا النظام كبديل للنظام الحالي.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الخاتمة العامة

شهد العالم في ظل العولمة العديد من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي اختلفت من حيث أبعادها وأثارها، إلا أنها اشتركت في أسبابها المرتبطة بمبادئ وطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم أساسا على معدلات الفائدة الربوية، حيث ساهمت العولمة في سهولة انتقال الأزمات وانتشارها بين الدول نتيجة للترابط والتكامل الموجود بين دول العالم حسب ما أنتجته العولمة المالية والاقتصادية.

وعلى الرغم من اعتبار العديد من الاقتصاديين أن الأزمات وخاصة المالية والاقتصادية تأتي بعد فترة من التطور والنمو إلا أن تكرارها شكل ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام لمختلف الاقتصاديات المتقدمة منها والنامية، وترجع أسباب ذلك إلى أن آثارها السلبية تكون حادة وخطيرة وتهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، إضافة إلى سهولة انتشار عدوى الأزمات المالية لتشمل دولا أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول وكذلك اندماجها في شكل تكتلات اقتصادية ومنظمات عالمية.

جاءت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 نتيجة لتراكم مجموعة من الجذور والأسباب المتداخلة مع بعضها البعض، والتي أدت إلى أثار وانعكاسات مختلفة باختلاف الدول المتقدمة والنامية، والمميز في هذه الأزمة هو سرعة تحولها وانتشارها فبعد أن ظهرت في

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

و.م.أ انتشرت خارجها وعبر جميع دول المعمورة بصفة مباشرة وغير مباشرة، كما تحولت من أزمة في قطاع العقار إلى أزمة مالية، ومنها إلى أزمة اقتصادية ناتجة عن ركود اقتصادي لتتحول إلى أزمة بطالة.

أكدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 هشاشة النظام الاقتصادي القائم وعدم قدرته على التنبؤ بالأزمات ومعالجتها والوقاية منها، حيث أصبح أكثر من ضروري إدخال تغييرات جذرية على هذا النظام، أو الاعتماد على نظام اقتصادي بديل له، ومع بروز النظام الاقتصادي الإسلامي كنظام متكامل ومتجانس قادر على معالجة الأزمات والوقاية منها وتجنبها، أصبح لزاما على العالم الاعتماد على هذا النموذج الذي أثبت نجاعته ليكون البديل الدائم لجميع المجتمعات وفي كل العصور والأزمان.

وبعد تناولنا لموضوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية دراسة حالة الجزائر بالوصف والتحليل لجميع أجزائه ومكوناته توصلنا إلى النتائج الآية:

نتائج الدراسة: على ضوء الدراسة المنجزة يمكن استخلاص مجموعة من النتائج:

النتائج المتعلقة بالأزمات وأسبابها: نلخصها في النقاط الآتية:

- تشترك الأزمات المالية والاقتصادية في مجموعة من الخصائص كالتعقيد، التشابك، التداخل وعنصر المفاجأة، كما تشترك في مظاهرها كالذعر والخوف، التهافت في سحب الإيداعات ونقص السيولة؛ إضافة إلى اشتراكها في بعض أسبابها كالتوسع الكبير في الإقراض، انهيار أسعار الأصول والاضطرابات في القطاع المالي، وتشترك كذلك في مراحلها فأي أزمة لها ثلاث مراحل أساسية: التصعيد والتأزم، الذروة، التراجع والضعف؛
- يعتبر التفاوت في توزيع الثروات والدخول والتعامل بالديون التي تدخل ضمن أسس ومبادئ الرأسمالية من أهم أسباب حدوث الأزمات؛
- ظهرت أول أزمة مالية في القرن السابع عشر سنة 1667 المتعلقة بسندات الأجل، وتعتبر أزمة سنة 1929 أهم وأعم أزمة في القرن العشرين، كما عرف القرن العشرين أكبر عدد من الأزمات مقارنة مع القرون السابقة، وتعتبر العشرية الأخيرة منه الأكثر تأزما؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- تقسم سوق العقارات إلى قسمين أولية وثانوية ويعتبر تعثر الديون المرتبطة بها سببا مباشرا لانفجارها في و.م.أ سنة 2007 نتيجة ما يعرف بالتوريق والهندسة المالية الممثلة في الابتكارات المالية والأدوات المالية الحديثة وخاصة المشتقات (التزامات الديون المضمونة CDO ومقايضة عجز السداد الائتماني CDS)؛
- أدت أزمة العقار في سنة 2007 إلى فقدان الثقة لدى الجميع مما تسبب في أزمة ثقة فتهافت المودعين على سحب أموالهم، فعجزت البنوك عن توفير السيولة اللازمة (أزمة سيولة وبنوك)؛
- مرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 في تطورها بمراحل (أزمة عقار، أزمة مالية، أزمة اقتصادية وأزمة بطالة)، حيث تطورت الأزمة من أزمة عقار في مرحلتها الأولى الناتجة عن انفجار سوق الرهن العقاري، إلى أزمة مالية في مرحلتها الثانية بعد أن أصابت قطاع البنوك والبورصات نتيجة أزمة: (السيولة، الثقة، البنوك والبورصات)، لتتحول في مرحلتها الثالثة إلى أزمة اقتصادية بعد أن أصابت الاقتصاد العالمي بركود اقتصادي، ولتتحول في مرحلتها الرابعة إلى أزمة بطالة نتيجة فقدان مناصب العمل بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي تسبب في غلق المؤسسات والشركات وتسريح العمال؛
- تعتبر أزمة الرهن العقاري من أهم الأسباب الداخلية المباشرة في بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 ويعتبر التعامل بالربا والديون، التوريق والأدوات المالية المبتكرة من أهم أساب انفجار أزمة الرهن العقاري في و.م.أ سنة 2007، وتعتبر العولمة أهم سبب مباشر في انتقال وانتشار الأزمة من و.م.أ إلى بقية دول العالم؛
- كلما زاد الارتباط بين الاقتصادين العيني الحقيقي والاقتصاد المالي كلما تحسنت حالة الاقتصاد العيني الحقيقي وقت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وكلما انفصل الارتباط بينهما كلما ساءت حالة الاقتصاد العيني وحدثت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية كما حدث خلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 من خلال اتساع القطاع المالي في ظل اقتصاد افتراضي على حساب الاقتصاد الإنتاجي الحقيقي.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أما النتائج المتعلقة بآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 على العالم: نلخصها في النقاط الآتية:

- أثرت الأزمة على النمو الاقتصادي العالمي الذي تراجع نتيجة الركود الاقتصادي الذي أصاب العالم والناتج عن تراجع معدلات النمو، الادخار والاستثمار، كما ارتفعت معدلات البطالة بسبب تسريح العمال نتيجة لبروز أزمة بطالة. ونتج عن الأزمة كذلك تراجع في جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية كالادخار والاستثمار العالميين وتراجع في حجم التجارة العالمية نتيجة الركود الاقتصادي وغياب السيولة والتمويل اللازمين، كما أدت الأزمة إلى ارتفاع متغيرات اقتصادية أخرى كالتضخم العالمي؛
- أما في الجانب الاجتماعي وعلى المستوى العالمي فقد تراجعت حجم المعونات التي تخصصها الدول المتقدمة الغنية لمساعدة الدول الفقيرة مما ساهم في ارتفاع معدلات الفقر والتشرد في العالم، كما تراجعت الخدمات الصحية المقدمة لتسهم في ارتفاع معدل الوافيات، إضافة إلى زيادة معدلات الهجرة والجريمة وتأثر الرفاهية والتغذية في العالم بإفرازات الأزمة؛
- تركت الأزمة بصماتها بقوة على القطاعين المالي والإنتاجي، حيث أصاب الشلل البنوك والبورصات، وأصاب الركود المصانع والورشات؛
- ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التأثير على قطاع البنوك والبورصات من خلال انهيار كبريات البنوك العالمية نتيجة لإفلاسها مما انعكس على أسعار الفائدة التي تراجعت بدورها، كما انهارت العديد من البورصات العالمية وانهارت معها مؤشراتها، أسهمها وأدواتها المالية؛
- تراجع القطاع الإنتاجي العالمي نتيجة للركود الاقتصادي العالمي الذي عرفه من جهة ونتيجة إلى غياب التمويل بسبب إفلاس البورصات والبنوك من جهة ثانية؛
- كما أثرت الأزمة على أهداف الألفية الثالثة من خلال تباطؤ تنفيذها، وأدت إلى أزمات أخرى في شكل ارتدادات للأزمة المالية والاقتصادية كأزمة الديون السيادية في منطقة الأورو وظهور احتجاجات، نزاعات، مظاهرات وثورات.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أما النتائج المتعلقة بآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول النامية: نلخصها في الآتي:

- اختلفت قنوات انتقال الأزمة إلى الدول النامية والتي نذكر منها: العولمة المالية، التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، الاستثمارات الأجنبية، التحويلات والمساعدات؛
- أدت الأزمة إلى مأساة إنسانية من خلال تحولها من أزمة مالية واقتصادية إلى أزمة بطالة وما لها من تأثيرات اجتماعية خاصة على الدول النامية الأكثر فقرا وجوعا؛
- أهم أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول النامية كانت في جانب التجارة الخارجية الممثلة في المواد الأولية المصدرة التي تراجع الطلب عليها ومن ثم تراجعت أسعارها نتيجة للركود الاقتصادي العالمي هذا من جهة كما تأثرت الدول النامية من خلال تراجع المساعدات المقدمة لها من جهة ثانية، إضافة إلى تراجع تدفقات رؤوس الأموال وتدفقات الإقراض المصرفي، وارتفاع المديونية الخارجية وتراجع التحويلات الخارجية.

أما أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الدول العربية والجزائر: نلخصها في النقاط الآتية

- انتقلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية للدول العربية عن طريق قناة التجارة الخارجية (فصادرات وواردات الدول العربية من وإلى و.م.أ وأوروبا) إضافة إلى مدى انفتاح الدول العربية على العالم الخارجي؛
- تأثرت سوق الأوراق المالية العربية بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تراجع كل من المؤشر المركب، القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق وحجم التداول، وقد اتخذ كل من صندوق النقد العربي والهيئات المختصة من بنوك مركزية ووزارات مالية في الدول العربية إجراءات تحفيزية لحماية وتنشيط سوق أوراقها المالية؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- أما اقتصاديا فقد تراجعت معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي العربي بسبب تراجع الصادرات والركود الاقتصادي العالمي، كما ارتفع معدل التضخم العربي نتيجة للتضخم المستورد، والاعتماد على سياسات انفاقية توسعية لمواجهة أثار الأزمة؛
- ساهمت الأزمة في ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية وأدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها والتجارة الخارجية خاصة في جانب صادراتها من خلال انهيار أسعار المواد الأولية وفي مقدمتها المحروقات؛
- ساهمت الأزمة في تراجع التحويلات الخارجية للدول العربية، كما أدت إلى خسائر كبيرة لحقت بصناديق الثروة السيادية العربية النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي؛
- يعتبر النفط المصدر الرئيسي لجل موارد صناديق الثروة السيادية التي تلعب دورا هاما في تحقيق التوازن الاقتصادي العالمي حيث تنقل الفوائض المالية من دول الفائض المالي إلى دول العجز المالي، تمتلك الجزائر صندوقا سياديا، مورده النفط، أنشئ سنة 2000 موجه لضبط إيرادات الموازنة العامة للدولة، ويمكن للجزائر أن تنشئ صندوقا سياديا آخر تستغله في استثمار احتياطاتها المالية من خلال شراء أسهم شركات أجنبية متأثرة من الأزمة فتنقل بذلك التكنولوجيا للجزائر، وتمتلك الدول العربية جزء هاما من رأسمال صناديق الثروة السيادية مجتمعة، حيث يمكن اعتماد صناديق الثروة السيادية كوسيلة احتياط بالنسبة للدول المالكة لها ووسيلة هيمنة اقتصادية من خلال سعيها إلى امتلاك مؤسسات مالية ومصرفية عملاقة، وقد تأثرت هذه الصناديق بالأزمة من خلال خسائرها خاصة الصناديق السيادية العربية؛
- تعتبر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سببا مباشرا في ظهور الربيع العربي وثوراته؛
- انتقلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى الجزائر عبر قنوات الاقتصاد الحقيقي، وبصفة غير مباشرة وتعتبر التجارة الخارجية والتضخم المستورد من أهم القنوات المباشرة الناقلة للأزمة في الجزائر أما القطاع المالي الجزائري فهو معزول ولم يتأثر بالأزمة؛

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

- تأثر الاقتصاد الجزائري بصفة غير مباشرة بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وذلك بسبب اعتماده على المحروقات؛
- تأثرت معدلات التضخم في الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ساهمت في ارتفاعها من خلال قناة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع فارق التضخم بين الجزائر والدول الغربية مما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الأولية، الغذائية والمواد المصنعة المستوردة؛
- تأثرت وتراجعت الإيرادات العامة في الجزائر بفعل تأثر وتراجع أسعار البترول بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث ساهمت الأزمة في اتساع الفجوة بين الإيرادات العامة الحقيقية الفعلية المحصلة والإيرادات العامة المقدرة حسب قوانين المالية من جهة، كما ساهم اعتماد الجزائر على سعر مرجعي لأسعار البترول في إعداد الميزانية في اتساع هذه الفجوة من جهة أخرى؛
- انتقلت سياسة الإنفاق العام في الجزائر من سياسة إنفاقية توسعية مبنية على التخطيط إلى سياسة إنفاقية حذرة وتقشفية نتيجة للآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الإيرادات العامة التي تراجعت بفعل تراجع الطلب عليها نتيجة الركود الاقتصادي العالمي. وتأثرت النفقات العامة في الجزائر بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بصفة مباشرة (تقلص حجم النفقات العامة من خلال تراجع حجم نفقات التسيير والتجهيز نتيجة تطبيق سياسة إنفاقية حذرة)، وغير مباشرة (تراجع أسعار البترول، انخفاض سعر صرف الدولار، ارتفاع معدلات التضخم في الخارج وتراجع حجم الاحتياطات الوطنية). وتعتبر الإجراءات والسياسات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي ظرفية، ترقيعية، غير كفيلة وكافية لأنها موجهة لإرضاء الشعب وليس لوضع حل مدروس ودائم لحل مختلف المشكلات المستعصية الاقتصادية والاجتماعية التي تزداد تعقيدا بفعل التغيرات الحاصلة كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- يعتبر عجز الموازنة العامة في الجزائر عجزا مزمنا ويمكن حصر أهم أسباب تفاقم هذا العجز إلى سببين: عدم مواكبة نمو الإيرادات العامة لنمو النفقات العامة، وآثار الأزمة المالية

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

والاقتصادية العالمية بصفة مباشرة وغير مباشرة سواء على الموازنة العامة أو على شقيها (الإيرادات والنفقات العامة)؛

- تأثر القطاع الصناعي الجزائري في جانب إنتاج الحديد والصلب بإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تأثرا كبيرا من خلال تراجع الأسعار؛
- تأثرت القدرة الشرائية، مستوى المعيشة ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام تأثرا كبيرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛
- استمرار اعتماد الجزائر على البترول في إيراداتها بنسبة كبيرة يجعلها أكثر هشاشة أمام الأزمات المالية والاقتصادية؛
- أثرت الأزمة الاقتصادية على أسعار النفط التي تراجعت أسعارها إلى أدنى المستويات، كما أدى الركود الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى التأثير على صناعة إنتاج النفط في العالم، مما أثر على الصادرات والواردات العالمية في جانب المشتقات البترولية.

أما في جانب الإجراءات المتخذة والحلول المقترحة لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية نذكر ما يلي:

- اختلاف الإجراءات المتخذة على المستوى الدولي واختلفت معها القمم المنعقدة باختلاف الدول، الهيئات، المجموعات والأقاليم العاقدة لها، كما اختلفت الإجراءات المتخذة من قبل كل دولة منفردة حسب أثار الأزمة على كل دولة أو مدى تأثر كل دولة بالأزمة إلى جانب الإمكانيات المالية التي تتمتع بها كل دولة؛
- أما في الدول النامية تم اتخاذ إجراءات متعلقة بالتحفيز المالي من خلال صب السيولة في البنوك والبورصات، اعتماد سياسات انفاقية توسعية مع تكثيف التعاون بين دول الجنوب؛
- وفي الجزائر تم اتخاذ بعض الإجراءات كالسياسات النقدية: تخفيض معدلات الفائدة إلى 1 بالمائة في مجال بناء أو شراء سكن، توسيع عمليات الرقابة المصرفية البعدية، سياسات مالية

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

كالتوسع في الإنفاق العمومي، أما السياسات التجارية كمنح إعفاءات ضريبية على المنتجات المحلية مع تشجيع الإنتاج في قطاعي الزراعة والسياحة؛

- ساهمت الجزائر في دعم موارد FMI في ظل الأزمة بمنحه قرضا رمزيا قدره 5 مليار دولار.
- من بين الإجراءات الضرورية لإدارة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية نجد التعاون الإقليمي ورسم توبين؛
- إن التقليل من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتجنبها يمر عبر إصلاح النظام المالي العالمي وتطوير نظام الإنذار المبكر؛
- يعتبر الاقتصاد الإسلامي البديل الأمثل للأنظمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثبتت محدوديتها وفشلها لما له من سمات وصفات غير متوفرة في جميع الأنظمة الأخرى فهو نظام مبني على أسس أخلاقية مستمدة من الدين والشريعة الإسلامية التي لا تتعامل بالمحرمات وفي مقدمتها الربا...الخ.

التوصيات والاقتراحات: نلخصها فيما يلي:

- ضرورة تبني النظام الاقتصادي الإسلامي كنظام عالمي بديل للنظام الرأسمالي القائم؛
- تفعيل الرقابة على البنوك والبورصات، وتطوير آليات الإنذار المبكر، واتخاذ الإجراءات التي تكون على مستوى إقليمي بالنسبة للدول النامية؛
- ضرورة إدخال إصلاحات جذرية على الأنظمة الاقتصادية السائدة وعلى الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية؛
- التوصيات والاقتراحات المتعلقة بالجزائر نلخصها في النقاط الآتية:
- ضرورة ترشيد النفقات العامة وتوجيهها للقطاعات المنتجة من خلال سياسة انفاقية متوازنة؛
- تنويع مصادر الدخل (تنويع الإيرادات) وعدم الاكتفاء بالجباية البترولية، من خلال توسيع دائرة الصادرات خارج المحروقات خاصة المرتبطة بإنتاج القطاع الفلاحي والصيد البحري، وكذا ترقية وتفعيل قطاع السياحة، إضافة إلى تشجيع القطاع الصناعي من

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

خلال ترقية، تنشيط والدفع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط من أجل النهوض بهذا القطاع مع وضع إستراتيجية بناءة تعتمد على استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية.

- تحقيق توازن في الموازنة العامة للجزائر يمر عبر ترشيد نفقاتها وتنويع مصادر إيراداتها،
- ضرورة قيام الجزائر بإنشاء صندوق سيادي جديد للاستثمار المحلي أو الخارجي من أجل تنويع مصادر الدخل والتحكم في الهزات المتتالية التي يتعرض لها الاقتصاد جراء انخفاض أسعار البترول. مع إخضاعه للعديد من أجهزة الرقابة لضمان السير الحسن لآلياته الاستثمارية من خلال إشراك جميع الجهات الداخلية التي تساهم في إنجاحه.
- إدخال مزيد من الإصلاحات على قطاع التشغيل والاستثمار في الجزائر؛
- اعتماد، توسيع وتفعيل أدوات التمويل الإسلامي، والاعتماد على الزكاة كحل لأزمة البطالة في الجزائر.
- دعم الاستثمار المحلي وتشجيعه، استغلال الظروف العالمية الراهنة (الأزمة المالية العالمية، الثورات، النزاعات، الحروب...الخ) في جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي، وضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
- تذليل الصعوبات وتقديم التسهيلات للسياح (تأشيرات، نقل، إيواء، إطعام، إرشاد، خدمات...الخ)، زيادة دور الإعلام في الترويج للمؤهلات والمقومات السياحية الجزائرية، مع ضرورة مواصلة العمل وفقا للمخطط السياحي والتسويق السياحي للتعريف بالمنتج السياحي الجزائري في السوق العالمي للسياحة، مع العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة والمجالات المرافقة لها، إضافة إلى الاعتماد على السياحة الالكترونية، ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة ونشر الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال وسائل الإعلام والاتصال المسموعة، المرئية والمقروءة، والمشاركة في المعارض الدولية والإقليمية والاحتكاك أكثر بالدول الرائدة في قطاع السياحة لكسب الخبرات مع تفعيل الخدمات (المالية، البنكية والصحية) إلى جانب التقيد بمعايير الجودة والالتزام ها.

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

أفاق البحث: يفتح البحث أفاقا واسعة نذكر منها:

- توفر الأزمة الأخيرة فرصة لبروز الاقتصاد الإسلامي على الساحة العالمية، فهل سيكون للاقتصاد الإسلامي مكانة في ظل الرأسمالية؟ وهل يمكن أن يطبق كبديل لها؟
- إن انعقاد لجنة بازل سنة 2010، أدى إلى وضع معاهدة بازل -3-، فهل ستكون هذه الأخيرة حلا للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة؟ ووقاية من الأزمات اللاحقة؟

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

قائمة المراجع

Economics Library مكتبة الاقتصاد
www.facebook.com/EconLibrary

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم.

الكتب:

أبو شرار علي عبد الفتاح، (2011/ 2012): الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة: أحداثها – أسبابها – تداعياتها – إجراءاتها، الطبعة 01، الناشر المؤلف: عمان، الأردن.

أحمد أبو بكر صفية، (2011): أزمة الرهن العقاري والأزمة المالية العالمية، الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية: التحديات التي تواجه منظمات الأعمال، الجزء 03، الطبعة 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

أحمد البياع صباح، (2012): أزمة الكساد العالمي (1929/ 1939)، بدون رقم للطبعة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، مصر.

أحمد فايز عبد الهادي، (2012): الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأهداف الائتمانية للألفية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية: – جامعة الدول العربية –، القاهرة، مصر.

أحمد مروة، (2011): الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية: التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة، الجزء الثاني، الطبعة 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

أرنولد دانيال، (1992): ترجمة عبد الأمير شمس الدين، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، الطبعة 01، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.

بلطاس عبد القادر، (2009): تداعيات الأزمات المالية العالمية، الطبعة 01، دار الأسطورة (Légende): الجزائر.

بوعون يحياوي نصيرة، (2011): الأزمات المالية العالمية وضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي، بدون رقم للطبعة، pages Bleues: الجزائر.

جبار محفوظ، (2002): الأوراق المالية المتداولة في البورصات الأسواق المالية، الجزء 02، الطبعة 01، دار هومه: الجزائر.

حسين عدنان السيد، (2010): قضايا دولية والأزمة العالمية، الطبعة 01، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.

الحضري طارق فاروق، (2010): الاقتصاد الدولي، الطبعة 01، المكتبة المصرية: المنصورة، مصر.

الحلاق سعيد والعلوم عامر يوسف، (2010): الأزمة المالية العالمية بين المنظور الوضعي والإسلامي، بدون رقم للطبعة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، رقم 476، القاهرة، مصر.

الخوري طارق موسى، (2009): الأزمة المالية الأمريكية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، الطبعة 01، الناشر المؤلف: عمان، الأردن.

رزيق كمال وعقون عبد السلام، (2011): سياسات إدارة الأزمة المالية العالمية، الطبعة 01، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

الرملاوي محمد سعيد محمد، (2011): الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.

الروسان عاطف محمد والروابده عبد الرؤوف أحمد، (2010): الأزمة المالية العالمية 2007/ 2010، بدون رقم للطبعة، الناشر المؤلفان: عمان، الأردن.

سعيفان خالد أمين عبد الله سعيد، (2008)، العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة 01، دار وائل: عمان، الأردن.

سفر أحمد، (بدون تاريخ نشر): المصارف والأسواق المالية التقليدية والإسلامية في البلدان العربية، بدون رقم للطبعة، المؤسسة الحديثة للكتاب: طرابلس، لبنان.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

سلمان مصطفى حسين، (1990): المعاملات المالية في الإسلام، بدون رقم للطبعة، دار المستقبل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

سميح مسعود، (2010): الأزمة المالية العالمية (نهاية اللبرالية المتوحشة)، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى، (2005): العولمة المالية وإمكانية التحكم – عدوى الأزمات المالية – ، بدون رقم للطبعة، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.

عبد الحميد عبد المطلب، (2010): الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، بدون رقم للطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عبد الحميد نبيه نسرين، (2010): أنا وماركس والأزمة، الطبعة 01، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، مصر.

عبد السلام رضا، (2010): أزمة مالية أم أزمة رأسمالية الجذور والتبعات وتصور لما ينبغي أن يكون عليه نظام ما بعد الأزمة، الطبعة 01، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع: المنصورة، مصر.

عبد المجيد قدري على، (2008): اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، بدون رقم للطبعة، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر.

علوان فؤاد، (2012): دور نظام الإنذار المبكر في التنبؤ والوقاية من الأزمات المالية بالأسواق المالية – دراسة تطبيقية على أسواق المال العربية–، بدون رقم للطبعة، دار الفكر والقانون: المنصورة، مصر.

علي أحمد شعبان محمد، (2007): انعكاس المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، بدون رقم للطبعة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.

علي أحمد شعبان محمد، (2010): البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.

عليوة السيد، (2004): إدارة الأزمات والكوارث، مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، الطبعة 03، مركز القرار الاستشارات: القاهرة، مصر.

العمواسي مصطفى وزهدي أحمد وأبو صيام تيسير، (2009): الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، الطبعة 01، جليس دار الزمان للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الغزاوي محمد عبد الوهاب ومحمد خميس عبد السلام، (2010)، الأزمات المالية: قديمها وحديثها – أسبابها ونتائجها – والدروس المستفادة، الطبعة 01، إثراء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

فريد نصر أبو الفتوح، (2011): الرهون العقارية والأزمة المالية العالمية، الطبعة 01، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع: المنصورة، مصر.

قندح عدلي شحادة، (2009): الأزمة المالية العالمية الجذور- الأسباب – الآثار وخطط الإنقاذ، بدون رقم للطبعة، بدون اسم الناشر: عمان، الأردن.

كردودي صبرينة، (2007): تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية: الجزائر.

الكروان السعدي إبراهيم حبيب، (2009): قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، الطبعة 01، دار جرير للنشر والتوزيع: سلطنة عمان.

الكندري فيصل محمد أحمد، (بدون تاريخ نشر)، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاستثمار العقاري، بدون رقم للطبعة، منشأة المعارف: الإسكندرية، مصر.

مايسون بول، (2011): انهيار الاقتصاد العالمي: نهاية عصر الجشع، الطبعة 01، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر: بيروت، لبنان.

مجمع اللغة العربية، (2004): المعجم الوسيط، الطبعة 04، مكتبة الشروق الدولية: الجزء الأول، القاهرة، مصر.

محارب عبد العزيز قاسم، (2011): الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، بدون رقم للطبعة، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، مصر.

محمود جاد الله، (2003): إدارة الأزمات، بدون رقم للطبعة، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

محمود رمزي، (2012): الأزمات المالية والاقتصادية في ضوء الرأسمالية والإسلام، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.

مسعد محيي محمد، (2010): دور الدولة في حل الأزمة المالية العالمية، الطبعة 03، المكتب الجامعي الحديث: الإسكندرية، مصر.

المصري رفيق يونس، (2010): الأزمة المالية العالمية هل تجد لها حلا في الإسلام، الطبعة 01، دار البشير: جدة، السعودية.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

مظهر قنطقجي سامر، (2008): ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، الطبعة 01، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق، سوريا.

المقدادي خالد غسان يوسف، (2011): عالم الفقراء الجدد – كيف غيرت الأزمة المالية النظام الاقتصادي العالمي والإسلامي والعربي، الطبعة 01، دار النفائس: عمان، الأردن.

المكاوي محمد محمود، (2012): الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم والنظريات التي تفسر الأزمات دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات)، الطبعة 01، دار الفكر والقانون: المنصورة، مصر.

ملحم أحمد سالم، (2005): بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، الطبعة 01، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

مودن عبد الحميد، السبتي عبد الأحد وكسيكس إدريس، (2011): أسئلة حول انطلاق الربيع العربي، سلسلة بحوث ودراسات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط: رقم 49، الرباط، المغرب.

الموسوي ضياء مجيد، (2010): الأزمة المالية العالمية الراهنة، بدون رقم للطبعة، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر.

النجار إبراهيم عبد العزيز، (2009): الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، بدون رقم للطبعة، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.

هاشم العبادي فوزي دباس، (2008): الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة 01، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

هندي منير إبراهيم، (1999): الأوراق المالية وأسواق رأس المال، بدون رقم للطبعة، دار المعارف: الإسكندرية، مصر.

يوسف حسن يوسف، (2011): الأزمة العالمية من منظور القانون الدولي، الطبعة 01، المركز القومي للإصدارات القانونية: القاهرة، مصر.

يوسف حسن يوسف، (2012): تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية الدولية على قرارات الدول، الطبعة 01، المركز القومي للإصدارات القانونية: القاهرة، مصر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المجلات والدوريات:

إبراهيم بن ناصر الجمود، (2009): الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد الثاني (عدد خاص)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 1185/ 1206.

إبراهيم صبري عبد العزيز، (2009): التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 02 (عدد خاص)، **كلية الحقوق**، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 1255/ 2298.

الأسدي عبد الحسين جاسم محمد، (2011): الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أسواق المال العربية، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 7 (العدد 23)، تكريت، العراق، ص ص 101/ 114.

الأسرج حسين عبد المطلب، (2009/ 2010): تأثير الأزمة المالية العالمية في الصادرات المصرية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** (العددان 48 و 49)، القاهرة، مصر، ص ص 59/ 77.

إسماعيل محمد مشعل فتحية، (2009): التوريق وعلاقته بالأزمة المالية العالمية الراهنة، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد 02 (عدد خاص)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 1299/ 1326.

أندرياس جويست، (سبتمبر 2008): ما هو التوريق؟، **مجلة التمويل والتنمية المجلد 45** (العدد 3)، واشنطن و.م.أ، ص ص 48/ 49.

بلقاسم العباس، (2011): تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، **مجلة جسر التنمية** (العدد 102)، المعهد العربي للتخطيط، الصفاة، الكويت، ص ص 1/ 19.

بوحلال محمد، (بدون تاريخ): مقاربة إسلامية للأزمة المالية الراهنة، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** (العدد 06)، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 65/ 80.

بوفليح نبيل، (جويلية 2009 وشتاء 2010): دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** (العددان 48/ 49)، القاهرة، مصر، ص ص 92/ 104.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الجوزي جميلة، (2012): ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، **مجلة الباحث** (العدد 11)، جامعة ورقلة، الجزائر، ص ص 225/ 236.

حبار عبد الرزاق، (ديسمبر 2011): تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** (العدد 10)، جامعة محمد خيض بسكرة، الجزائر، ص ص 26/ 44.

حفيظ فطيمة، (2010): واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات العالمية، **بحوث اقتصادية عربية** (العدد 50)، القاهرة، مصر، ص ص 78/ 98.

حمزة محمود جلال، (2008): بيع السلم دراسة موازنة بين الفقه والقانون، **المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية** المجلد 11 (العدد 1)، عمان، الأردن، ص ص 19/ 36.

خايم اروانا وأديتيا ناراين، (2008): استخدام مزيد من الأموال في العالم المصرفي– أزمة ثقة....وأكثر من ذلك–، **مجلة التمويل والتنمية**، المجلد 45 (العدد 02)، واشنطن، و.م.أ، ص ص 24/ 28.

دوند راندال، (ديسمبر 2007): الرهونات العقارية الثانوية مجسمات أزمة، **مجلة التمويل والتنمية المجلد** 44 (العدد4)، واشنطن، و.م.أ، ص ص 15/ 19.

رايس حدة وكرامة مروة، (2012): تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** (العدد 12)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص 63/ 96.

رايس فضيل، (2013): تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** (العددان 61/ 62)، القاهرة، مصر، ص ص 193/ 209.

الروبي رمضان محمد أحمد، (2009): الأزمة المالية العالمية، حقائقها وسبل الخروج منها، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد الثاني (عدد خاص)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 1207/ 1254.

سيد أحمد سيد أحمد مصطفى نوره، (2009): الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية العالمية الراهنة، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد الثاني (عدد خاص)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 1337/ 1382.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

شغراب كوثر مصطفى، (2011): الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، اتحاد غرف التجارة والصناعة مركز البحوث والتوثيق، **أفاق اقتصادية** المجلد 32 (العدد 119)، دبي، الإمارات، ص ص 249/ 267.

الشهوان نوفل قاسم علي، (بدون تاريخ نشر): تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية ومجالات المعالجة، **مجلة مركز الدراسات الإقليمية** المجلد 6 (العدد 18)، الموصل، العراق، ص ص 95/ 136.

صلاح زين الدين، (2009): مواقف الدول المتقدمة والدول النامية اتجاه الأزمة المالية العالمية، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد 02 (عدد خاص)، **كلية الحقوق**، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 43/ 128.

عبد الجبار أحمد عبد الله وفراس كوركيس عزيز، (2012): دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، **مجلة العلوم السياسية** (العدد 44)، جامعة بغداد، العراق، ص ص 199/ 234.

عبده رشاد، (2011): حركة احتلوا وول ستريت الربيع العربي ينتقل وعواصم العالم الغربي، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية** المجلد 19 (العدد 3 و 4)، الأكاديمية **العربية** للعلوم المالية والمصرفية (مركز البحوث المالية والمصرفية)، عمان، الأردن، ص ص 6/ 9.

علي أحمد السيد، (2010): أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، **مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)** (العدد 41)، الرياض، السعودية، ص ص 20/ 23.

علي الدين رشا، (2009): سلطة المحكم في إعادة التوازن المالي للعقد (دراسة في ظل الأزمة المالية الراهنة)، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد الأول (عدد خاص)، **كلية الحقوق**، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 339/ 444.

غلة مراد، (خريف 2009 وشتاء 2010): الأزمة المالية العالمية. تأمل ومراجعة، **مجلة بحوث اقتصادية عربية** (العددان 48 و 49)، القاهرة، مصر، ص ص 8/ 24.

القاضي حسين السيد حسين محمد، (2009): نحو مفهوم منهجي للأزمة المالية العالمية وعلاجها، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد الأول (عدد خاص)، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 565/ 628.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

قانة زكي، (جوان 2011): تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** (العدد 09)، جامعة محمد خيض بسكرة، الجزائر، ص ص 170/ 187.

قدي عبد المجيد، (بدون تاريخ): الصناديق السيادية والأزمة المالية العالمية، مجلة **اقتصاديات شمال إفريقيا** (العدد 06)، جامعة الشلف، الجزائر، ص ص 1/ 16.

قندوز عبد الكريم، (2007): الهندسة المالية الإسلامية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد الإسلامي**، المجلد 20 (العدد 02)، جدة، المملكة العربية السعودية، ص ص 3/ 46.

كامل خليل الحجازي مصطفى، (2009): المشتقات المالية وتداعيات الأزمة المالية، الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد 02 (عدد خاص)، **كلية الحقوق**، جامعة المنصورة، مصر، 905/ 950.

كودرس لورا، (جوان 2008)، ثقة... وأكثر من ذلك، **مجلة التمويل والتنمية المجلد 45** (العدد 3). واشنطن، و.م.أ، ص ص 9/ 13.

المتيوتي محمد أحمد، (مارس 2009): الأزمة المالية العالمية: الأسباب والنتائج، **مجلة الباحث الجامعي** (العدد 20)، جامعة أب، اليمن، ص ص 335/ 348.

مجلخ سليم، (2013): فعالية برامج السكن في الجزائر في ظل سياسة التخطيط وإفرازات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، **مجلة الاقتصادي** العددان (6 و7)، جامعة عدن، مدينة الشعب، اليمن، ص ص 461/ 484.

مجلخ سليم، (2014): أثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، **مجلة القانون والعلوم الإنسانية** العدد 17، جامعة الجلفة، الجزائر، ص ص 252/ 265.

محمد الحسن عبد الله حنان، (سبتمبر 2010)، أزمة الديون اليونانية والدروس المستفادة، **مجلة المصرفي** (العدد 57)، السودان، ص ص 52/ 54.

مسعي محمد، (2012): سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، **مجلة الباحث** (العدد 10)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ص 147/ 160.

مصطفى حسني مصطفى، (2009): الأزمة المالية العالمية أسبابها وأثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** المجلد 01 (عدد خاص)، جامعة المنصورة، مصر، ص ص 639/ 704.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

يوسفات علي، (2009): أزمة الرهن العقاري، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية** (العدد 02)، جامعة المسيلة، الجزائر، ص ص 1/ 13.

الرسائل والمذكرات:

بن يخلف آسيا، (2009/ 2010): الأزمات **المالية وكيفية التصدي لها وإدارتها (مع الإشارة إلى الأزمة المالية الراهنة 2008/ 2009)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

حمشة عبد الحميد، (2012/ 2013): **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

ديش فاطمة الزهراء، (2010/ 2011): الأزمة المالية العالمية **وتأثيرها على البلدان النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

سبع فاطمة الزهراء، (2012/ 2013): **أفاق التمويل الإسلامي في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.

سماي علي، (2007/ 2008): **مكانة صندوق النقد الدول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

شقرة محمد إبراهيم، (1995): **نحو أنموذج إسلامي لإدارة الأزمات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة العامة، الجامعة الأردنية – عمان، الأردن.

الشيوخ محمد عبد الغفور، (2012/ 2013): **تأثير الثورات على الإسلام السياسي في الوطن العربي**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الدانمارك.

طالبي صلاح الدين، (2009/ 2010): **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها – حالة الجزائر –)**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

عبد الغني يوسف هاني صالح، (2011): **تقييم الأداء المالي والاقتصادي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التقليدية العاملة في الأردن في ظل الأزمة المالية العالمية**، رسالة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك – اليرموك، الأردن.

هادف حيزية، (2012/ 2013): **كيفية مواجهة الأزمات المالية في الدول النامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

وماحنوس فاطمة الزهراء، (2005/ 2006): **مفهوم البلدان الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية**، مذكرة ماجستير في الحقوق فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة بن عكنون، الجزائر.

التقاريـر:

لورانك راكيل، (2011): تقرير المقررة الخاصة بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب وبالحق في عدم التمييز في هذا السياق، بعثة مجلس حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة إلى الجزائر، 26 ديسمبر 2011، الجزائر.

الملتقيات والندوات:

أبو الغيط عبد المعبود دانيا، (2009): الأزمة المالية العالمية وآثرها على العالم العربي، إدارة مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي ضمن متطلبات الحصول على شهادة الحضور البرنامج التدريبي، محافظة التدريب القليوبية، سوريا.

أبو فارة يوسف، (2009): ملامح وأسباب الأزمة المالية العالمية 2008 وانعكاساتها على الدول النامية، **الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** المنعقد يومي 08 و 09 ديسمبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الجزائر 03، الجزائر، الجزائر.

ارشد فؤاد مجيد التميمي، (2009): أزمة الرهن العقاري وآثرها في أداء بورصة عمان للأوراق المالية، **المؤتمر العلمي الأول: تحديات عولمة الأنظمة المالية** المنعقد يوم 25 جوان 2009، **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

آيت زيان كمال وإليفي محمد، (2009): تحليل وتشخيص الأزمة المالية الراهنة من منظور الاقتصاد

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

الإسلامي، **الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، **معهد العلوم الاقتصادية**، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

بعلوج بو العيد، (2009): من الأزمة المالية 1929 إلى الأزمة المالية 2008، **مقارنة واستخلاص العبر، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

بلوناس عبد الله وجاج موسى سمية، (2009): واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة الرهن العقاري، **ملتقى التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية** المنعقد سنة 2009، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن.

بن الضيف محمد عدنان وربيع مسعود، (2011): أدوات الدين وبدائلها الشرعية والأسواق المالية الإسلامية، **الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهنات المستقبل** المنعقد في 18/ 02/ 2011، **معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المركز الجامعي غرداية، الجزائر.

بن علي بلعزوز وعبو هودة، (2009): الأزمة المالية العالمية مظاهرها وسبل معالجتها، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر.

بن علي بلعزوز وقندوز عبد الكريم، (2007): استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، **الملتقى الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة** المنعقد يومي 16 و 18 أفريل 2007، **كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية**، جامعة الزيتونة، الأردن.

بن عيسى كمال الدين، (2013): أثر الإنفاق العام على الدخل والتوضيف، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر.

بن لحسن الهواري، (2010): طبيعة الأزمة المالية الراهنة وإشكالية الفكر التنموي البديل: رؤية إسلامية، **المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصاد إسلامي** المنعقد يومي 01 و 02 ديسمبر 2010، عمان، الأردن.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

بندي عبد الله عبد السلام، برودي نعيمة وصالحي حامد أسامي، (2009): تسونامي الرهن العقاري: أزمة مالية عالمية إلى أين وإلى متى، **ملتقى تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثره على الاقتصاديات الأورو مغاربية** المنعقد في 11 و 12 أكتوبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة بجاية، الجزائر.

بوخمخم عبد الفتاح وصالحي محمد، (2009): الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، **ملتقى دولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد في أفريل 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.

بورغدة حسين، (2009): الأزمة المالية العالمية: الأسباب الآثار والحلول المقترحة لإدارتها، **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** المنعقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2010، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

بوعتروس عبد الحق، (2009): تحليل الأزمة المالية الراهنة، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، **جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، قسنطينة، الجزائر.

بوعشة مبارك، (2009): الأزمة المالية الجذور، الأسباب والأفاق، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر.

بوفليح نبيل والحرنسي حميد عبد الله، (2009): التمويل الإسلامي كأسلوب لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المصرفي والمالي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 6 و 7 أفريل 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر.

جباري شوقي وخميلي فريد، (2010): دور الهندسة المالية الإسلامية في علاج الأزمة المالية، الملتقى الدولي **حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي** المنعقد يومي 1 و 2 ديسمبر 2009، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن.

جديدي روضة، (2013): برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار**

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014 المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر.

جوادي توفيق، (2009) الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي، **يوم دراسي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة....مفهومها، أسبابها وانعكاساتها** المنعقد يوم 03 فيفري 2009، **معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر.

حريز سفيان عيسى، (2009): الإجراءات الوقائية والعلاجية للأزمات المالية رؤية إسلامية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المنعقد في أفريل 2009، شرم الشيخ، مصر.

الحلاق سعيد، (2009): الأزمة المالية العالمية ومعالجتها من منظور إسلامي، **مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية** المنعقد في أبريل 2009، شرم الشيخ، مصر.

حمدي محمد الصالح، أسباب الأزمة المالية الحالية من منظور إسلامي، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر.

حناشي لعلى، (2009): تحليل ظاهرة الأزمة المالية الحالية، أسبابها وتداعياتها، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05/ 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة، الجزائر.

حيشي فتيحة، (2009): الأزمة المالية الحالية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

خضيرات عمر ياسين محمود، (2011): دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة، الملتقى الدولي **الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع...ورهونات المستقبل** المنعقد يومي 23 و 24 نوفمبر 2011، **معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، المركز الجامعي غرداية، الجزائر.

الخطيب محمد إبراهيم، (2010): الأزمة المالية المعاصرة أسباب وعلاج، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي** المنعقد يومي 01 و

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

02 ديسمبر 2010، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن.

رزيق كمال وأحمد الخطيب خالد راغب، (2009): إشكالية العلاقة بين الأخلاق والاقتصاد في ظل الأزمة المالية العالمية، **المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال** المنعقد يومي 10 و 11 نوفمبر 2009، جامعة الزرقاء الخاصة – عمان، الأردن.

رياض عمر عبد الله مها، (2012): تقييم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، **ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي** المنعقد في 1 و 2 ديسمبر، **جامعة العلوم الإسلامية العالمية**، عمان، الأردن.

الريحان شفيق شاكر بكر وعبد القادر محمد، (2009): استراتيجيات المصارف الإسلامية لتفادي الأزمات المالية، **ملتقى الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول (التحديات والأفاق المستقبلية)** المنعقد يومي 28 و 29 أفريل 2009، **كلية العلوم الإدارية والمالية**، جامعة الإسراء، عمان، الأردن.

زغيب شهرزاد وعماني لمياء، (2009): الأزمة المالية من المتسبب ومن المتضرر، **ملتقى الأزمة المالية الدولية: تباطؤ الاقتصاد العالمي وآثره على الاقتصاديات الأورو المغاربية** المنعقد يومي 11 و 12 أكتوبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة بجاية، الجزائر.

زيدان محمد ونورين بومدين، (2006): دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثره على المؤسسات والاقتصاديات** المنعقد في نوفمبر 2006، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة بسكرة، الجزائر.

سحنون محمود والمنسف عبلة، (2009)، التمويل بالمشاركة كبديل عن التمويل الربوي، **ملتقى أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 5 و 6 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.

شليل عبد اللطيف وبن عزة محمد، (2011): دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي **حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد في يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

شنوف شعيب، (2009): دور محاسب القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** المنعقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

صحراوي إيمان وسهام حرفوش، (2009): دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية، **الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** المنعقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس – سطيف، الجزائر.

الضويحكي أحمد عبد الله بن محمد، (2005): ضوابط الاجتهاد في المعاملات المالية، **الملتقى الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية** المنعقد في مارس 2005، **كلية الشريعة والقانون**، جامعة الإمارات، الإمارات العربية المتحدة.

عبد اللاوي عقبة وجوادي نور الدين، الأزمات المالية سجلات التدويل وأطروحات التعولم الثلاثي، **المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي** المنعقد يومي 01 و 02 ديسمبر 2010، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن.

العقويب كمال وبلحمدي سيدي علي، (2009): أهم الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق المالية الإسلامية كبديل، **الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** المنعقد يومي 5 و 6 ماي 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

العلي صالح، (2009): أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، **المؤتمر الدولي لوزارة الأوقاف بالجمهورية السورية وبالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان رسالة السلام في الإسلام** المنعقد يومي 01 و 02 جوان 2009، قصر المؤتمرات، دمشق، سوريا.

عماري عمار ومحمادي وليد، (2013): أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

العوفي حكيمة وبصدار زليخة، (2013): علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي، **الملتقى العلمي الوطني: ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع، رؤية اقتصادية إسلامية** المنعقد يومي 17 و 18 سبتمبر 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

العيساوي ضيف الله، (2009): الأزمة المالية العالمية وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، **الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، **معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

غربي فوزية، (2009): أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاديات العربية والجزائر، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر.

فلاحي صالح، (2013): تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر.

قحف منذر، (2009): الأزمة المالية أفكار لحلول طويلة الأجل – خطوط عريضة –، **مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية** المنعقد في أفريل 2009، شرم الشيخ، مصر.

قدي عبد المجيد والجوزي جميلة، (2009): الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة- حالة الجزائر، **كتاب الملتقى الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** المنعقد يومي 08 و 09 ديسمبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الجزائر 03.

قصبة نبال، (2010): أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية، **مؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها** المنعقد يومي 14 و 16 ديسمبر 2010، جامعة جرش، عمان، الأردن.

كواش زهية وبن حاج جيلاني مغراوة فتيحة، (2009): الأزمة المالية وعلاقتها بسعر الفائدة، **الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** المنعقد يومي 5 و 6 ماي 2009، **معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

كورتل فريد ورزيق كمال، (2009): الأزمة المالية: مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، **المؤتمر العلمي الثالث الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول – التحديات والأفاق المستقبلية**– المنعقد يومي 28 و 29 أفريل 2009، **كلية بغداد للعلوم الاقتصادية** مع الاشتراك مع جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.

لحول سامية، (2013): تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2010/ 2014، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر.

لطفي علي، (2009): الأزمة المالية العالمية الأسباب، التداعيات والمواجهة، **الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** المنعقد يومي 08 و 09 ديسمبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

مثنى عبد الإله ناصر، (2009): تقييم السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول العربية النفطية قبل الأزمة المالية وخلالها، **مؤتمر الأزمة المالية العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية** المنعقد في أفريل 2009، شرم الشيخ، مصر.

محمود ولد محمد عيسى محمد، (2009): أثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، **الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية** المنعقد في أكتوبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف، الجزائر.

مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، **المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/ 2014** المنعقد في مارس 2013، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف 01، الجزائر.

مغاري عبد الرحمان، (2009): انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، **الملتقى العلمي السابع حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** المنعقد يومي 20 و 21 أكتوبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

منظمة العمل العربية، (2011): أثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية والعربية، البند الثامن، **مؤتمر العمل العربي** المنعقد في سنة 2011، الدورة 38، جمهورية مصر العربية.

المومني محمد عبد الله، (2009): دور الأبعاد السلوكية لإدارات الوحدات الاقتصادية في القياس والإفصاح المحاسبي في حدوث الأزمات المالية: دراسة نظرية، **الملتقى الدولي الرابع حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** المنعقد يومي 08 و 09 ديسمبر 2009، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

هارون الطاهر، (2009): الأزمة المالية العالمية الراهنة: أسبابها، آليات انتشارها والآثار المترتبة عنها، **الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، الجزائر.

ياسر محمد قاسم، (2009): الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على البنوك الإسلامية، **الملتقى الدولي الثاني حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية** المنعقد يومي 05 و 06 ماي 2009، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

يعقوبي، محمد وبوتيارة عنتر، (2011): تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر، **الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنعقد في يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

الجرائد:

بن عبد الرحمان سليم، قالوا عن الأزمة المالية العالمية، جريدة الخبر، العدد 5440، 04/ 10/ 2008، الجزائر.

رزان عدنان، (يوليو 2008): سبب الأزمة المالية العالمية التطبيق غير المكتمل لبازل "2"، **جريدة القبس** السنة 37 (العدد 12631)، الكويت.

وردة إبراهيم، (أكتوبر 2008): دعامتا نظام الرهن العقاري الأمريكي فاني ماي وفريدي ماك تسقطان في الماء، **جريدة القبس** السنة 37 (العدد 12723)، الكويت.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المواقع الالكترونية:

25 شخصية مسؤولة عن الأزمة المالية العالمية، مؤتمر الحوار الوطني الشامي، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.almotamar.net/news/66784.htm، تم الإطلاع على المقال في: 06/ 05/ 2012.

إبراهيم المهدي محمد مهدي، أحمد عبد السلام أبو زيد ويونس عبدا لزهر فيصل، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، متاح على العنوان الالكتروني: http://www.startimes.com/f.aspx?t=16106363، تم الاطلاع على المقال في: 11/ 03/ 2009.

أحمد عثمان بابكر، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، البنك الإسلامي للتنمية، ص 19، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.irtipms.org/PubText/161.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 02/ 11/ 2014.

ارتفاع فائض ميزان المدفوعات بنسبة 6٪ سنة 2012، نقلا عن الموقع: http://www.inewsarabia.com/ ، تم الاطلاع على المقال في: 15/ 02/ 2014.

الاقتصادي، دفتر أحوال الأزمة، نقلا عن الموقع الالكتروني، http://www.alkhaleej.ae/portal/ed767201-37b8-410c-81cf-6a1fa8492876.aspx تم الاطلاع على المقال في: 01/ 10/ 2008.

بندي عبد الله عبد السلام، تسونامي الرهن العقاري أزمة مالية عالمية إلى أين؟ وإلى متى؟، ص 20، نقلا عن الرابط الالكتروني: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/12/Baroudi-Naima.pdf ، تم الاطلاع على المقال في: 04/ 08/ 2014.

البنك الدولي، الفساد العدو الأول للشعب بالبلدان النامية، نقلا عن الرابط الالكتروني: http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/19/corruption-developing-countries-world-bank-group-president-kim، تم الاطلاع على المقال في: 19/ 12/ 2013

البنك الدولي، تعداد السكان الإجمالي، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL/، تم الاطلاع على المقال في: 19/ 02/ 2014.

البنك الدولي، نقلا عن الموقع الالكتروني للبنك الدولي: http://www.albankaldawli.org/ ، تم الإطلاع على المقال في: 09/ 10/ 2014.

البنك المركزي المصري، تقرير سنوي، 2008/ 2009، ص 4، نقلا عن الموقع: http://www.cbe.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

org.eg/Arabic/%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D9%84%20%D8%A8%D9%86%D8%A7/ ، تم الاطلاع على المقال في: 11/ 05/ 2012.

بوابة الأعمال، البنك الدولي يقدم تقريرا أسودا عن أداء قطاع الصحة في الجزائر، نقلا عن الموقع: http://www.albawaba.com/ar ، تم الاطلاع على المقال في: 19/ 02/ 2014.

البوابة الرسمية خمسينية استقلال الجزائر، سنة 2012 تميزت بالتحاق الجزائر بنادي الدول الدائنة، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.djazair50.dz/?2012-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%AA، تم الإطلاع على المقال في: 08/ 10/ 2014.

بوابة المواطن، مع القرض الممنوح لصندوق النقد الدولي تلتحق الجزائر بنادي الدول الدائنة، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.elmouwatin.dz/?%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9، تم الإطلاع على المقال في: 08/ 10/ 2014.

التدابير التي يقوم بها البنك الدولي، نقلا عن موقع البنك الدولي للإنشاء والتعمير: http://www.albank-aldawli.org/financialcrisis/ ، تم الإطلاع على المقال في: 09/ 10/ 2014.

تداعيات الأزمة المالية العالمية وانتهاء حقبة الهيمنة الأمريكية، نقلا عن الموقع: http://groups.yahoo.com/group/kerkuk/message/4044، تم الاطلاع على المقال في: 10/ 10/ 2008.

تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الثاني من 2013، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.bank- of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 14/ 02/ 2013.

التوني ناجي، (2004): الأزمات المالية، **المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، ص ص 5/ 6، متاح على العنوان الإلكتروني: http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg305.htm، تم الإطلاع على المقال في: 13/ 02/ 2012.

جريدة الخبر، واردات الجزائر تنخفض بـ 5٪، نقلا عن الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/296675.html، تم الاطلاع على المقال في: 16/ 02/ 2014.

جريدة الشعب، محمد الشريف ألمان، تعديل سعر صرف الدينار ضروري لتصحيح الاختلال في

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

ميزان المدفوعات، نقلا عن الموقع: http://www.ech-chaab.net/ar/widgetkit/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/item/10129، تم الاطلاع على المقال في: 16/ 02/ 2014.

جريدة المساء، تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.el-massa.com/ar/content/view/61937، تم الاطلاع على المقال في: 19/ 02/ 2014.

جريدة النصر، التوجه نحو تخفيض العملة الوطنية غرضه تقليص الفرق بين الاقتصاد الوطني والشركاء، نقلا عن النوقع: http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=60494:2013-12-16-21-02-06&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27، تم الاطلاع على المقال في: 13/ 02/ 2014.

جريدة النهار، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html#.uvs3lgj5pfa، تم الاطلاع على المقال في: 14/ 02/ 2014.

الجزائر تبقي وتيرة نموها الاقتصادي سنة 2013 بالرغم من استمرار الأزمة الدولية، نقلا عن الموقع: http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/192355 تم الاطلاع على المقال في: 14/ 02/ 2014.

الجزائر تقرض صندوق النقد الدولي 5 مليارات دولار، جريدة الشروق اليومي، 11/ 10/ 2012، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/144273.html، تم الإطلاع على المقال في: 08/ 10/ 2014.

جودي كريم، التوجه نحو خفض العملة الوطنية، جريدة النصر، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article&id=60494:2013-12-16-21-02-06&catid=34:2009-04-06-12-59-04 & Itemid=27، تم الاطلاع على المقال في: 22/ 02/ 2014.

جيوبو ليستي، ترجمة مجلة المستقبل العربي، ثمن الربيع العربي وخريطة الطريق للدعم من مجموعة العشرين، ص 141، نقلا عن الرابط الالكتروني: www.geopolicity.com/upload/content/pub_1318911442_regular.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 13/ 05/ 2013.

خلفية مفهوم الدول النامية، نقلا عن الرابط الالكتروني: http://arabic.people.com.cn/

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

31663/7146832.html، تم الاطلاع على المقال في: 21/ 09/ 2010.

الربيع العربي، نقلا عن العنوان الالكتروني: http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7% D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8% B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A#.D9.85.D8.B5.D8.B1 ، تم الاطلاع على المقال في: 01/ 04/ 2014.

الربيع العربي، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7% D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8% B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A#.D9.85.D8.B5.D8.B1، تم الاطلاع على المقال في: 04/ 04/ 201.

شبكة النبأ المعلوماتية، منطقة اليورو أزمة مالية شبه مستديمة، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.annasronline.com/index.php?option=com_content&view=article &id=60494:2013-12-16-21-02-06&catid=34:2009-04-06-12-59-04&Itemid=27، تم الاطلاع على المقال في: 22/ 02/ 2014.

شفير أحمين، (2009): أزمة مالية أم أزمة العولمة اللبرالية الجديدة، يوم برلماني حول: الأزمة المالية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، بمقر المجلس الشعبي الوطني الجزائر، الثلاثاء 30/ 06/ 2009، متاح على العنوان الالكتروني: http://www.apn-dz.org/apn/arabic/ journees_parlementaires/journee_30_06_09/journee_30_06_2009.htm، تم الاطلاع على المقال في: 01/ 03/ 2012.

صندوق النقد الدولي، (2013): من أجل اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، التقرير السنوي 2013، ص 23، نقلا عن الرابط الالكتروني: http://www.imf.org/external/arabic/pubs /ft/ar/2013/pdf/ar13_ara.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 15/ 03/ 2014.

عبد الله عزيز الطائي سناء، موقف و.م.أ من الثورات العربية، **مجلة دراسات إقليمية** المجلد (العدد 27)، العراق، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iasj.net/iasj?func= fulltext&aId=60323، تم الاطلاع على المقال في: 04/ 04/ 2014.

عمر محمد عبد الحليم، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم، الطبعة 03، البنك الإسلامي للتنمية، ص 13، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.irtipms.org/ PubText/155.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 02/ 11/ 2014.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

غزال ميسر قاسم محمد، الأزمة المالية العالمية، نقلا عن موقع قاعدة البيانات المعرفة، ص 190، http://www.e-marefa.net/ar/ ، تم الاطلاع على المقال في: 25/ 12/ 2012.

القمة الاقتصادية أضخم حدث في العلاقات الاقتصادية العربية، الكويت، نقلا عن الموقع http://classic.aawsat.com/details.asp?section=6&article=502926&issueno=11 006#.VA1rT8J5PGA، تم الاطلاع على المقال في: 06/ 09/ 2014

كتاب فرنسي، الربيع العربي مؤامرة حيكت في الغرفة السوداء، نقلا عن العنوان الالكتروني: https://www.lakome.com/ رأي/ 182-مثير-للانتباه/ 25684-كتاب-فرنسي-الربيع -العربي-مؤامرة-حيكت-الغرف-السوداء ، تم الاطلاع على المقال في: 07/ 04/ 2014.

كورتل فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ص 5، متاح على العنوان الالكتروني: http://iefpedia.com/arab/?cat=31، تم الاطلاع على المقال في: 29/ 02/ 2012.

كورتل فريد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.jinan.edu.lb/conf/Money/1/kourtel.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 06/ 06/ 2014.

محمد موسى ريم، الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، مؤتمر فيلاديفيا السابع عشر – ثقافة التغيير، جامعة فيلاديفيا، الأردن، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.philadel-phia.edu.jo/arts/17th/day_three/session_seven/reem.doc، تم الاطلاع على المقال في: 01/ 04/ 2014.

مركز أنباء الأمم المتحدة، البطالة العالمية ستظل مرتفعة في 2011، نقلا عن البريد الالكتروني: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=14341#.ULCfTuRdP-k، تم الاطلاع على المقال في: 23/ 11/ 2012.

مقال حول زهرة التوليب، متاح على العنوان الالكتروني: http://www.se4m.com/forums/t16026.html، تم الإطلاع على المقال في: 23/ 02/ 2012.

الملخص التنفيذي بشأن توقعات نمو الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_current/2013wesp_es_ar.pdf، تم الاطلاع على المقال في: 15/ 03/ 2014.

من هي الشخصيات الـ 25 المسؤولة عن الأزمة المالية الحالية؟، مقال منقول عن الموقع الالكتروني:

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

http://arabic.cnn.com/2009/business/1/26/finicial.crisi/index.html، تم الإطلاع على المقال في: 05/ 05/ 2012.

المؤسسة الدولية للتنمية، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTABOUTUSARABIC/EXTIDAARABIC/0,,contentMDK:21215992~pagePK:51236175~piPK:437394~theSitePK:1774633,00.html، تم الإطلاع على المقال في: 09/ 10/ 2014

مؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار لسنوات 2006/ 2012، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.iaigc.net/?id=7&sid=5، تم الاطلاع على التقارير في: 09/ 03/ 2014.

موقع طريق الحق، الأزمة ومفهومها، متاح على العنوان الالكتروني: http://alhaqway.com/play-1083.html، تم الاطلاع على المقال في: 06/ 02/ 2012.

النمو الاقتصادي حقيقة تعكسها الأرقام المتحصل عليها خارج قطاع المحروقات، متاح على العنوان الالكتروني:
http://www.djazair50.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A، تم الاطلاع على المقال في: 14/ 02/ 2014.

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، متوفرة على الرابط الإلكتروني: http://www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/، تم الاطلاع على المقال في: 12/ 08/ 2013.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2013، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement، تم الاطلاع على المقال في: 16/ 02/ 2014.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، نقلا عن الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur، تم الإطلاع على المقال في: 16/ 02/ 2014.

يوم برلماني حول الأزمة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، (2009): نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.apn-dz، تم الاطلاع على المقال في: 20/ 02/ 2014.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

المراجع باللغة الأجنبية :

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

Allégret Jean Pierre, (2005): Les régimes de change dans les marchés émergents, Librairies Vuibert: paris, France.

Fréderic Mishkin, et autres, (2010): banques et marchés financiers, 9eme édition, sans l'éditeur: Pearson, France.

Jean Didier lecaillon et jean marie le page, (2008): économie contemporaine analyse et diagnostics, 3e édition, bruxelles, Belgique,

المجلات والدوريات:

Medjellekh Salim, (2013): Déviation des recettes générales en Algérie a la lumières de la crise financière et économique mondiale, **journal d'Études Economiques** V 4 (18) N 02, Targoviste, Romania, pp 23/32.

الرسائل والمذكرات:

Malek Abou Hamden, (16/09/2013): **Produits dérivé, risques de marché et "Gharar": recherche d'une alternative islamique**, Thèse PHD, spécialité: sciences économique, Université Paris II Panthéon-Assas, paris, France.

Shazia Ghani, (28/03/2013): **La crise financière de 2007 analyse des origines et impacts macroéconomiques sur les économies émergentes**, Thèse PHD, spécialité: sciences économique, Université de Grenoble, France.

المواقع الالكترونية:

Banque d'Algérie, (mars 2009): bulletin statistique trimestriel, N° 06, P 13, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_06.pdf, consulté en: (05/06/2013).

Banque d'Algérie, (mars 2013): bulletin statistique trimestriel, N° 21, P 13, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_21f.pdf, consulté en: (05/06/2013).

Banque d'Algérie, (septembre 2010), bulletin statistique trimestriel, N° 11, P 16, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_11a.pdf, consulté en: (05/06/2013).

Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm, consulté en: (05/06/2013).

Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 06, mars 2009, P 12, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/bulletin_06.pdf, consulté en: (05/06/2013).

Banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel, N° 21, mars 2013, P 12, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_21f.pdf, consulté en: (05/06/2013).

Banque d'Algérie, disponible sur: http://www.bank-of-algeria.dz/, consulté en: (05/06/2013).

Bendjillali Boualem, La moucharaka ou mode de financement de la participation,

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

introduction aux techniques de financement, institut islamique de recherche et de formation, banque islamique de developpement, djeddah, arabie saoudite, Actes de séminaire, No 37, disponible sur: http://www.irtipms.org/PubText/105.pdf, consulté en: (08/112014).

Benhammou Mohammed, (2009): L'impact de la crise économique internationale sur le développement économique et social en Afrique, disponible sur: http://www.cafrad.org/Workshops/Tanger02-04_11_09/ImpactCriseEcoMondialevfinale.pdfm, consulté en: (03/01/2014).

Christian de Boissieu, Comprendre les crises financières, Éditions Eyrolles, Paris, disponible sur: http://www.eyrolles.com/Chapitres/9782212543223/Chap-1_Lacoste.pdf consulté en: 18(/10/2014).

Crise Financière: Hollande, (Février 1637) la « Tulipomania », disponible sur**:** http:// docroger.over-blog.com/article-24813482.html**.** consulté en: (20/02/2012).

Croissance conjoncture crises, p 29, disponible sur: www.infodidac.ch/ Contenu/Page8_tel/Misejour/Crises.ppt, consulté en: (23/02/2012).

Document N ° 609, disponible sur: www.ons.dz, consulté en: (30/07/2013).

Guide des banques et des établissements financiers en Algérie, (2012): P 32, disponible sur: http://www.algeria.kpmg.com/fr/Documents/Guide%20banque.pdf, consulté en: (05/06/2013).

Gurtner Bruno, La crise économico-financière et les pays en développement, p 06, disponible sur: http://poldev.revues.org/131, consulté en: (13/03/2014).

Impacts de la crise mondiale sur le secteur agricole et agroalimentaire en Algérie, disponible sur: http://www.apn-dz.org/apn/arabic/journees_parlementaires/ journee_30_06_09/Recommandations.htm, consulté en: (17/02/2014).

l'Office National des Statistiques, Algérie, disponible sur: http://www.ons.dz/, consulté en: (21/12/2012).

La Banque Mondiale, disponible sur: http://www.albankaldawli.org/, consulté en: (13/03/2014).

La Banque Mondiale, données, Main-d'œuvre et protection sociale, disponible sur: http://donnees.banquemondiale.org/theme/main-d%C5%93uvre-et-protection-sociale, consulté en: (10/06/2013).

La Banque Mondiale, données, Politique économique et dette, disponible sur: http://donnees.banquemondiale.org/theme/politique-economique-et-dette, consulté en: (14/02/2014).

La Banque Mondiale, données, Santé, disponible sur: http://donnees.banquemondiale. org/theme/sante, consulté en: (12/06/2013).

La Banque Mondiale, données, secteur financer, disponible sur: http://data. albankaldawli.org/topic/financial-sector, consulté en: (10/06/2013).

La Banque Mondiale, données, Secteur privé, disponible sur: http://donnees. banquemondiale.org/theme/secteur-prive, consulté en: (11/06/2013).

La Banque Mondiale, données, Travail et protection sociale, disponible sur: http://data. albankaldawli.org/indicator/SL.GDP.PCAP.EM.KD, consulté en: (11/06/2013).

La crise financière – réforme et stratégies de sortie (2010): OCDE, P 30, disponible sur: http://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/la-crise-financiere_ 9789264073050-fr, consulté en: (25/07/2014).

La crise financière – réforme et stratégies de sortie -, (2010): OCDE, P 30, disponible sur: http://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/la-crise-financiere_

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

9789264073050-fr, consulté en: (25/07/2014).

La Crise financière mondial: son impact sur L'Afrique, les mesures a prendre et la voie a suivre, (2009): réunion du comité d'experts de la deuxième réunion annuelle conjointe de la conférence des ministres de l'économie et des finances de l'UA et de la conférence des ministres africains des finances, de la planification et du développement économique de la CEA, Le Caire (Égypte), 2/5 juin 2009, pp 10/11, disponible sur: http://www.uneca.org/sites/default/files/page_attachments/com2009_financialcrisis_regcomm_fr.pdf, consulté en: (25/10/2014).

Le groupe wikipedia, crise financière, disponible sur: http://fr.wikipedia.org/wiki/Crise_financi%C3%83%C2%A8re#Typologie_des_m.C3.A9canismes_de_crise_financi.C3.A8re, consulté en: (08/02/2012).

Le ministère du Logement et de l'Urbanisme, disponible sur: www.mhu.gov.dz, consulté en: (25/06/2013).

Ministère des finances Algérie, disponible sur: http://www.mf.gov.dz/, consulté en: 1(0/02/2014).

Programme de développement quinquennal2 010/2014, disponible sur: http://www.mae.dz/photos/gov/programme.htm, consulté en: (12/08/2013).

Reforme et stratégies de sortie, disponible sur: http://browse. oecdbookshop.org/oecd/pdfs/free/2109032E.PDF , consulté en: (18/10/2014).

Saad Allah Ridha, Le financement islamique: Concept et principes généraux, introduction aux techniques de financement, institut islamique de recherche et de formation, banque islamique de développement, Djeddah, Arabie saoudite, Actes de séminaire, No 37, p 20, disponible sur: http://www.irtipms.org/PubText/105.pdf , consulté en: (08/112014).

Saad Allah Ridha, le financement islamique: concept et principes généraux, introduction aux techniques de financement, institut islamique de recherche et de formation, banque islamique de développement, djeddah, arabie saoudite, actes de séminaire, no. 37, p 20 disponible sur: http://www.irtipms.org/PubText/105.pdf, consulté en: (08/112014),

www.jpradp.dz.

المراجع باللغة الأنجليزية:

الكتب:

Adrian Blundell, (2009): The Financial Crisis - Reform and Exit Strategies -, organisation for economic co-operation and development, France.

Aliber Robert. Z and Zoega Gylfi, (2011): Preludes to the Icelandic Financial Crisis, First edition, Palgrave Macmillan: London, England.

Authers John, (2010): The Fearful Rise of Markets, First Printing, John Authers: USA.

Hendrickson Jill M, (2011): Regulation and Instability in U.S. Commercial Banking - a History of Crises -, First edition, Palgrave Macmillan: England.

James R. Barth and Tong Li, (2009): The Rise and Fall of the U.S. Mortgage and Credit Markets: A Comprehensive Analysis of the Market Meltdown, John Wiley & Sons: Canada.

Koslowski Peter, (2009): translator Shannon Deborah, the ethics of banking conclusions at

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

the financial crisis, Without publisher: place without publishing.

Nelson. Rebecca M and Belkin Paul and Mix Derek E, (2010): Greece's debt crisis: overview policy responses and Implications, congressional research service, USA.

Pavlínek Petr, (2012): The impact of the 2008/2009 crisis on the automotive industry: global trends and firm-level effects in central Europe, european Urban and regional studies, published by SAGE: Charles University in prague, czechia and University of Nebraska at Omaha, USA.

Pozen Robert, (2010): Too Big to Save? How to Fix the U.S. Financial System, John Wiley & Sons: Canada.

المجلات والدوريات:

Hyun-Sung Khang, (2009): Surviving the Third Wave, **Journal of Finance and Development** V 46 (N 4), Washington, USA, pp 26/29.

Mai Chi Dao and Prakash Loungani, (2010): The Tragedy Of Unemployment, **Journal of Finance and Development** V 47 (N 4), Washington, USA, pp 22/25.

Medjellekh Salim and Hammana kamel, (2014); Deviation of general revenues in Algeria in the wake of the global financial and economic crisis, **International Journal of Applied Research & Studies** V 3 (07), West Bengal, India, pp 1/11.

Stefan Ingves and Göran Lind, (December 2008): Stockholm Solutions, **Journal of Finance and Development** V 45 (N 4), Washington, USA, pp 21/23.

الرسائل والمذكرات:

Sausmarez Nicolette, (2004): **crisis management for the tourism sector: Malaysia's response to the Asian financial crisis**, Unpublished PhD Thesis, Humanities Science Business, University of Strathclyde, Glasgow, Scotland, United Kingdom.

Shibata Miyuki, (2002): **Financial crisis in Thailand and the Philippines: an applied approach**, Unpublished PhD Thesis - Economics, Norwich, England.

الملتقيات:

Abu - Tapanjeh Abdussalam, (2009): The Global Financial crisis and its Impact on The Jordanian Islamic Banks, **proceedings of the 4th international congress: '' The global financial crisis and its impact on the economies of countries in the Middle East and North Africa',** 8 and 9 December, **Faculty of Economics Sciences and the commercial Sciences**, University of Algiers 03, Algeria.

المواقع الالكترونية:

Assessing the impact of the current financial and economic crisis on global FDI flows, (2009): at: http://unctad.org/en/docs/webdiaeia20091_en.pdf, retrieved: (23/11/2012).

Bruce Mary and Bridgeland JOHN M, (2011): The Use of Early Warning Indicator and Intervention Systems to Build a Grad Natio, P 11, at: http://www.civicenterprises.net/MediaLibrary/Docs/on_track_for_success.pdf, Retrieved: (07/11/2014),

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

Christina Behrendt Tariq Haq and Noura Kamel, (April 2009): The Impact of the Financial and Economic Crisis on ARAB STATES: Considerations on Employment and Social Protection Policy Responses, at: http://www.ilo.org/public/english/support/lib/financialcrisis/download/impact_english.pdf, retrieved: (25/10/2014).

Global finance magazine, Largest Sovereign Funds (SWFs) 2012 Ranking, at: http://www.gfmag.com/global-data/economic-data/largest-sovereign-wealth-funds#axzz2tmjghfai, retrieved: (15/06/2013).

Grinin Leonid, (2012): does "ARAB SPRING" Mean the beginning of World system; reconfiguration, World Futures, **The Journal of Global Education**, Publisher Routledge: P 475, at: http://www.tandfonline.com/loi/gwof20?open=69&repitition=0#vol_69, retrieved: (02/04/2014).

Haseeb Khair El-Din, (2012): The Arab Spring Revisited, The Journal of Contemporary Arab Affairs v 05 (n 06), Publisher Routledge: p 194, at: http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/17550912.2012.673384#.UzvOHc5ATMw, retrieved: (02/04/2014).

http://www.fao.org.

Kirkland Rik, The real CEO pay problem, at: http://money.cnn.com/magazines/ fortune/ fortune_archive/2006/07/10/8380799/index.htm, retrieved: (12/10/2008).

Leaders statement the Pittsburg summit (24-25/09/2009): at: http://www.g20.org/ Documents/pittsburgh_summit_leaders_statement_250909.pdf, retrieved: (01/05/2012).

Lesch David. W, (2011): The Arab spring – and winter – in Syria, Journal of Global Change Peace & Security, V 23 (N 03), Publisher Routledge: p 423. at: http://www.tandfonline.com/loi/cpar20#.Uz2E1s5ATMw, retrieved: (03/04/2014).

Mark Jacking, Causes of Financial Crisis, Congressional Research Service, at: www.src.org, retrieved: (30/05/2009).

Mauro F. Guillén, The Global Economic & Financial Crisis: A Timeline, at: http:// lauder.wharton.upenn.edu/pages/pdf/class_info/Chronology_Economic_Financial_Crisis.pdf, retrieved: (01/05/2014).

OPEC, (2013): Annual Statistical Bulletin, p 22, at: http://www.opec.org/opec_web/ en/, retrieved: (15/10/2013).

Qing Ping Ma, current financial crisis, Impact of rescue measures and policy choices for CHINA, (2008): centre for global finance, at: http://www.nottingham.edu.cn/en/gfc/documents/research/gfcresearch/2008/gfcworkingpaper200806qingpingma.pdf , retrieved: (06/11/2014).

Santiso Javier**,** Sovereign Wealth Funds *report* - Invest in Spain, at: http://www.investinspain.org/icex/cma/contentTypes/common/records/mostrarDocumento/?doc=4640952 , retrieved: (31/05/2013).

Savas Michael - Matsas, (2011): The Arab Spring: The Revolution at the Doors of Europe, Critique: Journal of Socialist Theory V 36 (N 03), Publisher Routledge: p 427, at: http://www.tandfonline.com/loi/rcso20#.Uz2A6s5ATMw, retrieved: (03/04/2014).

Sebastian. Schich and Byoung-Hwan Kim, (2010): Systemic Financial Crises How to Fund Resolution**, OECD Journal: Financial Market Trends** v 02, p 103/104, At: http://dx.doi.org/10.1787/fmt-2010-5kgk9qpnblxw, Retrieved: (10/10/2014).

Sovereign wealth funds to hit record $ 5.6 trillion by year end-study, at: http://uk.

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary

reuters.com/article/2013/03/12/financial-funds-sovereign-idukl6n0c45t2201 30312, retrieved: (09/04/2014),

Stephany Griffith-Jones and José Antonio Ocampo, (2009): the financial crisis and its impact on developing countries, Working Paper number 53, Centre for Inclusive Growth, At: **Error! Hyperlink reference not valid.**, retrieved: (13/03/2014).

The financial crisis reform and exit strategies. P9 , at: http://www.oecd-ilibrary.org/ finance-and-investment/the-financial-crisis_9789264073036-en , Retrieved: (10/04/2012).

The G 20 Toronto summit, declaration June 26-27/2010, at: http://www.g20.org/ Documents/g20_declaration_en.pdf , retrieved: (01/05/2012).

The world bank, (2010): Global Economic Prospects, Crisis, Finance, and Growth, P 42, At: http://siteresources.worldbank.org/INTGEP2010/Resources/GEP2010-Full-Report.pdf , retrieved: (13/03/2013).

Traders, Guns & Money, pp 285/286, at: http://www.amazon.com/Traders-Guns-Money-derivatives-Financial/dp/0273731963/ref=sr_1_2?s=books&ie=UTF8 &qid=1348664984&sr=1-2#reader_0273731963, retrieved: (25/09/2012),

Uday Rajun, Amit Serun and Vikrant Vig, The Failure of Models that Predict Default: Distance, Incentives, and Default, at: http://faculty.chicagobooth. edu/amit.seru/research/default_models_2012.pdf, retrieved: (11/11/2012).

Valerio, F and Garcia B, Banking Instability the Mexican Crisis, and Its Effect on Argentina, at: http://books.google.dz/books/about/Black_December.html? id=pRARL__j8bYC&redir_esc=y, retrieved: (09/06/2014).

www.ibs.org

www.imf.dz

مكتبة الاقتصاد Economics Library
www.facebook.com/EconLibrary